البينيّة

لعلوم اللغة العربيّة

مجدي رشاد



البَيْنيَّة

لعلوم اللغة العربيَّة



الهيئة المصرية العامة للكتاب

رئيس مجلس الإدارة

د. هيثم الحاج علي

رئيس الإدارة المركزية للنشر

د. سهير المصادفة

الإخراج الفني

شيماء محروس

التصحيح اللغوي

محمد حسن

البَيْنِيَّة
لعلوم اللغة العربيَّة

تأليف/ مجدي رشاد

الطبعة الأولى: الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠١٨

ص.ب ٢٣٥ رمسيس
١١٩٤ كورنيش النيل - رملة بولاق القاهرة
الرمز البريدي: ١١٧٩٤
تليفون: ٢٥٧٧٥١٠٩(٢٠٢) داخلي ١٤٩
فاكس: ٢٥٧٦٤٢٧٦(٢٠٢)

GENERAL EGYPTIAN BOOK ORGANIZATION
P.O.Box: 235 Ramses.
1194 Cornich El Nil - Boulac - Cairo
P.C.: 11794
Tel.: +(202) 25775109 Ext. 149
Fax: +(202) 25764276

website: www.egyptianbook.org.eg
E-mail: ketabgebo@gmail.com
www.gebo.gov.eg

الطباعة والتنفيذ
مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رشاد، مجدى.
البينية لعلوم اللغة العربية/ مجدى رشاد. ـ
القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٨.
٣٢٠ ص؛ ٢٤ سم.
تدمك ١ ١٦٨٩ ٩١ ٩٧٧ ٩٧٨
١ ـ الأصوات اللغوية العربية.
٢ ـ البلاغة العربية.
أ ـ العنوان.
رقم الإيداع بدار الكتب ٣٠٧٨/ ٢٠١٨
I. S. B. N 978 - 977 - 91 - 1689 - 1
ديوى ٤١١,٥



البَيْنيَّة
لعلوم اللغة العربيَّة

د. مجدي رشاد



الهيئة المصرية العامة للكتاب
٢٠١٨

مقدمة عامة

البينية أو التواصل للتكامل بين العلوم ـ فكرة اهتمت بها الدراسات عامة، ودراسات العربية خاصة؛ حيث إن هناك ميادين بحثية تفرض بطبيعتها على أصحابها الانفتاح على التخصصات الأخرى والبحث عن إيجاد تكامل أو تبادل معرفي معها. فمثلًا هناك أبحاث جمة بحثت وتحدثت عن صلة العلوم اللغوية بالشرع الإسلامي(القرآن، والحديث، والفقه....)، وبعلم النفس، والاجتماع، والفلسفة...وهذا أمر طيب. بيد أنه حري بنا أيضًا أن نبحث عن صلة العلوم اللغوية بعضها ببعض.

فمما شد انتباهي خلال البحث عن البينية ـ هو الترابط بين المستويات أو الجوانب اللغوية «الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية(بلاغية أو معجمية) ، ذاك الترابط الذي يسري في شرايين اللغة العربية وله وجوده الفعلي نطقًا وتقنينًا. فكما أنه «ليس البيت تراكمًا من الحجارة بلا رابط، وليس العلم تراكمًا من المعلومات» فليست اللغة بناء بلا رابط لمستوياتها.

فأخذ علماء اللغة يتبنون فكرة التكامل في العمل اللغوي بغية الوصول إلى النَّظْم اللغوي، فعلوم اللغة تتعاضد وتتكاتف؛ حتى تظهر اللغة على أنها نظام كلي تتركب من عدة أنظمة جزئية متداخلة بعضها مع بعض بروافد بينية شديدة الارتباط. والفصل بين تلك الأنظمة اللغوية الجزئية غير سائغ إلا لحاجات البحث والدراسة التخصصية التي تقتضي طبيعتها معرفة الحدود الفاصلة بجوار التداخلات البينية. تلك البينية التي هي إحدى ظواهر اللغة عامة والعربية خاصة.

فالسبب والدافع الذي جعلني أبين أن هناك اتصالًا وتفاعلًا بين أجزاء اللغة من الأصوات والصرف والنحو والدلالة ـ أن جماعة من أصحاب المدرسة الفونيمية دعوا إلى دراسة مستقلة لكل جزء بعيدًا عن بقية الأجزاء، بخلاف أصحاب المدرسة التوليدية التحويلية الذين يرون أن أجزاء المستويات اللغوية تتواصل مع بعضها[١]. «فنحن اليوم نعيش عصرًا لم يسبق له مثيل من الانفتاح والتفاعل، وقد أخذت عناصر التواصل وتلاشي الحدود، ومن ثم التداخل، تجلياتها في كل مناحي الحياة»[٢]؛ ومنها بطبيعة الحال فروع اللغة العربية جميعها بدون أن تنفصم بل «تتآزر لتسهم إسهامًا واضحًا في تشكيل ما يسمى الدلالة اللغوية التي مرادها الإفهام»[٣].

وأخشى أن يُظن ببحثي عن صلة الدراسات اللغوية بعضها ببعض ـ أنني أعارض التخصص؛ ففي مجال اللغة العربية أثبتُ أنه أحيانًا تترتب آثارٌ سلبية بسبب البينية بين علوم اللغة العربية. ففي إطار المعرفة العلمية عامة يعدُّ «التخصص» مفهومًا تنظيميًّا أساسيًّا؛ إذ إنه يؤسس فيها لمبدأ توزيع المعرفة إلى ميادين علمية ـ أو تخصصات ـ متنوعة. وعلى الرغم من أن أي تخصص يدخل في إطار كلي معرفي أوسع وأشمل، فالتخصص يميل عادة إلى الاستقلالية؛ وذلك من خلال رسم حدود خاصة به، ووضع مصطلحاته اللغوية، وتحديد التقنيات - وربما النظريات- التي يوظفها. ومن أبرز الفوائد التي اكتسبها العلم نتيجة للأخذ بمبدأ التخصص تركيز القدرات العقلية المحدودة للإنسان (الفرد) على مجال معرفي محدد، وإبعاد العلم عن خطر السطحية وشبح الغموض. كما ساعد العمل بمبدأ التخصص العلماء على تعميق أبحاثهم والاهتمام بالجزئيات والذرات.

وتاريخيًّا، ظهر التنظيم التخصصي للمعرفة في القرن التاسع عشر مع افتتاح الجامعات الحديثة، ثم تطور مع تقدم البحث العلمي في القرن العشرين؛ أي أن تاريخ التخصصات

---

(١) انظر: علم الأصوات في القرن العشرين: نظريات القواعد ونظريات التمثيل، تأليف ستيفن ر. أندرسون، عرض وتحليل د. محمد سامى أنور، عالم الفكر، المجلد الثامن عشر، العدد الثالث ص ٢٨٥.

(٢) افتتاح مؤتمر "تداخل الأنواع الأدبية»، بجامعة اليرموك، ص ١١.

(٣) من وظائف الصوت اللغوي، محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي ص ١١ لأستاذي د/ أحمد كشك رئيس مؤتمر "العربية والدراسات البينية".

اقترن بنمو الجامعات الذي ارتبط هو الآخر بتطور المجتمع. ومن الطبعي أن يفترض البحث في ماهية التخصص الإلمام الجيد بالتخصص نفسه. لكن ينبغي تأكيد أنه لا يكفي أن تكون داخل تخصص ما لكي تلم بمختلف القضايا المتعلقة به وبموضوعه؛ إذ إن البحث في التخصص يفترض كذلك معرفة العناصر العلمية والاجتماعية المحيطة به. لهذا؛ فالبحث عن ماهية التخصص يدخل أيضًا في إطار سوسيولوجيا المعرفة والعلوم.

ولا شك أن العمل بمبدأ التخصص قد أفرز لدى بعض العلماء ميلًا إلى الانغلاق داخل جزئيات علمية ضيقة جدًّا، وأنساهم ذلك أن «الشيء» الذي يدرسونه ليس إلا جزءًا مقتطعًا من كل، وانصرفوا بالتالي عن البحث عن علاقة ذلك الجزء بالأجزاء الأخرى من الكل وعلاقة تخصصهم بالتخصصات التي تدرس تلك الأجزاء الأخرى. وفي كثير من الأحيان أدت الحدود النظرية والموضوعية واللغوية لتخصص ما إلى عزله عن التخصصات التي تتداخل وتتقاطع معه بشكل طبعي وجوهري. ويمكن القول أن روح التخصص قد أفرزت مبالغات غير مبررة في تقسيم بعض الميادين إلى «شعب» أولًا وبعد ذلك إلى تخصصات جديدة مستقلة.[1] تلك التخصصات تجد من يتعصب لها تعصبًا يعكس عدم استيعابهم لروح التواصل والبينية بين العلوم عامة ودراسات اللغة العربية؛ خاصة التي تتجلى فيها من خلال أبواب ذاك البحث بالشكل التالي:

١- صلة الأصوات بعلوم اللغة العربية.

٢- صلة الصرف بعلوم اللغة العربية.

٣- صلة النحو بعلوم اللغة العربية.

٤- صلة المعجم بعلوم اللغة العربية.

٥- صلة البلاغة بعلوم اللغة العربية.

---

(١) آزرت في ذلك قول الأخ مسعود عمشوش، وكل ما قيل عن البينية في مؤتمر حاضرت فيه بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة بعنوان "العربية والدراسات البينية".

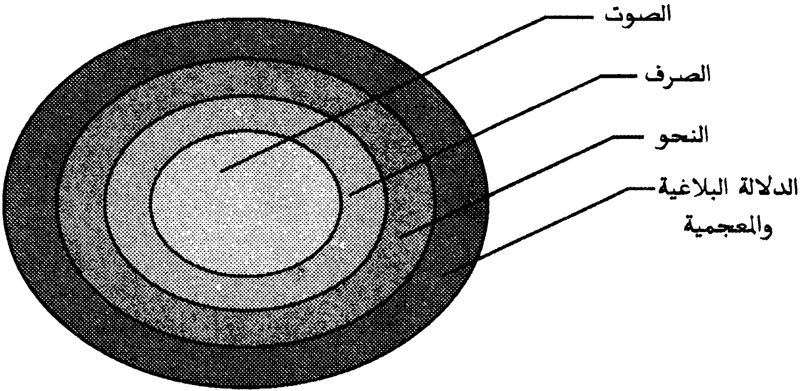
الباب الأول

صلة الأصوات

بعلوم اللغة العربية

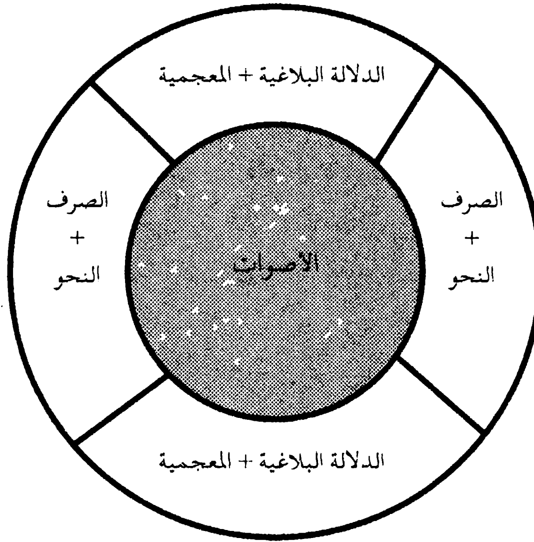
مقدمة:

أخذت جماعة من أهل علوم اللغة العربية يرددون القول بأن الأصوات هي أصغر الوحدات اللغوية وهي ترفد الصرف؛ لأن البنية الصرفية للكلمة تتكون من أصوات، ثم بعد ذلك الصرف يرفد النحو؛ لأن التركيب النحوي للجملة يتكون من كلمات ذات بنى صرفية، ثم بعد ذلك النحو يرفد البلاغة؛ لأن البلاغة تُعنى بجمال أو قبح التركيب النحوي للجمل التي تتكون كل جملة منها من تركيب نحوي، وكل جملة نحوية تتكون بدورها من كلمات ذات بنى صرفية، وكل كلمة تتكون من أصوات لغوية، ويمكن أن نبين ذلك بالشكل الآتي:



أي أن العلاقة بين الدرس الصوتي والصرفي مباشرة، والعلاقة بين الدرس الصوتي والنحوي غير مباشرة بل عن طريق الدرس الصرفي، والعلاقة بين الدرس الصوتي والبلاغة غير مباشرة بل عن طريق الدرس الصرفي والنحوي معًا.

بيد أني أتساءل أليست هناك علاقة مباشرة بين الصوت والنحو، وأيضًا علاقة مباشرة بين الصوت والبلاغة؟ هذا ما أردت أن أبرهن عليه من خلال ذلك البحث؛ لأعيد تشكيل التصور السابق إلى الشكل البياني التالي:



فالسبب والدافع الذي جعلني أبين أن هناك اتصالًا وتفاعلًا بين الأصوات والصرف والنحو والدلالة أن جماعة من أصحاب المدرسة الفونيمية قالوا إن الأصوات مستقلة عن غيرها من علوم اللغة الأخرى؛ أي أن المستوى الصوتي يدرس بعيدًا عن المستويين الصرفي والنحوي... بخلاف أصحاب المدرسة التوليدية التحويلية الذين يرون أن المستويات اللغوية من صوتية أو غيرها تتواصل مع بعضها[١].

وهاك البحث المفصل الذي يبين اتصال الأصوات ببقية مستويات اللغة[٢] بالترتيب الآتي:

---

(١) انظر:علم الأصوات في القرن العشرين: نظريات القواعد ونظريات التمثيل تأليف ستيفن ر.أندرسون، عرض وتحليل د. محمد سامي أنور، عالم الفكر، المجلد الثامن عشر، العدد الثالث، ص ٢٨٥.

(٢) أيضًا تحدثتُ عن صلة الإيقاع الشعري (العروض والقافية) بالأصوات في باب «صلة الإيقاع الشعري بعلوم اللغة العربية».

الاتصال الصوتي الصرفي.

الاتصال الصوتي النحوي.

الاتصال الصوتي المعجمي.

الاتصال الصوتي البلاغي.

الاتصال الصوتي الصرفي الخاص بتغيير الأصوات داخل الكلمة كما في الإدغام والإعلال وأَلِف الوصل والزيادة والحذف والإبدال.... مثال الإبدال في «ازدهر» بدلًا من «ازتهر»، فهناك باحثون حديثيون يرجعون الإبدال والإعلال لأسباب صوتية محضة [1].

فالإبدال يحدث نتيجة التطور الصوتي والإعلال يحدث بقصد التجانس بين حرف المد والحركة التي قبله. وكل هذا ليس لأسباب صوتية محضة «فوناتيك». فعلم «الأصوات «فوناتيك» يُبحث فيه عن أحكام بنية الصوت اللغوي من حيث المخارج الصوتية والصفات الأصلية والصفات العارضة»[2]. الصفات الصوتية العارضة(الصوتيات «الفونولوجيا»)[3] كالإشمام والروم والإدغام والاختلاس والإعلال والهمز والتضعيف والنبر.... تلك الصفات الصوتية العارضة تؤدي إلى تداخل علم الأصوات مع علم الصرف الذي أشرنا إليه (أي علم الصرف) بأن من اختصاصه التغير الصرفي الصوتي. وعلم الأصوات المفردة الخالصة «الفوناتيك» مع علم الأصوات الوظيفي داخل سياق البناء الصرفي «الفونولوجي» ليس أدلّ على تداخلهما من اللغويين الذين أطلقوا على الاثنين مصطلحًا واحدًا إما «فوناتيك» وإما «فونولوجي»؛ وذلك لأن كلًّا منهما يعتمد على الآخر؛ فلا يجوز الفصل بينهما عند بعض اللغويين[4].

---

(١) انظر: أسرار اللغة د/ إبراهيم أنيس ص ٥٩.

(٢) انظر: «علم الصرف» د. صبري المتولي، ص ٩.

(٣) مصطلح الصوتيات يخص الصفات الصوتية العارضة (الفونولوجيا) «الصرف»، أما مصطلح الأصوات فيخص المخارج الصوتية والصفات الصوتية الأصلية (فوناتيك).

(٤) انظر: «دراسة الصوت اللغوي»- د. أحمد مختار عمر- ص ٤٦- ط١- عالم الكتب- القاهرة- ١٩٧٦م.

حيث إن «الفونولوجيا» علم الصرف أو بناء الكلمة مبني على الأصوات؛ إذ إن الجهاز الصوتي في الإنسان عند نطقه لكلمة فإنه ينطقها على شكل أصوات ليست مفردة مستقلة؛ بل متصلة على شكل سلاسل صوتية يتأثر نطق الصوت المفرد بما قبله وما بعده من أصوات تتفاعل بفعل قوانين تجعل ذلك التأثير تامًّا أو جزئيًّا؛ سواء أكانت الأصوات المفردة داخل السلسلة الصوتية متصلة اتصالًا مباشرًا أم بينها فاصل عن الصوت المدروس؛ فتجعل ذلك الصوت يؤثر في غيره أو يتأثر بالآخر تأثرًا جزئيًّا بأن يخلع أحد الأصوات بعضًا من صفاته على الآخر، أو أن يتأثر بالآخر تأثرًا تامًّا؛ بأن يؤثر أحد الأصوات في الآخر تأثيرًا تامًّا يبسط نفوذه عليه تمامًا ويجعله مثله تمام المماثلة. وإذا أردنا أن نبين تلك المماثلة الصوتية بشكل أكثر إيضاحًا فعن طريق البيان التالي:

الصوت

صوت سابق (منفصل أو متصل)	صوت تال (منفصل أو متصل)
أ) التأثر التام الصوتي السابق المنفصل كـ «بهِ» بدلًا من «بهُ »[1] «رِغِيف » بدلًا من «رَغِيف »[2]	أ) التأثر التام للصوت التالي المنفصل كـ «مُنُذُ» بدلًا من «مِنْذُ»
ب) التأثر التام الصوتي السابق المتصل مثل: «اطّلع» بدلًا من «اطتلع » «هَثّوب الكفار» بدلا مَن «هل ثوب الكفار»[3]، «يَثّاقِل «بدلًا من «يَتْثَاقل»	ب) التأثر التام للصوت التالي المتصل مثل: «يَذّكر» بدلًا من «يتذكر»
جـ) التأثر الجزئي الصوتي السابق المنفصل «الصراط» بدلًا من «السراط»[4]	جـ) التأثر الجزئي للصوت التالي المنفصل «مصيطر» بدلًا من «مسيطر» [5]
د) التأثر الجزئي الصوتي السابق المتصل «اصطبغ » بدلًا من «اصتبغ»	د) التأثر الجزئي للصوت التالي المتصل «حتى يزدر الرعاء» بدلًا من «حتى يصدر الرعاء» [6]

---

(١) الكتاب ١/ ٣٧ لسيبويه، بولاق ١٣١٦هـ.

(٢) الخصائص ٢/ ١٤٣ لابن جنى، تح محمد على النجار، القاهرة، ١٩٥٢م.

(٣) الكتاب ٢/ ٤١٧.

(٤) الإبدال لأبى الطيب اللغوي ٢/ ١٧٨، تحقيق عز الدين التنوخي، دمشق، ١٩٦٠م.

(٥) مقدمتان فى علوم القرآن ١٤٨، مقدمة المبانى وابن عطية، نشر آرثر جفري، القاهرة، ١٩٧٠م.

(٦) الإبدال لأبى الطيب اللغوي ٢/ ١٢٦ ـ ١٢٨. وأنا لا أدعى أننى أول من تحدث عن المماثلة الصوتية، فقد سبقنى في ذلك كثر؛ أبرزهم المستشرق برجشتر أسر في كتاب «التطور النحوي».

ومما يدل على ارتباط الصوت ارتباطًا وثيقًا بالبنية الصرفية - أن قيم تأليف الكلمات تعتمد على قيم الأصوات ذاتها؛ فترتيب الحروف وتأليف الكلمات من خلال الأصوات له قواعد تحكمه حيث لا يسمح في صيغة ما بتجاور الهمزات أو الباءات مثلًا تجاورًا ترفضه طبيعة تأليف والكلمات اللغوية. فلم تقبل اللغة تجاور الهمزتين في أمثال: ءُءْمن - أألم - أأثر -. وكذلك في أمثال: إإمان - إإذاء - إإثار. وكذلك في أمثال: أأبار - أأثار - أأجال؛ ومن هنا كان البديل الذي يحل مشكلة ذلك التجاور المرفوض هو مجيء تلك الكلمات المفترضة على النحو التالي كما يرى الصرفيون:

«أومن - أولم - أوثر» و «إيمان - إيذاء - إيثار» و «آبار - آثار - آجال».

إن التجاور الصوتي في اللغة له ما يحكمه. ولعل توزيع الكثرة والقلة في الحكم على الصيغة - وهو حكم إحصائي - ينبني على أساس من قابلية التجاور الصوتي بين حروف الكلمات، وعلى توزيع أصواتها توزيعًا عادلًا من خلال خواصها. فكثرة الكلمات، تنتمي إلى الصيغ التي تتوزع حروفها على مخارج صوتية مختلفة؛ لجنوحها إلى اليسر والسهولة. وأقلها ما توزعت حروفه على مخرج واحد، أو مخارج متقاربة. فمن قبيل الكثرة الكلمات: علم - بدع - فعل - ملأ. ومن قبيل القلة الكلمات: تبر - شذر - قلق - ضمد.

ففكرة الاقترانات الصوتية تؤدي دورًا أساسيًا في بناء الألفاظ العربية؛ حيث إن من الحروف ما يقترن ببعضه في تركيب الكلام ومنها ما لا يقترن[1].

وأنا لا أريد أن أحبر الصفحات وأسترسل طويلًا في تأكيد ارتباط الصرف بالأصوت؛ إذ إن ذلك أصبح أمرًا بدهيًا بعد أن تعرض له كثيرًا المشتغلون بعلوم اللغة العربية.

---

(١) راجع: من وظائف الصوت اللغوي، د/ أحمد كشك، ص ١٢ - مطبعة المدينة - ١٩٨٣م.
البحث اللغوي عند العرب، د/ أحمد مختارعم، ص ٩٧، ٩٨، ط٤، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٢م.

بيد أني أتحدث في أمر آخر تعقيبًا على ذلك الاتصال الصرفي الصوتية؛ ألا وهو أن هناك آثارًا سيئة تعرفت عليها في بحثي ذلك ـ صلة الصرف بالأصوات ـ التي منها:

١) أن ظاهرة النبر الصوتية كثيرًا ما تؤثر سلبًا على البناء الصرفي للكلمة بأن يلتبس ببناء آخر؛ حيث إنه يتدخل الضغط أو عدم الضغط في تغيير بناء الكلمة الصرفي ؛ مثل تغيير الاسم المقصور إلى الاسم الممدود الذي قصر عن المد لسبب ما كقصر الممدود للضرورة.

فالاسم المنتهي بألف التأنيث المقصورة الأصلية؛ ينطق هذا الاسم بعدم الضغط على الحركتين قبل آخره، وإن حدث الضغط يلتبس الاسم المقصور أصالة بالاسم الممدود الذي حذفت منه همزة المد للضرورة أو غيرها؛ مثل:

العمى: الطول، والعماء: السحاب المرتفع أو الرقيق؛

والعشى: في العين والظلم، والعشاء: الاسم، طعام الليل؛

والعنا: الناحبة، والعناء: التعب[١].

فالعماء تصبح العمى والعشاء تصبح العشى والعناء تصبح العنا لسبب ما كضرورة شعرية أو قراءة قرآنية؛ فتلك الأسماء الممدودة التي قصرت عن المد ـ تنطق حينئذ بالضغط على الحركتين قبل الألف حتى لا تلتبس بالاسم المقصور أصالة.

٢) أن حروف المد في الدراسات الصوتية الحديثة من قبيل مد وإطالة الحركات[٢] وليس من باب زيادة الحروف كما زعم القدامى من الصرفيين، كسيبويه إمام النحاة

---

(١) انظر النبر [م] في نطق العربية الفصحى بالعالم العربي المعاصر:ص ٦٥، د/ عبد الله ربيع، دكتوراه بكلية اللغة العربية.

وانظر العربية الفصحى: ص ٦٤، ٢٤٣، هنري فليش، تعريب وتحقيق د/ عبد الصبور شاهين، ط٢، مكتبة الشباب، ١٩٩٧م.

وانظر دراسة الصوت اللغوي:ص ٣١٠ د/ أحمد مختار عمر، ط٢، عالم الكتب، جامعة الكويت، ١٩٨١م.

(٢) انظر: دروس في علم أصوات العربية:كانتينيوص ١٤٥، ترجمة الأستاذ صالح القرماوي، ط تونس، ١٩٦٦م.

الذي قال: «الألف تزاد في الوقف على حَيَّهَلا فبعض العرب يقول: حَيَّهَلا، فإذا وصلوا قالوا: حَيَّهَلَ بعُمَر.... ومن ذلك قولهم: أنا. فإذا وصلوا قال أنَ أقول ذاك»[١].

٣) أن الألف من وجهة النظر الصرفية يكون منقلبًا عن أصل هو الواو أو الياء المحركة، وهذا خاص بالألف فقط دونًا عن بقية حروف المد الأخرى (و، ى).

أما من الوجهة الصوتية النطقية الحديثة؛ فإن أصوات المد كلها (و، ا، ى) منقلبة عن أصل هو الواو أو الياء المتحركة[٢].

٤) أن الألف والواو المدية والياء المدية عند الصرفيين العرب حروف ساكنة، والذي قبلها حركات من جنسها[٣].

وأما من الوجهة الصوتية النطقية الحديثة، فهذه الأصوات المدية (و، ا، ى) ليست حروفًا وليست ساكنة، وليس ما قبلها حركات من جنسها ولا من جنس غيرها؛ إذ لا وجود لهذه الحركات في النطق فهو مجرد توهم عند الصرفيين القدامى لا أساس له من الصحة، بل إن المدات (و، ا، ى) هي أنفسها حركات طويلة، والحرف الذي يسبقها يحرك بها كما يحرك بالحركات القصيرة (ـَ، ـُ، ـِ)[٤].

من أجل ذلك جعل الصرفيون كلمة «قال» على وزن «فعل» في الميزان الصرفي لأن الألف الذي في وسط الكلمة حرف عندهم، على حين أن علماء الأصوات المحدثين يرون أن توزن هذه الكلمة بشكل جديد على وزن «فال».

أما موقف جمهور الصرفيين فهو موقف من يقول بأنها كانت منذ البدء ثلاثية [٥].

---

(١) الكتاب لسيبويه ٤/ ١٦٣، ١٦٤،تح عبد السلام هارون،ط٢،القاهرة،١٩٨٢م.
(٢) الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، ص ٢٤٧، الطبعة الخامسة، القاهرة، ١٩٧٩م.
(٣) المنصف لابن جنى ٢/ ١٣٩.
(٤) أحمد مختار عمر: البحث اللغوي، ص ٩٠، الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس ص ٣٩.
(٥) في التطور اللغوي: عبد الصبور شاهين ص ١٣٢، ١٣٣.

٥) أن الصرفيين صبغوا الدراسات الصوتية بالصبغة البنيوية للكلمة؛ أي الصرفية.

فمثلًا الإدغام عند اللغويين العرب له وجهتان:وجهة بنيوية صرفية، ووجهة نطقية.

فالصوت المدغم ـ في الدراسة البنيوية الصرفية ـ صوتان من جنس واحد ؛ الصوت الأول منهما ساكن والصوت الثاني متحرك [١].

وهذا تخيل ذهني غير صحيح حيث إنه يتعارض مع قول العرب: «هل تقومانِّ» وهو توكيد المسند إلى ألف الاثنين بالنون، فألف الاثنين ساكن عند الصرفيين وبعدها النون المشددة تتكون من ساكن ومتحرك عند الصرفيين. وأيضًا قول العرب «دابَّة»[٢].

وهذا خطأ؛ لأن ذلك التخيل للصرفيين يؤدى إلى التقاء الساكنين في وسط الكلمة، أما الصوت المدغم في الدراسات الصوتية النطقية فهو صوت ممدود أو به إطالة.

٦) أن سيبويه والرضي وغيرهما من أسلافنا الصرفيين يتدخلون لتوجيه التطور الصوتي للقياس الصرفي النحوي بعيدًا عن الأساس الصوتي.

فسيبويه والرضي عندهما أن تاء الضمير في مثل: أحطت وقبضت وفحصت وحفظت... إلخ من الألفاظ التي نجد فيها التاء أطبقت (أي فخمت) كان ذلك من قبيل الشذوذ ـ عندهما ـ بحجة أن التاء ضمير، فلا تؤثر حروف الإطباق في الضمير[٣].

وهذا اعتقاد صرفي خاطئ؛ حيث إن الأسس الصوتية النطقية الحديثة تقرّ بعملية التفاعل بين الأصوات في السياق، وأن الصوت الأقوى كالأصوات المطبقة (المفخمة)

---

(١) انظر المنصف لابن جنى ٢ / ٢٢٢، تح إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط١،القاهرة،١٩٥٤م.

(٢) العين للخليل بن أحمد ١/ ٦٤ ـ ٦٥.

(٣) انظر: الكتاب لسيبويه ٤ / ٤٧٢، شرح الشافية للرضي ٣/ ٢٢٦ ـ تح محمد نور الحسن وآخرين ـ ط٢ ـ بيروت ١٩٧٥م.

تؤثر في الصوت الأضعف؛ كالتاء المرققة؛ حتى إن كانت ضميرًا وتحوّله إلى صوت قوي مطبق.

٧) من الآثار السيئة التي تركها الصرفيون في الدراسات الصوتية هو: أن الصرفيين بمن فيهم سيبويه أخطئُوا حينما جعلوا الهمزة والألف معًا في المخرج الصوتي وهو الحنجرة، على حين أن علم الأصوات الحديث فيه الألف حركة طويلة فلا تنسب إلى الحنجرة.

وأدى هذا إلى أن الصرفيين اعتبروا الألف حرفًا على غرار حرفي الواو والياء؛ مما أدى إلى أن جعلوا حروف العلة (الألف، والواو، والياء) على حين أن الأصواتيين الحديثيين يرون أن الألف لا تقوم بدور الحرف أبدًا، لكنها حركة طويلة للفتحة بخلاف الهمزة التي ألحقها الصرفيون بحرف العلة، أما الواو والياء فأحيانًا تؤديان دور الحرف عند تحركهما، وتؤديان دور الحركة الطويلة عند مد حركتي الواو والياء؛ بناء على ذلك فحروف العلة الحقيقية حرفا «الواو، والياء» فقط.

إن كل أثر سيئ تم ذكره يحتاج إلى بحث خاص لا يتسع له المقام هنا لتوضيح الحقائق دفاعًا عن أسلافنا الصرفيين، بيد أنني أتناول أثرًا سيئًا بعرض خاص دفاعًا عن أسلافنا الصرفيين؛ ألا وهو ما نحن بصدد الحديث عنه آخرًا، ألا وهو جعل الصرفيين الهمزة حرف علة.

فالهمزة لها استعمالان؛ أحدهما صرفي والآخر صوتي:

فالاستعمال الصرفي للهمزة عند أكثر الصرفيين على أنها حرف علة؛ حيث إنها تتبادل مع أحرف العلة كما يطرأ عليها التغيير والتبديل الذي يحدث لأحرف العلة.

وذلك لأن هؤلاء الصرفيين ارتأوا أن هناك قرابة مكانية في المخرج الصوتي بين الهمزة وأحرف العلة[1]، وهذه القرابة ربما كانت سببًا في تبرير بعض الصرفيين همز

---

(١) انظر: الكتاب لسيبويه ٤/ ٣٣١ ـ تحقيق عبد السلام هارون ـ القاهرة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ ١٩٧٥م، والعين ١/ ٦٤، ٦٥ تحقيق مهدي المخزومي ـ دار الرشيد للنشر ـ ١٩٨٠م، و شرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢٥١ تحقيق محمد نور الحسين ـ بيروت ـ دار الكتب العلمية ـ ١٩٧٥م.

الممدود وتشبيه بعض الصرفيين الهمزة بأحرف العلة لكونها كثيرة التغير بالتسهيل والحذف والبدل(١).

أما الاستعمال الصوتي للهمزة عند علماء الأصوات المحدثين على أن الهمزة حرف صحيح؛ لذلك فقد خطئوا الصرفيين الذين أشرنا إليهم(٢).

وذلك لأن الهمزة تخالف الواو، والياء في أنه لا توجد العلاقة الصوتية المشترطة لحدوث الإبدال(٣).

إضافة إلى أن الهمزة صوت حنجري على حين أن الياء من وسط اللسان، وكذلك صوت الهمزة انفجاري شديد على حين أن الياء والواو كل منهما لين، وكذلك صوت الهمزة مهموس على حين أن الياء والواو مجهوران(٤).

بيد أني أرى أن خلاصة القول في الاختلاف السابق بين أسلافنا الصرفيين وعلماء الأصوات المحدثين حول طبيعة الهمزة ـ أنه علينا أن ننظر إلى الهمزة باعتبارين؛ الاعتبار الصرفي على أنها حرف علة لتبادلها مع غيرها من أحرف العلة، وأنها ألحقت بحروف العلة لما يطرأ عليها من التغيير والتبديل....

أما الاعتبار الآخر الصوتي: فعلى أنها حرف صحيح للأسباب التي أسلفنا ذكرها، ولا شك أن هذين الاعتبارين كانا في أذهان أسلافنا الصرفيين (٥).

---

(١) الممتع في التصريف لابن عصفور ١/ ٢٠٨ـ تحقيق د. فخر الدين قباوة ـ بيروت ـ دار الآفاق الجديدة ـ ط٤ـ ١٩٧٩م، و د.حماسة ـ مجلة مجمع اللغة جـ٢٤ / ص ١٥٧، ١٥٨.

(٢) القراءات القرآنية د/ عبد الصبور شاهين صـ ٢٠ ـ دار القلم ـ ١٩٦٦م، و المنهج الصوتي للبنية العربية د/ عبد الصبور شاهين ص ١٧١ وما بعدهاـ ط١ ـ القاهرة ـ ١٩٧٧م.

(٣) المنهج الصوتي للبنية العربية، د/ عبد الصبور شاهين، ص ١٧١ وما بعدها.

(٤) القراءات القرآنية د/ عبد الصبور شاهين ص ٤٨، المنهج الصوتي للبنية العربية د/ عبد الصبور شاهين، ص ٧٢، دراسات في علم الأصوات د/ كمال بشر، ص ٤٨.

(٥) انظر: الكتاب لسيبويه ٤/ ٣٣١ ـ تحقيق عبد السلام هارون ـ القاهرة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ ١٩٧٥م.

أيضًا ابن مالك تحدث عن الهمزة ضمن أحرف العلة في حديثه عن الإعلال (أي الحديث الصرفي) على حين أنه خالف ذلك في حديثه الصوتي في التسهيل.

إننا نلاحظ أن الآثار السيئة أو النقد السلبي لأسلافنا الصرفيين يتركز على الجانب الصرفي الصوتي كالإدغام والإبدال والإعلال والقلب المكاني وتخفيف الهمزة.... إذ إن ذلك شائع في جميع اللغات بنسب مختلفة ؛ فاهتم بذلك اللغويون الغربيون لأن ذلك يشيع في لغاتهم، وكان اهتمامهم بذلك كبيرًا ومعتمدًا على أسس علمية وأساليب وتقنيات حديثة لم تتوافر لدى الصرفيين العرب القدامى الذين اجتهدوا حسب تذوقهم آنذاك والأساليب والأسس السائدة آنذاك. فجاء البحث العلمي الحديث ليصحح بعض الأخطاء التي زل فيها القدماء ويستدرك عليهم بعض الأمور التي أضيفت حديثًا[1].

وأنا أدعو إلى البحث اللغوي بالأسلوب العلمي الحيادي في تعامله مع التراث اللغوي، فلا ينجرف إلى تلمس المصطلحات الغربية ما دام لدينا في تراثنا العربي ما يسد ذلك ويغنينا؛ ففي هذا إغماط لتراثنا.

ففي باب الإدغام يحلو لبعض الباحثين أن يتفرنج فيه فيسميه «المماثلة» التي هي ترجمة للفظ الإنجليزي assimilation

ويتحدث بعض الباحثين العرب عن تعريف المماثلة عند العرب وعن أنواعها بـ:

المماثلة التقدمية أو الرجعية أو التجاورية أو التباعدية أو الجزئية أو الكلية، وهذا كله قد تحدث عنه الأقدمون العرب كسيبويه؛ حيث ذكر: «الأصل في الإدغام أن يتبع الأول الآخر... ولم يجعلوا الأصل أن ينقلب الآخر فتجعله من موضع الأول فهو بذلك يتحدث عن الإدغام الرجعي أو الإدغام التقدمي حسب المصطلحات الحديثة»[2].

وها هو أحد علماء الأصوات المحدثين ـ إبراهيم أنيس ـ يعترف في ختام حديثه عن فصل المماثلة assimilation بقوله: «إن ما نسميه بالمماثلة هي الظاهرة التي سمّاها سيبويه، ومن جاءوا بعده بالمضارعة حينًا وبالتقريب حينًا آخر»[3].

---

(١) يجب على الصرفيين الحديثيين أن يأخذوا بمعطيات الأصواتيين في تأليفهم وتصنيفاتهم الصرفية ؛ إذ إن اعتماد الصرفيين على التراث فقط لا يعطي الحقيقة كاملة أو التفسير العلمي الدقيق؛ لأنه قد حدث تطور لغوي للأصوات كما حدث للبنية والتراكيب.

(٢) الكتاب ٤/ ٤٦٩.

(٣) الأصوات اللغوية، ص ٢٠٤.

وأيضًا نرى د. عبده الراجحي، أحد علمائنا المحدثين، يذكر كلام ابن جني: «قد ثبت أن الإدغام المألوف المعتاد، إنما هو تقريب صوت من صوت، وهو في الكلام على ضربين: أحدهما أن يلتقي المثلان على الأحكام التي يكون عنها الإدغام فيدغم الأول في الآخر، والأول من الحرفين في ذلك على ضربين: ساكن ومتحرك... والآخر أن يلتقي المتقاربان على الأحكام التي يسوغ معها الإدغام، فتقلب أحدهما إلى لفظ صاحبه فتدغمه فيه... والمعنى الجامع لهذا كله تقريب الصوت من الصوت؛ فهذا حديث الإدغام الأكبر، وأما الإدغام الأصغر فهو تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك»[1].

ثم يعلق عبده الراجحي على كلام ابن جني عن الإدغام الذي يطابق المماثلة في العصر الحديث فيقول: «وهكذا يفيض أبو الفتح في بيان أوجه التأثير التي يتعرض لها الصوت في الكلام المتصل، ومن الواضح أن الأمثلة القليلة التي قدمناها تشير إلى إدراكه لظواهر التأثير وأسبابه، وها أنت رأيت ترديده لعبارة تقريب الصوت من الصوت وهذا ما يعرف في الدرس الحديث بالمماثلة assimilation».

بناء على ما سبق أرجو أن يتجه البحث اللغوي الحديث إلى إنصاف أسلافنا الصرفيين في حديثهم عن الإدغام أو غيره. وقد قام بعض أساتذة «علم الأصوات» الدارسين لتراثنا والعارفين له حقه بالجهد الجهيد المبذول فيه ؛ فأخذ هؤلاء الأساتذة من علماء الأصوات، مثل د/ حسام البهنساوي، يقاربون بين التراث والدراسة العلمية الحديثة في كتابه «أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث»[2]. وقد عبر أحد الباحثين عن ذلك بقوله: والحق أن اللسانيات (أي الوافدة من الغرب) ينبغي أن تكون عامل «تحديث» لا عامل تهديم، وأن يكون ما يفد منها إلى درسنا على سبيل الإضافة والإثراء وليس على سبيل المسخ والإلغاء... لكن هذه الإفادة

---

(١) الخصائص ٢/ ١٣٩ ـ ١٤١.

(٢) ارجع إلى: أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث ـ د/ حسام البهنساوي ـ مكتبة الثقافة الدينية ـ القاهرة ـ ١٩٩٤م.

لا تعني بحال من الأحوال إلغاءً لأي ضرب من ضروب المعرفة اللغوية عندنا كالنحو والصرف وفقه اللغة ومعطيات الدلالة والمعجم؛ بحجة التجديد أو مجاراة العصر. كذلك ينبغي التنبيه على أن أي استمداد من المناهج الحديثة لا يجوز أن يؤدي إلى تجاوز لخصوصية العربية الفصحى وما يحيط بها من ظروف تاريخية وحضارية وقومية[1].

الاتصال الصوتي النحوي

بداية أذكر أن بداية النحو كانت على أساس صوتي؛ فأول ما تم وضعه من النحو العربي هو نقط الإعراب للمصحف على يد أبي الأسود (ت ٦٩هـ)، الذي وضع رموزًا لقسم مهم من أصوات لغتنا وهو القسم الذي يعرف بالحركات، فاعتمد أبو الأسود في نقط الإعراب «الحركات الإعرابية» على أساس صوتي حيث يروى «أنه أراد أن يعمل كتابًا في العربية يُقوِّم الناس به ما فسد من كلامهم؛ إذ قد فشى ذلك في خواص الناس وعوامهم، فقال: أرى أن أبتدئ بإعراب القرآن أولًا، فأحضر من يمسك المصحف، وأحضر صبغًا يخالف لون المداد، وقال للذي يمسك المصحف: إذا فتحت فمي فاجعل نقطة فوق الحرف، وإذا كسرت فاي فاجعل نقطة تحت الحرف، وإذا ضممت فاجعل نقطة أمام الحرف، فإن أتبعت شيئًا من هذه الحركات غُنَّة - يعني تنوينًا - فاجعل نقطتين، ففعل ذلك حتى أتى على آخر المصحف»[2].

فأبو الأسود في وضعه للإعراب على شكل نقط - تمثل الحركات باعتماده على التحركات العضوية للشفتين. إلى أن جاء الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ) فاستبدل بالنقط الممثل للحركات الصوتية ؛ «فوضع طريقة الشكل التي عليها الناس الآن بأن جعل للفتحة ألفًا صغيرة مضطجعة فوق الحرف وللكسرة ياء صغيرة تحته وللضمة واوًا صغيرة فوقه...»[3].

---

(١) مبادئ اللسانيات د/ أحمد محمد قدور، ص ٦.

(٢) أبو عمر الداني: المقنع في رسم مصاحف الأمصار مع كتاب النقط، ص ١٢٩، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٧٨م.

(٣) السابق، ص ٦.

وبالنظر إلى صنيع الخليل ذلك نراه مبنيًا على أساس صوتي حيث أدرك العلاقة الصوتية بين الحركات القصيرة (الفتحة، والكسرة، والضمة) والحركات الطويلة «الألف، والياء، والواو».

بالإضافة إلى أن بداية النحو كانت على أساس صوتي على يد أبي الأسود؛ فإن السبب الذي دعا أبا الأسود للتفكير في التقعيد للعربية كان سببًا صوتيًّا حينما أخطأت ابنته عند تعجبها قائلة: ما أجمل السماء بصيغة الاستفهام، فلو أنها نغمت صوتها بالتعجب لأدرك أبو الأسود ما تريد ابنته عن طريق الأداء الصوتي بتنغيم تلك الجملة التي يختلف أداؤها الصوتي التعجبي أو الاستفهامي أو النفي. وفي ذلك يقول د. كمال بشر: «يؤدي الإنسان في القديم والحديث كلامه المنطوق بتلوينات موسيقية مختلفة، وهو لا يدري كنهها أو أنماطها أو حتى وظائفها، وإنما يأتي كذلك جريًا على عاداته اللغوية المكتسبة من الجو اللغوي في البيئة المعينة، وقد يخطئ بعضهم في التلوينات المناسبة فيرشده أهل الخبرة والذوق اللغوي الخاص، كما حدث من أبي الأسود مع ابنته، فأبو الأسود لم يتلقَّ دروسًا في التنغيم، ولم يقم هو نفسه بدراسته نظريًّا، وإنما استوعب أبعاده ووظائفه بسليقته الجارية على سنن الناطقين الأسوياء»[1].

هذا عن البداية التاريخية للنحو العربي ذات الأساس الصوتي، فإذا ما تجاوزنا ذلك الحديث عن أثر الأداء الصوتي في التركيب النحوي، فيتضح ذلك بجلاء في الأداء الصوتي الخاص بالنبر والتنغيم السياقي بعيدًا عن النبر الصرفي الخاص بالمقاطع الصوتية داخل بناء الكلمة المفردة.

فالنبر هو أحد أنواع الأداء الصوتي السياقي «وتتحقق هذه الظاهرة في إبراز أجزاء الكلام عما يجاورها بحيث تبدو متفوقة عليها متميزةً عنها، تجذب انتباه السامع إليها وتثير اهتمامه بها»[2] ولقد تعددت تعريفات العلماء لهذه الظاهرة، بيد أنها تدور حول أن النبر يمثل بروزًا لأحد أجزاء الكلام بحيث يبدو متميزًا عن غيره سمعيًّا.

---

(١) علم الأصوات د/ كمال بشر، ص ٥٤٨.

(٢) انظر د. عبدالله ربيع محمود: النبر في نطق العربية الفصحى، ص ٤، رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بالقاهرة.

هذا عن معنى النبر، أما عن تأثيره على تركيب الجملة فأمر شديد الوضوح تحدث عنه علماء الصوتيات برغم اختلاف تصوراتهم للنبر حسب التبيان التالي:

ـ ساق د/ تمام حسان أحد الأمثلة التي يؤدي النبر فيها إلى التفريق بين المعاني، وهو مثال «اذكر الله» و«اذكرى الله»، حيث يفرق النبر بين خطاب المفرد المذكر وخطاب المفردة المؤنثة[1].

وبيّن د/ كمال بشر ـ صاحب كتاب علم الأصوات ـ أهمية النبر بقوله: «يقود إلى تعرف التتابع المقطعي في الكلمات ذات الأصل الواحد، عند تنوع درجات نبرها ومواقعه. بسبب ما يلحقها من تصريفات مختلفة»، وأهم من ذلك أن «للنبر أهمية بالغة في البناء اللغوي صوتيًا وصرفيًا ودلاليًا (ونحويًا كذلك في بعض اللغات)»[2].

ـ أما عن د/ عبد الصبور شاهين فقد بدأ اعترافه بأهمية النبر النحوية فى قوله: «بقيت مسألة يجب أن نشير إليها هنا، إجابة عن سؤال: هل للنبر في العربية وظيفة نحوية ؟

لقد عرفت الإنكليزية شيئًا من هذا،... ولم أجد مثله في العربية إلا في التفرقة بين إضافة المفرد وإضافة مثناه وجمعه الصحيح»[3].

ـ وأما عن د/ أحمد مختار فقد أقرَّ أيضًا بأهمية النبر النحوية بقوله: «بالرغم مما هو شائع عن اللغة العربية الكلاسيكية أنها لم تكن تستخدم النبر كفونيم، فهناك أمثلة كثيرة يمكن أن تلتمس فيها فونيمية النبرـ ولربما لو فطن اللغويون الأقدمون إلى تحليلها على هذا النحو لقعدوها على ضوء هذه النظرة»[4].

وقد اخترت أحد الأمثلة الذي يؤكد به د. أحمد مختار أهمية النبر النحوية كشاهد على تطابق الرؤية السابقة لكل من د. عبد الصبور شاهين ود/ أحمد مختار؛ نحو التمييز بين إضافة المفرد الصحيح وإضافة جمعه، كقولنا: كريم الخلق وكريمو الخلق.

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٣٠٨.

(٢)علم الأصوات، ص ٢١٥.

(٣)علم الأصوات، ص ٢٠٧.

(٤) دراسة الصوت اللغوي: ٣١٠.

ـ وأما عن د/ عبد الله ربيع صاحب كتاب «النبر في نطق العربية الفصحى في العالم العربي»؛ فقد أكد أيضًا أهمية النبر النحوية بالعديد من الأمثلة نحو (الجيش يتقدم) فيذكر أنه بالنبر يمكن تحديد نوع الجملة، فهي مرة استفهامية وأخرى خبرية، وقد تكون أمرية أحيانًا[1].

وهاك بعض أمثلة قرآنية متفرقة لأبواب نحوية مختلفة، تاركًا الاستشهادات القرآنية على بقية أبواب النحو، آملًا أن تبين تلك الشواهد التي اخترتها أن عدم استخدام النبر يؤدي إلى الالتباس حسبما هو واضح من تلك الأمثلة:

ـ قد يتحقق هذا إذا وقع بعد الفعل الأمر المسند للمخاطبة المؤنثة ساكن، فحكم الياء أن تحذف لفظًا لا خطًّا عند الوصل، ولكن ما أريد أن أنبه عليه هنا أن هذه الياء وإن كانت محذوفة نطقًا فإننا نجد شيئًا منها في النطق يشير إليها، وهذا يتم عن طريق الضغط على حركتي الحرفين المحركين قبل الياء، وإلا التبس الفعل المسند إلى ياء المخاطبة بالفعل المسند إلى الضمير المستتر العائد على المخاطب، ومثال ذلك في القرآن الكريم: {ادْخُلِي الصَّرْحَ}

فقد يلتبس عن طريق عدم الضغط على حركة الخاء وحركة اللام بـ «ادخل الصرح».

ـ قد يتحقق هذا إذا كان الفعل الماضي معتل الآخر بالألف، وأمر هذا الفعل لا يختلف عن صيغة الماضي في الحروف وحركاتها سوى حذف حرف العلة في الفعل الأمر، فإن حدث تقصير في الضغط على ما قبل حرف العلة ـ التبس الفعل الماضي المبني على الفتح بالفعل الأمر المبني على حذف حرف العلة. ومن ذلك {ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ}، الفعل «تولى» فعل ماض مبني على الفتح المقدر، والنطق المستقيم له يكون بالضغط على حركة الواو وحركة اللّام، فتنطق «ولى» فإن لم يحدث ضغط تُوُهِّمَ حذف حرف العلة، فالتبس «تولى» بـ «تولَّ»، والتبس البناء على الفتح المقدر بالبناء على حذف حرف العلة.

---

(1) انظر المختار من علم الصوتيات: د./ عبدالله ربيع، د/ عبد العزيز أحمد: ٢٣٥، ٢٣٦، النبر في نطق العربية الفصحى، ٦٨: ٧٠.

ـ قد يتدخل عدم الضغط كعامل سلبي، فيؤدي إلى التباس ما حقه البناء على الضم بما حقه البناء على الفتح، ومثال ذلك: {وَلَه}وقفًا المكون من «الواو» + «لام الجر» + «هاء الضمير»، فالنطق المستقيم يكون بالضغطُ على حركة الواو وحركة اللام، والهاء تعرب ضميرًا مبنيًّا على الضم في محل جر، أما نطق «وله» بعدم ضغط على حركة الواو وحركة الهاء فيجعلها تلتبس بـ «وَلَهَ» الفعل الماضي المبني على الفتح، فيلتبس ما حقه البناء على الضم بما حقه البناء على الفتح[١].

قد يتدخل عدم الضغط كعامل سلبي، فيؤدي إلى التباس الضمير «هو» وقفًا بالهاء الضمير العائد على المفرد الغائب وصلًا، فالضمير «هو» ضمير منفصل مبني على الفتح والهاء ضمير متصل مبني على الكسر أو الضم حسب ما اتصل به.من ذلك {إِلَّا هُوَ}، فالنطق المستقيم يكون بالضغط على حركة اللام وحركة الهاء، فإن لم يحدث ضغط التبس بـ «إلاهُ » وصلًا، والهاء ضمير مبني على الضم، و«هو» ضمير مبني على الفتح.

ـ قد يتدخل عدم الضغط كعامل سلبي، فيؤدي إلى التباس ألف الاثنين بالضمير المستتر «هو». قد يتحقق هذا إذا كان الفعل المضارع منصوبًا مبدوءًا بياء المضارعة واتصل به ألف الاثنين، فإن التفريط في الضغط على حركة ما قبل ألف الاثنين قد يلبسه بالضمير المستتر «هو»، حيث ينقص من الألف حركة فيتوهم عدم وجود ألف.

من ذلك:{ لِيَكُونَا }، فالنطق المستقيم يكون بالضغط على حركة الكاف وحركة النون، فينطق «كونا»، فإن لم يحدث ضغط ونطق «كون» التبس بـ«ليكون» والتبس ألف الاثنين بالضمير المستتر «هو».

في جميع الأمثلة السابقة[٢] نجد أن النبر الذي هو أحد أنواع الأداء الصوتي كان أساسًا حاكمًا في تغيير تركيب الجملة؛ حيث إن عدم النبر قد تدخل كعامل سلبي في حدوث التباس.

---

(١) أكثر الالتباسات بين هذه العلامات هنا وفي الآثار الآتية ـ مبني على إعراب الكلمة قبل اللبس وبعد اللبس؛ مفترضًا حالة وصل الملتبس به، وإن كان سيمنع هذا الالتباس في كثير من النماذج.

(٢) راجع بالتفصيل أمثلة النبر القرآنية بالفصل الثالث برسالة «الآثار الصرفية والنحوية والدلالية للأداء النطقي في القرآن الكريم» ماجستير بدار العلوم لوليد مقبل.

هذا عن النبر السياقي، فإذا ما تجاوزنا ذلك إلى أن نردفه بالحديث عن التنغيم كما اعتادت جل كتب الأصوات أن تردف النبر بالتنغيم؛ وذلك لما بينهما من علاقة تداخلية عبر عنها د/ كشك بقوله: «النبر وضوح سمعي يميز مقطعًا عن المقاطع الأخرى في الكلام... وأما التنغيم فهو العنصر الموسيقي في الكلام، ويبدو ذلك العنصر في ارتفاعات وانخفاضات أو تنويعات صوتية تسمى نغمات الكلام... وهو الإطار الصوتي الذي تقال به الجملة في السياق».

من خلال تعريفات النبر[1] والتنغيم، ندرك أن النبر ضغط على الكلمة مفردة، أو في سياقها، وأن التنغيم تشكيل صوتي للجملة أو العبارة كلها. والرابط بين الظاهرتين قوي؛ لأن النبر وإن كان ضغطًا على مقطع من المقاطع فإن حصيلة الأنبار تشكل المجموع الصوتي للجملة؛ أي تشكل التنغيم. ومن هنا يحق لنا أن نطلق مصطلح التنغيم تجوزًا على النبر[2].

أي أن النبر هو اللبنات المكونة للتنغيم، والمقطع هو حامل النغمة المفردة، إجمالي تلك المقاطع المنغمة في التركيب الكلامي هو المكون للتنغيم السياقي الذي هو عامل من عوامل النبر.

والتنغيم ظاهرة لغوية موجودة في لغتنا العربية المعاصرة وكذلك التراثية؛ حسب النصوص اللغوية التراثية التي تؤكد لمن يستقرئها أن لغتنا العربية القديمة اعتمدت كثيرًا على التنغيم، وقد أحس أبناء العربية بذلك فكانوا يحملون على من يخطئ في الأداء التنغيمي، والآثار التاريخية تحكي لنا ذلك:

أ ـ فمثال ذلك ما أخرجه مسلم وأبو داود وغيرهما أن خطيبًا خطب بين يدي رسول الله – ﷺ – فقال: «من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصهما»، فغضب النبي ـ ﷺ

---

(١) المصطلح الذي يدل على النبر في اللغة الإنجليزية stress، والمصطلح الذي يدل على التنغيم هو intonation.

(٢) من وظائف الصوت اللغوي، د/ أحمد كشك، ص ٥٤، ٥٥ ـ مطبعة المدينة ـ ١٩٨٣م.

ـ وقال: «بئس خطيب القوم أنت» فكان هذا الوقف سببًا لإنكار الرسول (ﷺ)[1].

«ويُعدُّ الوقف عنصرًا مُهمًّا يؤدى ما تؤديه النغمة»[2].

ب ـ ومثال ذلك ما حدث بين أبي بكر الصديق رضي الله عنه وأحد الباعة الذي مرّ عليه ومعه ثوب، فقال له أبو بكر: أتبيع الثوب؟ فقال: لا عافاك الله. فقال أبو بكر رضي الله عنه: لقد علمتم لو كنتم تعلمون قل: لا. وعافاك الله.

ويبدو أن الرجل الذي خاطب أبا بكر بهذه الجملة لم يراعِ الوقف بعد «لا»، ولم يعطها حقها من التنغيم الذي يمكن الفصل به بين «لا» والجملة التي جاءت بعدها لغرض الدعاء، ولو استعمل الرجل التنغيم في جملته؛ أي راعى التنغيم والوقف بعد لا، لما دفع أبا بكر الصديق إلى نصحه بوضع الواو التي تفصل بين النفي وجملة الدعاء. فعدم مراعاة التنغيم في كلام ذلك الرجل قد يوهم بتحويل المعنى من الدعاء له للدعاء عليه، وهو ما لم يقصده الناطق بكلامه[3].

ج ـ ومثال «ما يحكى أنَّ رجلًا ضرب ابنًا له، فقالت له أمه: لا تضربه، ليس هو ابنك، فرافعها إلى القاضي فقال: هذا ابني عندي، وهذه أمه تذكر أنه ليس مني. فقالت المرأة: ليس الأمر على ما ذكره، وإنما أخذ يضرب ابنه فقلت له: لا تضربه ليس هو ابنك؟ ومدت فتحة النون جدًّا، فقال الرجل: والله ما كان فيه هذا الطول الطويل، والأمر يذكر للأمر على تقاربهما، أو تفاوتهما إذا كان ذلك للغرض موضحًا وإليه بطالبه مفضيًا»[4].

د ـ ومثال سؤال اليزيدي للكسائي بحضرة الرشيد فقال: انظر في هذا الشعر عيب؟ وأنشده....

لا يكون العير مهرًا لا يكون المهر مهرُ

فقال الكسائي: قد أقوى الشاعر، فقال له اليزيدي: انظر فيه. فقال: أقوى لا بد أن

---

(١) التنغيم ودوره في التحليل اللغوي، ص ٨٠.

(٢) ينظر: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي. د. محمود السعران.

(٣) علم الفصاحة العربية د. محمد على رزق الخفاجي، ص ٢٠٦.

(٤) المحتسب ٢/ ٢٥٥.

ينصب المهر الثاني على أنه خبر كان، فضرب اليزيدي بقلنسوته الأرض وقال: أنا أبو محمد! الشعر صواب إنما ابتدأ فقال: المهر مهر.

لقد رأى الكسائي إقواء واردًا في رفع كلمة مهر والصواب نصبها باعتبارها خبرًا لكان في رأيه. ولم يفطن لما رآه اليزيدي الذي استخدم شيئًا جديدًا في تفسير البيت وهو السكتة، أو قل الوقفة أو قل التنغيم الذي جعل جملة «لا يكون» ـ والتي ضغط عليها حين النطق وأخذت مطًّا صوتيًّا لم يعهد لها بعيدًا عن هذا السياق ـ لا صلة بينها وبين ما بعدها؛ فهي توكيد لما قبلها من حديث. فالقائل ينشد:

(لا يكون العير مهرًا لا يكون). ويبدأ بعد هذا التوكيد بكلام مستأنف جديد فيه مبتدأ وخبر؛ (المهر مهر).

في نص السيوطي هذا جملة استفهامية، لن يفهم مراد الاستفهام منها إلا بالتنغيم. ففي قوله: انظر في هذا الشعر عيب ؟ أصبحت النغمة محددة بالاستفهام؛ وإلا لتوهم القارئ الإخبار في هذا المقام، وهو أمر غير وارد لوجود النغمة[١].

هـ ـ ومثال ذلك آراء أهل البحث القرآني

نشأت علوم اللغة العربية لخدمة القرآن، وعلم التنغيم ـ وإن كانت قواعده ومفاهيمه ومصطلحاته لم تستقر إلا حديثًا ـ إلا أن الإحساس به في الآيات القرآنية لدى المشتغلين بالقرآن خير دليل جاء إلينا يعبر عن الأثر النحوي لتلك الظاهرة المتمثلة في آرائهم الآتية:

ـ قوله تعالى: «قالوا يا أبانا ما نبغي هذه بضاعتنا رُدَّت إلينا»؛ يعلق عليه العكبري بأن «(ما) استفهام في وضع نصب نبغي، ويجوز أن تكون نافية ويكون في نبغي وجهان: أحدهما بمعنى نطلب فيكون المفعول محذوفًا أي ما نطلب الظلم، والثاني أن يكون لازمًا بمعنى ما يتعدى»[٢].

(١) من وظائف الصوت اللغوي، د/ أحمد كشك، ص ٦٠، ٦١، الأشباه والنظائر للسيوطي، جـ٣، ص٢٤٥، تحقيق طه عبد الرءوف سعد، ١٩٧٥م.
(٢) إملاء ما من به الرحمن للعكبري ٢/ ٥٥.

ـ قوله تعالى: «ما أغنى عني ماليه»

يعلق عليه العكبري قائلًا: «يحتمل النفي والاستفهام»[1].

أضف إلى ذلك «أن هاء السكت التي تلحق الكلمات المنتهية بياء المتكلم: كتابيه، حسابيه، سلطانيه ـ هي نوع من التنغيم الذي يشير إلى استراحة النفس؛ وذلك بالوقف على هاء السكت[2].

ـ قال تعالى: «يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك. تبتغي مرضات أزواجك» يعلق الدكتور كمال بشر بالإشارة إلى رأي المفسرين قائلًا: «قرر هؤلاء (المفسرون) أن جملة تبتغي.. جملة استفهامية، وتقدير الكلام: أتبتغي ؟ بحذف الهمزة. والحكم بأنها استفهامية إنما يرجع في حقيقة الأمر إلى تنغيم النطق بصورة توائم الأنماط التنغيمية للجمل الاستفهامية من هذا النوع، وليس هناك من داعٍ البتة إلى تقدير محذوف؛ إذ الكلام مفهوم بدون هذا التقدير؛ ولأن هذا التقدير عمل افتراضي لا يفيد في هذا الموضوع شيئًا على الإطلاق»[3].

ـ قوله تعالى: «ولوطًا إذ قال لقومه أتأتون الفاحشة ما سبقكم بها من أحد من العالمين. إنكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء بل أنتم قوم مسرفون».

يعلق عليه الدكتور صبري المتولي: «قرأ حفص (إنكم) وهي جملة خبرية مستأنفة، مفسرة المراد بالفاحشة المذكورة في جملة الاستفهام الإنكاري السابقة. وقرأ شعبة (إئنكم) فالجملتان سواء في الاستفهام الإنكاري التوبيخي، وكل واحد من الاستفهامين جملة مستقلة لا تحتاج في تمامها إلى شيء»[4].

أي أن جملة إنكم يجوز أن تكون بنغمة تقريرية أو بنغمة استفهامية بحذف أداة الاستفهام.

---

(١) إملاء ما من به الرحمن للعكبري ٢/ ٢٦٨.

(٢) التنغيم في التراث العربي د/ عليان بن محمد، ص ٥.

(٣) علم اللغة العام (الأصوات) د. كمال بشر ، ص ١٨٩، وانظر علم الأصوات، ص ٦١٢، ٦١٣.

(٤) التوجيه اللغوي والبلاغي لقراءة الإمام عاصم.د. صبرى المتولي، ص ١٨٢.

ـ قوله تعالى: «قالوا فما جزاؤه إن كنتم كاذبين قالوا جزاؤه من وجد في رحله فهو جزاؤه» يعلق عليه د/ أحمد مختار عمر قائلًا: «لا بد في هذه الآية أن تقرأ جملة «قالوا جزاؤه» بتنغيم الاستفهام، وجملة «من وجد في رحله فهو جزاؤه»بتنغيم التقرير»[1].

وما يعين على فهم تلك المعاني القرآنية هي علامات الوقف والابتداء التي قام بها القراء وعلماء التجويد والمفسرون وأصحاب الحس اللغوي.. إلخ، من أبناء العربية المشتغلين بالقرآن الذين أحسوا قيمة النغمة الصوتية في تحويل الجملة من باب إلى باب.

هذا عن إحساس أبناء اللغة بالأساس الكبير الذي تقوم به ظاهرة التنغيم في التركيب الكلامي.

أما عن التقعيد اللغوي من قبل علماء اللغة لذلك الأمر؛ فنتحدث عن دور اللغويين تجاه التنغيم قديمًا وحديثًا باستعراض آراء وجهود أبرز عالمين لغويين أدليا بدلوهما في أمر التنغيم، وهما ابن جني قديمًا وتمام حسان حديثًا.

التنغيم عند ابن جني:

بداية أذكر أن ابن جنى أول عالم صوتي وضع تصنيفًا خاصًا بالأصوات «سر صناعة الإعراب» مستخدمًا مصطلح «النغم»[2] بمعنى التنغيم؛ حيث علق د / كمال بشر على ذلك قائلًا: «التعبير بمصطلح «النغم» فيه دلالة واضحة على إدراكه أن الكلام المنطوق يصدر منغمًا، وأن هذا التنغيم جزء لا يتجزأ من خواص الكلام»[3].

فابن جنى يحتل مكان الصدارة عند علماء اللغة العربية المحدثين الذين أصَّلوا التنغيم من التراث العربي على الرغم من أن «التنغيم» من مصطلحات علم اللغة الحديث؛

---

(١) دراسة الصوت اللغوي،ص ٣٦٨.

(٢) انظر: سر صناعة الإعراب لابن جنى ١/ ٢١.

(٣) علم الأصوا، ص ٥٥٢.

فهؤلاء المحدثون قلما نجد كتابًا من كتبهم يخلو من الإشارة إلى ما قدمه ابن جنى بصدد التنغيم[1].

فأولى خطوات دراسة التنغيم أو غيره تبدأ بالملاحظة، وقد لاحظ ابن جنى من استقرائه أمثلة عربية عددًا من الأمثلة التي تشير إلى التنغيم بما له من تأثير في تحويل المعنى النحوي. وأكثر الأمثلة شيوعًا في ذلك ما جاء عن ابن جنى في باب الحذف أنه ذكر: «وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه ليل، وهم يريدون: ليل طويل، وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دلّ من الحال على موضعها، وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك، وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملته. وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فتقول: كان والله رجلًا! فتزيد في قولة اللفظ بـ(الـله) هذه الكلمة، وتتمكن من تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها، أي رجلًا فاضلًا، أو شجاعًا كريمًا، أو نحو ذلك، وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنسانًا! وتمكن الصوت بإنسان وتفخمه، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: إنسانًا سمحًا أو جوادًا أو نحو ذلك، وكذلك إن ذممته ووصفته بالضيق، قلت: سألناه، وكان إنسانًا! وتزوي وجهك وتقطبه فيغني ذلك عن قولك: إنسانًا لئيمًا...»[2].

وبالنظر هنا في نص ابن جنى نجد أنه لاحظ الأداء الصوتي بطريقة معينة، جعلتنا نحذف الصفة استغناء بالأداء الصوتي الدال على المحذوف.

وبالتدبر في ألفاظ ابن جنى نجد أنها تتفق وتعريف التنغيم الذي يحتاج في تلويناته وتنويعاته الصوتية ارتفاعًا وانخفاضًا إلى ما ذكره ابن جنى من ألفاظ صوتية آنفة على مثال «سير عليه ليل»، ومما لا شك فيه أن تنغيم كلمة «ليل» بـ «تطويح، تطريح، تفخيم، تعظيم، قوة النطق وتمكنه» سيؤدي معنى الصفة المحذوفة أي: طويل. كذلك أوضح ابن جني في تعليقه الآنف الذكر أنه بالأداء الصوتي «التنغيم» فقط تستبين حالة المدح أو الذم على القول الواحد كقول «سألناه فوجدناه إنسانًا». فالعبارة تقال بترتيب موحد

---

(١) عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، ص ١٦٧ ـ ١٦٩ دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٩م.
(٢) الخصائص ٢/ ٣٧٠ـ ٣٧١ تح محمد على النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت ط ٢.

لألفاظها سواء مع المدح أم مع الذم غير أن الفارق المميز بين حالة المدح وحالة الذم ظاهر في طريقة التنغيم؛حيث إن طريقة تنغيم المدح تختلف عن طريقة تنغيم الذم. إضافة إلى أن عبارة «سألناه فوجدناه إنسانًا» تدخل في باب حذف الصفة بدلالة التنغيم الذي يجعلنا نستشعر صفة بعد إنسان في حالة المدح «سألناه فوجدناه إنسانًا كريمًا»، أو أن التنغيم يجعلنا نستشعر صفة بعد إنسان في حالة الذم «سألناه فوجدناه إنسانًا لئيمًا» ولا يقتصر الأمر على اختلاف الدلالة فحسب بل قد تنقل المعنى من معنى نحوي إلى معنى نحوي آخر ـ كما يقول النحويون ـ أو من دلالة إلى دلالة مختلفة جديدة نفسيًّا أو معنويًّا، حسب المشاعر والإحساسات التي تصدر عنها، فهي أيضًا توحي بما يختزن القائل أو المتكلم من مشاعر الرضا أو الغضب أو اليأس أو الأمل أو التأثر أو اللامبالاة أو الإعجاب أو الاستفهام أو الشك واليقين أو النفي والإثبات، فيكون التنغيم، أو هذا التغير النغمي، وسيلة تؤدي أثرًا كبيرًا في التفريق بين الجمل، فنغمة الاستفهام تختلف عن نغمة الإخبار، ونغمة النفي تختلف عن نغمة الإثبات وهكذا»[1].

ويجرنا هذا الحديث إلى التحدث عمّا ذكره ابن جني في «باب نقض الأوضاع إذا ضامّها طارئ عليها» حيث يذكر «من ذلك لفظ الاستفهام إذا ضامه معنى التعجب استحال خبرًا، وذلك قولك: مررت برجل أي رجل. فأنت الآن مخبر بتناهي الرجل في الفضل ولست مستفهمًا»[2]، وكذلك مررت برجل أيما رجل لأن ما زائدة... وقد ساق أيضًا مثالًا على هذا بحديث عن همزة التقرير التي تنقل النفي إلى الإثبات والإثبات إلى النفي كقوله تعالى: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾[4] بمعنى (ما قلت لهم)، وبمعنى «لم يأذن لكم»، وقد ساق أيضًا مثالًا على هذا بقول جرير:

ألستم خير من ركب المطايا ... وخير العالمين بطون راح

---

(١) عبد الكريم مجاهد. الدلالة اللغوية، ص ١٨٠، دار الضياء للنشر والتوزيع، عمان الأردن ١٩٨٥م.

(٢) الخصائص ابن جني ٣/ ١٩٢.

(٣) سورة المائدة، الآية ١١٦.

(٤) سورة يونس، الآية ٥٩.

أي أنتم كذلك[1]. وإذا كان ابن جني قد ذكر شاهدًا في ذلك حوى أداة الاستفهام. فإننا نجده في المقابل لذلك ذكر شواهد أخرى خلت من أداة الاستفهام غير أنها بأدائها الصوتي تحمل معنى الاستفهام كما في قول الكميت:

طربت وما شوقًا إلى البيض أطرب ... ولا لعبًا مني، وذو الشيب يلعب؟

«أراد أو ذو الشيب يلعب ؟»[2].

وكما في قول عمر بن أبي ربيعة:

أبـرزوهـا مثل المهاة تهادي ... بـين خمـس كـواعـب أتـراب

ثم قالوا: تحبها، قلت بهرا ... عدد القطر والحصى والتراب

«أظهر الأمرين فيه أن يكون أراد أتحبها ؟ بهمزة الاستفهام»[3]، وقد أجاد أحد أئمة اللغة المحدثين بالتعليق على هذا البيت قائلًا:

«فقد أغنت النغمة الاستفهامية في قوله: تحبها ؟ بما لها من صفة وسيلة التعليق عن أداة الاستفهام فحذفت الأداة، وبقي معنى الاستفهام مفهومًا من البيت، وإنصافًا للحق هنا لا بد أن نشير أنه يمكن في بيت ابن أبي ربيعة هذا مع تغيّر النغمة أن يفهم منها معنى التقرير للتأنيث أو التعبير، أو الإلجاء إلى الاعتراف، وإن مجرد قبول احتمال من هذا النوع ليبرر موقف الأقدمين حين حافظوا على ذكر الأدوات باطراد؛ لأن التراث مكتوب تتضح فيه العلامات بالأدوات، وليس منطوقًا تتضح فيه العلامات بالنغمات»[4].

هذه جولة علمية ممتعة لشواهد حذفت منها أداة الاستفهام؛ بيد أن الاستفهام فيها بدا ملحوظًا من خلال الأداء الصوتي بالتنغيم وبدون هذا الأداء تصبح الجملة خبرية.

«ولعل توزيع المراد الاستفهامي إلى معانٍ أخرى كأن يدل الاستفهام على الإنكار أو على التوبيخ أو على النفي يرجع إلى الاختلاف التنغيمي بين أنماط هذه الجمل»[5].

---

(١) انظر: الخصائص ٢/ ٤٦٣.

(٢) انظر: الخصائص ٢/ ٢٨١.

(٣) انظر: الخصائص ٢/ ٢٨١.

(٤) تمام حسان. اللغة العربية معناها ومبناها، ص٢٢٧ ـ ٢٢٨.

(٥) من وظائف الصوت اللغوي د / أحمد كشك، ص ١١١.

وتعليقات ابن جني على الشواهد السابقة تبرهن على الإلماعات الذكية له بإشاراته للتنغيم التي تكاد تكون في قوة القانون، ذلك القانون الذي أزهر وأضحى واضحًا عن التنغيم في العصر الحديث بعد أن كان نبتة ألقى بذرتها سيبويه بقوله: «سير عليه ليل» وتعهدها بالرعاية ابن جني.

ويتضح الفارق لنا بين إشارات السلف مثل ابن جني عن ظاهرة التنغيم وقواعد المحدثين عن التنغيم الذي أصبح مصطلحه واضحًا ومفاهيمه جلية، وذلك من خلال مقارنة تلميحات ابن جني البسيطة السريعة على الشواهد التي تحوي بها ظاهرة التنغيم، وتعليقات المحدثين كتمام حسان عن ظاهرة التنغيم في الشاهد الأخير. وهاك الحديث عن آراء تمام حسان كأحد أئمة علم اللغة المحدثين عن ظاهرة التنغيم، خاصة أثر التنغيم في تركيب الجملة النحوي.

التنغيم عند تمام حسان:

ظاهرة التنغيم جاء الحديث عنها حديثًا تجريديًّا ذهنيًّا عند أسلافنا مثل ابن جني، أما في العصر الحديث فنجد أن د/ تمام حسان وآخرين ربطوا دراسة التنغيم بالجانب الفسيولوجي، المتمثل في الأحبال الصوتية بما يؤديه هذا العضو الفسيولوجي من اهتزازات تحدث ذبذبات متباينة، تؤدي إلى رفع الصوت وانخفاضه أثناء الكلام بدرجات مختلفة حسب كمية الهواء الزفيري المتجه من الرئتين إلى الوترين الصوتيين[1].

---

(١) انظر: الأصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس، ص ١٧٥،
مدخل إلى علم اللغة د. محمود فهمي حجازي، ص ٨٢،
أطلس أصوات اللغة العربية د. وفاء محمد البيه، ص ١٥٧،
علم الفصاحة العربية مقدمة في النظرية والتطبيق د. محمد على رزق الخفاجى، ص٢٠٠، ٢٠١،
علم الصوتيات الموجي والسمعي عند المسلمين القدماء د. يوسف الهلبس، ص ١١٠،
مناهج البحث في اللغة د. تمام حسان، ص٦٠،
الدلالة الصيوتية د. كريم ذكي حسام الدين، ص٤١،

ويتوقف علو الصوت على المدى الذي يصل إليه مصدر الذبذبة في التراوح بين نقطتي غاية ابتعاده من نقطة الصفر، ومعنى ذلك أنه إذا كان الوتر الصوتي الإنساني في حالة صمت، سواء كان مقفلًا أم مفتوحًا، فهو في النقطة الذبذبية صفر؛ أي أنه غير منتقل. فإذا بدأ في الذبذبات تحرك إلى أعلى وأسفل بمدى يتساوى فيه ما بين نقطة الصفر وغاية الهبوط، فإذا اتسع ذلك المدى كان الصوت عاليًا وإذا ضاق كان الصوت منخفضًا، وهذا المدى بدوره يتوقف اتساعه وضيقه على كمية الهواء الخارج من الرئتين، المار بين الأوتار الصوتية، فإذا زادت كمية الهواء اتسع المدى وبالعكس»[١].

وأخذ الأصواتيون الحديثيون أمثال د. تمام حسان وآخرون يتحدثون عن ذلك المدى التنغيمي بشكل كتابي كما تكتب الموسيقى.

أي أن الدرس التنغيمي لم يعد درسًا ذهنيًّا مجردًا حسب إشارات السلف له بل أصبح «يكتب التنغيم كما تكتب الموسيقى»[٢] على حد قول تمام حسان، إضافة إلى استحداث رموز للترقيم التنغيمي؛ «لأن ترقيم التنغيم كترقيم الكتابة تحمل العلامة فيه من الكتابة محل الشهيق لاسترجاع النفس من الكلام، وكلما جاءت سكتة وجب علامة ترقيمية. وفي التنغيم علامتان ترقيميتان؛ إحداهما خط رأسي واحد / ليدل على وقفة مع تمام الكلام، وثانيتهما خطان رأسيان // ليدلا على تمامه»[٣].

كما أنه جعل النغمات ممثلة برموز كتابية هكذا: النغمة الهابطة( )، النغمة الصاعدة ( )، النغمة الثابتة المنبورة (ـ)، النغمة الثابتة غير المنبورة (.)[٤]، وأصبح للتنغيم ميزانٌ يعرف بالميزان التنغيمي «على غرار أن للصرفيين «الميزان الصرفي» ويمكن الاطلاع على أمثلة توضيحية للميزان التنغيمي بكتاب مناهج البحث في اللغة»[٥]؛ فالبحث هنا غير مناسب لاستعراض تفصيلي عن التنغيم إلا ما يخص إبراز أثر التنغيم في تركيب الجملة النحوي.

---

(١) مناهج البحث في اللغة د. تمام حسان، ص ٦٠.

(٢) مناهج البحث في اللغة د. تمام حسان، ص ١٦٦.

(٣) مناهج البحث في اللغة، ص ١٦٩.

(٤) مناهج البحث في اللغة، ص ١٦٩.

(٥) مناهج البحث في اللغة، ص ١٦٩.

مما يبين أهمية الأداء الصوتي في التركيب النحوي هو التقسيم الذي تحدث عنه د/ تمام حسان للحن التنغيمي بقوله: «ينقسم نظام تنغيم الفصحى إلى لحنين: الأول ينتهي بنغمة هابطة على آخر مقطع وقع عليه النبر، والثاني ينتهي بنغمة صاعدة على المقطع المذكور... وأما الاصطلاحان: (الأول) و(الثاني) فلا يصفان إلا نغمة آخر مقطع وقع عليه النبر في الجملة من الكلام؛ فإذا كان هذا المقطع منحدرًا من أعلى إلى أسفل فذلك هو الشكل الأول للحن العربي، وإن كان صاعدًا من أسفل إلى أعلى فهو الشكل الثاني... مع أن الشكل الأول هو المستعمل في الإثبات والنفي والشرط والدعاء وجميع الجمل حتى إنه ليشارك الثاني في مجاله وهو الاستفهام والعرض؛ فيشمل الاستفهام بالظروف ونحوها دون الأداتين(هل والهمزة)؛ نرى الشكل الثاني مقصورًا على الاستفهام بالأداتين فقط وهو النوع الوحيد من أنواع الاستفهام الذي ينتهي بنغمة صاعدة»[(١)].

أي أن لكل لحن تنغيمي تراكيبه النحوية الخاصة به، وفي هذا تأكيد أن الأداء الصوتي أساس في فهم التركيب النحوي.

وما يبين أهمية الأداء الصوتي في التركيب النحوي أمر الكمية الصوتية والمدة، فأما الكمية الصوتية فهي «الطول والقصر في المقاطع والحروف الصحيحة وحروف العلة»[(٢)].

وأما المدة: فهى الزمن الذي يستغرقه نطق الصوت[(٣)].

وقد أبان د. تمام حسان عن الأثر التنغيمي للكمية الصوتية والمدة في تغيير الأغراض السياقية؛ مثل قولنا: يا محمود أو يا سعيد. بإطالة الكمية الصوتية والمدة الزمنية بالمقطع الأخير؛ فإن ذلك يجعل الغرض من هذا الأسلوب هو اللوم أو التوبيخ[(٤)].

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها،ص ٢٩٩.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٦٠٣.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٣٠١.

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٣١٠.

وأبان تمام حسان عن الوظيفة النحوية للتنغيم بأنه «ربما كان له وظيفة نحوية هي تحديد الإثبات والنفي في جملة لم تستعمل فيها أداة الاستفهام، فقد تقول لمن يكلمك ولا تراه: «أنت محمد» مقررًا ذلك أو مستفهمًا عنه، وتختلف طريقة رفع الصوت وخفضه في الإثبات عنها في الاستفهام، ولكن كل شيء فيما عدا التنغيم يبقى في المثال على ما هو عليه»[1].

كما أشار إلى الوظيفة النحوية للتنغيم بأن له أثرًا في تصنيف الجمل بدلالته على المعاني العامة للجملة بقوله: «فالجمل العربية تقع في صيغ وموازين تنغيمية هي هياكل من الأنساق النغمية ذات أشكال محددة، فالهيكل التنغيمي الذي تأتى به الجملة الاستفهامية وجملة العرض غير الهيكل التنغيمي لجملة الإثبات، وهن يختلفن من حيث التنغيم عن الجملة المؤكدة، فلكل جملة من هذه صيغة تنغيمية؛ خاصة فاءَها وعينها ولامها وزوائدها وملحقاتها؛ نغمات بعضها مرتفع وبعضها منخفض وبعضها يتفق مع النبر وبعضها لا يتفق معه، وبعضها صاعد من مستوى أسفل وبعضها هابط من مستوى أعلى، فالصيغة التنغيمية منحنى نغمي خاص بالجملة يعين على الكشف عن معناها النحوي كما أعانت الصيغة الصرفية على بيان المعنى الصرفي للمثال»[2].

وبالاطلاع فيما كتبه د. تمام حسان في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها، نجده قد أبان أمر التنغيم إبانة متعددة الزوايا بأمثلة متنوعة، تغطى جل آثار التنغيم النحوية حسبما هو واضح من أقواله أو تعليقاته الآتية:

- فمن هذا تعليقه على قول عمر بن أبي ربيعة:

حين قالت لها:أجيبي، فقالت: ... من دعاني؟قالت:أبو الخطاب
أبرزوها مثل المهاة تهادي ... بين خمس كواعب أتراب
ثم قالوا:تحبها؟ قلت بهرا ... عدد النجم والحصى والتراب[3].

---

(١) مناهج البحث في اللغة، ص ١٦٤.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها،ص ٢٦٦.

(٣) التنغيم هنا يفرق بين معنيين محتملين للبيت: إما الإثبات وإما الاستفهام الذي حذفت أداته استغناء عنها بالتنغيم.

«قد أغنت النغمة الاستفهامية في قوله: «تحبها ؟» بما لها من صفة وسيلة التعليق عن أداة الاستفهام فحذفت الأداة وبقي معنى الاستفهام مفهومًا من البيت. وإنصافًا للحق هنا لا بد أن نشير إلى أنه يمكن في بيت ابن أبي ربيعة هذا مع تغير النغمة أن يفهم منه معنى التقرير للتأنيب أو التعيير أو الإلجاء إلى الاعتراف»[١].

ـ أيضًا بالنظر إلى قول د/ تمام حسان الذي يبيّن أثر التنغيم في التفريق بين غرضين لأسلوب واحد؛ حيث ذكر «لو سمعنا عبارة مثل «ما هذا» لفرقنا بنغمة الكلام بين معنيين يمكن فهمهما من هذه العبارة؛ أحدهما الاستفهام على بابه أي الاستفهام الطلبي الذي يريد فهم المجهول، والثاني معنى الإنكار الذي يعلن عن الاعتراض على ما يحدث. فلولا النغمة لظل تعدد احتمالي المعنى قائمًا. وهذا التعدد في احتمال المعنى دون مرجح لأحد الاحتمالات هو الذي يسمى اللبس»[٢].

ـ أيضًا بالنظر إلى تعليقه على قول جميل بثينة:

لا. لا أبوح بحب بثنة إنها ... أخذت عليَّ مواثقًا وعهودا[٣]

«من الواضح أن هناك فرقًا بين أن تكون «لا» الأولى حرف نفي مؤكدًا أو جملة كاملة الإفادة يستحسن السكوت عليها، ويتطلب التنغيم في حالة التوكيد وصل الكلام وفي حالة الجملة المفيدة وقفة واستئنافًا»[٤].

ـ أيضًا بالنظر إلى قول د. تمام حسان الذي يبين دلالة التنغيم على الواو المحذوفة؛ حيث ذكر «يسقط حرف العطف ويبقى العطف مفهومًا بقرينة النغمة؛ كقولك: يستمر الامتحان في الأيام الآتية: السبت ـ الأحد ـ الإثنين ـ الثلاثاء.. إلخ. وتغني نغمة الكلام عن حرف العطف»[٥].

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٢٧، ٢٢٨.

(٢) الخلاصة النحوية. د. تمام حسان، ص ٢٤.

(٣) التنغيم هنا يبين «لا» جملة ؛ «لا أبوح بحب بثنة» جملة أخرى.

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٢٨.

(٥) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٣٩.

وبعد إبراز الجهود التنغيمية لكل من ابن جني وتمام حسان وأهل البحث القرآني، أرجو أن أكون قد أبرزت الأساس الصوتي التنغيمي للنحو العربي بالاستفاضة في الأمثلة العديدة التي جاءت بتنوع على أبواب نحوية متباينة عديدة، ولا يعني هذا أنه ليست هناك أبواب نحوية أخرى يؤدي التنغيم فيها دورًا أساسيًّا، بل إن الكثيرين كالدكتور/ كشك الذي أشاد بجهود السابقين التنغيمية، خاصة ابن جني، نجد أن سيادته تحت حديثه عن: التنغيم ظاهرة نحوية[1] أورد أمثلة تنغيمية متنوعة لأبواب نحوية أخرى عديدة.

وكل هذه الجهود تبرز المدى الكبير لانتشار التنغيم فى أبواب النحو العربي، بل تؤكد الأساس الصوتي للنحو العربي.

الاتصال الصوتي المعجمي: بداية أذكر بأن التسمية الأساسية للمعجم بلفظ معجم كان على أساس صوتي للأصوات (الحروف) المقطعة؛ حيث ذكر الخليل بن أحمد (ت١٧٠هـ): «والمعجم: حروف الهجاء المقطعة، لأنها أعجمية، وتعجيم الكتاب تنقيطه كي تستبين عجمته وتتضح»[٢].

وبالنظر إلى التعريف الاصطلاحي لكلمة معجم نجد أنه كتاب يضم بين دفتيه عددًا من مفردات اللغة المشروحة المرتبة ترتيبًا خاصًّا حسب أصوات أو حروف الهجاء.

فالتعريف الاصطلاحي أو اللغوي للمعجم نجد أن الأساس فيه هو الأصوات الأبجدية.

فإذا ما انتقلنا بعد ذلك إلى بناء المعجم العربي نجد أن الخليل ـ بعد أن ابتدأ معجمه بمقدمة صوتية ـ رتب معجمه «العين» على أساس صوتي بابتكار ترتيب جديد للمواد اللغوية داخل المعجم حسب الأصوات الأبجدية تبعًا لمخارجها؛ ابتداء بما يخرج من الحلق ثم الفم ثم انتهى بالأصوات الشفوية، واعتمد أيضًا على التقليبات الصوتية، أي تقليب أصوات أو حروف كل مادة بالتقديم والتأخير للحصول على الألفاظ المستخدمة أو غير المستخدمة في تلك المادة.

---

(١) بكتاب من وظائف الصوت اللغوي د. أحمد كشك.

(٢) العين١/ ٤(عجم)،تح مهدي المخزومي،إبراهيم السامرائي،مطابع الرسالة بالكويت،١٩٨٠م،تحقيق عبدالله درويش، ط١، بغداد.

وإن كانت هناك مدارس معجمية أخرى جاءت بعد ذلك وخالفت مدرسة الخليل المعجمية المرتبة على أساس المخارج الصوتية؛ إلا أن تلك المدارس المعجمية التالية منها من أبقى على نظام التقليبات الصوتية الهجائية فكانت تأتي بالكلمات ومقلوباتها في موضع واحد (كابن دريد في جمهرة اللغة)، ومنها من لم يحافظ سواء على ترتيب المواد اللغوية على أساس المخارج الصوتية أم على نظام التقليبات الصوتية الهجائية، غير أنها حافظت على ترتيب المواد اللغوية حسب الترتيب الصوتي الألف بائي بالنظر إلى الحروف الأصول متدرجًا من آخر الكلمة إلى أولها؛ أي الترتيب بحسب القافية (كابن منظور في اللسان) أو الترتيب الصوتي الألف بائي العادي بمراعاة أول الكلمة بدلًا من آخرها كالزمخشري في أساس البلاغة، وكالمعجم الوسيط.

أي أن التصنيفات المعجمية عبر تاريخها ارتكزت على أساس صوتي بشكل أو بآخر؛ كمعجم العين للخليل الذي أدرك أن الأصوات الكلامية هي الأساس الأول في بناء الألفاظ والكلام، وأن أي دراسة لغوية عليها أن تبدأ بها أولًا وترتكز عليها لتحقيق هدفها؛ لذا اشتملت مقدمة العين «بواكير صوتية لم يدركها العلم فيها خلا العربية إلا بعد قرون عديدة من عصر الخليل»[1].

والمعجم العربي أول من حوى الفكر الصوتي العربي قبل أن تكون له دراسات صوتية خاصة؛ مثال ذلك الأفكار الصوتية التي ذكرها الخليل في معجمه العين ت ١٧٥هـ، وابن دريد في جمهرة اللغة ت٣٢١هـ، والأزهري في تهذيب اللغة ت٣٧٠هـ.

أضف إلى ذلك أن المعاجم العربية تعرضت للخصائص الصوتية للأحرف الأبجدية التي هي رءوس المواد اللغوية داخل البناء المعجمي في صدور الأبواب، بالإضافة إلى داخل شروح المواد اللغوية كمعجم تهذيب اللغة للأزهري وجمهرة اللغة لابن دريد ولسان العرب لابن منظور؛ التي حوت مقدمات صوتية بخلاف بعض المعاجم التي لم تصنع مقدمات صوتية كالمحكم والمخصص لابن سيده والصحاح للجوهري وتاج العروس للزبيدي؛ إلا أن تلك المعاجم وغيرها ـ سواء التي أثبتت التحليل الصوتي

---

(١) العين ١/ ١، ٢.

للأصوات الكلامية حالة إفرادها أم التي لم تفعل ذلك في مقدمات أبوابها من المعاجم الأخرى ـ قد أثبتت التحليل التركيبي للأصوات حالة تركيبها داخل الكلمة، فتحدثت عن المقاطع الصوتية بأنواعها، والإدغام والإبدال وتسهيل الهمز والتهميز والحذف الصوتي، وقد أفردت بحثًا لذلك عنوانه «صلة الصرف بالمعجم».

أما عن حالة الأصوات وهي مركبة داخل الكلام؛ فقد أحسن أصحاب المعاجم صنعًا بتحليل الأصوات الكلامية حالة تركيبها من ناحية الأداء كالنبر والتزمين والتنغيم والوقف.

غير أن البحث الصوتي للقضايا الخاصة بالأصوات ـ وهي مركبة داخل الكلمة أو وهي مركبة داخل الكلام؛ أي التغييرات التي تعرض للأصوات في السياق ـ يمثل صعوبة على الباحث؛ والسبب في تلك الصعوبة هو أن أصحاب المعاجم لم يخصصوا مكانًا بارزًا في معاجمهم لذلك

واستعان أصحاب الصناعة المعجمية بآراء الصوتيين كالخليل بن أحمد، في الحكم على حسن ائتلاف بناء تلك الكلمة أو قبح بناء تلك الكلمة بناء على ما بين أصوات الكلمة من صلات قرب أو بعد. فقد تلقف المعجميون تلك الفكرة في معاجمهم عن شيخ الأصوات العربي الخليل بن أحمد الذي ذكر: «أن العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة لقرب مخرجيهما...»[١].

وأخذ المعجميون يثبتون في معاجمهم آراء الخليل الصوتية؛ مثال ابن منظور الذي ذكر ذلك في عبارات كثيرة توضح ما يأتلف وما لا يأتلف في البناء العربي طبقًا لما بين الأصوات من صلات قرب أو بعد، ثم نراه كثيرًا ما يعقب على ذلك بعبارة «إلا أن تجيء كلمة من كلام العجم معربة»[٢] وفي ذلك دلالة على أهمية الدرس الصوتي للمعجم العربي؛ حيث إنه يبيِّن لنا البنية الصوتية لنسيج الكلمة العربية للتمييز بين الفصيح وغيره من المعرب والدخيل والمحدث.

---

(١) العين ١/ أول باب العين، اللسان «صدر باب الحاء».

(٢) العين/ أول باب القاف، اللسان / أول باب القاف.

كذلك تم توظيف الدرس الصوتي لقياس نسبة تردد الأصوات داخل البنية، حيث نجد أن الخليل يرى أن أصوات الذلاقة أكثر استعمالًا من غيرها في بناء الألفاظ العربية(١). وأخذ المعجميون هذا الأمر عن شيخهم الخليل وتلميذه سيبويه بأن حروف العربية في ترددها منها ما هو كثيرة حسنة، ومنها ما هو لا كثيرة ولا حسنة(٢) نحو قوله: «فلما ذَلَقَت الحروف الستة ومَذَل بهن اللسان وسَهُلت عليه في المنطق كَثُرت في أبنية الكلام، فليس شيء من بناء الخماسي التام يَعْرَى منها أو من بعضها، قال الخليل، فإن وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية معرَّاة من حروف الذلق أو الشفوية ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك فاعلم أن تلك الكلمة مُحْدَثة مُبْتَدَعة ليست من كلام العرب، لأنك لست واجدًا من يسمع من كلام العرب كلمة واحدة رباعية أو خماسية إلا وفيها من حروف الذَّلَق والشفوية واحد أو اثنان أو أكثر. قال الليث: قلت: فكيف تكون الكلمة المولدة المبتدعة غير مشوبة بشيء من هذه الحروف؟ فقال: نحو الكشعثج والخضعثج والكشعطج وأشباههن فهذه مولدات لا تجوز في كلام العرب؛ لأنه ليس فيهن شيء من حروف الذَّلَق والشفوية فلا تقبلن منها»(٣).

كذلك تردد من ناحية أخرى أفكار صوتية أخرى بأن صيغة صوتية ما غير مترددة على ألسنة العرب(٤) وبأن بناء كذا أكثر من بناء كذا(٥) وبأن أبنية المعجم قائمة على

(١) انظر: الخليل بن أحمد، العين ١/ ٥٨، تحقيق عبد الله درويش،مطبعة العاني، بغداد ، د/ حلمي خليل، التفكير الصوتي عند الخليل، ص٦١، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٨٨م، للتفصيل د/ كمال بشر، كتاب العين وموقفه في آثار الدارسين،مجلة مجمع اللغة العربية،القاهرة.

(٢) أصوات العربية د. رفعت الفرنواني، ص٤٣، أم القرى للطبع والنشر، ط٣، القاهرة، ١٩٩٦م.

(٣) العين١/ ٥٢ حروف الذلق ل رن ومعها الحروف الشفوية ف ب م، تلك الحروف الستة المذكورة سهلة النطق فكثرت في أبنية الكلام لسهولتها ووضوحها السمعي؛ حيث إن الإنسان يسعى إلى استعمال الأصوات سهلة النطق استعمالًا كثيرًا تطبيقًا لقانون الاقتصاد في الجهد المنطوق كأساس صوتي حاكم في أبنية الصناعة المعجمية.(انظر في ذلك د/ حلمي خليل: التفكير الصوتي عند الخليل، ص٧٧).

(٤) نحو ما ذكر ابن منظور: «الضفدع مثال الخنصر والضفدع معروف لغتان فصيحتان والأنثى ضفدعة وضفدعة. قال الجوهري: وناس يقولون: ضفدع، قال الخليل: ليس في الكلام فعلل إلا أربعة أحرف درهم وهجرع وهبلع وقلعم وهو اسم»اللسان(ضفدع)٨/ ٢٢٥، وذكر ابن منظور: «الحِوَلاء الماء الذي يخرج على رأس الولد إذا ولد وقال الخليل: ليس في الكلام فِعَلاء بالكسر ممدودًا إلا حِوَلاء وعِنَباء وسِيَراء»اللسان (حول) ١١/ ١٩٢.

(٥) نحو ما ذكر ابن منظور: «بناء فعلت أكثر من بناء فوعلت» اللسان (طوق) ١٠ / ٢٣٢.

الثلاثي أكثر من أبنية الرباعي والخماسي والسداسي، وعلى غرار ذلك إحصاء تقديري للإعلال والإبدال والتهميز والتسهيل والإدغام والفك والحذف والمد... إلخ من الأفكار الصوتية[١] التي تعتبر أساسًا صوتيًا مهمًّا في الصناعة المعجمية القديمة العالية القدر والإبداع بزعامة الخليل.

فالخليل بن أحمد كان إمام ورائد الدرس الصوتي في المعجم العربي بالمقدمة الصوتية لمعجمه العين أو آرائه الصوتية المبثوثة في ثنايا معجمه، ثم اتبع المعجميون آراء الخليل الصوتية وبثوها في ثنايا معاجمهم.

وإليك بيان ذلك بالأمثلة الآتية:

* **مثال** رأي الخليل بأن أهم خاصية تميز الحركات القصيرة، أو الطويلة (حروف المد) عن الصوامت أنها هوائية؛ أي اتسعت مخارجها حتى جرى معها الصوت[٢].

ثم تابعه في ذلك ابن دريد في الجمهرة[٣]، والأزهري في التهذيب[٤]، وابن منظور في اللسان[٥].

* **ومثال** إطلاق الخليل في معجمه العين مصطلحات لمخارج الأصوات: المخرج، والموضع، والحيز، والمدرج [٦] ثم تابعه في نقل تلك المصطلحات أصحاب

---

(١) أثبت صحتها علي حلمي موسى في كتابي «إحصاءات لسان العرب،وإحصاءات الصحاح بالحاسب الآلي».
أثبت أيضًا صحة الآراء التي تخرج الكلمة عن كونها عربية إلى أنها أعجمية أو دخيلة أو مولدة؛ تلك الآراء الخليلية الصوتية التي ذكرها أيضًا ابن منظور في اللسان بأنه لا يجتمع حرفان من حيز واحد في بناء عربي واحد نحو قوله: «قال الخليل: ليس في كلام العرب شين بعد لام ولكن كلها قبل اللام «اللسان(لشش) ٦/ ٣٤٤، (علش)٦/ ٣٢٠.

(٢) العين ١/ ٥٧.

(٣) جمهرة اللغة لابن دريد (١/ ٨)،ط١، دار صادر، بيروت،١٣٤٤هـ.

(٤) تهذيب اللغة للأزهري(١/ ١٥)،تح عبد السلام هارون،المؤسسة العربية للتأليف والترجمة،الدار المصرية للتأليف والترجمة.

(٥) اللسان (صدر باب الواو، صدر باب الياء).

(٦) العين ١/ ٥٧، ٥٨.

المعاجم: ابن دريد ت٣٢١هـ، الأزهري ت٣٧٠هـ، ابن منظورت٧١١هـ، الزبيدى ت١٣٠٥هـ.

* ومثال تقسيم الخليل الأصوات إلى مجموعات مصنفة حسب مخارجها ورتبها على هذا النحو:

الحلق / اللهاة / شجرة الفم أو الغار/ أسلة اللسان /

ع ح هـ خ غ / ق ك / ج ش ض / ص س ز /

نطع الغار الأعلى / اللثة / ذلق اللسان / ما بين الشفتين / الهوائية

ط د ت / ظ ث ذ / ر ل ن / ف ب م / و ا ى همزة

ثم تابعه في ذلك التصنيف المعجميون أمثال: الأزهري في تهذيب اللغة(١)، وابن منظور في اللسان(٢)، والزبيدي في تاج العروس(٣).

إلا أن ابن دريد خالف بعض الشيء التصنيف المخرجي عند الخليل باتباعه تصنيف سيبويه لمخارج الأصوات(٤).

وكذلك المعجم الوسيط خالف اختلافًا بينًا التصنيف المخرجي عند الخليل بل والمصطلحات التي استخدمها أصحاب المعاجم القديمة بعامة (٥).

على أن ذلك لا يجهز على إمامة الخليل وتأسيسه في تصنيف الأصوات مخرجيًا وابتكار مصطلحات صوتية أثبتها داخل معجمه. وتداول المعجميون ذلك داخل معاجمهم وقدموا معلومات صوتية وإن اعتمدت على التذوق الشخصي أو النقل؛ إلا أنها تلتقي في أغلبها مع التصور الصوتي الحديث الذي يعتمد على الدراسات الحديثة،

---

(١) تهذيب اللغة١/ ٤٤، ٤٥، ٥٠، ٥١.

(٢) اللسان١/ ١٨.

(٣) انظر: صدر أبواب تاج العروس للزبيدي،دار ليبيا للنشر والتوزيع،بنغازي.

(٤) جمهرة اللغة ١/ ٨.

(٥) انظر: (بداية أبواب المعجم الوسيط حيث ابتدأ صدور الأبواب بمخارج الأصوات وصفاتها) المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية، ط١٩٨٥،٣م.

التي لا زالت تتطور ولم تصل إلى رأي حاسم أو نهائي في قضية تصنيف المخارج التي تُخضع بعضها للاجتهاد.

* **ومثال** اعتناء الخليل في الصناعة المعجمية بتسجيل تصور الأداء الصوتي الآدمي؛ فتعرضت المعاجم لأعضاء النطق ودور كلٍّ منها في إخراج الصوت، فأطلقت الصناعة المعجمية على الأصوات مخارجها الصوتية من الحَلْق (أقصى الحلق ووسطه وأدناه)، واللسان (أقصى اللسان ووسطه وطرفه) وسقف الحنك والأسنان.

كذلك أطلقت الصناعة المعجمية على الأصوات صفات متعلقة بأداء أعضاء النطق كعضو الحنجرة عند اهتزازه مع أصوات فتسمى بالأصوات المجهورة، وعند عدم اهتزازه مع أصوات أخرى تسمى بالأصوات المهموسة(١).

وقد أحسن أصحاب المعاجم العربية بالدور الدقيق الذي سجلوه عن الأداء الصوتي كمخارج وصفات حسب تذوق بعضهم كالخليل، أو الأخذ عن الخليل وابن جني وابن سينا وغيرهم من أصحاب الدراسات الصوتية؛ فيتطابق كثير من وصفهم مع ما قررته الدراسات الصوتية الحديثة.

فباطلاعنا على ما حوته الصناعة المعجمية أدركنا أننا لم نجهل كثيرًا ما أتت به الدراسات الصوتية الحديثة؛ فأوصي بربط دراسة أسلافنا الصوتية المدونة بالمعاجم بالدراسات الصوتية الحديثة وعدم إغماض أسلافنا حقهم في ذلك.

* **ومثال** تقسيم الخليل للأصوات حسب الصفات كالشدة والرخاوة، والإطباق والانفتاح، والاستعلاء والاستفال، والجهر والهمس؛ تلك الصفة الأخيرة التي اخترتها من بين الصفات الصوتية التي ذكرها الخليل في معجمه العين للتوضيح، حيث إن

---

(١) انظر: اللسان ١/ ١٣ (باب ألقاب الحروف وطبائعها وخواصها)، أصوات العربية د. رفعت الفرنواني ٥٨، ١٩٦، للتفصيل د/ كمال بشر علم اللغة العام - الأصوات ٧٨، دار المعارف بمصر، ١٩٧٩م.

الأصوات تتصف بأنها مجهورة تهتز فيها الأحبال الصوتية وأخرى مهموسة لا تهتز فيها الأوتار الصوتية[1].

ثم تابعه في ذلك ابن دريد في الجمهرة[2]، والأزهري في التهذيب[3]، وابن منظور في اللسان[4]، والجوهري في الصحاح[5]، والفيروزآبادي في القاموس المحيط[6]، والزبيدي في تاج العروس[7].

ولم يأتِ هؤلاء المعجميون بشيء زائد في قضية الجهر والهمس التي تناقلوها حسبما وردت عن شيخ المعجميين الخليل بن أحمد، الذي كان يتذوق الحروف بنطق الصوت ساكنًا مسبوقًا بأَلِف وصل مثل تذوقه للأصوات المجهورة الاهتزازية هكذا:

اعْ، اغْ، اقْ، اجْ، ابْ، اضْ، الْ، انْ، ارْ، ادْ، ازْ، اظْ، اذْ، امْ

إلا أن الدراسات الصوتية الحديثة وإن كانت تتفق مع التصنيف الذي رتبه السلف من أصحاب المعاجم واللغويين عامة على عملية الجهر والهمس، إلا أنها تختلف مع أسلافنا حول صوتي الطاء والقاف اللذين وصفهما أسلافنا بالهمس على حين أنهما مجهوران في الدراسات الصوتية الحديثة، وذكر ذلك المعجم الوسيط بوصفه الجديد[8] طبقًا للدراسات الصوتية الحديثة التي اعتمدت على علم الأصوات التجريبي ذي التقنيات الصوتية الحديثة للتأكد من صفة اهتزاز الأحبال الصوتية بمخارجها المختلفة بعيدًا عن تحديد الخليل (ت ١٧٥هـ)، حسبما هو موضح بالجدولين التاليين:

---

(١) العين للخليل ٤/ هـ م س.
(٢) الجمهرة ١/ ٨.
(٣) التهذيب ٦/ هـ م س.
(٤) اللسان(هـ م س).
(٥) الصحاح ٢/ جـ هـ ر.
(٦) القاموس المحيط ٢/ هـ م س.
(٧) تاج العروس ٣/ جـ هـ ر، ٤/ هـ م س.
(٨) المعجم الوسيط ٢/ صدر باب الطاء وصدر القاف.

مهموس	المخارج حسب التحديد القديم
هـ	١ـ أقصى الحلق (ء هـ)
ح	٢ـ وسط الحلق (ع ح)
خ	٣ـ أدنى الحلق (غ خ)
	٤ ـ أقصى اللسان، وما فوقه من الحنك الأعلى (ق)
ك	٥ـ من أسفل من المخرج السابق قليلًا، ما يليه من الحنك الأعلى(ك)
ش	٦ـ من بين وسط اللسان، ووسط الحنك الأعلى (ج ش ى)
	٧ـ من بين أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس (ض)
	٨ـ من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى، وما فويق الضاحك، والناب والذباعية (ل)
	٩ ـ من بين طرف اللسان وما فويق الثنايا (ن)
	١٠ ـ من المخرج السابق غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلًا لانحرافه إلى اللام (ر)
ت	١١ ـ ما بين طرف اللسان وأصول الثنايا (ط د ت)
س ص	١٢ـ مما بين طرف اللسان وفويق الثنايا (ز س ص)
ث	١٣ ـ مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا (ظ ذ ث)
ف	١٤ ـ من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا (ف)
	١٥ ـ مما بين الشفتين(ب م و)

المخارج حسب الدراسات الحديثة	مهموس
١ـ شفوية (ب و م)	
٢ ـ أسنانية شفوية (ف)	ف
٣ـ بين أسنانية (ظ ذث)	ث
٤ ـ لثوية أسنانية (ض د ط ت ص س ز)	ط ت ص س
٥ ـ لثوية (ل ر ن)	
٦ ـ لثوية حنكية (ش والجيم الفصيحة)	ش
٧ ـ وسط الحنك (ي)	
٨ ـ أقصى الحنك (غ خ ك الجيم القاهرية و)	ك خ
٩ ـ لهوية (ق)	ق
١٠ ـ حلقية (ح ع)	ح
١١ ـ حنجرية (ء هـ)	هـ[1]

إن اختلاف تصنيف المخارج الصوتية الحديثة عن الخليلية القديمة ـ أمر لا يضيع مكانة الخليل الصوتية؛ لأنه اجتهد في تحديد تلك المخارج بناء على تذوقه واجتهاده الشخصى، على حين أن الدرس الصوتي الحديث استعان في تحديده الدقيق لمخارج الأصوات ووصفها بأجهزة حديثة كالإسبكتروجراف، والكيموجراف، والأحناك الصناعية

كما أن ذلك الاختلاف بين الجدولين لا يعني تخطئة أسلافنا بشكل جازم؛ بل نستفيد من ذلك أن هناك تطورًا صوتيًّا حدث لهذين الصوتين بأن تحولا من كونهما مهموسين إلى مجهورين مثلما حدث تطور صوتي للضاد.

فعلينا أن نركز في التسلسل الزمني للتآليف المعجمية بل الصوتية عامة؛ لنتعرف على ذلك التطور أو عدم التطور في أصوات اللغة العربية، من خلال الاستعراض المعجمي للتآليف المعجمية أثناء تعرضها لمخرج الصوت وصفاته في صدر كل باب أو في ثنايا

---

(١) (باقى الأصوات التى لم تذكر فى جدول الهمس تعد مجهورة عدا الهمزة فلا هي مجهورة ولا مهموسة).
واعتمدت بيانات الجدول الموضح أعلاه من كتاب مناهج البحث فى اللغة، د. تمام حسان ص ٨٩، دار الثقافة ،الدار البيضاء.

المعجم. ولنأخذ على ذلك مثالًا آخر ـ خلاف مثال صفات صوتي الطاء والقاف اللذين حدث بهما تطور ـ وهو مخرج صوتي الحاء والضاد حيث نجد أن الحاء قد بقي وصفها الصوتي المعجمي بالتآليف المعجمية عبر تسلسلها الزمني قديمًا وحديثًا، باستعراض موحد لمخرج وصفات صوت الحاء بما يتطابق مع استعراض الدرس الصوتي الحديث فالحاء في المخرج تصنف من أصوات أقصى الحلق [١].

وصفاتها فعلى النحو التالي:

١) مهموس [٢]؛

٢) منفتح [٣] (غير مطبق أي غير مفخم)؛

٣) رخو احتكاكي [٤] (غير شديد أي غير انفجاري).

أما المثال الآخر عن مخرج وصفات صوت الضاد فمن الممكن التعرف على ما إذا كان حدث تطور للضاد أم لا باستعراض المعاجم العربية القديمة ثم مضاهاة ذلك بأحدث المعاجم؛ كالمعجم الوسيط الذي استعرض ذلك بقوله: «الضاد: هو الحرف الخامس عشر من حروف الهجاء، وهو مجهور مزدوج. وقد تكتمل شدته في بعض البلاد العربية؛ فيصبح كالدال المفخمة، كما قد تكمل رخاوته في نطق البعض الآخر، فيصبح كالزاي المفخمة. ومخرج الضاد القديمة عند سيبويه من بين أول حافة اللسان وما يليه من الأضراس» [٥].

إلا أنني وجدت أحد الباحثين قد خالف الخطة السالفة الذكر في التعرف على التطور الصوتي في ضوء المعجم العربي؛ حيث إنه ألف بحثًا عنوانه «صوت الضاد وتغيراته في ضوء المعجم العربي» [٦].

---

(١) العين ١/ ٥٧، الجمهرة ١/ ٦، تاج العروس ١٠/ باب الألف اللينة.

(٢) الجمهرة ١/ ٨، تاج العروس ٤/ همس، اللسان ٦/ هـ م س، القاموس ٢/ هـ م س.

(٣) اللسان (طبق)، (علو)، و المحكم ٦/ طبق، ٢/ علو.

(٤) الجمهرة ١/ ٨، المحكم ٥/ رخو، اللسان (رخو).

(٥) المعجم الوسيط صدر باب الضاد

(٦) د/ أحمد عبد المجيد هريدى، صوت الضاد وتغيراته في ضوء المعجم العربي، مكتبة الخانجي القاهرة ط١ ٢٠٠١م.

ذكر في أوله: «خطوات جمع مادة البحث كانت:

أولًا: قراءة القاموس المحيط نظرًا قراءة صامتة متأنية متطلبًا الكلمات التي يكون حرف الضاد أحد حروف مبناها، ثم الوقف عند أول جذر لغوي يكون حرف الضاد عين الكلمة أو فاءها أو لامها.

ثانيًا: استخراج معاني الكلمة التي كان حرف الضاد أحد حروف مبناها ورصدها في جذاذة، ثم تتبع تطلب الكلمات الأخرى التي اتفقت في سائر حروف مبناها مع الكلمة الضادية وفحص معانيها؛ للوقوف على ما قد يكون من اشتراك في المعنى بين الجذرين، وفي حالة تحقق ذلك الاتفاق في المعنى كنت أقوم بإعداد جذاذة أخرى أضمها إلى الجذاذة الأساسية. وعلى سبيل المثال؛ فقد كانت الكلمة الأولى التي وقفت عندها في القاموس المحيط هي كلمة «حضأ» في باب الهمزة فصل الحاء وكانت الضاد عينا للكلمة، ومن أجلها عدت إلى فحص كل جذور فصل الحاء من باب الهمزة البالغ عددها أكثر من عشرين جذرًا وقد كان حصاد ذلك أن وجدت اشتراكًا في المعنى بين الجذرين «حضأ» و «حشأ»... وفي مجال تحليل بنية كلمات مادة البحث لتعرف أصالة الضاد وفرعية الصوت الآخر المقابل لها في بنية الكلمتين متفقتي المعنى، فقد استأنسنا في تحديد أصالة الضاد بمقارنة الدلالة اللغوية المشتركة في الكلمتين بالدلالة ذاتها في كلمات أو جذور لغوية أخرى ثنائية أو ثلاثية كانت الضاد مع الصوت الآخر أو الصوتين الآخرين مشتركة في مبانيها. مثال ذلك كلمتي «أض» و«أص» بمعنى كسر فقد اعتمدنا أصالة الضاد لوجود معنى.

الكسر في معاني كلمتين أخريين ضاديتين هما «هض» «وهاض». وبالإضافة إلى المحك السابق، فقد كان هناك محك آخر يعين على تحديد أصالة الضاد وأنها هي التي تعرضت للتغيير إلى الصوت الآخر، وقد تمثل هذا في اشتراك المعنى في الكلمة الضادية مع المعنى الموجود في كلمات أخرى تشترك في مبناها مع الكلمة الضادية؛ مثال ذلك اشتراك معنى سيلان الماء وإراقته في الجذور «ضب» و«صب» و«سبسب» و«دب»؛ وكذلك وجود معنى التجمع والازدحام في الجذور «ضفف» و«ظفف» و«لفف»

و«جفف». وحين عرضنا أمثلة التغير السابقة قدمناها تحت عنوان «أمثلة كذا نظيرة الضاد»[1].

فإذا ما انتقلنا بعد ذلك إلى أمر آخر عن التطور الصوتي فإن الدرس الصوتي الحديث يعتمد اعتمادًا أساسيًّا على الصناعة المعجمية في التعرف على التطور الصوتي للغة السامية، بالنظر إلى الظواهر الصوتية باللهجات العربية المدونة داخل المعجم ومضاهاة ذلك مع التطور الصوتي للهجات الحديثة؛ لإثبات التشابه بين ما حدث من تطور صوتي قديمًا مع التطور الصوتي الحديث.

كذلك؛ فإن الدرس الصوتي الحديث يعتمد اعتمادًا أساسيًّا على الصناعة المعجمية في تأصيل التطور الصوتي الذي حدث لأحد الأصوات بأن له أصلًا في اللهجات القديمة، حسبما هو مدون عند أسلافنا من أصحاب المعاجم القديمة لأصوات مثل:

أ) الضاد إلى الظاء أو الدال المفخمة.

ب) الطاء المجهورة إلى المهموسة.

ج) الصاد المجهورة إلى الزاي أو السين.

د) الجيم إلى الجيم القاهرية أو الشين أو الكاف.

هـ) والقاف المهموسة إلى الكاف في قلب فلسطين شبيه باللهجات القديمة (الدال: الدق والهدم)[2].

ـ والقاف المهموسة إلى الجيم القاهرية عند البدو شبيه باللهجات القديمة الغصلجة (الغصلجة: الغصلقة في اللحم إذا لم يملح)[3].

---

(١) د / أحمد عبد المجيد هريدى، صوت الضاد وتغيراته في ضوء المعجم العربي، صـ٤، ٥، مكتبة الخانجي القاهرة ط١ ٢٠٠١ م.

(٢) اللسان مادة(دكك)، (دقق)، والقاموس جـ٣ / ٣١٠.

(٣) القاموس جـ١ / ٢٠٩، جـ٣ / ٣٨١، واللسان (غصلج) و(غصلق).

- والقاف المهموسة إلى الغين في السودان شبيه باللهجات القديمة (بزغت الشمس: بزقت)[1].

- والقاف المهموسة إلى الهمزة في القاهرة شبيه باللهجات القديمة (الأفز: القفز والوثب)[2].

إن الإبدال الصوتي داخل المعجم للقاف إلى الكاف أو الجيم القاهرية أو الغين أو الهمزة حسب النطق اللهجي لذلك الصوت يمثل مشكلة معجمية؛ حيث إنه بالنظر إلى المعجم أمكن بنظرة سريعة إلى القاموس المحيط تجميع مئات الكلمات التي ترد أكثر من مرة في أكثر من موضع في القاموس، وهي في الحقيقة - أعني الكلمات المكررة - لا تمثل إلا شكلًا واحدًا فقط ينتمي إلى اللغة المشتركة، أما بقية الأشكال فإنها تمثل استخدامات لهجية قديمة لا تقدم كبير فائدة بالنسبة للمفردات وإن كانت جمة الفوائد للدراسات الصوتية والاشتقاقية التاريخية...

إن حب اللغويين القدماء الشديد للغة هو الذي دفعهم إلى هذا الخلط حين أصيبوا بحُمَّى جمع المفردات فأثبتوا في المعجم ما ينبغي إثباته، وأثبتوا أيضًا ما ينبغي إسقاطه من هذا المعجم.

ويفتح هذا الباب واسعًا أمام فكرة إعادة النظر في المادة اللغوية التي يقدمها المعجم العربي؛ بهدف إعادة تصنيفها وتجميع كل ما يتصل منها بالأخرى أو بالأخريات صوتيًّا في مكان واحد.

ولكي يكون ما نريد واضحًا من تنقية المعجم العربي من تلك الشوائب اللهجية التي تتخمه وتثقله بدون داعٍ إلى ذلك، فإننا نرى أن تقوم هيئة معينة بالنظر في المواد اللغوية التي يقدمها المعجم العربي، ولتكن بداية العمل النظر في تلك المواد المحتوية على الأصوات العميقة: الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء ومعها القاف، بالإضافة إلى تلك المواد المحتوية على أصوات الجيم والكاف، وذلك بمقارنتها معًا

---

(١) القاموس جـ٣/ ٢٢٠، اللسان (قفز،أفز).

(٢) القاموس جـ٢ ١٧١، ١٩٤ (الأفز،القفز).

ثم بإعادة تصنيفها على أساس جديد هو وضع المواد التي تمثل الاختلافات الصوتية بينها اختلافات لهجية قديمة في مكان واحد، بدلًا من توزيعها على الأماكن المختلفة في المعجم باختلاف أصواتها تبعًا لاختلاف اللهجات، مع التنويه في مقدمة المعجم على ذلك بوضوح شديد، يتضمن بالنسبة للقاف مثلًا أن بعض المواد التي تدخل القاف في بنائها يمكن أن تستعمل بالكاف أو الغين أو بالخاء أو بالهمزة أو بالجاف[(١)].

* ومثال أن الخليل[(٢)] والذين تابعوه من أصحاب الصناعة المعجمية[(٣)] جعلوا أن بناء الكلمة العربية الأصل ترتكز على أحد الأساسات الصوتية التي مفادها: أن تقارب مخارج الحروف الصوتية يمنع دخول حرفين من حيز واحد داخل بناء عربي؛ كالقول بأنه ليس في كلام العرب كلمة يجتمع فيها متجاورين حرفا:

- الضاد والكاف؛
- القاف والجيم؛
- الحاء والهاء.

كذلك القول بأنه لا بد من وجود حرف فاصل داخل بناء الكلمة العربية التي تحوي حرفي:

- الضاد والكاف؛
- القاف والجيم

فكثيرًا ما نجد بالصناعة المعجمية أحكامًا صوتية على غرار:

فليس في كلام العرب كلمة يجتمع فيها كذا بكذا...إلخ من التحديدات الصوتية لأبنية الصناعة المعجمية.

---

(١) د/ رفعت الفرنواني: مجلة دراسات عربية وإسلامية، العدد ٥، ص ١٢٣.

(٢) العين ١/ ٥٣.

(٣) اللسان أول باب الضاد، باب القاف، باب الحاء.

* **ومثال** حرص الخليل ثم مَن خلفه من المعجميين على أن تجسد الصناعة المعجمية تجسيدًا صوتيًّا منطوقًا لأبنية اللغة المعجمية المرئية المكتوبة نحو:

١) أن المعجم العربي يقدم تهجئة الكلمة بشكل سهل بعيدًا عن الخلط؛ كالقول «كذا بالخاء المعجمة»[١] حتى يبين أن التلفظ بالخاء وليس بالحاء المهملة، وهكذا.

٢) تحديد ضبط الكلمة بالشكل؛ أي رموز الحركات، أو الضبط بالشرح التفصيلي؛ كالقول: كسر الأول وضم الثاني وفتح الثالث، وهكذا[٢].

٣) تحديد ضبط الكلمة بذكر أوزان صوتية لكلمات متطابقة في الوزن؛ كالقول بأن مئاءة كنّامة على وزن فعّالة[٣].

وهكذا نرى أن أصحاب الصناعة المعجمية أبرزوا التجسيد الصوتي لسجل اللغة المرئية المكتوبة.

ومادامت المجامع اللغوية تنهض بعمل المعاجم اللغوية؛ فأرجو أن تعطي الجانب الصوتي في المعاجم الحديثة اهتمامًا يتفق مع مكانته ودوره المعجمي بإبراز التهجئة أو النطق الصحيح حسب إشارة بعض المعاجم «كذا بالفتح أو بالكسر أو بالضم»، وكذلك على المجامع اللغوية التي تنهض بعمل المعاجم أن تبرز ما توصل إليه الدرس الصوتي الحديث ولا يكون المجمع ناقلًا لآراء أسلافنا فحسب.

وأرجو من المجمع وغيره من المختصين حينما يثبتون في المعاجم الحديثة أو أي دراسة حديثة آراء أسلافنا الصوتية من بطون المعاجم أن يحققوا تلك الآراء الصوتية المنسوبة

---

(١) نحو ما ورد بالعين: «وتغسر الغزل بالغين المعجمة إذا التبس فلا يقدر على تخليصه ولا يقال بالعين المهملة إلا تجشمًا» العين (ع س ر) ١/ ٣٢٧.

(٢) نحو ما ورد بالعين:» الكشخان: الديوث وهو دخيل؛ لأنه ليس في كلام العرب رباعية مختلفة الحروف على فعلال ولا يكون إلا بكسر الصدر غير كشخان فإنه يفتح فإن أعرب قيل كشخان على فعلال» العين (ك ش خ)٤/ ١٥٥.

(٣) العين (م أي)٨/ ٤٢٣ ونحو ما ورد بالعين: سفعاء بوزن حَمْرَاء، هوهاء بوزن حَمْرَاء، اصمَأكَّ بوزن اقْشَعَرَّ، الجؤوة بوزن الجُعْوَةِ،السيء بوزن الشَّيْء،الملطاء بوزن الحِرْبَاء، الإظفار بوزن الإِعْصَار،ظمئت بوزن بَرِئْت،أرذياء بوزن أشْقِيَاء.

لسيبويه، بالرجوع إلى باب الإدغام آخر كتابه الذي يعد أول كتاب في العربية أفرد بابًا للأصوات.

أو الآراء الصوتية المنسوبة لابن جني بتحقيق تلك الآراء بأنها مأخوذة من ثنايا المخصص أو المحتسب أو... أو أنها مأخوذة من كتابه سر صناعة الإعراب الذي هو أول كتاب مختص بالأصوات.

وفائدة التحقيق التوثق من صحة الآراء الصوتية المبثوثة داخل الصناعة المعجمية لأسلافنا المعجميين الذين لم ينقلوا مادتهم المعجمية من المعاجم السابقة عليهم فحسب، بل من علماء الأصوات أنفسهم بعيدًا عن المعاجم مثل الآراء التي أشرنا إليها لسيبويه وابن جني والمبثوثة في كتب المعجميين، وهناك آراء بالمعاجم للخليل بن أحمد مأخوذة بعيدًا عن العين، فمن الممكن تجميع آراء الخليل بن أحمد الصوتية من معجم لسان العرب أو غيره وجعل تلك الآراء في سفر واحد مخصصة للخليل.

والسبب الذي دعاني لأن تُجمع الآراء الصوتية للخليل أو لابن جني أو...من أحد المعاجم كمعجم لسان العرب هو أن المعجم أحيانًا يذكر الرأي الصوتي للخليل عابرًا غير مستوفى؛ فجاءت بعض الآراء الصوتية للخليل غير مستوفاة في أماكن متناثرة من المعجم وتحتاج إلى تجميع في سفر واحد وربط تلك الآراء الصوتية بعضها ببعض لتكون ذات جدوى.

وأحيانًا كان صاحب المعجم يذكر رأيًا صوتيًّا دون أن يذكر نسبة ذلك الرأي لأي من علماء الأصوات؛ أي أن ذلك الرأي الصوتي يكون من الآراء الصوتية لصاحب المعجم وتذوقه الشخصي؛ فكثيرًا ما كان المعجمي ذواقة للأصوات وفي هذا إحساس من المعجمي بأن عليه أن يتسلح في صنعته بحس صوتي؛ إذ إن صناعة المعجم ذات أساس صوتي، وهذا أمر واضح في جل المعاجم العربية؛ فمثلًا معجم لسان العرب (أشهر المعاجم) نجد أن صاحبه ابن منظور كان عندما تسنح الفرصة للحديث عن الأصوات فلا يتوانى في ذلك؛ فعندما كان يذكر الحرف موضوع الباب يتحدث عنه

صوتيًا في صدر هذا الباب من حيث المخرج والصفات؛ إضافة إلى أنه يتحدث عنه صوتيًّا أثناء عرضه لهذا الباب من حيث الأصالة والإبدال والزيادة والإدغام...

ولقد اتبع ابن منظور في معجمه لسان العرب أثر الخليل في العين في توجيه دراسته للأصوات وليس في ترتيب مادته على أساس صوتي ؛ فأرجو أن تتجه أبحاث الباحثين إلى استخراج القضايا الصوتية بالمعاجم العربية وتحقيقها ودراستها بإلقاء الضوء على الدرس الصوتي الحديث ومدى توافقه مع الدرس الصوتي بالمعاجم. ففي بحثنا صلة الصرف بالمعجم استعرضنا الأبحاث العديدة التي بحثت القضايا النحوية والصرفية بالمعجم، وخصصت بالذكر أسماء تلك الأبحاث التي دارت حول القضايا النحوية والصرفية بمعجم لسان العرب. فأرجو أن تحظى الدراسة الصوتية بالمعاجم بما حظيت به الدراسة الصرفية النحوية وأن يتم عمل معاجم متخصصة في الأصوات مستخلصة من المعاجم الموسوعية، كمعجم لسان العرب الذي هو معجم موسوعي قد تطرق فيه صاحبه لنواحٍ عديدة ؛ فجزاه الله خيرًا على هذا الجهد. بيد أننا الآن في عصر التخصيص والتشعب ؛ فنحن في حاجة إلى معاجم متخصصة تسهل للباحث العثور على بغيته بسرعة وسهولة. فمثلًا في حقلنا الصوتي إذا أردت أن أبحث عن مخرج صوت أو صفاته: مجهور أم مهموس، شديد أم رخو، مطبق أم منفتح، مستعل أم مستفل، مفخم أم مرقق...دونما أضني نفسي بالرجوع إلى معجم موسوعي بحثًا عما أريد للصوت المنشود في بابه، وأتعرض لقراءة أشياء شتى تائهًا بينها إلى أن أعثر على بغيتي؛ فأرى أن الحاجة ماسَّة والرغبة مُلحَّة في عمل معجم متخصص في الأصوات مستخلص من المعجم ـ الأم ـ الموسوعي الذي اخترته كلسان العرب لابن منظور. فأعتمد في المعجم ـ الابن ـ «الأصوات في لسان العرب لابن منظور» على معجم لسان العرب، وعلى دراسات الأصوات؛ لأوثق الصوت المعني من الدراسات المعنية بالأصوات قديمًا وحديثًا حتى أعرف بالاختلافات الدائرة عن الصوت المعنى، فالبحث في الأصوات معجميًّا يدلنا على التطور الصوتي إضافة إلى الأساس الصوتي للصناعة المعجمية.

وبما أن الأفكار الصوتية داخل المعجم تتسم بأنها تطبيقية؛ فالصناعة المعجمية ترفد الباحث في الأصوات بالأمثلة والشواهد العديدة؛ فإنني آمل أن يكون البحث الصوتي في الصناعة المعجمية قد أبرز الأساس الصوتي المتشعب فيها بشعبه الثلاث:

١ ـ الصوت معزولًا بغية التعرف على التوصيف الأدق للأصوات حالة إفرادها.

٢ ـ الأصوات حالة تراكبها داخل الكلمة بغية إدراك الألفاظ المؤتلفة وتوظيف ذلك في الصناعة البلاغية، إضافة إلى توظيف المعلومات الصوتية للمعجم العربي في صناعة المصطلحات العربية بتقريبها من بنية الكلمة العربية والتعرف على المعرب والدخيل.

٣ ـ الأصوات حالة تراكبها داخل الكلام بغية إدراك الأداء الصوتي التركيبي بالمعاجم للإفادة منه في تخصص الصناعة النحوية.

وإذا أردنا أن نبين «الأصوات حالة تراكبها داخل الكلام» فلنتحدث عن النبر بالصناعة المعجمية؛ حيث إنه جاء بمعجم العين: «النبر بالكلام: الهمز... وكل شيء رفع شيئًا فقد نبره، وانتبر الأمير فوق المنبر، وسمي المنبر منبرًا لارتفاعه وعلوه وانتبر الجرح إذا ورم، ورجل نبار بالكلام فصيح بليغ»[(١)].

وجاء بلسان العرب: «النبر بالكلام: الهمز، وكل شيء رفع شيئًا فقد نبره... النبر عند العرب: ارتفاع الصوت، يقال نبر الرجل نبرة إذا تكلم بكلمة فيها علو»[(٢)].

وفي العصر الحديث رأينا علماء اللغة تابعوا التعريف المعجمي في حديثهم عن تلك الظاهرة الصوتية، فأصحاب الصناعة المعجمية أدركوا بحسهم الصوتي حقيقة النبر قبل أن يتكلم فيها حديثًا المحدثون، مثل د. كمال بشر الذي ذكر أن «النبر في اللغة معناه البروز والظهور، ومنه المنبر» في المساجد ونحوها. وهذا المعنى العام ملحوظ في دلالته الاصطلاحية؛ إذ هو في الدرس الصوتي يعنى نطق مقطع من مقاطع الكلمة بصورة أوضح وأجلى نسبيًا من بقية المقاطع التي تجاوره»[(٣)].

---

(١) العين (نبر) ٨/ ٣٦٩

(٢) اللسان (نبر) ٥/ ١٨٩

(٣) علم الأصوات: ٥١٢، د. كمال بشر

وكذلك د. عبد الصبور شاهين ذكر «إن ملاحظتنا عن النبر وعلاقته بالهمز تبدو ذات أهمية بالغة، حتى لنوشك ابتداء أن نقرر هنا أن النبر كان يدور مع الهمزة في الكلمات المهموزة، سواء أبدأ بها المقطع المنبور كما في «أخذ»، أم انتهى بها كما في «ثأر» و«يأخذ»، وربما كان وجود رمز الهمزة في مثل هذه الكلمات إشارة للناطق المبتدئ أن يضغط على المقطع الذي يحتويها حفاظًا على وجود هذا الصوت المتميز، واستيفاء لوظيفة صوتية سياقية أعني (فونولوجية)»[1].

فبعض علماء اللغة أمثال د.كمال بشر ود. عبد الصبور شاهين، وهما من المحدثين، يبين لنا حديثهم أن أصحاب المعاجم أحسوا بالنبر باصطلاحه الحديث الذي هو بروز أحد أجزاء الكلام. فهذا البروز أطلقوا عليه في معجمهم اسم النبر، كما أن المعجميين أشاروا إلى بعض صور النبر في العربية بحديثهم الذي يربط بين الهمز بمعنى الضغط على الحرف المنطوق والنبر بمعنى الزيادة في ارتفاع أحد الأصوات الكلامية ليمتاز عن غيره فيحس به السامع.

الاتصال الصوتي البلاغي إذا كان تعريف البلاغة هو «مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته» ففي ذلك التعريف اتصال جلي بين الأصوات والبلاغة؛ إذ إن «مطابقة الكلام لمقتضى الحال» تجعل المتكلم يقوم بأداء صوتي يتناسب مع الحال بأن يلوِّن صوته ارتفاعًا وانخفاضًا وتفخيمًا وترقيقًا وصعوبة وسهولة وهمسًا وجهرًا....إلخ من أمور صوتية.

أما الشق الآخر من تعريف البلاغة وهو «فصاحته»، فالفصاحة سواء في الكلمة أم الكلام مبنية على أساس صوتي حسبما قرر ذلك علماء الأصوات من تلاؤم بين أحرف الكلمة الواحدة أو كلمات الجملة أو تنافر بينها خاضع للتذوق الصوتي.

وإذا ما تركنا التعريف بالبلاغة إلى التعرف على أساس اتصال الأصوات بالبلاغة بالتطبيق على أقسام البلاغة المعروفة (بيان ـ معاني ـ بديع)حسب تقسيمها عند السكاكي(ت٦٢٦ هـ) الذي شقق وقسم العلوم في كتابه «مفتاح العلوم»؛ إلا أنه أدرك

---

(١) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، د عبد الصبور شاهين١٠٩

الأساس الصوتي لتلك العلوم فبدأ مؤلفه بحديث صوتي بأن أشار إلى أنواع الحروف العربية وصنفها حسب مخارجها وصفاتها، ثم أعقب هذا البدء الصوتي بتخطيط بياني للجهاز الصوتي النطقي في الإنسان حدَّد به مخارج الأصوات العربية على أجزائه.

وفي ذلك دلالة على أهمية الأساس الصوتي لتلك العلوم العربية عامة، وخاصة البلاغة بكل فروعها (معاني ـ بيان ـ بديع) بالتفصيل التالي:

أولًا ـ البيان: كالتعبير المجازي في قوله تعالى «واسأل القرية» بدون أن يأتي التعبير الحقيقي (واسأل أهل القرية) بحذف «أهل» للتخفيف النطقي بالاختصار.

ثانيًا ـ المعاني: بخروج الأسلوب على مقتضى ظاهره اعتمادًا على أداء صوتي خاص يؤثر في المعنى.

كوضع صوت مكان آخر ومثل التنغيم والنبر. واستمع إلى قوله تعالى في سورة «يوسف» بعد فقد صواع الملك «قالوا فما جزاؤه إن كنتم كاذبين. قالوا جزاؤه من وجد في رحله فهو جزاؤه» فلا شك أن تنغيم جملة «قالوا جزاؤه» بنغمة الاستفهام، وجملة «من وجد في رحله فهو جزاؤه» بنغمة التقرير سيقرب معنى الآيات إلى الأذهان، ويكشف عن مضمونها»(١).

ثالثًا ـ البديع: كأبرز جانب بلاغي صوتي يستحق منَّا أن نبرزه أكثر من جانبي البيان والمعاني؛ حيث أدرك ذلك البلاغيون الأوائل الذين تحدثوا في علم البديع بأن الأجناس البديعية (سجع ـ جناس...) تتسم بأنها ذات شقين: معنوي، ولفظي (صوتي).

فمثلًا المقابلة التي هي إحدى الأجناس البديعية يقول عنها أبو هلال العسكري: «المقابلة إيراد الكلام ثم مقابلته بمثله في المعنى واللفظ على جهة الموافقة أو المخالفة»(٢).

أما المناسبة: فيقول عنها ابن سنان الخفاجي: «من شروط الفصاحة المناسبة بين اللفظين من طريق الصيغة، والمناسبة بينهما من طريق المعنى»(٣).

---

(١) علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص ١٣ ط ٢، ١٩٨٨م.

(٢) الصناعتين ٣٧١، ٣٧٢ ـ تح مفيد قميحة، دار الكتب العلمية ١٩٧٦م.

(٣) سر الفصاحة، ١٦٩.

فالمناسبة أو التناسب عند ابن سنان ذات بعدين:

أ ـ بُعد المعنى؛ ب ـ البُعد الصيغي (الصوتي).

والبعد الصوتي عنده ـ موضوع حديثنا ـ يشمل التجنيس والترصيع حيث نجد كلامه فيهما:

التجنيس: «ومن المناسبة بين الألفاظ في الصيغ والسجع والازدواج ويُحدُّ السجع بأنه تماثل الحروف في مقاطع الفصول»(١).

الترصيع: «فمن التناسب أيضًا حمل اللفظ على اللفظ في الترتيب ليكون ما يرجع إلى المقدم مقدمًا، وما يرجع إلى المؤخر مؤخرًا... ومن المناسبة أيضًا التناسب في المقدار، وهذا في الشعر محفوظ بالوزن، فلا يمكن اختلاف الأبيات في الطول والقصر»(٢).

وإذا كان أوائل البلاغيين قد أدركوا الأساس الصوتي بجوار المعنوي للأجناس البديعية؛ فإن إبراز ذلك تفصيليًّا في بحثنا هذا أمر خارج عن إمكاننا بسبب تخبط المصطلحات الصوتية البديعية آنذاك؛ حيث نجد هناك مصطلحًا بديعيًّا واحدًا بعدة مفاهيم كـ (المطابقة ـ المغاير ـ المماثل ـ المضارع ـ التصريف ـ المجانس ـ المناسبة ـ التلفيق)(٣).

كذلك نجد مصطلحات بديعية صوتية متعددة لمفهوم واحد كـ (اتفاق الصوائت ـ والصوامت ـ اختلاف الصوائت ـ تجاوز المتجانسين ـ اتفاق المركب خطًّا ـ اختلاف المركب خطًّا...»(٤).

وعلى أي حال فإن العلاقة بين الأصوات والبلاغة بيِّنة جلية قد فطن إليها كوكبة من علمائنا القدامى والمحدثين وأشادوا بأهميتها وبينوا قيمة هذا المنهج التكاملي في دراسة علوم العربية، وحاولوا تطبيقه وممارسته في مباحثهم.

---

(١) سر الفصاحة ١٩٣.

(٢) سر الفصاحة ١٩١، ١٩٢.

(٣) الموازنات الصوتية ـ د.محمد العمرى، ص ٤٢ ـ أفريقيا الشرق ـ المغرب ٢٠٠١م.

(٤) الموازنات الصوتية ـ د.محمد العمرى، ص ٤٥.

ولا عجب في ذلك لأن علوم العربية جميعها قد استقت مادتها من معين واحد تحقيقًا لهدف جليل هو خدمة القرآن الكريم من اللحن ومحاولة فهمه وتفسيره، ثم بيان إعجاز هذا الكتاب الذي تنزَّل بأصوات غاية في الفصاحة والبلاغة العربية.

إن ذلك الهدف قد رامه العلماء في مرحلة تالية لحياة السلف الذين أدركوا وحي النبي - ﷺ - إذ لم يكن هؤلاء السلف في حاجة لأن يسألوا عن البلاغة الصوتية للقرآن وجمالياته الصوتية... لأنهم عرب الألسن، فاستغنوا بعلمهم عن المسألة عن معانيه، وعما فيه مما في كلام العرب مثله من الوجوه والتلخيص، وفي القرآن مثل ما في الكلام العربي»[1].

فاتصال الأصوات بالبلاغة لم يكن علمًا بالشكل الحالي بل كانت البلاغة الصوتية تطبيقية، فكان وجه التطبيق للصلة بينهما أبرز في الدلالة من صورتها النظرية. إن تلك النظرة تجعل الصلة قائمة وثيقة بين الأصوات من جانب والبلاغة وبقية العلوم العربية من جانب آخر، وتؤدي بنا تلك النظرة إلى وحدة ذلك النظام اللغوي، فنحن عندما نتحدث عن الجانب الصوتي في اللغة العربية لا نقصد مطلقًا إلى القول بأنه منفصل مستقل عن وحدة ذلك النظام اللغوي المتكامل.

فالمستوى الصوتي يرفد المستوي البلاغي وبقية مستويات اللغة العربية الأخرى ويتصل بها اتصالًا وثيقًا.

هذا عن طبيعة علاقة الأصوات بالبلاغة، أما عن تاريخ العلاقة بين الأصوات والبلاغة فإن العرب منذ عصر مبكر في الجاهلية أدركوا قيمة الجانب الصوتي في بيانهم بحسهم لفن الأصوات فتذوقوا بلاغة الأصوات طبعًا وأتقنوها واقعًا منذ ذلك العصر الجاهلي، الذي دلت على ذلك آثاره ونطقت به أشعاره فكانت فنًّا تطبيقيًّا منبثًا في ثنايا خطبهم المسجوعة الرنانة وبين جوانح قصائدهم الموزونة المرصعة وكانت غرسًا طيبًا في أرض الواقع، جمل النطق وصقل الآذان وطبع القوم بطابع الانسجام الصوتي استماعًا وتحدثًا ببلاغة صوتية عالية الحسن حتى جاء فيهم قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ

---

(١) مجاز القرآن لأبي عبيدة ١/ ٨، محمد فؤاد سركين - نشر الخانجي بالقاهرة ١٩٥٤م.

﴿تُعۡجِبُكَ أَجۡسَامُهُمۡۖ وَإِن يَقُولُواْ تَسۡمَعۡ لِقَوۡلِهِمۡ﴾[١]، وقوله: ﴿فَلَعَرَفۡتَهُم بِسِيمَٰهُمۡۚ وَلَتَعۡرِفَنَّهُمۡ فِي لَحۡنِ ٱلۡقَوۡلِ﴾[٢].

فشهد القرآن ببلاغة العرب الصوتية وأكَّد ذلك فيهم إعجابهم بالقرآن بما هو عليه من البلاغة الصوتية المعجزة. وتأثرهم به، وموقفهم منه قبولًا أو رفضًا، ووصفهم لبلاغته الصوتية المعجزة «بأن له لحلاوة وأن عليه لطلاوة.... فما هو بقول البشر».

فالقرآن جاء ببلاغته بما في ذلك إعجازه الصوتي حسبما هو ملاحظ في فواصل آياته ذات الرنين الصوتي وجرس أصواته وأدائه الصوتي بترتيل وتنغيم يتجسد في ترقيق بعض الحروف واختلاس الحرف نطقًا والوقف والابتداء... إلخ من أداء صوتي بارع في أذن ذلك العربي الذي تذوق البلاغة الصوتية وأتقنها فنًّا قبل أن تنشأ البلاغة الصوتية علمًا ذا أصول وقواعد في عصور تالية.

هذ، وقد تجاوز إحساس العرب آنذاك بفن الأصوات إلى التحدث في علم الأصوات؛ كحديثهم عمَّا اصطلح عليه فيما بعد باسم الإقواء في الشعر العربي الذي هو اختلاف حركة الروي بين رفع وجر في قصيدة واحدة نحو قول النابغة:

أمن آل مية رائح أو مُغْتَدِ عجلان زاد وغير مزودِ
زعم البوارح أن رحلتنا غدًا وبذاك خبرنا الغرابُ الأسودُ

فلما استمع النابغة إلى قينة تتغنى أمامه بهذه الأبيات أحسَّ بخطأ إيقاعه صوتيًّا فاعتذر وغيره إلى: وبذاك تنعابُ الغرابِ الأسودِ.

فهل ما وقع فيه النابغة الذي نسميه الآن الإقواء يعتبر خطأ نحويًّا أم موسيقيًّا؟

في الحقيقة لقد ذهب جماعة من العلماء[٣] إلى أن الإقواء خطأ نحوي، فالنابغة أحد جهابذة الشعر الجاهلي كان ينطق داليته مجرورة ولم يدرك ذلك الشاعر الجاهلي

---

(١) سورة المنافقون، الآية ٤.

(٢) سورة محمد، الآية ٣٠.

(٣) انظر: علم القافية قضايا وبحوث د. أحمد عبد الدايم، ص ١٢٨ : ١٣٧ ـ دار الثقافة العربية، ١٩٩٢ م.

أنه أخطأ نحويًا؛ لأن ملكة الإيقاع الصوتي أخذته وملكت عليه أمره فأخطأ في قواعد اللغة بسبب انشغاله بأنغام الموسيقى،حسبما هو مأثور في الشعر الجاهلي من ظواهر تمام الإطار الموسيقي دون البناء اللغوي فيما اصطلح عليه فيما بعد باسم التضمين والتدوير والاستدارة[1].

وحسبما هو مأثور في الأدب الجاهلي من ظواهر الترخص اللغوي من أجل الانسجام الصوتي كالسجع نثرًا، ومن ظواهر الترخص اللغوي الضرورات الشعرية من أجل الوزن والقافية شعرًا.

أيضًا مما يبين إدراك العرب في الجاهلية لقيمة الجانب الصوتي في بيانهم بحسهم وذوقهم المرهف لفن الأصوات ما روي عن «مدرسة زهير التي كان أصحابها رواة يتخرج فيها بعضهم على بعض، فالتلميذ يلزم أستاذًا له، يأخذ برواية شعره ومعرفة طريقته، ولا يزال به حتى تتفتح مواهبه، ويسيل الشعر على لسانه، وحينئذ يرد عليه بعض ملاحظاته على ما ينظم، وقد يصلح له بعض نظمه»[2].

ويؤيد رأينا قول ابن رشيق «بأن العرب كانت تنظر في فصاحة الكلام وجزالته، وبسط المعاني وإبرازه، وإتقان بنية الشعر، وإحكام القوافي، وتلاحم الكلام بعضه بعضًا»[3].

أي أنه كان للعرب اعتناء بالجانب الصوتي الإيقاعي في شعرهم وبالجانب الصوتي في فصاحة الكلمة والكلام، ولا عجب في ذلك حيث إنهم أطلقوا على أنفسهم أهل لغة الضاد ؛ فهذه سمة صوتية يمتازون بها بين الأمم. ولم تتجاوز أمور البلاغة الصوتية - آنذاك - عن نظرات الأدباء وإشارات الشعراء وحديث الحكماء؛ إذ لم يكن هناك درس بلاغي وآخر صوتي... إنما المحاكمات الأدبية للشعراء والأسواق الأدبية للشعر والشعراء هي الوجه الذي يمثل البلاغة الصوتية أو الصرفية أو النحوية.

---

(١) انظر: موسيقى الشعر العربي د. حسني عبد الجليل، ص ٢٢٩ وما بعدها.

(٢) أثر النحاة، ص ١٣.

(٣) أثر النحاة، ص ١٢.

وقد حرص العرب الجاهليون في أدبهم على بعض ظواهر البلاغة الصوتية من سجع وجناس وطباق ومقابلة ومراعاة النظير...إلخ من الظواهر التي تحدث توازنًا صوتيًّا في الأساليب.

فبعد ظهور علم البلاغة ـ في عصور تالية ـ كعلم مستقل له تحديداته وتعريفاته، أشاد علماء البلاغة بالبلاغة الصوتية في الأدب الجاهلي وسجلوها في كتبهم وأطلقوا عليها تعريفاتهم ومصطلحاتهم من سجع وجناس...إلخ.

وربما كان السبب في اعتناء العرب بالجانب الصوتي «راجع إلى ظروف مجتمعهم، فقد كان مجتمعًا تشيع فيه الأمية وتندر فيه الكتابة، ولهذا كان عليهم أن يعتمدوا على ذاكرتهم من ناحية الإبقاء على أدبهم الذي يصور حياتهم، وعلى تناقله عن طريق الرواية جيلًا بعد جيل من ناحية أخرى»[1].

ويعزز ذلك ربط الدكتور إبراهيم أنيس بين الأمية عند الجاهليين العرب واعتنائهم بالصوت والموسيقى الشعرية بأنهم «لم يكونوا أهل قراءة وكتابة بل أهل سماع وإنشاد وظلت هذه الخاصية بارزة في الشعر العربي في كل العصور حتى بعد أن نشأت الموشحات... فالعربي قد اتخذ وحدة القصيدة من الوزن والقافية؛ لأن عنايته بالموسيقى والنغم قد فاقت عنايته بالمعاني والأخيلة، فليست القصيدة مفككة الأوصال كما قد تبدو، بل شغل العربي بموسيقاها، وأصبح ينفعل لكل بيت ويستجيب لوزنه وإيقاعه كلما تكررت القافية واتحد نظام توالي المقاطع»[2].

وأيضًا يذكر د. إبراهيم أنيس بأن الأدب عندهم كان «أدب الأُذن لا أدب العين...»[3].

لذلك حاز التذوق الصوتي على درجة عالية لدى الجاهليين، سواء أكان ذلك في الحرف أم في الصيغة أم في التركيب النحوي حسب التوضيح التالي:

---

(١) في تاريخ البلاغة العربية د. عبد العزيز عتيق، ص ١٠٨، ١٠٩ دار النهضة العربية ـ بيروت.

(٢) دلالة الألفاظ، ص ١٩٨، ١٩٩، الصوت وعلاقته بالمعنى، ص ١٢٢.

(٣) الصوت وعلاقته بالمعنى، ص ١٢١.

أولًا: في الحرف:

فاختيار حرف رَوِىّ أبيات القصيدة والحروف المترددة في الأبيات له دلالة على عاطفة الأديب ونفسيته والغرض الذي يتحدث فيه، وإلى ذلك أشار كثير من علمائنا قديمًا وحديثًا(١).

فعلى سبيل المثال، ذكر د/ أحمد الشايب أن القافية «من لوازم الشعر العربي، وجزء من موسيقاه، بها تتم وحدة القصيدة وتتحقق الملاءَمة بين أواخر أبياتها... وهناك حروف تصلح للروي فتكون جميلة الجرس لذيذة النغم، سهلة التناول، وبخاصة إذا كانت القافية مطلقة؛ من ذلك الهمزة والباء والدال والراء والعين واللام، بخلاف: التاء والثاء والذال والشين والضاد والغين، فإنها ثقيلة غريبة الكلمات، فكان اختيار الروي من مقاييس الشعر الدقيقة، ولا يخالف الجميل المألوف إلا سقيم الذوق أو متصنع... وإذا نظم شاعر واحد قصيدتين على بحر واحد بمعنى واحد ونفس واحد فلا ريب أن القافية الغناء تميل بالسامع إلى إيثارها على أختها... ونذكر هنا أن روى القاف يجود في الشدة والحروب، والدال في الفخر والحماسة، والميم واللام في الوصف والخبر، والباء والراء في الغَزَل والنسيب»(٢).

وإذا أردنا أن ندلل على ذلك فإنني أسوق استشهادًا على ذلك بصوت القاف عند الأعشى وهو يقول:

قطع الودَّ والصفاءَ الفراقُ   واشتياقًا إذا الحدوج تساقُ

---

(١) انظر دراسات في النص الشعري ـ العصر العباسي ـ د. عبده بدوى، دار الرفاعي، الرياض السعودية، ص٢٠، ص ٢٥، شعر الحرب في أدب العرب ـ د.زكي المحاسني، دار المعارف، القاهرة، ص ٢٤٨، الشعر الجاهلي، منهج في دراسته ونقده، د. محمد النويهى، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة جـ١/ ص ٦٥ ومـا بعـدها، أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، عباس محمود العقاد، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٣م، ص ٤٨: ٤٩.

(٢) أصول النقد الأدبي، ص ٣٢٤، ٣٢٦ ـ د. أحمد الشايب ـ الطبعة العاشرة ـ مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة ـ ١٩٩٤م.

فاختار الشاعر صوت القاف كحرف روى في قافية أبياته وتكراره داخل بيته السابق لصوت القاف ـ وهو من حروف الجهر الشديدة ـ بما فيه من قلق مقلق له دلالة صوتية في أداء المعنى الذي يريده الشاعر وهو التقطيع والفراق والاشتياق الحار. فإننا نجد اختيار الشاعر لصوت القاف بجرسه الصوتي القوي يساعد على الإيحاء بتلك المعاني الشديدة ويجسد لنا تلك الحالة العصبية عند الشاعر، الذي اعتمد تكرار صوت القاف بما يدل عليه بجرسه الصوتي في إبراز المعنى وأشاع في أحاسيسنا ما يعانيه الشاعر من حالة نفسية أرقة قلقلة تواقة.

أي أن هناك من الحروف ما يلائم دلالة شعرية معينة أكثر من غيره، ويتضح ذلك أكثر جلاء في المناسبة التي بين الحروف وجرسها في القوافي وبين أغراضها ومعانيها التي سيقت لها.

ثانيًا: في الصيغة:

فإن ظاهرة التكرار الصرفي تظهر في السجع والجناس والتصريع والترصيع والتطريز والتوازي...إلخ من ألوان البديع التي تشمل أحيانًا ضمن ما تشتمل عليه، تكرارَ الإيقاع الصرفي أو الصيغي لصيغة اسم الفاعل أو المبالغة أو الصفة المشبهة أو اسم التفضيل أو المبني للمجهول أو المضارع...إلخ.

وإذا تتبعنا تلك الألوان البديعية للتكرار الصيغي فإننا نجده بوفرة في الأدب الجاهلي؛ وسأذكر منه مثالًا في بيت واحد عن أحد الجاهليين؛ ألا وهو امرؤ القيس، ثم في جملة أبيات لقصيدة لأحد الجاهليين، ألا وهو أوس بن حجر.

فالتكرار في صيغة الاسم «مفعل» وذلك كما في قول امرئ القيس:

مكر، مفر، مقبل مدبر معًا   كجلمود صخر حطه السيل من عَلِ

أما التكرار في جملة أبيات القصيدة لاسم الفاعل ـ على سبيل المثال ـ فكان لغرض بلاغي بديع حيث يحقق تكرار اسم الفاعل مطابقة فنية عن طريق توافق الإيقاع الصرفي، كما في قصيدة الرثاء التي تشبه المديح ما قاله الشاعر الجاهلي أوس بن حجر التي وظف

فيها صيغة الفاعل للدلالة على الحقائق والصفات الثابتة بأبياته التي رثى فيها فضالة قائلًا:

١ـ ألم تُكْسفِ الشمسُ والبدرُ والْـ   كَـوَاكِـبُ لِلْجَبَلِ الْـوَاجِـبِ
٢ـ لفَقْـدِ فَضَـالَةَ لا تَسْتَوِي الْ   فُـقُـودُ ولا خَلّـةُ الـذّاهِـبِ
٣ـ أَلَهْـفًـا عـلـى حُسْنِ أخْلاقهِ   عـلى الجـابـرِ العَظْمِ وَالحَـارِب
٤ـ عَلـى الأرْوَعِ السَّقْبِ لو أنّهُ   يقومُ على ذِرْوةِ الصَّـاقِبِ
٥ـ لأصْبَحَ رِتْمًا دُقَـاقَ الحصى   كَـمَـتْـنِ الـنـبيّ مـن الـكَـاثِـبِ
٦ـ وَرَقْبتـهِ حَتَمَـاتِ المُلُـو   كِ بَـيْـنِ الـسُّرَادِقِ والحَـاجِـبِ
٧ـ ويَكْفي المَقَالَةَ أهـلُ الرِّجَا   لِ غَـيْـرَ مَعِـيـبٍ ولا عَـائِـبِ
٨ ـ ويَحْبـو الخَلِيلَ بخيرِ الحِبَا   ءِ غَـيْـرَ مُـكِـبٍّ وَلاَ قَـاطِـبِ
٩ـ بـرَأسِ النَّجِيبَة والعَبْدِ والْـ   وَلِـيـدَةِ كـالجُـؤذُرِ الـكَـاعِـبِ
١٠ـ وبـالأُدْمِ تُحْـدَى عليها الرِّجا   لُ وبالشَّول في الفَلَق العاشِبِ
١١ـ فَمَنْ يكُ ذا نائلٍ يَسْعَ منْ   فـضَـالَـةَ في أثـَـرٍ لاحِـبِ
١٢ـ هُوَ الوَاهِبُ العِلْقَ عَيْنَ النَّفيـ   سِ والمُـتَـعَـلِيْ عـلى الـوَاهِـب
١٣ـ نَجِيحٌ مَليحٌ أخـو مَـأقِطٍ   نِـقَـابٌ يُحَـدِّثُ بـالْـغـائِـب
١٤ـ فأبْرَحْتَ في كلّ خَـيْرٍ فمَـا   يُـعَـاشِرُ سَـعْـيَـكَ مِـنْ طالِـبِ

فالشاعر يكرر صيغة الفاعل عدة مرات وهو تكرار صرفي حسن غير متكلف يعطي البيت بعدًا إيقاعيًّا ظاهرًا بجوار التوظيف البلاغي لدلالة اسم الفاعل بشقيها الاسمي والفعلي؛ فتقتضي الإسمية ثبوت الصفة وحصولها. وتقتضي دلالته الفعلية الحدوث والتجدد.

ثالثًا: في التركيب النحوي:

فيتمثل في التكرار الصوتي لأسلوب الأمر أو النهي أو الاستفهام أو التعجب أو النداء...إلخ.

فمن ذلك قول الشاعر الجاهلي عبد قيس بن خفاف يوصي ابنه:

وإذا هممت بأمر شرٍّ فاتئد وإذا هممت بأمر خير فافعلِ
وإذا أتتك من العدو قوارص فاقرص كذاك ولا تقل لم أفعلِ
وإذا افتقرت فلا تكن متخشعًا ترجو الفواضل عند غير المفضلِ
وإذا لقيت القوم فاضرب فيهم حتى يروك طلاء أجرب مهملِ

ففيه تكرار صوتي لأساليب الشرط تتشابه بالمقابلة بداية ؛ إضافة إلى أن هذا التكرار الصوتي لأساليب الشرط يشبه القوافي الاستهلالية في الشعر الإنجليزي، وإلى جانب تكرار أساليب الشرط النحْوية تكرار لصيغ صرفية للفعل الماضي والأمر وتكرار حرفي لحرف الراء.

والتكرار في تلك الأبيات يُظهر نمطًا من التكرار الصوتي والمعنوي ذا إيقاع ظاهر وخفي، وذا محسنات لفظية ومعنوية.

وبعد كل ما سبق عن أهمية الجانب الصوتي عند الأدباء الجاهليين في الحرف أو في الصيغة أو في التركيب النحوي؛ يتضح لنا أن الأساس الصوتي أبرز أسس الأدب العربي الجاهلي حسبما هو متناثر في الأبحاث والتآليف البلاغية عند أهل علوم لغتنا العربية، الذين أتوا في عصور تالية وتعرضوا لجانب البلاغة الصوتية عند التحليل لتراثنا الأدبي بخطبه المسموعة الرنانة وبقصائده الموزونة المرصعة، فالأديب البارع هو الذي يؤلف أدبه من: (حروف، وصيغ أو ألفاظ، وتراكيب نحوية) بأصوات تتآزر لتخدم المعنى الذي يريد وتصور عاطفته وأحاسيسه ونفسيته.

هذا عن تاريخ العلاقة بين الأصوات والبلاغة في الجاهلية (الذي يبيّن الأساس الصوتي للأدب الجاهلي).

أما عن تاريخ العلاقة بين الأصوات والبلاغة في الإسلام؛ فإننا نجد أن هذه العلاقة قد بقيت بل ازدادت لعدة أسباب؛ أهمها نزول القرآن غاية في الإعجاز البياني والطبيعي والفلكي...بما في ذلك الإعجاز الصوتي ائتلافًا مع البلاغة الصوتية آنذاك؛ فجاء الإعجاز الصوتي في القرآن متمثلًا في: أ ـ الحروف، ب ـ الصيغة، جـ ـ التركيب.

أ ـ الحروف:

فالحرف له جرس صوتي خاص به بين بقية الأصوات؛ فالحروف المقطعة في بدايات بعض السور القرآنية تمثل مفاتيح نغمية لأحداث تلك السورة، والتي تتكرر في ثناياها تلك الحروف محدثة جرسًا موسيقيًّا خفيًا نحو سورة ق، ن...

فسورة ق مثلًا قد افتُتحت بحرف القاف، وتردد في ثنايا السورة كثيرًا حرف القاف، وهو من حروف الجهر الشديدة وأحد حروف القلقلة الاهتزازية ذات الانفجار المدوي التي بنيت عليها آيات السورة التي تحمل معنى الشك والتكذيب والتقلب الحاصل عند اعتقاد المشركين، وكذلك آيات السورة التي تحمل دلالات القيامة المروعة ذات الدوي والاهتزاز الذي يقلب الأمور ويقلقلها. وساعد على ذلك التوظيف الصوتي لتلك المعاني حروف القلقلة (قطب جد) التابعة لقلقلة القاف. تلك القلقلة السائدة عبر الفواصل القرآنية لتلك السورة، والتي تتألف مع انتشار القاف داخل أغلب الآيات التي تحمل ألفاظ:

«القرآن ـ الخلق ـ القول ـ قريب ـ تلقى ـ رقيب ـ قريب ـ ألقى ـ القرآن ـ فقال ـ تنقص ـ الحق ـ فوقهم ـ ألقينا ـ باسقات ـ رزقًا ـ قبلهم ـ فحق ـ بالحق ـ خلق ـ خلقنا ـ أقرب ـ يتلقى المتلقيان، قعيد ـ قول ـ رقيب ـ بالحق ـ لقد ـ قال قرينه ـ ألقيا ـ فألقياه ـ قال قرينه ـ وقد قدمت ـ القول ـ نقول ـ تقول ـ للمتقين ـ قرن ـ فنقبوا ـ قلب ـ ألقى ـ خلقنا ـ يقولون ـ قبل ـ قريب ـ بالحق ـ تشقق ـ يقولون ـ بالقرآن».

فحرف القاف له جرسه الخاص به الذي يمكن توظيفه حسب المعنى المراد من بين أصوات الحروف التي لكل منها خاصة، تكتسب من الاستعمال بأن يأتي مسموع الأصوات حذوًا لمحسوس الأحداث، والعبرة بإشعار الصوت بالحدث وتصويره للدلالة المرادة عن طريق حكاية صوته. وللجرس صلة قوية باتساق جرس الفاصلة القرآنية مع أحداث آيات الذكر الحكيم.

وهذا يتضح لنا في قوله تعالى: «وخشعت الأصوات للرحمن فلا تسمع إلا همسًا»، فصوت السين المنوَّن في تلك الفاصلة ذات الصوت المهموس به إيحاء بالصمت المشوب بالذهول حين يساق الخاشع لمالك يوم الدين.

غير أن صوت السين في الفاصلة القرآنية السابقة كان منونًا فإذا ما استمعنا إلى صوت السين المتحرك أو المسكوت عليه في إحدى السور القرآنية كسورة الناس التي تكرر فيها هذا الحرف طوال الآيات التالية الذكر ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلنَّاسِ ۝١ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ۝٢ إِلَٰهِ ٱلنَّاسِ ۝٣ مِن شَرِّ ٱلْوَسْوَاسِ ٱلْخَنَّاسِ ۝٤ ٱلَّذِى يُوَسْوِسُ فِى صُدُورِ ٱلنَّاسِ ۝٥ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ ۝٦﴾.

فإن تكرار حرف السين ذي الصوت الصفيري الرخوي المهموس يتوافق مع الجو الذي تصوره السورة من الوسوسة والهمس الخفي حالة الوسوسة الشيطانية الخفية غير المميزة الشبيهة بصوت الريح الخفيف حين تخلله للأشجار وصوت الحلي حين تتحرك؛ ففيه تزيين وإغراء وهمس خفي. فوسوسة الشيطان خفية غير واضحة ولا مميزة؛ بل تتسلل إلى صدور الناس تسللًا خفيًّا غير مدرك إلى حد أن الإنسان لا يستطيع أن يفرق بينها وبين نفسه.

فإذا ما ابتعدنا عن الجرس الصوتي لحرف السين بما يحمل من إيحاءات إلى انتشار ذلك الصوت بوصفه أحد الأصوات الخفيفة النطق، نجد أنه في هذه السورة بل القرآن عامة بل اللغة عامة عن أصوات أخرى أقل استخدامًا كالأصوات الحلقية الثقيلة النطق.

ويعزز ذلك أيضًا قول الرافعي عن السبب في إعجاز أصوات الذكر الحكيم: «لأن تتابع الأصوات على نسب معينة بين مخارج الأحرف المختلفة هو بلاغة اللغة الطبيعية التي خلقت من نفس الإنسان»[(١)]

وأيضًا مما يبين الأهمية الجمالية للصوت اللغوي ما تحدثت عنه تصنيفات البلاغة القرآنية عن البلاغة أو الجمال الصوتي في اختلاس الحرف نطقًا أو السكتة اللطيفة على ذلك الحرف أو تفخيم ذلك الحرف في تلك اللفظة وترقيق ذلك الحرف في تلك اللفظة، وفي ذلك صلة قوية بما ذكره ابن جني من «أصوات الحرف التي تأتى على سمت الأحداث المعبر بها عنها»[(٢)] كقولهم خضم وقضم، فالخضم لأكل الرطب كالبطيخ والقثاء.. والقضم للصلب اليابس، نحو قضمت الدابة شعيرها...

---

(١) إعجاز القرآن للرافعي، ص ١٧٧ ـ ط ١ المكتبة العصرية ـ بيروت، الإعجاز الصوتي هنداوي، ص ٤.

(٢) الخصائص لابن جني جـ٢، ص ١٥٧ تح محمد على النجار.

وجدير بالذكر هنا أن علوم لغتنا العربية نشأت لخدمة القرآن بما في ذلك التوجيه البلاغي لأصوت الذكر الحكيم. حيث تتجلى صلة الأصوات بالبلاغة في التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية التي نرى جل اختلافاتها صوتيًا كالاختلاف بالإبدال... وكاختلاف في التفخيم والترقيق والفتح والإمالة والإظهار والإدغام والهمز والتسهيل والمد والقصر ونحو ذلك.

فإذا ما أردنا أن نبين ذلك بشكل تطبيقي فلنرجع إلى التصنيفات القرآنية الأصيلة التي وصلت إلينا؛ مثل معاني القرآن للفراء (ت ٢٠٤هـ)، والنكت في إعجاز القرآن للرمانى (ت ٣٨٦هـ) وإعجاز القرآن لأبى بكر الباقلاني (ت ٤٠٣هـ)...إلخ.

سنجد أصحاب تلك التصنيفات قد أبانوا بالتطبيق العملي لبيان البلاغة الصوتية لآيات الذكر الحكيم، وتبعهم بعد ذلك المفسرون للقرآن حتى عصرنا هذا في بيان التوجيه البلاغي لأصوات الذكر الحكيم ؛ وخير مثال في ذلك سيد قطب كأبرز المفسرين المحدثين الذين اعتنوا بالبلاغة الصوتية في القرآن.

ب ـ الصيغة:

فإذا ما انتقلنا من الجرس الصوتي للحرف القرآني حسبما أشرنا في سورة الناس عن حرف السين، فإننا نجد الجرس ذاته في تناولنا لإحدى أبنية كلمات هذه السورة في قوله تعالى «يوسوس» حيث إن الفعل الماضي «وسوس» من الأفعال الرباعية المضعفة التي تأتي للتكرير نحو: زعزع ـ قلقل ـ صلصل ـ قعقع ـ صعصع ـ جرجر ـ قرقر... إلخ.. تأتي على دلالة مشتركة وهي التكرير وهو ما عقد له سيبويه بابًا في كتابه وسماه «ما جاء على مثال واحد حين تقاربت المعاني»، وهو ما أخذه ابن جني عن الخليل وسيبويه وتوسع فيه بالتعليل؛ إذ يذكر في باب (إمساس الألفاظ أشباه المعاني): «ووجدت أنا من هذا الحديث أشياء كثيرة على سمت ما حداه ومنهاج ما مثلاه. وذلك أنك تجد المصادر الرباعية المضعفة تأتى للتكرير، نحو الزعزعة، والقلقلة، والصلصلة، والقعقعة، والصعصعة، والجرجرة، والقرقرة.

ووجدت أيضًا (الفعلى) في المصادر والصفات إنما تأتى للسرعة، نحو البشكى، والجمزى والولقى... فجعلوا المثال المكرر للمعنى المكرر والمثال الذي توالت حركاته للأفعال التي توالت الحركات فيها»[1].

فنلمح في هذا النص ما بين الأفعال الرباعية المضعفة ومعناها من المناسبة ؛ لأن هذه الأفعال بما اشتملت عليه من تضعيف وتكرير تساير ما تدل عليه معانيها من التكرير المشترك بين كلمات تلك الصيغ؛ فيضيف إلى المعنى المعجمي لها معنى آخر تضيفه الصيغة وتدل عليه بشكلها الصرفي؛ فمثلًا الفعل الرباعي «وسوس» في سورة الناس يشعرنا بجرسه بتكرار الوسوسة من الشيطان للإنسان حيث تعددت أصناف الوسوسة وكثر عددها؛ فناسبهم التعبير بأحد الأفعال الرباعية المكررة بـ «وسوس» ليكون أبلغ في الدلالة على تكرار الوسوسة بشتى أنواعها، وأحسسنا بذلك من الجرس الصوتي للفعل «وسوس» المركب من تكرار المقطع «وس» وهذا التكرارالصوتي يشعرنا بعملية الوسوسة بما تشتمل عليه من إلحاح وإغراء مرة بعد مرة.

لذلك اختار الله «يوسوس» في هذا السياق القرآني عن غيرها من البدائل كـ (يتكلم ـ يتحدث ـ يخفي ـ يسر)؛ ومن هنا تأتي كلمة وسوس متناغمة مع ذلك السياق بما لها من دلالات صوتية ومعجمية وصرفيه ونحوية متآزرة.

وكما ذكرنا سابقًا بأن هناك حروفًا أكثر شيوعًا في اللغة لخفتها، فكذلك هناك أبنية صرفية أكثر شيوعًا لخفتها مثل أبنية الثلاثي، وهناك أبنية ينعدم وجودها لثقلها الشديد مثل الهخع.

وشبيه بالتعبير القرآني السابق «وسوس» من حيث الجرس الصوتي لحرفَي الواو ـ والسين، والمقطعين الصوتيين (وس + وس) بما في ذلك من إيحاءات صوتية تخدم الدلالة المرادة، شبيه بذلك التعبير القرآني الآخر «كُبْكبوُا» من حيث الجرس الصوتي لحرف الكاف ـ والباء، والمقطعين الصوتيين (كب +كب) بما في ذلك من إيحاءات صوتية تخدم

---

(١) الخصائص ٢/ ١٥٣.

الدلالة المرادة، والتي لا تؤديها كلمة «كبوا»؛ إذ إن «زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى» وتلك القاعدة البلاغية نحس بها في كثير من الاستعمالات القرآنية، فمثلًا:

الاستعمال القرآني الآتي	أفضل من	الاستعمال الآخر الآتي
غلّقت { يوسف٢٣}	////	غلقت
تكليمًا {النساء١٦٤}	////	كلما
ترتيل { المزمل٤ }	////	رتل
مقتدر { القمر٤٢ }	////	قادر
غفار { نوح ١٠ }	////	غافر
تواب { البقرة ٢٢٢}	////	تائب
اصطبر {طه ١٣٢ }	////	اصبر
يصطرخون{فاطر٣٧}	////	يصرخون
كبكبوا{الشعراء٩٤}	////	كبوا
وسوس { الناس ٥}	////	تحدث
زحزح{البقرة٩٦}	////	بَعُد
عسعس { التكوير ١٧ }	////	دخل
زلزل { الزلزلة ١ }	////	رج

وجدير بالذكر في حديثنا عن البلاغة الصوتية في بناء الكلمة أن نبين البلاغة الصوتية المحسوسة في بناء الكلمة الصعبة الثقيلة النطق لتنافر أصواتها؛ نحو: اثّاقلتُم، أو لطول لفظها نحو: أنلزمكموها، أو للتشديد الموجود في أحد أصواتها نحو: ليبطّئنّ.

فذلك الثقل إنما جاء متسقًا مع دلالة الأحداث. فلفظة ليبطئن المشددة الطاء والنون بما في التشديد من الثقل الذي يزيد من ثقل الكلمة وصعوبة التلفظ بها صعوبةً وتعثرًا، شبيةٌ بتعثر المتباطئ.

أيضًا نجد الجرس الصوتي ذاته الموحي بالتباطؤ من خلال ثقل التلفظ ببنية الكلمة «ليبطئن» في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ {سورة النساء، الآية ٧٢}.

جـ ـ التركيب

فكما وجدنا الجرس الصوتي للحرف ولبنية الكلمة في الآية القرآنية السابقة الذكر «وإن منكم ليبطئن..»، جاء الجرس الصوتي بكل أشكاله حرفًا وبنية وتركيبًا متسقًا متآزرًا مع دلالة السياق حسبما أشار إلى ذلك سيد قطب في تذوقه لهذه الآية قائلًا: «ترتسم صورة التبطئة في جرس العبارة كلها ـ وفي جرس (ليبطئن) خاصة ـ وإن اللسان ليكاد يتعثر وهو يتخبط، حتى يصل ببطء إلى نهايتها»[1].

وإذا كنا تحدثنا عن الجرس الصوتي الثقيل في التركيب القرآني السابق (..ليبطئن..)؛ فإن هناك أيضًا جرسًا صوتيًا ثقيلًا نابعًا من تنافر الحروف الثقيلة النطق في التركيب القرآني (اثاقلتم) أو نابعًا من طول الكلمة في التركيب القرآني (أنلزمكموها)، فإذا تدبرنا ذلك التركيب لوجدناه يضم أكثر من كلمة على النحو التالي:

١ ـ الحرف الأول فيها هو همزة الاستفهام

٢ ـ النون التي تلي الهمزة للمضارعة

٣ ـ الفعل نُلْزِم

٤ ـ المفعول الأول وهو (كم)

٥ ـ الواو وهي علامة للجمع

٦ ـ المفعول الثاني وهو الهاء.

فالناطق لـ «أنلزمكموها» يستشعر تعنت الكافرين في نفورهم الشديد من الدين وحث الحق لهم بتتبع حثيث على إلزامهم بهذا الدين.

(١) التصوير الفنى للقرآن، ص ٧٨.

ومن خلال ما سبق من حديث عن الثقل الملاحظ في بعض الحروف كحروف الحلق، وكذلك الثقل الموجود في بعض أبنية الكلمات التي بها تنافر بين أصواتها أو لطول لفظها أو التشديد على أحد أصواتها، وكذلك الثقل الموجود في بعض التراكيب اللغوية. من خلال كل ذلك نلاحظ أن التنافر الصوتي أو الثقل الصوتي قاسم مشترك بين الحروف والأبنية والتراكيب قد يخدم الدلالة المطلوبة بتوظيفه بلاغيًّا بمراعاة الحال والسياق...

وكما بينَّا الترابط في التعبير القرآني بين الجرس الصرفي لـ «وسوس» وجرس الحروف المكونة لذلك البناء الواو ـ والسين، فإنها تأتي متسقة أيضًا مع دلالة تركيب آيات السورة التي يشيع فيها صوت السين خاصة في فواصل الآيات التي تنتهي بـ «الناس» أو «الخناس» بما في ذلك من ألوان بديعية متمثلة في السجع والجناس، اللذين يتآزران مع الجرس الصوتي الحرفي والصرفي الخفيفين حتى يشيع في تركيب الآيات كلها جو الهمس بتطريب صوتي.

والحديث بصدد الفاصلة القرآنية يجرنا إلى التحدث عن أثر مراعاة اتفاق الفواصل في الآيات القرآنية على التركيب النحوي؛ نحو التقديم والتأخير في أركان الجملة مراعاة للفاصلة القرآنية كقوله تعالى: «وربك فكبر» بدلًا من قول: «كبر ربك» الذي يكسر الانسجام الصوتي مع حرف الراء في فواصل الآيات، كما أن تقديم المفعول به أبلغ من تأخيره؛ لأن في التقديم حصر وقصر التكبير على الله.

ونحو حذف أحد أركان الجملة مراعاة للفاصلة القرآنية كقوله تعالى: «ما ودعك ربك وما قلى» بدلًا من إثبات المفعول به «وما قلاك» حفاظًا على التناسب الصوتي مع «الضحى ـ سجى»؛ فأدى ذلك إلى الحذف الذي هو أحد مباحث البلاغة بالإيجاز.

ونحو حذف حرف العلة الياء من الفعل المعتل «يسرى» دون أداة جزم في قوله تعالى «والفجر ـ وليالٍ عشر ـ والشفع والوتر ـ والليل إذا يسر» حفاظًا على التناسب الصوتي، الذي يؤكد أن الأساس الصوتي حاكم يمكن الاعتماد عليه في توضيح كثير من

الترخصات في التركيب النحوي؛ بل في توضيح قضايا لغوية مهما كان فرعها صوتيًا أو صرفيًّا أو نحويًّا...

ويتعزز قولنا باعتبار الأساس الصوتي حاكمًا في توضيح أمر التراكيب النحوية القرآنية من خلال أساليب إنشائية ذات أداء صوتي وتنغيم خاص بها حسبما هو وراد في الآيات التالية:

١ ـ «يوسف أعرض عن هذا» فحذفت أداة النداء لغرض بلاغي وهو قرب المنادَى يوسف من قلب المنادي «العزيز».

«ثم أنتم هؤلاء تنطقون» فحذفت أداة النداء على اعتبار «ياهؤلاء» لغرض بلاغي وهو الاستخفاف بالمنادى وعدم تعظيمه؛ إذ في ذكر أداة النداء «يا» تعظيم لشأن المنادَى.

والأداء الصوتي المنغم للآيتين السابقتين يبرز دلالة النداء في غياب أداة النداء.

وقد تخرج أدوات النداء عن أصل وضعها (النداء) فتستخدم لأغراض أخرى تحس من سياق الحديث كالتنبيه: نحو قوله تعالى «ألا يسجدوالله» فأداة النداء جاءت للتنبيه ولم تأتِ للنداء.

٢ـ «يحلفون بالله لكم ليرضوكم والله ورسوله أحق أن يرضوه» فحذفت أداة الاستفهام على اعتبار «أيحلفون بالله ؟» لغرض بلاغي وهو التهكم.

٣ ـ «وتلك نعمة تمنها عليَّ أن عبَّدت بني إسرائيل» فحذفت أداة الاستفهام على اعتبار «أو تلك نعمة تمنها على ؟» لغرض بلاغي وهو التعجب.

والأداء الصوتي المنغم للآيتين السابقتين يبرز دلالة الاستفهام في غياب أداة الاستفهام.

وقد تخرج ألفاظ الاستفهام عن أصل وضعها فيستفهم بها عن الشيء مع العلم بها لأغراض تستفاد من سياق الحديث ودلالة الكلام. أهمها: الاستبطاء: نحو قوله تعالى ﴿وَزُلْزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾[1].

(١) سورة البقرة، الآية: ٢١٤.

فالأداة «متى» خرجت عن دلالة الاستفهام إلى دلالة أخرى بيَّنها سياق الآية بأنه الاستبطاء؛ فإن قام أحد بترتيل تلك الآية التي تحمل أداة والآية الأخرى الخالية من الأداة بأداء صوتي فيه استحضار للدلالة المرادَة ـ سواء أكانت خبرية أم إنشائية ـ فقد أحسن التذوق وأجاد البلاغة.

وبناء على ذلك يبرز لنا اتصال البلاغة الصوتية بالأساليب الإنشائية جمعًا لشتات فروع البلاغة، إضافة إلى ما هو معروف بداهة من اتصال الجانب الصوتي بالألوان البديعية، كما أشرنا في تحليلنا لسورة الناس التي اجتمع فيها السجع والجناس خدمة لدلالة الهمس بتزيين صوتي.

كذلك يمكن الاعتماد على الأساس الصوتي كحاكم في توضيح كثير من أمر التركيب النحوي القرآني؛ خاصة الحذف النحوي كأحد مباحث علم المعاني والمتعلق بأحد فروع علم البلاغة وهو علم البيان خاصة المجاز.

فمثلًا قوله تعالى: «وقبضت قبضة من أثر الرسول» بحذف المضاف الذي كان متوقعًا في: وقبضت قبضة من أثر حافر الرسول.

فلقد جاء الحذف النحوي السابق الذي هو أحد مباحث علم المعاني؛ فتخرج لنا صورة بيانية؛ ألا وهي التعبير المجازى. ولقد كان الجانب الصوتي المتمثل في التخفيف النطقي بالحذف هو الحاكم الأساسي لكل من ظاهرتَي الحذف كمعانٍ والمجاز كبيان.

تلك المصطلحات البلاغية التي لم تكن معروفة حين نزول القرآن؛ حيث كان اعتماد السامعين على التذوق بعيدًا عن مصطلحات العلوم التي أتى بها أصحاب التخصصات العلمية.

هذا ما كان من أمر الحذف اللفظي أو ما سُمي بالإيجاز البلاغي بالقرآن.

ويتأكد رأينا باعتبار الأساس الصوتي حاكمًا في توضيح أمر التراكيب النحوية القرآنية من خلال الأداء الصوتي؛ خاصة المرتكز على «الوقف والابتداء» في ترتيل آيات من القرآن نحو قوله تعالى: «وإذ قال لقمان لابنه وهو يعظه يابني لا تشرك بالله إن الشرك لظلم عظيم» فالوقف قبل لفظ الجلالة «بالله» ثم الابتداء به يجعل الأسلوب قسمًا وحلفًا

بالله ـ أسلوب إنشائي ـ أما وصل «بالله «بما قبلها يجعلها ـ جملة خبرية ـ بعيدة عن الحلف حيث تعلق «بالله» بالفعل السابق «تشرك».

وبذلك يتضح أن الأداء الصوتي المرتكز على «الوقف والابتداء» هو الحاكم في توضيح أمر التركيب النحوي بالآية الكريمة.

وإذا ما ابتعدنا عن الارتكاز على «الوقف والابتداء»كأحد خواص الأداء الصوتي في بيان نوع الأسلوب القرآني إلى بيان أثر الأداء الصوتي ـ بكل خواصه ـ في التراكيب النحْوية القرآنية، أسهم في إحساسنا بنوع الأسلوب. أهو خبري أم إنشائي ؟

فمثلًا في سورة الفاتحة نتلوها بادئين بقول «الحمد لله»، فمن الممكن أن نحول هذا الأسلوب الخبري إلى أسلوب دعاء إنشائي بأداء صوتي خاص أترك بيانه للحس وحده أن يتذوقه وينفعل به حالة استحضار أحاسيس الدعاء.

أي أنه قد يأتي ظاهر الأسلوب على أنه خبري ولكنه يفيد معني دعاء إنشائي بأداء صوتي خاص حسبما أشرنا ؛ فمن ذلك قوله تعالى «قتل أصحاب الأخدود»، «قاتلهم الله»، «ويل للمطففين»، «ويل للمكذبين»...إلخ.

وكذلك قد يأتي ظاهر الأسلوب على أنه إنشائي لكنه يفيد معنى الخبر حسبما أشرنا في قوله تعالى «يسجدوا لله». وهنا على القارئ أن يقرأ بأداء صوتي بعيد عن أسلوب الإنشاء حسبما أشرنا إلى قوله تعالى: «وزلزلوا حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله».

هذا عن حال البلاغة الصوتية في الإسلام المرتكز ـ حسبما أوضحنا ـ على القرآن كعامل أساسي؛ لذا أمرنا النبي ـ ﷺ ـ «زينوا أصواتكم بالقرآن».

على أن هناك عوامل أخرى ارتفعت بحال التذوق البلاغي الصوتي متمثلة في الأذان والإنشاد الديني الرخيم وفي الخطب الدينية والحربية الرنانة، التي تحتاج إلى خطيب حسن النطق خالٍ من (التمتمة والفأفأة والعقلة والحبسة والرثة والغمغمة والطمطمة

واللكنة والغنة واللثغة...إلخ من عيوب صوتية)[١] عارفًا بأهمية التوقف قبل وبعد كل فكرة.

فإذا ما تجاوزنا حال البلاغة الصوتية في الجاهلية والإسلام إلى التقدم صوب البلاغة الصوتية في القرن الثاني الهجري؛ حيث بداية انتشار علوم اللغة العربية المبنية على أساس علمي بعيدًا عن الاعتماد فقط على التذوق والإحساس من المستمع، والإبداع من المتكلم للبلاغة الصوتية في طور الفن إلى طور العلم على يد الخليل بن أحمد أول عالم للأصوات العربية.

إذ إنه بالاطلاع على مقدمة كتابه العين وثنايا التصنيفات العربية الأخرى نجد أن دراسة الخليل للأصوات العربية جاءت على أسس علمية منهجية بناها على الوصف العضوي الفسيولوجي حسب المخارج أو حسب خصائص تلك الأصوات السماعية أو الفيزيائية؛ لذلك فلا غرابة أن نجد مستشرقًا مثل برجشتراسر يصرح بإمامة الخليل وريادته الأولى لعلم الأصوات بقوله: «إن أول من وضع أصول علم الأصوات من العرب هو الخليل بن أحمد، وقد كان علم الأصوات في بدايته جزءًا من النحو، ثم استعاره أهل الأداء والمقرئون، وزادوا فيه تفصيلات كثيرة، مأخوذة من القرآن الكريم»[٢].

أي أن أصول علم الأصوات بدأها الخليل بتوزيعه الأصوات حسب مخارجها وصفاتها. حيث دفعه إلى ذلك أنه كان قارئًا للقرآن.

وهذا ما جعل أحد الباحثين في دراسة الخليل في بحث دكتوراه باسم «لغويات الخليل» يتوصل إلى إمامة الخليل للبحث الصوتي في العربية بقوله «إن اهتمام الخليل ابن أحمد بمخارج الحروف وصفاتها وخصائصها، واحتكامه إلى الإلف الصوتي في تمييز العربية الأصيل من المولد المبتدع، والمستعمل من المهمل والمتآلف من المتناكر، بل والفصيح من الغث... كل ذلك يجعله إمام البحث الصوتي في العربية بما لحظه

---

(١) انظر: البيان والتبيين للجاحظ ١/ ٦٩ تح عبد السلام هارون ط٢، دار الجيل - بيروت.

(٢) التطور النحوى لبرجشتراسر - ط٢ - مكتبة الخانجي - القاهرة - ١٩٩٤م - ص ١١.

من قواعدها وقوانينها الصوتية وما نقله عنه وعرفه له اللغويون والنقاد والبلاغيون القدامى والمحدثون»[١].

فالأساس الصوتي أدى إلى نشأة تلك العلوم العربية، خاصة البلاغة العربية، وأخصها بالذكر هنا في مقام الحديث عن البلاغة الصوتية التي كانت مختلطة بمباحث الدراسات اللغوية الأخرى.

تلك البلاغة الصوتية التي لم تظهر كعلم مستقل بأصوله وتحديداته إلا في عصور متأخرة للدراسات العربية؛ أي بعد أن وجدنا أن «بذور الدراسات الصوتية عند العرب قد وضعها الخليل وتعهدها بالرعاية والعناية تلميذه سيبويه ثم نضجت وحان قطافها عند ابن جني»[٢].

فإذا ما أردنا أن نؤصل البلاغة الصوتية فعلينا التحدث عن ذلك عند أول علماء الأصوات، ألا وهو الخليل ثم تلميذه سيبويه صاحب أول كتاب في النحو والصرف والأصوات؛ إذ جعل للأصوات بابًا خاصًا في آخر كتابه أودع فيه الآراء الصوتية للخليل إضافة إلى الآراء الخاصة بسيبويه.

فإذا ما بدأنا في ذلك بآراء الخليل فإننا نراها مبثوثة في كتاب سيبويه وبعض التصنيفات الأخرى. فإذا أردنا تبيان ذلك فحسبنا ـ في هذا المقام ـ أن نسوق أمثلة متنوعة تبين إدراك الخليل للبلاغة الصوتية في الحروف وفي بنية الكلمة وفي التركيب النحوي.

فمثلًا: الحرف الزائد في الكلمة يقصد به التوكيد على المعنى؛ إذ ينقل عنه سيبويه في قوله «مررت برجل حسبك به من رجل»، وزعم الخليل أن «به» ههنا بمنزلة هو، ولكن هذه الباء دخلت ههنا توكيدًا كما قال: كفى الشيب والإسلام، وكفى بالشيب والإسلام»[٣].

أيضًا تتضح لنا البلاغة الصوتية في حديثه عن حذف حرف التنوين أو النون لعلة بلاغية هي التخفيف على اللسان أو الاستخفاف على حد تعبيره، إذ يذكر سيبويه:

---

(١) لغويات الخليل ـ السيد الشربيني ـ ماجستير ـ آداب عين شمس ١٩٧٧، ص ٨٩.

(٢) فونولوجيا القرآن، ص ٦٠.

(٣) الكتاب لسيبويه ١/ ٤٥٣ الأميرية.

واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأن الأسماء هي الأول وهي أشد تمكنًا، فمن ثم لم يلحقها تنوين، ولحقها الجزم والسكون... والنكرة أخف عليهم من المعرفة وهي أشد تمكنًا؛ لأن النكرة أول ثم يدخل عليها ما تعرف به فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في النكرة. واعلم أن الواحد أشد تمكنًا من الجمع لأن الواحد الأول ومن ثم لم يصرفوا ما جاء من الجمع على مثال ليس للواحد نحو مساجد ومفاتيح. واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث؛ لأن المذكر أول وهو أشد تمكنًا فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم، وتركه علامة لما يستثقلون»[(١)].

أما مثال البلاغة الصوتية لبنية الكلمة، فتتضح فيما روي عنه أنه قال: «سمعنا كلمة شنعاء وهي (الهعخع) وأنكر تأليفها، كل ذلك اعتمادًا للخفة وتجنبًا للثقل في النطق»[(٢)].

أما حديثه عن الألفاظ المتلائمة والمتنافرة، فذكر «وأما التنافر فالسبب فيه ما ذكره الخليل من البعد الشديد، أو القرب الشديد، وذلك أنه إذا بعد البعد الشديد كان بمنزلة الطفر، وإذا قرب القرب الشديد كان بمنزلة مشي المقيد، لأنه بمنزلة رفع اللسان ورده إلى مكانه، وكلاهما صعب على اللسان، والسهولة من ذلك في الاعتدال، ولذلك وقع في الكلام الإدغام والإبدال»[(٣)].

وأما مثال البلاغة الصوتية لصيغة الكلمة؛ فيتضح لنا من كلام سيبويه عن الخليل فهو يقول:[(٤)] هذا باب (افعوعل وما هو على مثاله مما لم نذكره) قالوا خشن وقالوا اخشوشن، وسألت الخليل فقال: كأنهم أرادوا المبالغة والتوكيد، كما أنه إذا قال (اعشوشبت الأرض) فإنما يريد أن يجعل ذلك كثيرًا عامًّا قد بالغ...»[(٥)].

---

(١) الكتاب لسيبويه ١/ ٧٥٦ الأميرية.

(٢) سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي، ص ١١٢، صبيح ١٩٥٣م.

(٣) النكت في إعجاز القرآن، ص ٨٨ الرماني ـ دار المعارف.

(٤) الإعجاز الصرفي، ص٣١.

(٥) الكتاب ٢/ ٢١٩ ط المطبعة الأميرية ببولاق، مصر المحمية ١٣١٧هـ.

أيضًا تتضح لنا البلاغة الصوتية لصيغة الكلمة عند الخليل في حديثه عن التوازن الصوتي داخل الكلمة إذا كانت من الطوال مثل «دهدق»؛ حيث نجد أن التوازن بين طرفيها: (د هـ) +(د ق) قد أكسبها رونقًا وخفف من ثقلها[1].

أما مثال البلاغة الصوتية للتركيب؛ فيتضح لنا من كلام سيبويه عن الخليل أثناء تحدثه عن حذف جزء من الجملة للتخفيف الصوتي ففي قوله تعالى: (انتهوا خيرًا لكم) يذكر قول الخليل: كأنك قلت انته وادخل فيما هو خير لك فنصبته، لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له انته تحمله على أمر آخر فلذلك انتصب. وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال ائته فصار بدلًا من قوله ائت خيرًا لك، وادخل فيها هو خير لك»[2].

أيضًا تتضح لنا البلاغة الصوتية للتركيب عند الخليل في حديثه عن المطابقة التي هي إحدى ألوان البديع؛ إذ يذكر ابن المعتز «قال الخليل رحمه الله: يقال طابقت بين الشيئين إذا جمعتهما على حذو واحد «[3].

أيضًا تتضح لنا البلاغة الصوتية للتركيب عند الخليل في حديثه عن الجناس الذي هو أحد ألوان البديع؛ إذ يذكر الحاتمي في كتابه حلية المحاضرة رأي الأخفش الأصغر (ت٣١٥هـ) الذي يعترض على رأي الخليل للتجنيس[4].

أو الجناس بمعناه الآن.

أيضًا تتضح لنا البلاغة الصوتية للتركيب عند الخليل فيما نقله عنه سيبويه في باب الأفعال في القسم بقوله: «وسألت الخليل عن قولهم: أقسمتُ عليك إلا فعلتَ ولما فعلت لما جاز هذا في الموضع، وإنما أقسمت هاهنا كقولك: والله ؟ فقال وجهُ الكلام لنفعلنّ هاهنا ولكنهم إنما أجازوا هذا لأنهم شبهوه بنشدتك اللهَ، إذا كان فيه معنى الطلب»[5]

---

(١) العين ١/ ٦٠، ٦١.

(٢) الكتاب لسيبويه ١/ ١٤٣ ط المطبعة الأميريه ببولاق ـ مصر المحمية ١٣١٧هـ.

(٣) البديع لابن المعتز، ص ٦٦١ دار العهد الجديد.

(٤) العمدة لابن رشيق ١/ ٣٢٢ ـ السعادة، ط ٣.

(٥) الكتاب لسيبويه ٣/ ١٠٦، الأصول البلاغية، ص ١١٦ الخانجي بالقاهرة، ط٢ ـ ١٩٧٧م.

فقد يلقى الخبر ولا يراد به معناه الأصلي بل يراد به معنى آخر نفهمه من السياق.

فإذا ما انتقلنا إلى سيبويه تلميذ الخليل فإننا نجده ـ فضلًا عن تحدثه الأوضح عن قضايا البلاغة الصوتية التي سبقه بها الخليل ـ قد أفاض في بيان خروج الأسلوب الخبري على مقتضى الظاهر بدلالته على معنى الإنشاء، وكذلك العكس بخروج الأسلوب الإنشائي إلى معنى الخبري حيث يكون الحاكم في ذلك هو الأداء الصوتي الخاص بالإنشاء أو الخبر؛ فمثلًا يذكر سيبويه في (باب الأمر والنهي): «... وتقول: زيدًا قَطَعَ اللهُ يدَه، وزيدًا أَمرَّ اللهُ عليه العيشَ؛ لأن معناه معنى زيدًا، ليقطعِ اللهُ يدَه، وقال أبو الأسود الدُّؤَلِيّ:

أميرانِ كَانَا أخَيَانِي كِلاهما　　فكلًّا جزاه اللهُ عَنّي بما فَعَلْ[1]

فسيبويه أبان أن الكلام قد يأتي خبرًا؛ أي أنه خالٍ من الأساليب الإنشائية ذات الشكل الظاهر؛ إلا أن هذا الكلام الخبري في ظاهره يراد به المعاني الإنشائية التي تستفاد من السياق والقرائن التي إحداها قرينة الأداء الصوتي.

وأيضًا يذكر سيبويه في (باب حروف الإضافة إلى المحلوف وسقوطها): «وقد تقول: تالله! وفيها معنى التعجب، وبعض العرب يقول في هذا المعنى: لله، فيجيء باللام ولا تجيء إلا أن يكون فيها معنى التعجب... فأما تالله فلا تحذف منه التاء إذا أردت معنى التعجب، ولله مِثْلُها إذا تَعجَّبتَ ليس إلا»[2].

فسيبويه أبان أن الأسلوب الظاهري للقسم قد يخرج عن معنى القسم إلى معنى التعجب، وهذا ما سمي عند البلاغيين اللاحقين بخروج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر إلى معانٍ بلاغية تناسب المقام بمعونة القرائن التي أبرزها قرينة التلوين الصوتي.

وإذا كنا قد أصلنا للبلاغة الصوتية بتسليط الضوء على الإمام الأول للدرس الصوتي الذي وصلت إلينا آراؤه خلال أول معجم عربي صوتي؛ وهو العين وفي ثنايا كتاب

---

(١) الكتاب لسيبويه ١/ ٣١٤، ٢/ ٧٦ تح عبد السلام هارون، الخانجي بالقاهرة، ط ٢ ١٩٧٧م.

(٢) الكتا ب لسيبويه ٣/ ٤٩٧، ٤٩٨ تح عبد السلام هارون، الخانجي بالقاهرة، ط ٢ ١٩٧٧م.

سيبويه وبعض الكتب الأخرى اللغوية أو البلاغية، أعنى بذلك الخليل، ثم تلميذه سيبويه صاحب أول كتاب أفرد فيه بابًا للحديث عن الأصوات تحت عنوان «الإدغام»، فإنه لا يفوتنا أن نؤصل للبلاغة الصوتية عند أول عالم صوتي صاحب تصنيف خاص للأصوات؛ ألا وهو ابن جني أول من صنف في الأصوات كتابًا كاملًا أطلق عليه «سر صناعة الإعراب» إضافة إلى حديثه الصوتي في ثنايا تصنيفاته الأخرى.

والحديث عن البلاغة الصوتية عند ابن جني يحتاج إلى بحث طويل، وقد تصدى لذلك بالفعل أحد الباحثين في بحث للدكتوراه باسم «البلاغة عند ابن جنى»(١).

واختص البلاغة الصوتية بأبواب خاصة عن الألوان البديعية وخروج الكلام على مقتضى الظاهر... فالبحث عن تأصيل البلاغة الصوتية عند ابن جنى بحث طويل، بيد أننا نلقى الضوء على ظاهرة منها أغفلها البحث المذكور غير أنني أحسب تلك الظاهرة أبرز ظواهر البلاغة الصوتية وهي ظاهرة التنغيم ذات الصلة الشديدة بالبلاغة الصوتية؛ لأن التعريف العام للبلاغة بأنها «مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته» فهو شبيه بتعريف التنغيم بأنه «ارتفاع الصوت وانخفاضه مراعاة للظروف المؤدى فيها أو تنويع الأداء للعبارة حسب المقام المقولة فيه»(٢).

وهذا التشابه بين التعريفين يجعل التنغيم كظاهرة صوتية مرتبطًا بالبلاغة تحت ما يسمى البلاغة الصوتية. تلك البلاغة الصوتية التي تراعي تغاير القوالب التنغيمية لكل من جمل التعجب والاستفهام والنفي والنهي والتأكيد والأمر...فلكل جملة منها أداء تنغيمي مميز لها عن الأداء التنغيمى لغيرها ولا يجوز الخروج بالجملة عن قالبها التنغيمي الخاص بها إلى غيره فيؤدي إلى اللحن في الأداء الصوتي المخل ببلاغة الكلام وفصاحته.

وظاهرة التنغيم عند ابن جنى ابتدأها بترديد مثال استدل فيه ابن جني بإشارة سيبويه عن ظاهرة التنغيم؛ إذ يذكر ابن جنى: «... وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه ليل وهم يريدون ليل طويل(٣).

---

(١) ماجستير بكلية البنات جامعة عين شمس للباحث إبراهيم أبو أحمد ١٩٩٥م.

(٢) تمام حسان اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٢٢٦، ط٢ ـ القاهرة ١٩٧٩ م.

(٣) الكتاب لسيبويه ١/ ٢٢٦ تح عبد السلام هارون، ط٢ القاهرة ـ ١٩٨٢م.

وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها. وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله طويل أو نحو ذلك، وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملته.

وذلك أن تقول في مدح إنسان والثناء عليه فتقول: كان والله رجلًا، فتزيد في قوة اللفظ بالله هذه الكلمة، وتتمكن في تمطيط اللام، وإطالة الصوت بها وعليها؛ أي رجلًا فاضلًا، أو شجاعًا، أو كريمًا أو نحو ذلك. وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنسانًا، أو جوادًا، أو نحو ذلك.

وكذلك إن ذممته ووصفته بالضيق قلت: سألناه وكان إنسانًا وتزوي وجهك وتقطبه، فيغني ذلك عن قولك إنسانًا لئيمًا، أو لحِزًا، أو مبخلًا أو نحو ذلك، فعلى هذا وما يجري مجراه تحذف الصفة، فأما إن عريت من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال فإن حذفها لا يجوز»[(١)].

وإذا كنت قد اختصصت بترديد النص السابق لابن جنى بالذكر دونًا عن بقية نصوصه الغزيرة التي يبرز فيها أهمية التنغيم في الدرس الصوتي أو البلاغة الصوتية؛ فذلك لأن النص المذكور فيه إشارة إلى تأصيل هذه الظاهرة التي أشار إليها سيبويه صاحب الكتاب، ثم جاء ابن جني فأبان وأسهب وأطنب في بيان ذلك بكثرة الأمثلة والإيضاحات التي تبرز «التنغيم «كظاهرة صوتية مرتبطة بالبلاغة تحت ما يسمى البلاغة الصوتية. ففي النص السابق تم الاعتماد في الإيجاز الذي هو أحد المطالب البلاغية على حذف الصفة. وقرينة الأداء الصوتي هي التي سوغت حذف الصفة، كما أن التطويح والتطريح والتفخيم الصوتي في نطق الكلمة يزيد من قوة معنى الكلمة قياسًا على القاعدة البلاغية «زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى».

وإذا كان ابن جني في النص السابق قد تلقف إشارة سيبويه إلى حذف الصفة اعتمادًا على قرينة التنغيم ثم توسع في إيضاح ذلك، فأيضًا تلقف الإشارات البلاغية للخليل

---

(١) الخصائص ٢/ ٣٧٠ـ ٣٧١، الفيومي، ص ١٩٩.

وتلميذه سيبويه إلى خروج الكلام على مقتضى الظاهر السابق ذكره اعتمادًا على قرينة التنغيم ثم توسع ابن جني في إيضاح ذلك(١).

كذلك تلقف ابن جني إشارة البلاغة الصوتية للخليل التي تحث على التجنيس أو الجناس بمعناه الآن والسابق ذكره عند الخليل، ثم تجاوز ابن جني في إيضاح أمر الجناس بأن جعل الجناس بين الحروف لا يقل أهمية عن الجناس بين الكلمات(٢).

وإذا كنت قد تحدثت عن تأصيل البلاغة الصوتية عند علماء الأصوات الأوائل الذين هم من أئمة اللغويين؛ فذلك لأن الدرس اللغوي سابق في بدايته على الدرس البلاغي الذي خرج من عباءة الدرس اللغوي وأصبح الدرس البلاغي ذا اختصاص ذاتي على يد علماء البلاغة، أمثال: (ابن سنان الخفاجي صاحب كتاب «سر الفصاحة» الذي جمع فيه بين البلاغة والأصوات، والسكاكي - والرماني والباقلاني.....إلخ من علماء البلاغة) الذين اعترفوا بالأساس الصوتي للبلاغة العربية في تصنيفاتهم البلاغية؛ حيث يذكر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) «الصوت آلة اللفظ والجوهر الذي يقوم به التقطيع، وبه يوجد التأليف، ولن تكون حركات اللسان لفظًا ولا كلامًا موزونًا ولا منثورًا إلا بظهور الصوت، ولا تكون الحروف كلامًا إلا بالتقطيع »(٣).

وبعد تعريف الجاحظ للصوت الذي يبرز أهميته الأدبية نسوق بشكل تطبيقى اعتناء الجاحظ بالدرس الصوتي في بلاغة الكلام حيث اشترط شروطًا صوتية في فصاحة الكلمة والكلام؛ وهي السلامة من تنافر الحروف في الكلمة ومن تنافر الألفاظ في الكلام بقوله: «ومن ألفاظ العرب ألفاظ تتنافر، وإن كانت مجموعة في بيت شعر لم يستطع المنشد إنشادها إلا ببعض استكراه فمن ذلك قول الشاعر:

وقبر حرب بمكان قفر   وليس قرب قبر حرب قبر

---

(١) انظر: الخصائص ٢/ ٤٦٢: ٤٦٤، ٣/ ٢٦٩ تح محمد على النجار - ط٢ بيروت - ١٩٥٢ م، المنصف ١/ ٣١٧: ٣١٨ تح إبراهيم مصطفي، ط١ القاهرة ١٩٥٤م.

(٢) انظر: المنصف لابن جني ٢/ ٣٢٤-٤٢٦ مصطفي الحلبي ١٩٥٤ م.

(٣) البيان والتبيين ١/ ١١٥.

وقول أبي البيدأ الرياحي:

وشعر كبعر الكبش فرق بينه   لسان دعيٍّ فِي القريضِ دخيلُ.

وأما قوله:كبعر الكبش فإنما ذهب إلى أن بعر الكبش يقع متفرقًا غير مؤتلف ولا متجاور، وكذلك حروف الكلام وأجزاء البيت من الشعر، تراها متفقة مُلْسًا ولينة المعاطف سهلة، وتراها مختلفة متباينة ومتنافرة مستكرهة، تشق على اللسان وتكده، والأخرى تراها سهلة لينة، ورطبة مواتية، سلسة النظام؛ لهذا ترى ألفاظ أبي تمَّام كأنها رجالٌ قد ركبوا خيولهم واستلأموا سلاحهم وتأهبوا للطراد، وترى ألفاظ البحتري كأنها نساء حسان عليهن غلائل مصبغات وقد تحلين بأصناف الحلي[١].

ولا جدال في أن البيان والتبيين للجاحظ أخذ التصنيفات الأدبية الذي اشتمل على كثير من قضايا التفكير الصوتي.

فإذا ما انتقلنا بعد البيان والتبيين للجاحظ إلى سر الفصاحة لابن سنان (ت ٤٢٦هـ)؛ أي بعد استقلال علم البلاغة عن عباءة اللغويين فإذ بنبتة البلاغة تزهر بعد أن ألقى بذرتها أسلافه الصوتيون اللغويون؛ الخليل وسيبويه وابن جني. تزهر تلك النبتة البلاغية الصوتية كما هو واضح في كتاب «سر الفصاحة» لابن سنان حيث إنه عقد في مقدمة كتابه فصلًا عن الأصوات لأنها أولى المداخل للحديث عن الفصاحة. وذكر ابن سنان الخفاجي شروطًا للحكم على جودة اللفظة المفردة، وهذه الشروط مبنية على الأساس الصوتي للفظة الذي «أخذه عن الخليل»[٢] إذ يرى ابن سنان:

١) أن يكون تأليف تلك اللفظة من حروف متباعدة المخارج، باعتبار أن وقْعَ الألفاظ على السمع يشبه وَقْعَ الألوان على البصر، ولا شك في أن الألوان المتباينة إذا جُمِعَت كانت في المنظر أحسن من الألوان المتقاربة، لقرب ما بينه وبين الأصفر، وبُعْد ما بينه وبين الأسود.

(١) المثل السائر ١/ ٢٧٨ تح د. أحمد الحوفى، د. بدوى طبانة، ط٢، ١٩٨٣م.

(٢) انظر المزهر للسيوطى ١/ ١٩٣ تح محمد أبو الفضل إبراهيم.

٢) أن تجد لتأليف اللفظة في السمع حُسْنًا ومزيَّة على غيرها وإن تساوتا في التأليف من الحروف المتباعدة، كما أنك تجد لبعض النغم والألوان حُسْنًا يتصور في النفس، ويدرك بالبصر والسمع دون غيره، مما هو من جنسه.

٣) أن تكون الكلمة غير متوعِّرة ولا وحشية.

٤) أن تكون الكلمة غير ساقطة ولا عامية.

٥) أن تكون الكلمة جارية على العُرْف العربي الصحيح، ويدخل فيه كل ما لا ينكره أهل اللغة، ولا يرده علماء النحو من التصرف الفاسد في الكلمة.

٦) ألا تكون الكلمة قد عُبِّر بها عن أمرٍ آخر يُكْرَهُ ذكره، فإذا وردت وهي غير مقصود بها ذلك المعنى قبحت، وإن كملت فيها صفات الحسن الأخرى.

٧) أن تكون الكلمة معتدلة غير كثيرة الحروف، فإنها متى زادت على الأمثلة المعتادة المعروفة قبحت، وخرجت عن وجه من وجوه الفصاحة(١).

فإذا ما تركنا حديث البلاغيين عن فصاحة الكلمة أو الكلام الذي هو صدى من أصداء التفكير الصوتي عند الخليل؛ فإننا نجد أن البلاغيين التالين كل منهم عقب الآخر في تصنيفاتهم قد أدركوا الأساس الصوتي للبلاغة العربية.

أمثال الرماني (ت ٣٨٦هـ) صاحب النكت في إعجاز القرآن.

أيضًا أبو بكر الباقلاني (ت ٤٠٣هـ) صاحب كتاب إعجاز القرآن.

أيضًا السكاكي (ت ٦٢٦هـ) صاحب كتاب مفتاح العلوم الذي قام فيه بتشقيق العلوم وتقسيمها، إلا أنه أدرك الأساس الصوتي لها فاستهل مؤلفه بحديث صوتي.

وتتمة ذلك أن البلاغيين عبر تصنيفاتهم المتعاقبة قد بنوا صناعتهم على أساس صوتي من حيث مخارج أصوات حروف الكلمة وتآلفها وسهولة مخارجها، وحديثهم عن الجملة بأنها تنتهي بمعنى يحسن السكوت عليه تحت حديثهم عن الفصل والوصل.

---

(١) سر الفصاحة لابن سنان، ص ٦٤ ـ٩٢ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٩٨٢م.

على أن حديث البلاغيين القدامى عن حسن الصوت في الكلام أو قبحه بما يعرف بالفصاحة في الكلمة والكلام وحديثهم عن الخاصية الموسيقية للألفاظ ودراستهم للسجع والتكرار والجناس.... إلخ كمصطلحات صوتية لألوان البديع، ففي ذلك اعتراف بالأساس الصوتي للبلاغة العربية. وهكذا نرى أن علماء العربية على تعاقبهم كانوا على وعي بأهمية الأصوات لغيرها من علوم العربية. ولم يكن التفكير الصوتي بارزًا عند أسلافنا فقط من أصحاب التصنيفات البلاغية بل تنبه المحدثون إلى التفكير الصوتي ففي تصنيفاتهم الحديثة المسرحية والإيقاعية عبارات صوتية؛ مثل: الموسيقى الخارجية والموسيقى الداخلية، وكلمة عذبة النغمة وجميلة الإيقاع وحلوة النبر وقوية الجرس، وموسيقى الشعر وموسيقى النثر... إلخ من عبارات صوتية، تحتاج إلى دراسة صوتية تترجم تلك الأحاسيس الفنية إلى علم ذي أساس صوتي.

خاتمة الباب الأول

أمران اثنان صفوة ما انتهى إليه هذا الباب.

أولهما: ملاحظات تدخل تحت باب النظريات اللغوية أو الحقائق العلمية.

ثانيهما: ما يقدمه من توصيات ويراه من مقترحات.

أما بخصوص أولهما فعلى النحو التالي:

الملاحظة الأولى: لاحظت وأنا أبحث عن الأساس الصوتي لعلوم اللغة العربية أن هناك ارتباطًا بين الظواهر الطبيعية الكونية واللغة ؛ إذ إن اللغة جزء من الطبيعة.

فالذرة أصغر شيء في الكون تحتوي على الخواص نفسها الموجودة في المجموعة الشمسية وأخواتها من مجموعات الشموس الأخرى ؛ حيث إن الذرة تتكون من نواة تشبه الشمس وحولها مجموعة إلكترونات تدور في دوائر معينة تشبه الكواكب التي تدور حول الشمس في أفلاك معينة؛ إذن هناك ترابط بين أصغر وحدة في هذا الكون والطبيعة برمتها حسب تقريرات علماء الطبيعة، أيضًا فإننا نجد ترابطًا بين خواص أصغر مستويات اللغة، ألا وهو المستوى الصوتي وبقية مستويات اللغة، ألا وهي الصرفية والنحوية والمعجمية والبلاغية(راجع ذلك في «بحث البينية الصرفية لعلوم اللغة العربية»[1] الذي أثبت فيه أن التطور اللغوي جارٍ على مستويات اللغة بَدْءًا بالصوتية ثم الصرفية ثم النحوية ثم الدلالية المعجمية والبلاغية، ثم أثبت أيضًا التشابه

(١) ص ٥ : ٧.

اللغوي ممثلًا بالحذف للتخفيف بادئًا بالجانب الصوتي ثم الصرفي ثم النحوي ثم الدلالي المعجمي والبلاغي). فالخواص الصوتية أساس حمل شفرة خواص بقية مستويات اللغة، كشريط DNA الموجود بأصغر وحدة في جسد الكائن الحي، ألا وهي الخلية، والتي هي عبارة عن شفرة محملة بجميع خواص ذلك الكائن الضخم.

وأدلل على اتصال الأساس الصوتي للغة بالظواهر الطبيعية بأن المستوى الصوتي دونًا عن بقية مستويات اللغة الصرفية والنحوية والبلاغية ذوات الخصوصية لكل لغة تُرى بهذا المستوى الصرفي ـ قوانين تسري على كل لغات العالم في كل مكان أو كل جيل؛ كقانون الأقوى في الأصوات له الغلبة والتأثير على الصوت الأضعف إذا تجاور الصوتان في السياق[1]، وقانون الاقتصاد في الجهد النطقي بتحقيق أعلى حد من الأثر بأدنى حد من الجهد والطاقة.

وهذه القوانين الصوتية العامة على اللغات الإنسانية تجعل الباحث يتذكر القوانين الطبيعية العامة التي تصدق دائمًا بقطع النظر عن الزمان والمكان ؛ فالسائل مثلًا إذا وقع تحت درجة حرارة أقل من الصفر سوف يتجمد وإذا وقع تحت درجة حرارة أعلى من المائة سوف يتبخر في أي مكان وفي أي زمان.

وتتضح المشابهة بين الظاهرة الصوتية اللغوية والظاهرة الطبيعية في أنهما تقعان تحت حكم قانون واحد، وهو أن الأصوات المتجاورة في السياق إذا كانت متقاربة في المخرج أو الصفات يترتب عليه ثقل في النطق ونفور وابتعاد المتحدث عن ذلك.

كما أن العناصر الكهربائية المتجاورة ذات الشحنات الكهربائية الواحدة تتنافر، أما إذا كانت تلك الشحنات المتجاورة مختلفة بأن كانت إحداهما سالبة والأخرى موجبة فسوف تتجاذب حسبما هو عليه الحال في الأقطاب المغناطيسية المتشابهة تتنافر والمختلفة تتجاذب، وعلى الرغم من ذلك فإنه قد يكون هناك قانون خاص بإحدى اللغات وغير عام على جميع اللغات كالقانون الصوتي الخاص باللغة العربية في أنها لا تبدأ بساكن أو ساكنين وإذا اضطرت إلى ذلك تخلصت منه عن طريق البدء بأَلِف وصل، وهذا

---

(١) ولتبيان ذلك نذكر بوضع تاء الافتعال مع الأصوات المطبقة مثال «اصطبر» بدلًا من«اصتبر».

القانون لا يسري على جميع اللغات كاللغات اللاتينية التي تسمح بذلك، كذلك العربية لها قوانين نبر تخالف فيه اللغات الأخرى.

الملاحظة الثانية: لاحظت أن الخليل بن أحمد برز ذكره عبر المستويات اللغوية (الصوتية ثم الصرفية ثم النحوية ثم البلاغة)؛ فدار تساؤل بخلدي عن السبب الذي جعل الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ) رائد علوم العربية بلا منازع.

فهناك من يرجع ذلك إلى نبوغه أو نجابته أو ذكائه الألمعي الفائق... إلخ من قدرات عقلية خارقة للعادة، وأنا لا أنكر القدرات العقلية الفائقة للخليل غير أني أرى سببًا آخر علميًا لغويًا جعله رائدًا لعلوم اللغة العربية ألا وهو تذوقه للأصوات وحاسته الصوتية؛ وإذا ما أردنا أن نبين ذلك نجد أن الخليل:

١) ابتكر وضع الأبجدية العربية مرتبة حسب المخارج الصوتية للحروف، فقلب الحروف من النظام الألفبائي إلى النظام المخرجي.

٢) ابتكر علامات الإعراب المعروفة بدلًا من النقط الإعرابي الذي وضعه أبو الأسود، ففي ذلك معالجة صوتية بحتة تعتمد على التذوق الصوتي حيث إن تسمية الحركات من أشكال وضع الشفتين عند النطق بكل حركة؛ فجعل للفتح ألفًا مائلة فوق الحرف عند فتح الشفتين، وللضم واوًا صغيرة فوق الحرف عند ضم الشفتين، وللكسر ياء صغيرة تحت الحرف عند كسر الشفتين. فجاء الخليل بالحركات المرسومة تمثيلًا صوتيًا للنطق بها.

٣) ابتكر الميزان الصرفي؛ فقد أحس بأذنه أن اسم الفاعل من الثلاثي يأتي على شكل صوتي موحد وهو «فاعل» واسم المفعول من الثلاثي يأتي على شكل صوتي موحد وهو «مفعول».

٤) كذلك ابتكر الخليل علم العروض بحسه الصوتي.

٥) كذلك أسس بدايات علم البلاغة بحسه الصوتي؛ حيث إن أول ما تُحدث عن تنافر الأصوات وتلاؤمها في اللفظة المفردة ـ كان على يد الخليل صاحب التذوق الصوتي البلاغي لفصاحة الكلمة.

٦) كذلك أنشأ أول معجم عربي على أساس صوتي وهو «العين»؛ حيث إن أول ما تحدث عن معاني الكلمات في العين كان باعتماده على تقليب أصوات اللغة العربية حسب نظرية التباديل والتوافيق بين هذه الأصوات للوصول إلى المستخدم والمهمل منها عند العرب، ناهيك عن اعتماد الخليل في ترتيب «العين» على أساس صوتي. وما كان لكل تلك العلوم السالفة الذكر أن تأتي إلا بتأسيسها على أساس صوتي.

على يد عبقري العربية الخليل بن أحمد «أول من ذاق الأصوات وتحدث عن مخارجها وصفاتها» فأدي ذلك الأساس الصوتي إلى نشأة تلك العلوم العربية؛ بل وانطلاق كثير من علوم العربية كعلم التجويد والقراءات والصرف والنحو والبلاغة؛ أي أن مفاتيح شخصيته العبقرية تبدأ من حسه الصوتي، ودليل ذلك أنه «عندما أراد تأليف كتاب يجمع بين دفتيه كلام العرب ويحصره حصرًا دقيقًا وشاملًا بدأ بدراسة الأصوات الكلامية وصنع في ذلك مقدمة صوتية استهل بها مؤلفه الخالد (كتاب العين) وعدت تلك المقدمة البداية الأولى لتدوين التفكير الصوتي العربي وغدت الأساس الأول لعلم الأصوات العربي»(١).

وإذا كانت معطيات ومبادئ علم الأصوات أحد الأساسات الراسخة التي قامت عليها علوم العربية فإن ذلك يفسر إمامة الخليل الصوتي لتلك العلوم؛ حيث أدرك ذلك العبقري من البداية قيمة الأصوات الكلامية وعرف أنها الأساس الأول في بناء الألفاظ والكلام، وأن أي دراسة لغوية إنما يجب أن تبدأ بها وأن تنطلق منها إذا أرادت أن تحقق هدفها كاملًا غير منقوص(٢).

الملاحظة الثالثة: لاحظت أثناء بحثي في الأساس الصوتي لعلوم اللغة العربية أن هناك مباحث صوتية تؤثر بشكل أساسي مباشر، ليس في البناء الصرفي فقط بل وفي التركيب النحوي، وكذلك في الدلالة المعجمية والبلاغية.

---

(١) انظر الخليل بن أحمد العين ١/ ١، ٢، مرجع سبق ذكره، ص ٥٠.

(٢) انظر: د/ عبدالله ربيع محمود.

وخير ظاهرة أدلل بها على ذلك، بناءً على التتبع بترتيب لأجزاء ذلك البحث، هي ظاهرة النبر السابقة الذكر عبر جميع المستويات.

مخالفًا بذلك رأي تلك الجماعة التابعة لأصحاب المدرسة الفونيمية بأن الأصوات مستقلة عن غيرها من علوم اللغة الأخرى(١).

وإذا أردت أن أمثل على تفاعل الأداء الصوتي «النبر» مع بقية المستويات الصرفية والنحوية والدلالية، فإنني أذكر بالأمثلة النبرية السابق ذكرها التي تتنوع عبر أبواب صرفية وأبواب نحوية عديدة، والمصحوبة بالتعبير الدلالي الصرفي أو النحوي

هذه الملاحظات (عن تشابه وتداخل الأصوات بعلوم الطبيعة، وسبب ريادة الخليل لعلوم اللغة العربية، وتفاعل الأداء الصوتي مع بقية المستويات اللغوية) كنت سأبدأ بها بحثي كمدخل للحديث عن الأساس الصوتي لعلوم اللغة العربية؛ غير أني آثرت أن أختم بها كملاحظات لاحظتها أثناء البحث تاركًا التبحر فيها لأبحاث أكثر تفصيلًا.

أما بخصوص ثانيهما: ما يقدمه البحث من توصيات ويراه من مقترحات، فعلى النحو التالي:

أولًا: أوصى البحث اللغوي بالاعتناء بدراسة النبر والتنغيم على قدر أهميته في تغيير الدلالة الصرفية والنحوية.

وأخص بالتوصية النبر إذ يحجم الباحثون عنه؛ لحداثته وعدم استقرار تقعيداته حتى الآن، ولأنه يعتمد في إدراكه على الحس الفسيولوجي النطقي والسمعي، بخلاف الجوانب اللغوية الأخرى النظرية.

وإذا أردنا تطبيقه تراثيًا على اللغة العربية الفصحى فلنتجه صوب النص القرآني؛ لأنه أدق النصوص التراثية المنطوقة التي حافظ القرّاء قدر المستطاع على أدائه النطقي كما أنزل في عهد النبوة.

---

(١) انظر: علم الأصوات في القرن العشرين: نظريات القواعد ونظريات التمثيل، تأليف ستيفن ر. أندرسون، عرض وتحليل د. محمد سامي أنور، عالم الفكر، المجلد الثامن عشر، العدد الثالث، ص ٢٨٥.

وأرجو أن لا يجرنا تعصبنا لأسلافنا اللغويين في أن نحاول إثبات دور أكبر لهم في ذلك البحث المحدث الذي لا زال في طور بدايات التقعيد له.

هذا بخصوص النبر، أما بخصوص التنغيم فأرجو التشديد على تمثيله في اللغة المكتوبة بأدوات إفهام وتدليل كتابية تعبيرًا عن الأداء الصوتي كعلامات الترقيم التي يتهاون البعض في كتابتها، كما أرجو أن يأخذ ذلك الأداء النطقي ذو التقعيدات المحدثة حظًّا من الإشارة إليه في التعليم المدرسي.

ثانيًا: أوصي بالوقوف على الاختلافات الصوتية في المخارج أو الصفات لبعض الحروف بين المعاجم القديمة كمعجم العين، والمعاجم الحديثة كالمعجم الوسيط أو الدرس الصوتي الحديث.

فأوصي بالوقوف على هذه الاختلافات لندرك التطور الصوتي الذي حدث لهذه الأصوات.

كذلك أوصى الدرس الصوتي الحديث بالاعتماد على الصناعة المعجمية في تأصيل التطور الصوتي الذي حدث لأحد الأصوات، بأن له أصلًا في اللهجات القديمة حسبما هو مدون عند أسلافنا من أصحاب المعاجم القديمة.

كذلك أوصي الصناعة المعجمية الحديثة ألا تعتمد اعتمادًا كليًّا على المعاجم القديمة في نقل الجانب الصوتي لأسلافنا فقط دون الإشارة إلى آخر اختلافات الدرس الصوتي الحديث معه.

كذلك أوصي أن تجمع الآراء الصوتية المبثوثة في المعاجم لأصواتيين كالخليل؛ فهناك آراء بالمعاجم للخليل بن أحمد مأخوذة بعيدًا عن العين، فمن الممكن تجميع آراء الخليل ابن أحمد الصوتية من معجم لسان العرب أو غيره وجعل تلك الآراء في سفر واحد مخصصة للخليل.

كذلك أوصي أن تتجه أبحاث الباحثين إلى استخراج القضايا الصوتية بالمعاجم العربية وتحقيقها ودراستها، بإلقاء الضوء على الدرس الصوتي الحديث ومدى توافقه مع الدرس الصوتي بالمعاجم.

كذلك أوصي أن يتم عمل معاجم متخصصة في الأصوات مستخلصة من المعاجم الموسوعية.

كذلك أوصي الصناعة المعجمية الحديثة أن تزيد من التجسيد الصوتي النطقي لأبنية اللغة المعجمية المرئية المكتوبة؛ بأن تدخل رموزًا للنبر والتنغيم إضافة إلى أن المعجم العربي يقدم تهجئة الكلمة بشكل سهل بعيدًا عن الخلط؛ كالقول «كذا بالحاء المعجمة حتى يبين أن التلفظ بالخاء وليست بالحاء المهملة. كذلك يحدد ضبط الكلمة بالشكل؛ أي رموز الحركات، أو الضبط بالشرح التفصيلي؛ كالقول: كسر الأول وضم الثاني وفتح الثالث. كذلك يحدد ضبط الكلمة بذكر أوزان صوتية لكلمات متطابقة في الوزن؛ كالقول بأن مثاءة كتّامة على وزن فعّالة».

كذلك أوصي بالاعتماد على الصناعة المعجمية الزاخرة بالآراء الصوتية الخاصة باللغة العربية التي تحكم على الألفاظ بأنها عربية الأصل أم أعجمية أم دخيلة أم مولدة.

أوصي بتأصيل البلاغة العربية من أسلافنا اللغويين أمثال:الخليل، وسيبويه، وابن جني؛ لتأكيد التواصل بين علوم اللغة العربية، ولتأكيد الأساس الصوتي للبلاغة العربية عند هؤلاء السلف الأصواتيين.

أوصي بالاتفاق على المصطلحات الصوتية البديعية، والبعد عن تخبط المصطلحات الصوتية البديعية، حيث نجد هناك مصطلحًا بديعيًّا واحدًا بعدة مفاهيم كـ(المطابقة ـ المغاير ـ المماثل ـ المضارع ـ التصريف ـ المجانس ـ المناسبة ـ التلفيق).

كذلك نجد مصطلحات بديعية صوتية متعددة لمفهوم واحد كـ (اتفاق الصوائت ـ والصوامت ـ اختلاف الصوائت ـ تجاوز المتجانسين ـ اتفاق المركب خطًّا ـ اختلاف المركب خطًّا...».

أوصي بأن نعتني بالمحسنات المعنوية بقدر اهتمامنا بالمحسنات البديعية اللفظية، وبالإيقاع الخفي بقدر اهتمامنا بالإيقاع الظاهري.

أوصي أن نربط بين الحروف المقطعة في بدايات بعض السور وأحداثها؛ إذ إنها تمثل مفاتيح نغمية لأحداث تلك السور. على غرار اتساق جرس الفاصلة القرآنية مع أحداث آيات الذكر الحكيم.

أوصي ألا نأخذ آراء لغوية برمتها ونُحكِّمها في النص القرآني كالقول بأن الأداء الصوتي التنغيمي يتحكم في بيان نوع الأسلوب أهو خبري أم إنشائي؟ ؛ فإن تطبيق ذلك صعب في التراكيب النحوية القرآنية؛ لأننا محكومون بأحكام تلاوة تسري على الأساليب القرآنية كلها لا تفرق بين أسلوب خبري أو إنشائي. بيد أني أرى الضابط في هذا الأمر هو الإحساس والتذوق الشخصي بعيدًا عن التغيير في ترتيل النص القرآني؛ فمثلًا في سورة الفاتحة نتلوها بادئين بقول: «الحمد لله» فمن الممكن أن أتذوق هذا الأسلوب الخبري على أنه أسلوب دعاء إنشائي أترك بيانه للحس وحده أن يتذوقه وينفعل به حالة استحضار أحاسيس الدعاء. وإذا كان الباحثون ذكروا بعض آيات قرآنية استشهادًا على الآراء التنغيمية ؛ فعلى فرض أن ذلك جائز كأمثلة بحثية افتراضية، أو كأمثلة تعليمية بعيدًا عن محراب التعبد بها.

الباب الثاني

صلة الصرف
بعلوم اللغة العربية

مقدمة

أخذ علماء اللغة يتبنون فكرة التكامل في العمل اللغوي بغية الوصول إلى النَّظْم اللغوي، فعلوم اللغة تتعاضد وتتكاتف ؛ حتى تظهر اللغة على أنها نظام كلي يتركب من عدة أنظمة جزئية متداخلة بعضها مع بعض بروافد بينية شديدة الارتباط. والفصل بين تلك الأنظمة اللغوية الجزئية غير سائغ إلا لحاجات البحث والدراسة التخصصية، التي تقتضي طبيعتها معرفة الحدود الفاصلة بجوار التداخلات البينية.

تلك البينية التي هي إحدى ظواهر اللغة عامة والعربية خاصة؛ حيث تتجلى البينية في لغتنا العربية في أعلى درجاتها من التجلي للبينية في الصرف العربي أكثر من غيره من المستويات العربية الأخرى: الصوتية والنحوية... إلخ.

والتبحر في حقيقة تلك البينية الصرفية يؤدي بالباحث إلى إدراك أن للصرف العربي رئاسة تلك البينية؛ بناء على ذلك جاء بحث «البينية الصرفية لعلوم اللغة العربية» على المحورين التاليين:

أولًا: البينية الصرفية أبرز التشابهات اللغوية.

ثانيًا: البينية الصرفية للمستويات اللغوية.

أولًا: البينية الصرفية أبرز التشابهات اللغوية

من أهم ما شد انتباهي خلال البحث عن البينية أو الترابط أو التشابه... للمستويات اللغوية «الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية» أمر بإمكاننا أن نطلق عليه الانسجام

أو التناغم أو التواصل أو التشابه اللغوي الذي يسري في شرايين اللغة العربية وله وجوده الفعلي نطقًا وتقنينًا، فالتشابه اللغوي موضوع تجسد في الواقع العملي للغة العربية نطقًا واستخدامًا، فقد ظهر في السلوك اللغوي للناطقين بالعربية، إضافة إلى ظهوره من خلال الآراء المتناثرة في قواعد أهل علوم اللغة العربية.

وأحسب أن أسلافنا الأوائل أهل علوم اللغة العربية لم يبرزوا ذلك في أبواب أو كتب تحمل أسماء التشابهات اللغوية ؛ لأن الأوان لم يكن آن للدرس اللغوي التمحيصي بعد إرساء قواعد أو أصول علوم العربية آنذاك.

وإنني لست في معرض سرد تلك الظواهر اللغوية تفصيلًا لأثبت وجود التشابه اللغوي على جميع مستويات اللغة ؛ فهذا أمر بحاجة إلى أبحاث علمية تفصيلية تبرز أمر التشابه بشكل أكثر تجسيدًا؛ فكما أنه «ليس البيت تراكمًا من الحجارة بلا رابط، وليس العلم تراكمًا من المعلومات» فليست اللغة بناء بلا رابط لمستوياتها.

وينبغي علينا ـ نحن الباحثين ـ أن نكشف هذا الترابط أو التشابهات اللغوية عسى أن تكون أساسًا لفهم لغتنا العربية.

وحسبما أشرت آنفًا إلى أن هذا التشابه جلي لنا من خلال التقعيدات التي ارتآها علماء علوم اللغة العربية أو من خلال الاستخدام الفعلي للغة العربية.

ولنتحدث أولًا عن الجانب الأول ألا وهو التشابه اللغوي من خلال التقعيدات التي ارتآها علماء علوم اللغة العربية، عن طريق ضرب أحد الأمثلة على ذلك الذي يحكمه ضابط الخفة أو أمن اللبس(١)، ألا وهي ظاهرة «الأصل والفرع في اللغة العربية» التي تدرس تحت «التطور اللغوي».

حيث إن التطور جارٍ على كل شيء في حياة الإنسان بما في ذلك لغته بجميع مستوياتها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية.

---

(١) الأشباه والنظائر ١/ ٢٦٥ ـ ٢٧٠ ـ السيوطي ـ مطبعة دائرة المعارف العثمانية ـ الطبعة الثانية ـ ١٣٥٩هـ..

والتطور الذي يحدث في الأصوات البحتة (المخارج والصفات) يكون تطورًا جزئيًا بطيئًا على استحياء حتى لا تتغير اللغة برمتها وتعزل عن أبنائها[1] { مثل التطور في مخرج صوت الضاد الذي كان مخرجه جانبيًّا ويتصف بالاحتكاكية فأصبح صوتًا لثويًا انفجاريًّا ـ وفي صفات صوتَي الطاء، والقاف اللذين أصبحا مهموسين بعد أن كانا مجهورين.... إلخ }[2].

كذلك التطور النحوي المتعلق بتركيب الجملة يكون تطورًا على استحياء {مثل غلبة الجمل الإسمية على الجمل الفعلية في العربية المعاصرة خلافًا للعربية القديمة ـ وكذلك غلبة الأفعال المتعدية على الأفعال اللازمة في العربية المعاصرة خلافًا للعربية القديمة.....إلخ}.

أما عن التطور الدلالي المعجمي أو البلاغي، فإنه تطور تخيلي ذهني تجريدي أقرب للتخيل البعيد ـ بالقياس للتطور الصوتي والنحوي والصرفي ـ كالاعتقاد بأن دلالة المثنى في الأصل لم تكن بوضع تلك العلامة التي اصطلح عليها بأنها تدل على المثنى؛ فمثلًا مثنى زيد كان في بادئ الأمر: (زيد وزيد) ثم حدث تطور وقيل: (الزيدان) اختصارًا وإيجازًا كمطلب بلاغي؛ إذ تؤكد البلاغة العربية على أهمية ذلك الإيجاز، والذي دعاني إلى اعتبار ذلك الأمر تخيلًا ذهنيًّا أنه ليس لدينا معجم تاريخي تتبع دلالة ذلك الأمر عبر الأجيال.

وأما التطور الصرفي الخاص بذلك البحث فإن الباحث يرى مظاهر التطور اللغوي فيه متجلية، وأظن أن ذلك راجع إلى طبيعة الصرف بين المستويات اللغوية وربما هذا الذي جعل سيبويه وأسلافنا اللغويين يتعرضون للتطور اللغوي والأصل والفرع في الصرف فقط. وليس أدل على تجلي ظاهرة التطور اللغوي الصرفي من ظاهرة «الفك

---

(١) مجلة مجمع اللغة العربية ٤٨ / ١٨٢ بحث بعنوان «إعلال الواو والياء في اللغة العربية» للدكتور صلاح الدين صالح حسنين الذي يقول فيه: «وينوصف التطور الذي يطرأ على الأصوات بأنه بطيء، ولا يحدث في كل الصيغ اللغوية، فقد يحدث في صيغة، ولا يحدث في صيغة أخرى».

(٢) في التطور النحوي، عبد الصبور شاهين، ص ٢٢٢ ـ ط١ ـ مكتبة دار العلوم ـ القاهرة ـ ١٩٧٥م. ، التطور النحوي لبرجشتراسر ـ ط٢ ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة ـ ١٩٩٤م ـ ص ١٦ : ١٩.

(الإظهار)والإدغام (التضعيف))»، «القلب المكاني «، «الإعلال والإبـدال» تلك الظاهرة؛ أخص «الإعلال والإبدال» تؤكد ـ بلا شك ـ على تاريخ العربية بين القديم الحديث[1]؛ فالصرفيون لم يسلموا بالبنية الظاهرة وبحثوا عن البنية العميقة أو التحتية[2] كما في معالجتهم لظاهرة الإعلال والإبدال بالبحث عن الأصل الافتراضي، كاعتبارهم أن (قال) أصلها (قول) حيث تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، فإن ذلك من أدق المباحث التي تؤكد على تاريخ العربية والتطور اللغوي من الأصل الافتراضي (القديم) إلى الفرع المتحقق في النطق (الحديث).

فالتطور الصوتي للأصوات المفردة والتطور النحوي ـ عادة ـ يكون بطيئًا على أن استحياء، وكذلك التطور الدلالي المعجمي أو البلاغي فإنه أبعد تخيلًا.

على حين أن التطور الصرفي أكثر إبانة في أمثلته العديدة الجلية التي تدل بوضوح على التطور وإن كان عامًّا في جميع مستويات اللغة؛ إلا أنه أكثر وضوحًا في المستوى الصرفي الذي أحسبه البؤرة الأساسية في ذلك بالنظر إلى بقية مستويات اللغة.

ولا عجب في ذلك؛ إذ إن كلمة «صرف» معناها التغيير والتطور؛ فالتطور ألصق لغةً بالصرف والألصق عملًا بالأصوات المركبة (الصرف).

---

(١) انظر، ص ٤٤٠ رسالة ماجستير «أحرف العلة» ناجي عبد العال، دار العلوم القاهرة.
راجع رسالة ماجستير «الأصالة والفرعية وأثرها في التركيب اللغوي» محمد خليفة دار علوم المنيا؛ لتقف على صدق ملاحظتي في أن التطور اللغوي يتركز على الصرف أكثر من غيره من المستويات اللغوية، راجع رسالة دكتوراه «ظاهرة الأصل والفرع في الدراسات الصرفية» محمد أشرف مبروك دار علوم القاهرة. يذكر في مقدمة رسالته صفحة (أ) «وقد كان لظاهرة» الأصل والفرع «في الدراسات النحوية عامة والدرس الصرفي بصفة خاصة أثر كبير في التقعيد» ثم يذكر في الخاتمة، ص ٣٦٦ «وظهر من هذه الدراسة أصالة مصطلح الأصل والفرع في الدراسا ت الصرفية».

(٢) إن منهج الصرفيين كالمنهج التحويلي التوليدي الذي هو أحدث مناهج البحث اللغوي المعاصر؛ فالصرفيون العرب سبقوا بذلك أصحاب النظرية التوليدية التحويلية. «وكان الوصفيون يرون في ذلك بحثًا ميتافيزيقيًّا لا يعتمد على مبدأ علمي سليم، غير أن المنهج التحويلي رأى أن قضية الأصلية والفرعية قضية أساسية في فهم (البنية العميقة) وتحولها إلى بنية السطح» انظر النحو العربي والدرس الحديث د.عبده الراجحي، ص ١٤٦ ـ مطبعة ودار نشر الثقافة ١٩٧٧م.

«ولما كان التغيير لا ينحصر في كلمة منعزلة بل في آلية النطق نفسها، فإن جميع الكلمات التي تتبع آلية واحدة في النطق تتغير بنفس الصورة»[١].

أضف إلى ذلك أن مصطلح الصرف يقابل مصطلح بنية الكلمة أو البناء والتكوين والتنظيم... المؤلف من ظواهر لغوية متحدة في جميع المستويات اللغوية.

وعلماء اللغة البنيويون في العصر الحديث لا يألون جهدًا في محاولة إدراك العلاقات من ضوابط أو ظواهر لغوية التي تحقق الترابط بين جوانب اللغة (صوتية وصرفية ونحوية).

أي أن بناء الكلمة (الصرف) تبرز وتتجلى فيه خصائص اللغة بجميع مستوياتها ؛ لذلك فإن بنية الكلمة حق لها أن تتصدر البينية اللغوية.

أما عن **الجانب الآخر** وهو التشابه اللغوي من خلال الاستخدام الحقيقي للغة العربية فيتضح لنا من خلال ظواهر لغوية تحكمها ضوابط عامة ؛ كظاهرة الحذف في اللغة التي يحكمها ضابط الخفة أو ضابط أمن اللبس أو غيرهما من الأمور التي نراها تبرز، سواء في الجانب الصوتي أم الصرفي أم النحوي أم الدلالي.

ولنضرب أحد الأمثلة على ذلك ألا وهو الحذف في اللغة للتخفيف أحيانًا.

أولًا ـ على الجانب الصوتي: حيث يتمثل الحذف في الجانب الصوتي عند علماء التجويد في الإخفاء وحروف الإخفاء عندهم خمسة عشر حرفًا (ص ذ ث ك ج ش ق س د ط ز ف ت ض ظ) وهي الحروف الباقية بعد حروف الإظهار والإدغام والإقلاب، ويتم الإخفاء بإخفاء النون الساكنة أو التنوين في الحروف المذكورة.

وعبَّر سيبويه عن ذلك بقوله: «وتكون النون مع سائر حروف الفم حرفًا خفيًّا مخرجه من الخياشيم؛ وذلك أنها من حروف الفم»[٢] ويبين سيبويه أنهم اختاروا الخفة في الإخفاء إذ لم يكن لبس نحو قولك «من كان».

---

(١) اللغة ـ فندريس ـ ص ٧١ـ ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص ـ القاهرة ـ ١٩٥٠م.

(٢) الكتاب ٤ / ٤٥٤ ـ سيبويه ـ تحقيق عبد السلام هارون ـ الهيئة المصرية العام للكتاب ـ ١٣٩٧هـ/ ١٩٨٠م.

إذن فالإخفاء يعتبر طريقة من طرق التخفيف.

ثانيًا ـ على الجانب الصرفي: حيث يتمثل الحذف الصرفي للتخفيف بحذف أحد الحروف أو الحركات التي منها ما هو أخف وأثقل.

ومثال حذف الحروف للتخفيف قوله تعالى: «فأنت له تَصدَّى»[(١)] بدلاً من تتصدى؛ أي صيغة (تَفعَّل) بدلًا من (تتفعَّل).

ومثال حذف إحدى الحركات وجعلها ساكنة للتخفيف أنه يجوز في (فَعُل، وفَعِل) تسكين وسط الكلمة تخفيفًا كما في (عَضُد، وكَرُم) والسبب في ذلك استثقال الكسرة والضمة[(٢)]. ولا شك أن السكون أخف في ذلك من الحركات[(٣)].

ثالثًا ـ على الجانب النحوي: حيث يتمثل الحذف النحوي للتخفيف غالبًا بالحذف في الجملة العربية؛ إذ إن الحذف مرتبط بالدلالة الوظيفية والمعنوية للكلمة أو للجملة؛ فيجوز حذف الكلمة نحويًا وهي تحمل وظيفة المبتدأ، والخبر، والصفة، والموصوف،

---

(١) هذا من الحذف الجائز؛ إذ يجوز حذف إحدى التاءَيْن من المضارع المبدوء بتاء المضارعة حتى لا تتوالى الأمثال، أما الحذف الواجب مثال حذف تاء التأنيث من آخر الكلمة المنسوب إليها؛ فالنسبة إلى قاهرة قاهري.

(٢) المقتضب ١/ ١١٧ ـ لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد ـ تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ القاهرة ـ١٣٨٥هـ.

(٣) اللهجات العربية في التراث ـ القسم الأول ـ في النظامين الصوتي والصرفي ـ د. أحمد علم الدين الجندي ١/ ٢٤١ ـ الدار العربية للكتاب ـ ١٩٨٣.

وإذا كان التسكين في تلك الحالة جائزًا للتخفيف فإن هناك حالة يكون التسكين فيها لازمًا، ألا وهي الجموع التي تأتي على فُعُل المعتل العين بالواو فإن الضمة مستثقلة، والحرف نفسه واو، وهي ثقيلة ؛ فثقل البناء جدًّا وكان أدعى للتخفيف، وهذا تطور طبيعي في ميل اللغة نحو السهولة والتيسير والاقتصاد في الجهد العضلي، وربما كان الأصل البعيد لكل ما ورد من الجموع على فُعُل، هو فُعُول، فكرهوا توالي الضمتين القصيرة فالطويلة، مع ثقل الجمع، فقصروا الحركة الطويلة وقالوا: فُعُل، وفي مرحلة أخرى زادوا الصيغة تخفيفًا، فحذفوا الحركة تمامًا وقالوا: فُعْل ؛ ودليل ذلك جمعهم نحو أَسَد على أُسُود وأُسُد، وجمعوا النَّجْم على نُجُوم نُجُم ونُجْم. (انظر كراهة توالي الأمثال لمحمد محمود وهيب، دكتوراه بدار العلوم بالقاهرة، ص ٢٣٧).

والمضاف، والمضاف إليه، والمعطوف عليه، والمثنى، والحال، والمفاعيل.... إلخ بشرط أن تكون بالكلام قرينة لفظية أو معنوية دليلًا على المحذوف[1].

مثال حذف التنوين لالتقاء الساكنين[2]، أو حذف تنوين العلم الموصوف بابن[3]، أو حذف التنوين من اسم لا النافية للجنس[4]، أو حذف التنوين من الاسم الممنوع من الصرف[5]، أو جعل التنوين عوضًا عن الجملة المحذوفة[6].

رابعًا ـ على الجانب الدلالي الذي نقسمه إلى:

أ) الدلالي المعجمي: فالحذف فيه مرتبط ارتباطًا شديدًا بالدلالة الوظيفية والمعنوية للكلمة أو للجملة[7]، ولقد تعرضت الصناعة المعجمية للحذف اللغوي للتخفيف بجميع مستوياته اللغوية، وأولت ذلك عناية كبيرة ؛ فذكرت الحذف الصرفي للتخفيف بحذف أحد الحروف أو الحركات، كما تناولت الحذف النحوي للتخفيف؛ كالحذف النحوي للتخفيف بحذف التنوين: «عند الإضافة، أو لالتقاء الساكنين أو في العلم الموصوف بابن، أو من اسم «لا» النافية للجنس، أو من الاسم الممنوع من الصرف، والحذف من جملة الصلة وحذف حروف الجر، والحذف مع التركيب المزجى، وحذف

(١) والحذف أنواع؛ فمنه المطرد القياسي ومنه السماعي؛ أي مقصورعلى ما ورد فيه من كلمات عن العرب، والحذف منه ما هو جائز ومنه ما هو واجب.

(٢) المقتضب ٢/ ٣١١ لأبى العباس محمد بن يزيد المبرد ـ تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ القاهرة ـ١٣٨٥هـ.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب ص ١٠٥ ـ لرضي الدين الاستراباذى ـ تحقيق محمد نور الحسن وآخرين ـ مطبعة حجازي بالقاهرة ـ الطبعة من عام ١٣٥٦ هـ ـ إلى ١٣٥٨هـ.

(٤) الكتاب ٢/ ٢٧٨، ٢٨٣ ـ سيبويه ـ تحقيق عبد السلام هارون ـ الهيئة المصرية العام للكتاب ـ ١٣٩٧هـ/ ١٩٨٠م.

(٥) شرح المفصل ١/ ٥٧ ـ لابن يعيش ـ دار الاستقامة بالقاهرة ـ (بدون تاريخ).

(٦) كما سيأتي بيانه في الحديث عن التنوين للعوض عن المحذوف.

(٧) كما سيتضح لنا في الحديث عن التنوين للعوض عن المحذوف.

النون من مضارع كان ؛ فالمعجم العربي كان خزانة للشواهد اللغوية التي تحوي موطن شاهد للحذف بالتخفيف وغالبًا ما كان المعجم يصرح بذلك»(١).

مما دعا جماعة من الباحثين إلى استخراج تلك المسائل المتعلقة بالحذف اللغوي للتخفيف وغيرها من مسائل اللغة العربية المتناثرة في ثنايا المعجم العربي، وبحثوا هذه المسائل اللغوية المستخرجة من المعجم في رسائل علمية للماجستير والدكتوراه(٢).

وأرجو أن تقوم جهة علمية مسئولة بجمع هذه الرسائل في سفر واحد أو جمع الشواهد الخاصة بظاهرة ما كظاهرة الحذف للتخفيف ؛ ليستفيد أهل العلم من ذلك الجهد المبذول في هذه الرسائل المجزأة التي كل منها على حدة.

---

(١) فمثلًا في لسان العرب مادة «خطب» يقول ابن منظور: «الخَطْب: الشأن أو الأمر، صغر أو عظم..... وجمعه خُطُوب فأما قول الأخطل:

كَلَمْع أَيْدِي مَثَاكِيلٍ مُسَلَّبةٍ: يَنْدُبْنَ ضَرْسَ بَنَاتِ الدّهْرِ والخُطُبِ

إنما أراد الخُطوب، فحذف تخفيفًا».

(٢) ارجع إلى الرسائل الآتية في معجم لسان العرب ط بولاق بجامعة الأزهر:

أ) المسائل النحوية والصرفية في لسان العرب لابن منظور جـ١،جـ٢ (دكتوراه) طه عبد الله عبد العال بكلية اللغة العربية بالقاهرة.

ب) القضايا النحوية والصرفية في لسان العرب لابن منظور جـ٣(ماجستير) عادل عبد الحميد بكلية اللغة العربية بالقاهرة.

ج) دراسة المسائل النحوية الصرفية في جـ٧، جـ٨ من لسان العرب (ماجستير) محمد مصطفى المرسي الطيب بكلية اللغة العربية بالقاهرة.

د) عرض وتحليل المسائل النحوية والصرفية في جـ٩،جـ١٠ من لسان العرب(ماجستير) منصور هاشم أبو شهبة بكلية اللغة العربية بالقاهرة.

هـ) المسائل النحوية والصرفية في جـ١١، جـ١٢ من لسان العرب(دكتوراه) عمرة محمد قاسم بكلية البنات الإسلامية بالقاهرة.

و) المسائل النحوية والصرفية في جـ١٣ في لسان العرب لابن منظور (دكتوراه) ميسرة محمد مصطفى بكلية البنات الإسلامية بالقاهرة.

ز) المسائل النحوية والصرفية في جـ١٤، جـ١٥ في لسان العرب لابن منظور (ماجستير) وداد رجب حسين بكلية البنات الإسلامية بالقاهرة.

أيضًا راجع " الشواهد القرآنية في لسان العرب: دراسة نحوية وبلاغية دكتواره لكمال عبد العزيز إبراهيم بآداب الزقازيق.

ب) **الدلالي البلاغي**: فالحذف فيه يُسمى إيجازًا حسب المصطلح البلاغي، فهذا الإيجاز البلاغي مرتبط بالتخفيف. ومظاهر الحذف كثيرة على مستوى التركيب، سواء أكان الحذف لحرف أصلي أم لحرف من حروف المعاني، أم للاسم بكل وظائفه النحوية أو للفعل، وأحيانًا يكون الحذف لجملة في سياق يفهم معناه مع الحذف، كل هذه الألوان من الحذف تأتى مع وضوح المعنى، وقد تحدث عنها «سيبويه» في كتابه «مراعيًا في هذا الحذف التخفيف على اللسان»[١].

كما أن الحذف لا يتيسر في كل موضع بل في بعض المواضع دون البعض الآخر[٢]، حسبما بين ذلك الدكتور عبد القادر حسين في كتابه أثر النحاة في البحث البلاغي.

والحذف لا يتم اعتباطًا بل له أسبابه التي ترجع في مجملها إلى طلب الخفة كما بين الدكتور طاهر سليمان حمودة في كتابه «ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي»[٣] أسباب الحذف التي منها كثرة الاستخدام، وطول العنصر اللغوي أو ثقله بقوله: «يعكس حديث النحاة والبلاغيين عن تعليل الحذف في بعض المواضع بطول الكلام إدراكهم ما يعتري التراكيب من ثقل إذا طالت، وأن الحذف يقع فيها تخفيفًا من الثقل، وجنوحًا إلى الإيجاز الذي يمنحها شيئًا من القوة»[٤].

وتعقيبًا على ما سبقت الإشارة إليه أكثر من مرة من الحذف ألا وهو «التنوين للعوض عن المحذوف» في الجانب الصوتي أولًا، ثم ثانيًا في الجانب الصرفي، ثم ثالثًا في الجانب النحوي، ثم رابعًا في الجانب الدلالي. فإنني أتحدث عن «التنوين للعوض» لارتباط هذه القضية اللغوية بجميع الجوانب اللغوية المذكورة. بعد أن تحدثنا عن التشابه في الضوابط أو الظواهر اللغوية على جميع المستويات اللغوية.

---

(١) أثر النحاة في البحث البلاغي صـ ٧٥ د. عبد القادر حسين ـ دار نهضة مصر بالفجالة ـ ١٩٧٥م.

(٢) أثر النحاة في البحث البلاغي د. عبد القادر حسين، ص ٧٥ ـ دار نهضة مصر بالفجالة ـ ١٩٧٥م.

(٣) راجع (ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي) د. طاهر سليمان حمودة، ص ٣٧ ـ الدار الجامعية للطباعة والنشر ـ الإسكندرية ـ ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٢م.

(٤) ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص ٣٩ د. طاهر سليمان حمودة ـ الدار الجامعية للطباعة والنشر ـ الإسكندرية ـ ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٢م.

فلقد كان تنوين العوض أحد الأشياء البارزة التي اعتمد عليها(صوتيًا وصرفيًا ونحويًا ودلاليًا).

فتنوين العوض هو اللاحق عوضًا من حرف (أصلي أو زائد).

والعوض عن حرف أصلي كجوارٍ فإن التنوين عوض عن الياء(وهذا تعويض صوتي).

والعوض عن حرف زائد كجندلٍ فإن التنوين عوض من ألف جنادل[1].

هذا التنوين كان عوضًا عن صوت آخر زائد في بنية الكلمة (وهذا تعويض صرفي).

أيضًا تنوين العوض: قد يأتي عوضًا عن المضاف إليه كقوله تعالى: «وكلًّا ضربنا له الأمثال» و«فضلنا بعضهم على بعضٍ»، ففي الآيتين السابقتين نجد أن «كل ـ بعض» قطعتا عن الإضافة وكان التنوين عوضًا عن المضاف إليه. علاوة على أن التنوين كان للتمكين أي يدل على تمكين الاسم في باب الإسمية (وهذا تعويض نحوي).

أيضًا تنوين العوض قد يأتي عوضًا عن جملة ؛ كقوله تعالى: «وانشقت السماء فهي يومئذٍ واهية»، فالأصل فهي يوم إذا انشقت واهية، فنجد أن التنوين في يومئذٍ عوض عن الجملة المحذوفة (وهذا تعويض دلالي)[2].

وهكذا نجد أن التنوين أحد الوحدات الصرفية قد حلَّ تعويضًا عن حذف صوتي أو صرفي أو نحوي أو دلالي.

أي أن هناك وحدة صرفية «أي المورفيم أو الصرفيم»[3] جاءت عوضًا عن وحدات

---

(١) مغنى اللبيب ٢/ ٢٣.

(٢) يدخل في باب الصناعة المعجمية إضافة إلى البلاغية التي من أغراضها الإيجاز.

(٣) المورفيم: هو أقل وحدة ذات معنى... ومهما يكن من أمر الاختلاف حول تعريف المورفيم ـ أو الوحدة الصرفية ـ إمكانًا واستحالة فإن بين المختلفين اتفاقًا على أن المورفيم بأقسامه المختلفة ـ(هو المميز لنظام التصنيف النحوي الجديد)؛ ذلك التصنيف الذي يجعل من الصرف في التحليل اللغوي المستوى التالي في الأصوات والسابق على النحو، وتحقيق منزلة الصرف هذه في التحليل هدفين منهجيين وتطبيقيين معًا؛

لغوية أخرى. بمعنى أن الدور الصرفي دور رئيس في جميع المستويات اللغوية ؛ حيث جاءت البنية الصرفية «المورفيم» موزعة على جميع المستويات للقضية اللغوية السالفة.

ومن هنا فلا عجب أن نجد بعض الصرفيين يرى أن الصرف أشرف شطري النحو أو العربية وأغمضهما، لاحتياج جميع المشتغلين بالعربية من نحوي ولغوي إليه أيما حاجة. ولأنه ميزان العربية وسبيلها إلى القياس. ولأن دقته وغموضه وصعوبته أوقعت بعض الجلّة من العلماء في سقطات صرفية شنيعة... (١).

ثانيًا: البنية الصرفية للمستويات اللغوية

تساءل كثير من أهل العلم عن أن الكتاب لسيبويه الذي هو دستور النحو وقرآنه... قد صنفه إمام النحاة سيبويه بأن جعل الصرف بين النحو والأصوات ؛ إذ إنه بدأ بالنحو ثم بالصرف ثم بالأصوات آخره التي تتصدر بداية الدراسات اللغوية حديثًا.

فهل البنية التي جعلها سيبويه للصرف بين النحو أولًا ثم الأصوات (٢) اعتباطية؟

أم هل لهذه البنية للصرف بين النحو والأصوات مرمى ومغزى؟ أليس من المحتمل أن سيبويه ذلك الرجل الفارسي أدرك أن أجلَّ ميزة للغة العربية الاشتقاق إذ إن أصل المشتقات يعود إلى الجذر الذي يجعل العربية حية متناسلة.

وربما بدأ سيبويه بالأكثر أهمية (٣) عند العرب حين التفكير في التأليف التقعيدى

أولهما: معالجة بعض قضايا الصرف على ضوء ما انتهى إليه علم الأصوات، وثانيهما: التمهيد لدراسة النحو والمشاركة في تفسير قضاياه تفسيرًا لغويًا. راجع: الوحدات الصرفية ودورها في بناء الكلمة العربية د/ أحمد عبد العظيم ـ دار النصر للتوزيع والنشر بالقاهرة ـ ص ١٢، ١٣.

(١) انظر: الممتع في التصريف لابن عصفور ١/ ٤٧ ـ ٢٩، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب. ١٩٧٠ م «جزءان».

(٢) «ليس الخطأ في الأصوات من اللحن المفسد للغة.. وليست تلك اللكنة بالتي تجعل العربي يفزع خوفًا على لغته» انظر: النحو العربي نشأته، تطوره، مدارسه، رجاله ـ د. صلاح رواي، ص ١٥ ـ دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ـ القاهرة ـ ٢٠٠٣م.

(٣) في التطور اللغوي. عبد الصبور شاهين، ص ١٥٠، ١٥٦.

للعربية بداية ثم جعل الصرف بعد النحو وقبل الأصوات؛ إذ إنه الواسطة بينهما ويرى ابن جني في المنصف[1] «أن هذا الضرب من العلم (الصرف) لما كان عويصًا صعبًا بُدئ قبله بمعرفة النحو ثم جيء به بعد ليكون الارتياض في النحو موطئًا للدخول فيه ومعينًا على معرفة أغراضه ومعانيه...»[2].

فالصرف أي بنية الكلمة ذات اتصال بالتركيب للجملة أي النحو فجاء بعده تواليًا وتلازمًا.

وكذلك فإن سيبويه «حينما تحدث عن الأبنية الصرفية وجد لزامًا عليه أن يفسر بعض الأبنية في ضوء البحث الصوتي فجاءت الأبواب الخاصة بالأصوات في آخر كتابه»[3].

وقد أدرك الصرفيون القدامى التكامل والاتحاد والاتصال بين المستويات اللغوية ؛ فمثلًا الخليل وظف الأصوات في خدمة اللغة عن طريق التقاليب والإعلال والإبدال والأساس الجذري في كتابه «العين» وكذلك سيبويه في كتابه «الكتاب».

فإن سيبويه لم يقتصر كتابه على النحو وحده بل حوى كثيرًا من علوم العربية خاصة الدراسات اللغوية «النحو، والصرف، والأصوات»، فهذه دراسات لغوية بارزة في

وهذا اعتقاد جانبه الصواب؛ لأن الصرف لا يقل أهمية عن النحو، وقد أشار إلى ذلك القدماء والمحدثون، وأنا لا أريد أن أحبر الصفحات الطوال عن الأهمية البالغة للصرف العربي، فقد تحدث آخرون عن أهمية الصرف العربي؛ أمثال: السيوطي في:المزهر ١/ ٣٣٠، ٣٤٧، والزبيدي في:طبقات النحويين واللغويين ص ٣٩، والزجاجي في:مجالس ثعلب ص ٦٢، د/ تمام حسان في: مناهج البحث في اللغة ص ١٧٦، د/ محمود السعران في:علم اللغة ص ٢٤٩- ٢٥٠، د/ أحمد المتوكل في: من البنية الحملية إلى البنية المكونية ص ١٦٣، د/ أحمد عبد العظيم في:الوحدات الصرفية ودورها في بناء الكلمة دكتوراه بدار العلوم بالقاهرة ص ٢١٢... إلخ

بناءً على ذلك فلا يُعقل أن يكون سيبويه قد أخَّر الصرف عن النحو في تصنيفه للكتاب بحجة أن الصرف أقل أهمية من النحو،وإنما ليكون واسطة بين النحو والأصوات ؛ فهو واسطة العقد للدراسات العربية الذي حق له أن يتبوأ تلك البينية للدراسات العربية.

(١) المنصف لابن جني ١/ ٣ ـ القاهرة ـ ط١ عام ١٩٥٤م

(٢) المنصف ١/ ٣.

(٣) علم اللغة العربية ـ محمود فهمي حجازي، ص ٦٠.

كتابه بجوارها قضايا معجمية كتعريفه لبعض المفردات[1] وحديثه عن التعريب في أبـواب خاصة[2].

أيضًا توجد أصول بلاغية في كتابه[3] الذي سبق التصنيفات الأدبية خاصة البلاغية التي تأخرت في ظهورها قياسًا للدراسات اللغوية، وأخذ بعض الباحثين[4] يعيبون على سيبويه في ترتيبه لقضايا الكتاب حيث يرونها أمشاجًا مختلطة؛ فالجزء الأول من الكتاب لم ينفرد بالنحو وحده بل تناثرت فيه بعض مسائل الصرف كجمع كلمة أو اشتقاقها أو

---

(١) قد يقطع سيبويه في كتابه سياق حديثه الذي يتحدث عنه ليبين فقط دلالة معجمية في لفظ ورد في سياق الحديث مع أن هذا اللفظ لا علاقة له بسياق الحديث. فذكر سيبويه في الكتاب:

«كأن عذيرهم بجنوب سلى   نعام قاق في بلد قفار

العذير: الصوت. ومن ذلك قول عامر بن الطفيل:

فلأبغينكـم قنًـا وعـوارضًا   ولأقبلن الخيل لابة صرغد

إنما أريد: عذير النعام» الكتاب لسيبويه ـ دار الجيل بيروت ـ الطبعة الأولى ـ ١/ ٢١٤.

(٢) وسيبويه هو أول عالم لغوى، وصل إلينا كتابه، توسع في هذا الباب، من حيث كونه مستوى دراسيًا يقوم على اللغة وحدها، فقد جمع بين أطرافه، وقعد له على أسس صوتية صرفية " انظر: «التعريب ودوره في بناء المعجم العربي الحديث دراسة لغوية صرفية معجمية» ـ للباحث إبراهيم آدم إسحق ـ رسالة دكتوراه بكلية الآداب عين شمس ـ ص ١١٦ ، الكتاب لسيبويه ـ ط دار الجيل ـ سنة ١٣٨٥هـ ١٩٩٦٠م ـ ٤/ ٣٠٣.

ملحوظة: لم تحظ الصناعة المعجمية بذات الحظوة التي حظيت بها أخواتها من الدراسات اللغوية في الكتاب لسيبويه، وربما السبب في ذلك أن أستاذه الخليل قد سبقه بصناعته المعجمية ألا وهو «كتاب العين».

(٣) إذ يذكر سيبويه (هذا باب افعوعل وما هو على مثاله مما لم نذكره) «قالوا خشن وقالوا اخشوشن، وسألت الخليل فقال: كأنهم أرادوا المبالغة والتوكيد، كما أنه إذ قال اعشوشبت الأرض فإنما يريد أن يجعل ذلك كثيرًا عامًّا قد بالغ....».

وهكذا نجد أن سيبويه تحدث هنا في كتابه عن أصل بلاغي؛ ألا وهو أثر زيادة المبنى في زيادة المعنى حيث إن زيادة المبنى في (اخشوشن، واعشوشب) تعطى معنى أقوى عن المعنى في (خشن، وعشب)، كما أنه تحدث عن الغرض من الزيادة هنا وهو المبالغة والتوكيد.

جدير بالذكر أن هناك رسالة دكتوراه بعنوان " الأصول البلاغية في كتاب سيبويه " لأحمد سعد بكلية البنات جامعة عين شمس .

(٤) أبنية الصرف في كتاب سيبويه ـ خديجة الحديثي ـ دكتوراه بآداب القاهرة، ص ٢٦.

ومن هنا فلا عجب أن نجد ابن عصفور يرى أن الصرف أشرف شطري النحو أو العربية وأغمضهما، لاحتياج جميع المشتغلين بالعربية من نحوي ولغوي إليه أيما حاجة. ولأنه ميزان العربية وسبيلها إلى القياس... انظر: الممتع في التصريف لابن عصفور ١/ ٤٧ـ ٢٩. تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب. ١٩٧٠ م «جزءان».

تصغيرها أو نسبها.. إلخ من أمور صرفية أو أمور تخص الصناعة المعجمية؛ كالتعريف بمعنى كلمة وغير ذلك من الأمور المعجمية أو أمور تخص البحث الأدبي الذي تأخر في ظهوره.

كل هذا التمازج الخليطي أدى ببعض الباحثين إلى النقد السلبي لكتاب سيبويه الذي صنف في العربية برمتها. بَيْد أن الأمر بخلاف ذلك في بحثنا هذا الذي يرى أنه لا يمكن فصل الصرف عن علوم اللغة الأخرى من الناحية العملية، كما أن المنهج التكاملي للغة يجعلنا نرى أن في ذلك بينية وتواصلًا وتشابكًا وتداخلًا بين علوم العربية ذات النظام اللغوي المتآخذ، فراح ذلك البحث الذي بين أيدينا يظهر فكرة البينية أو التواصلية بين الدراسات العربية حيث تتكاتف علوم اللغة جميعها في فهم اللغة من نحو وصرف وصوت وصناعة بلاغية ومعجمية[١]، حسبما هو واضح في ذلك البحث عن البينية الصرفية لعلوم العربية[٢] بالشكل التالي:

١ ـ الاتصال الصرفي الصوتي

٢ ـ الاتصال الصرفي النحوي

٣ ـ الاتصال الصرفي المعجمي

٤ ـ الاتصال الصرفي البلاغي (الدلالي).

الاتصال الصرفي الصوتي وقد بينت ذلك تفصيلًا في باب صلة الأصوات بعلوم اللغة العربية.

---

(١) لم تحظ الصناعة المعجمية بذات الحظوة التي حظيت بها أخواتها من الدراسات اللغوية في الكتاب لسيبويه، وربما السبب في ذلك أن أستاذه الخليل قد سبقه بصناعته المعجمية ألا وهو «كتاب العين».

(٢) حيث إن الصرف تتجلى بينيته للدراسات العربية جمعاء؛ فالباحث في أيٍّ من علوم اللغة العربية يجد الصرف.
أيضًا تحدثتُ عن صلة الإيقاع الشعري (العروض والقافية) بالأصوات في باب «صلة الإيقاع الشعري بعلوم اللغة العربية».

الاتصال الصرفي النحوي الخاص بتغير الأصوات خاصة آخر الكلمة مما يؤثر على علاقتها بتركيب الجملة. مثل حذف نون المثنى أو جمع المذكر السالم وحذف تنوين المشتقات عند الإضافة لمعمولها في باب عمل المشتقات عمل الفعل المشتق منه، فاسم الفاعل وصيغ المبالغة واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والاسم المنسوب.... إلخ من المشتقات الصرفية التي تعمل عمل الفعل في التركيب النحوي للجملة، فكل هذه المشتقات الخاصة بعلم الصرف تؤثر في التركيب النحوي للجملة.

أضف إلى ذلك أن باللغة العربية كثيرًا من الأسماء المشتقة لا يتحدد معناها الاشتقاقي هل هي اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة أو مصدر ميمي أو اسم زمان أو اسم مكان، إلخ من المعاني الاشتقاقية التي لا تتحدد إلا بالتركيب النحوي «السياق»؛ فمثلًا: الاسم المشتق «مختار» لا يتحدد معناه الاشتقاقي: اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة... إلا من خلال التركيب النحوي «السياق». هذا فيما يتعلق بالمشتقات في الأسماء، أما فيما يتعلق بتصريف الأفعال: مثل حذف نون الأفعال الخمسة أو حذف حرف العلة في الفعل الأجوف والناقص في تركيبات نحوية معروفة وهذا التغير الصرفي النحوي لا يختص بآخر الفعل أو وسطه بالحذف في بنية الكلمة؛ بل أحيانًا يكون التغير الصرفي النحوي بالزيادة بالتضعيف في وسط الفعل أو بالزيادة في أول الفعل كتغير الفعل اللازم إلى مُتعدٍّ. فمثلًا إذا استعملنا فعلًا مثل «شارك» في بداية إحدى الجمل فإن المتلقي يتوقع أن يأتي لذلك الفعل فاعل يدل على من قام بالمشاركة وبمفعول يدل على من حصلت معه المشاركة. أي أن المتوقع جملة كهذه: شارك الرجل صديقه، فإذا ما طرأ على الفعل «شارك» تغير داخلي «صرفي نحوي» بأن أضفنا تاء مفتوحة في أوله، لتصبح البنية الجديدة «تشارك» نحو قولنا:تشارك الرجلان. واستعملنا بنية الفعل الجديد في بداية إحدى الجمل فإن التركيب النحوي لتلك الجملة يتغير تبعًا لذلك حيث إن المستمع لا يعود يتوقع مفعولًا به، بل يتوقع فاعلًا فقط[1].

وإذا كان التغير الداخلي للفعل في تغير صيغته من صيغة المبني للمعلوم (شارك) إلى صيغة المبني للمجهول (شُورِك) من مباحث علم الصرف، فإن معرفة ما ينوب عن

---

(١) اللغة معناها ومبناها، ص ٨٧ ـ طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة ـ ١٩٧٣م.

الفاعل بعد حذفه من مباحث علم النحو. فالبنية الداخلية للكلمة ترفد بل تؤثر جليًا في التركيب النحوي للجملة. أضف إلى ذلك أن من أبواب النحو مطالب صرفية فمن أبواب النحو ما يتطلب الجمود كالتمييز وما يتطلب الاشتقاق كالحال والمفعول المطلق الذي هو مصدر مشتق من لفظ الفعل قبله والمفعول لأجله الذي هو مصدر مشتق من غير مادة الفعل قبله. كما أن من أبواب النحو ما يتطلب اسمًا يعبر عنه كالمبتدأ والفاعل والمفعول.

كذلك من أبواب الصرف صيغ أفعال لا يتحدد معناها الصرفي هل هي فعل أمر أم اسم فاعل أو فعل ماضٍ إلا من خلال التركيب النحوي «السياق»؛ فمثلًا: كلمة «قاتل» لا يتحدد معناها الصرفي: فعل أمر، أو اسم فاعل، أو فعل ماضٍ... إلا من خلال التركيب النحوي «السياق».

كذلك من أبواب الصرف صيغ أفعال لا يتحدد معناها الصرفي إلا من خلال التركيب النحوي «السياق»؛ فمثلًا: صيغ أفعال المطاوعة «انفعل أو افتعل» نحو «انكسر»، لا يتحدد معناها الصرفي إن كانت تدل على المطاوعة أم لا إلا من خلال التركيب النحوي «السياق»، ومثلًا صيغة أفعال الطلب «استفعل» نحو «استخرج» لا يتحدد معناها الصرفي إن كانت تدل على الطلب أم لا إلا من خلال التركيب النحوي «السياق».

وقد أدى تداخل الصرف بالنحو أن أسلافنا الصرفيين أطلقوا مسمى الفعل المضارع على اعتبار أن ذلك النوع من الأفعال سُميت بالمضارع لأنها شابهت أو ضارعت الأسماء في حالات الإعراب الثلاث.

كذلك أدى تداخل الصرف بالنحو إلى أن أسلافنا الصرفيين سموا بعض الأفعال بالجامدة مثل «نعم وبئس» وبعض الأفعال بالمتصرفة على اعتبار ذلك النوع من الأفعال الجامدة لا يظهر أثرها في مفعول بعدها.

ومما سبق نجد الصرف خطوة تمهيدية للنحو فلا يجوز عزل أحدهما عن الآخر لتشابكهما إلى حد كبير؛ ولذلك فالقدماء ربطوا الصرف بالنحو بل جعلوهما علمًا واحدًا، فيقول ابن جني: «إنك لا تكاد تجد كتابًا في النحو إلا والتصريف في آخره...

فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة. ألا ترى أنك إذا قلت: قام بكرٌ ورأيت بكرًا ومررت ببكرٍ، فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل، ولم تعرض لباقي الكلمة. وإذا كان ذلك كذلك، فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف، لأن معرفة ذات الشيء الثابتة، ينبغي أن يكون أصلًا لمعرفة حاله المتنقلة»[1].

وسيبويه في الكتاب قد بدأ بالنحو قبل الصرف، فراح بعض الباحثين يبررون ذلك بأن سيبويه بدأ بالأكثر أهمية عند العرب، ألا وهو النحو[2].

غير أنني أرى أن الأمر بخلاف ما رأى هؤلاء الباحثون، فالرأي عندي أن سيبويه أخَّرَ الصرف لصعوبته عن النحو وفي ذلك يقول ابن جني: «لما كان الصرف عويصًا صعبًا بُدِئ قبله بمعرفة النحو، ثم جيء به بعد، ليكون الارتياض في النحو موطئًا للدخول فيه، ومعينًا على معرفة أغراضه ومعانيه»[3].

وقد تحدث عن علاقة النحو بالصرف كثيرون، أبرزهم د. رمضان عبد الله في كتابه «الصيغ الصرفية في ضوء علم اللغة المعاصر»[4]، والدكتور أحمد محمد قدور في كتابه «مبادئ اللسانيات»[5] والدكتور ممدوح عبد الرحمن في كتابه «المدخل إلى علم الصرف»[6].

فالصرف اعتبره جلّ أسلافنا جزءًا من {النحو} «لأن علوم العربية لم تنفصل في أول عهدها ولم تحدد مباحثها»[7].

---

(١) المنصف لابن جني ١/ ٤ ـ ط١ ـ الحلبي ـ تحقيق إبراهيم مصطفى ١٩٥٤م.

(٢) انظر: النحو العربي نشأته، تطوره، مدارسه، رجاله ـ د. صلاح رواي، ص ١٥ ـ دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ـ القاهرة ـ ٢٠٠٣.

(٣) المنصف لابن جني ١/ ٣.

(٤) ارجع إلى ما ذكره د. رمضان عبد الله بكلية الآداب بطبرق جامعة عمر المختار في كتابه «الصيغ الصرفية في ضوء علم اللغة المعاصر»، ص ٦ وما بعدها ـ مكتبة بستان المعرفة ـ ٢٠٠٦م.

(٥) مبادئ اللسانيات د/ أحمد محمد قدور ـ دار الفكر ـ دمشق ـ ط١ ـ ١٩٩٦م، ص ١٣٨ وما بعدها.

(٦) ارجع إلى ما ذكره د. ممدوح عبد الرحمن في كتابه «المدخل إلى علم الصرف»، ص ١٩ وما بعدها.

(٧) أبنية الصرف في كتاب سيبويه د/ خديجة الحديثي، ص ٤٣٣، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٦٥م.

فها هو ابن السراج يبيّن لنا ذلك بقوله: «النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب. وهو علم استخرجه المتقدمون، فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة، فباستقراء كلام العرب علم أن الفاعل رفع، والمفعول به نصب، وأن فعلًا مما عينه ياء أو واو تقلب عينه من قولهم: قام، وباع»[١].

فقد رأينا ابن السراج في ذلك النص السابق الذي تعرض فيه لتعريف النحو قد أدخل فيه التصريف، حسبما هو واضح في آخر نصه بحديثه عن الإعلال والإبدال الذي هو أحد أبواب التصريف، وجعله يندرج تحت مصطلح {النحو}. وها هو الخضري يقول عند تعريفه النحو: «يطلق النحو في الاصطلاح ـ على ما يعم الصرف تارة وعلى ما يقابله أخرى». ثم يذكر: «يعرف على الأول ـ على ما يعم الصرف ـ بأنه علم بأصول مستنبطة من كلام العرب يعرف بها أحكام الكلمات العربية حال إفرادها كالإعلال والإدغام والحذف وحال تركيبها كالإعراب والبناء وما يتبعها من بيان شروط[٢]» فنلاحظ أنه عمم مصطلحَي النحو والصرف وأدمجهما وخلط بينهما. كما أننا رأينا ابن مالك ذكر مباحث الصرف ضمن علم الإعراب (الاسم القديم للنحو). فالرماني ـ أحد القدماء ـ الإعراب عنده هو المقابل للتصريف، وليس النحو الذي جعله الزبيدي {ت٣٧٩ هـ ـ ٩٨٩م} مقابلًا للتصريف[٣]. وقد تابعه في ذلك ابن جني[٤]، فقوله في تعريف النحو: «هو انتحاء سمت كلام العرب[٥]» يشتمل على التصريف، ولا يعد مغايرًا له؛ فانتحاء سمت كلام العرب يعم الأبنية والتراكيب. وتابع ابن جني شيخه أبا عليّ في مدلول الإعراب عنده بأنه التغيير الذي يلحق أواخر الكلم بسبب العوامل[٦].

---

(١) انظر: الأصول لابن السراج ١/ ٣٧.

(٢) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك جـ١ ص ١٠، محمد الخضري، ط دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي).

(٣) انظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي، ص ١٢٥، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٣٩٢ هـ ـ ١٩٧٣م.

(٤) انظر: المنصف لابن جني ١/ ٤.

(٥) انظر: الخصائص لابن جني ١/ ٣٤.

(٦) انظر: المصدر السابق، ١/ ٣٥.

ويدل على صحة ما ذكرناه من اندراج مصطلح { التصريف} تحت مصطلح النحو قول أبي علي الفارسي { ت٣٧٧هـ ـ ٩٨٧م } في حد النحو: «النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب»[١]، ألا ترى أن من مقاييسهم المشهورة: «كل فاعل مرفوع، وكل حال منصوب»، فهذا مثال على الإعراب النحوي مستنبط من استقراء كلام العرب، ومن هذه المقاييس أيضًا: «إذا تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفًا»، وهذا مثال على الصرف، وكلا المثالين داخل تحت الحد الذي حد به أبو علي (النحو).

فجلُّ أسلافنا من اللغويين المتقدمين جمعوا بين النحو والصرف؛ إلا أنهم جعلوا المقابل «للصرف» «الإعراب» الذي هو تغيير بالحركات والسكون أو الحروف يحدث باختلاف العوامل، ويكون في الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة.

وهو مقابل التغيير الذي يلحق أنفس الكلم وذواتها، كالتثنية والنسب، والمقصور، والممدود، والعدد، والتأنيث والتذكير، والجمع، والتصغير، والمصادر، وما اشتق منها من أسماء الفاعلين والمفعولين وغيرها، والتصريف، والإدغام، ونحوها[٢].

وأنا لا أريد أن أحبر الصفحات وأسترسل طويلًا في التأكيد فقط على ارتباط الصرف بالنحو؛ إذ إن ذلك أصبح أمرًا بدهيًّا بعد أن تعرض له كثيرًا المشتغلون بعلوم اللغة العربية[٣].

---

(١) انظر: التكملة لأبي علي الفارسي، تحقيق كاظم المرجان، ص ١.

(٢) انظر التكملة لأبي علي الفارسي، ص ١ ـ ٤.

(٣) ارجع إلى:د. محمود سليمان ياقوت في: ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية ص ٧٤ومابعدها ـ دار المعرفة الجامعية ـ ١٩٨٥م

د. عبده الراجحي في: التطبيق الصرفي ص٥ ـ دار النهضة العربية ـ بيروت ـ ١٩٧٩م،

د. عبده الراجحي في: فقه اللغة في الكتب العربية ص ١٤٦ ومابعدها ـ دار النهضة العربية ـ بيروت ـ١٩٧٢م،

د.أمين على السيد في: في علم الصرف ص١٤ ـ دار المعارف بمصر ط٣ ـ ١٩٧٦م،

د. كمال بشر في: دراسات في علم اللغة ـ القسم الثاني ص ١٠ : ١٢، ص ٨٤ دار المعارف بمصر ١٩٦٩م،

د. محمود السعران في: علم اللغة ص ٢٤٥ ـ مقدمة للقارئ العربي دار المعارف بمصر ١٩٦٢م.

بيد أني أتحدث في أمر آخر تعقيبًا على ذلك الاتصال الصرفي النحوي، ألا وهو تصادم الصرف بالنحو.

فعلى الرغم من أن الصيغة الصرفية مظهر للتطابق في التركيب النحوي للجملة، ذلك التطابق الذي به تتوثق الصلة بين أجزاء التركيب، وهذه المطابقة لا تقع إلا في الأسماء والصفات والأفعال والضمائر[1]. تلك المطابقة التي تكون في: العلامة الإعرابية ـ الشخص ـ العدد ـ النوع ـ التعيين[2].

غير أنه قد يحدث تصادم لهذه القاعدة التي تجمع الصرف بالنحو ؛ حيث تنعدم المطابقة في بعض المواضع كالوصف بصيغة (فعيل) أو (مفعول) نحو قولنا: امرأة جريح، وامرأتان جريح، ونساء جريح. أو امرأة صبور، وامرأتان صبور، ونساء صبور.

وكالمصدر الواقع نعتًا أو خبرًا[3] نحو قولنا: هم رجال عدل وهما امرأتان عدل، أو رجال عدل، وامرأتان عدل.

وعلى الرغم من أن الصيغة الصرفية أمارة وعلامة لفظية على الباب النحوي[4] فمثلًا لا بد أن يكون المبتدأ أو الفاعل أو نائب الفاعل اسمًا؛ غير أنه قد يحدث تصادم

(١) تلك الضمائر التي تخرج عن الصيغ الصرفية المقصورة على الأسماء والصفات والأفعال دون غيرها من أقسام الكلم.

(٢) انظر اللغة العربية معناها ومبناها ـ د. تمام حسان، ص ٢١١: ٢١٢ـ طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة ـ ١٩٧٣م.

(٣) أضف إلى ذلك: المبتدأ الذي يستغني بمرفوعه عن الخبر ـ والنعت المقطوع ـ والنعت السببي.

(٤) فصيغة المصدر قرينة لفظية على صاحبها أي أنها تدل على أن صاحبها إما مفعول مطلق أو مفعول لأجله أو نائب عن فعله أو فاعل أو مبتدأ أو خبر.
أضف إلى ذلك أن المصدر واسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة... كل هذه الصيغ الصرفية إذا دخلت في علاقات سياقية شبيهة بما يكون للأفعال من هذه العلاقات فإنها تعمل عمل الفعل؛ أي أنها ترفع فاعلًا وتنصب مفعولًا به إذا توافرت لها علاقات سياقيه معينة باعتمادها على نفي أو استفهام أو مبتدأ أو موصوف أو نحوه مما يسبق الأفعال. انظر: شرح ابن عقيل، ص ١١٢ ـ مطبعة الحلبي ـ القاهرة، وشرح الأشموني ١/ ٥٥٣ ـ مطبعة الحلبي ـ القاهرة.

لهذه القاعدة التي تجمع الصرف بالنحو ؛حيث إنه قد تأتي صيغة الفعل في موقع «المبتدأ أو الفاعل أو نائب الفاعل» ويكون ذلك عن طريق الحكاية كقولنا: «افعل فعل أمر»، فافعل هنا تعرب مبتدأ وذلك لأن «افعل» في هذا السياق حكى لفظه فصار اسمًا وموقعه الإعرابي أنه مبتدأ وليس فعل أمر، وعلى الرغم من أن الصيغة الصرفية ترتبط ارتباطًا بيِّنًا بالعلاقات السياقية في الجملة (النحو) حيث تُعين الصيغة الصرفية التي هي جزء من تركيب الجملة على تصور معنى ذلك التركيب وتؤثر بوضوح في إبراز المعنى المراد.

فمثلًا توجد بعض صيغ الأفعال ما لا يتعدى عمله الفاعل إلى المفعول ؛ فمعناها اللزوم، وقد ذكر النحاة صيغ هذه الأفعال اللازمة[١] التي عندما نرى صيغة منها في التركيب اللغوي فلا نجد في ذاك التركيب مفعولًا به.

غير أنه قد يحدث تصادم لهذه القاعدة التي تجمع الصرف بالنحو حيث إن من الأفعال اللازمة ما قد يصل إلى المفعول بواسطة يصل بها إليه؛ كالفعل (مرَّ) الذي يتعدى إلى مفعوله بالباء في قولنا مررت بزيدٍ وعمرٍو ـ وعمرًا.

فكلمة «زيد» مفعول به في المعنى ـ لا في الاصطلاح ـ ولكن الفعل لم يوقع معناه وأثره عليها مباشرة من غير وسيط، وإنما أوصله ونقله بمساعدة حرف جر ؛ كان هو الوسيط في ذلك، فهي في الظاهر مجرورة به، وهي في المعنى في حكم المفعول به لهذا الفعل؛ لذلك جاز في تابع هذا المفعول الحكمي (أي: المعنوي) النصب مراعاة لحكمه كما يجوز الجر مراعاة للفظه[٢].

وعلى الرغم من أن الصرف يرتبط ارتباطًا بيِّنًا بالنحو؛ حيث توجد لدى النحاة قواعد تصاغ صياغة نحوية صرفية كحديثهم عن أن الأصل في (الحال ـ النعت) أن يكون اسمًا مشتقًا (اسم فاعل ـ اسم مفعول ـ صيغ مبالغة.......).

---

(١) مثل صيغ المطاوعة (انفعل ـ ينفعل)، (افتعل ـ يفتعل) نحو (انكسر ـ ينكسر)، و(اشتوى ـ يشتوي) فهي أفعال لازمة.

انظر صيغ الأفعال التي يغلب عليها اللزوم بالنحو الوافي، جـ ٢، ص ١٥٤ : ١٥٦ .

(٢) النحو الوافي، جـ ٢، ص ١٥١ ـ عباس حسن ـ طبعة دار المعارف ـ القاهرة.

غير أنه قد يحدث تصادم لهذه القاعدة التي تجمع الصرف بالنحو؛ حيث إنه قد تأتي أسماء جامدة حالًا أو خبرًا أو نعتًا(١).

كل ذلك السابق ذكره من قبيل الترخص في الصيغة الصرفية، أي ليس أساسًا في التقعيد اللغوي وذلك الترخص لا بد فيه من أمن اللبس حتى لا يخرج عن أساسات التقعيد اللغوي التي تراعي أمن اللبس، فإذا أمكن التوصل إلى المعنى بلا لبس، مع عدم توافر إحدى القرائن اللفظية الدالة على هذا المعنى، فإن العرب كانت تترخص أحيانًا في هذه القرينة، لأن أمن اللبس يتحقق بوجودها وبعدمه(٢).

أضِفْ إلى ذلك أنه بناء على ما سبق من حديث عن تصادم الصرف مع النحو أحيانًا على الرغم من اتصالهما البيّن ؛ فيؤدى بنا الحديث التصادمي إلى أن علم الصرف قائم بذاته له خصوصيته التي تميزه بين الدراسات العربية.

الاتصال الصرفي المعجمي الخاص بتصرف الأفعال واشتقاق الأسماء ؛ حيث إن دلالة أو معنى الكلمة يتغير باختلاف الصيغ؛ مثال تصرف الأفعال: الأفعال المزيدة والمجردة وأزمنتها، ومثال اشتقاق الأسماء: المصادر ـ الجموع ـ النَّسَب ـ التصغير ـ التذكير أو التأنيث. فتحويل الكلمة إلى أبنية متنوعة بغية أنواع من المعاني كالفعلية والوصفية والتصغير والنسب.... إلخ. فتلك تغيرات صرفية تتبعها تغيرات دلالية.

أضف إلى ذلك أنه أحيانًا تتشابه الصيغ الصرفية ويحدث خلط بين الصيغ وبعضها؛ غير أن الذي يقوم بدور التفريق بين تلك الصيغ المتشابهة هو المعجم الذي يفرق بين صيغتين تتشابهان في الشكل مع اختلاف معناهما؛ فمثال ذلك صيغة «فاعل» كـ «قاتِل» يعرضها المعجم داخل أكثر من تركيب سياقي ليبين هل هى بمعنى فعل الأمر أم بمعنى اسم الفاعل ؟، فيأتي السياق (التركيب النحوي) ليزيل هذا اللبس بين الصيغتين» كأن

(١) أضف إلى ذلك الترخص: مجيء المفعول المطلق بغير صيغة المصدر ؛ حيث إن الأصل في المفعول المطلق أن يكون مصدرًا مشتقًا من لفظ الفعل، غير أنه قد يحدث تصادم لهذه القاعدة التي تجمع الصرف بالنحو ؛ حيث إنه قد يأتي المفعول المطلق لفظة أخرى غير صيغة المصدر لتنوب عن المصدر.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ـ تمام حسان، ص ٢٣٢ ـ٢٣٣ ـ طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة ـ ١٩٧٣م.

تقول: عليٌّ قاتل أخاه، فيتضح لنا أن كلمة «القاتل» هذه اسم، وقد وقع مبتدأ، أما إذا قلنا: قاتل من قتلك ؛ فيتضح لنا أن كلمة «القاتل» هذه فعل أمر[1].

وفي كلمة مثل «المختار» لا بد للمعجم قبل شرحها أن يقول مثلًا: «والمختار بمعنى الفاعل: الذي يختار لنفسه، وبمعنى المفعول من يقع عليه الاختيار»، أو شيئًا شبيهًا بذلك ؛ فقوله بمعنى الفاعل وبمعنى المفعول تحديد صرفي لكلمة محايدة. أو يقول: «العدل بمعنى الصفة: العادل، وبمعنى المصدر: الإقساط في الحكم» فلا يمكن في حالة «المختار» و«العدل» ولا في غيرهما أن يكون الشرح مفيدًا إفادة تامة دون التحديد الصرفي للكلمة[2].

وهكذا نجد أنه توجد حالات من التشابه بين الصيغ التي لا حيلة لنا للتفريق بينها إلا بالصناعة المعجمية التي تربط ذلك بالتركيب النحوي ليتحدد المعنى المراد من كل صيغة.

وبذلك يتضح لنا ارتباط الصرف بالنحو بالدلالة.

وعلى الرغم من تأكيدي على صلة الصرف بالمعجم؛ فإن آثارًا سيئة تعرفت عليها في بحثي ذلك ـ صلة الصرف بالمعجم ـ التي منها[3]:

١) أن المعجميين تأثروا في معاجمهم بقياس ومعيارية الصرفيين النحاة ؛ حيث نظر المعجميون إلى اللغة نظرة ناقدة، فاهتموا بجمع الصحيح تأثرًا بقياس ومعيارية الصرفيين ؛ على حساب أصل أساسي في التصنيف المعجمي وهو الاعتماد أساسًا على السماع ؛ فأدى ذلك إلى ضياع كثير من اللغات أو اللهجات العربية التي اعتبرت غير فصيحة أو رديئة.

---

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ـ تمام حسان ـ ص ١٤٧ ـ ١٤٨.

(٢) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ـ د. تمام حسان ـ صـ ٣٢٧، ٣٢٨ ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ ١٩٧٣م، ومدخل إلى دراسة الصرف العربي ـ د. مصطفى النحاس، ص ١٩ ـ ط١ ـ مكتبة الفلاح بالكويت ـ ١٩٨١م.

(٣) راجع ذلك في بحثي «صلة الصرف بالمعجم» بمؤتمر الخطاب العربي في مايو ٢٠٠٦م بآداب طنطا.

وأنا أبرر التأثر السالف الذكر بالاتصال الحميم بين أصحاب الصناعة المعجمية والصرفية؛ حيث إن من أصحاب الصناعة المعجمية من لهم تصنيفات صرفية أو تتلمذوا على يد صرفيين، أو اعتمدوا في صناعتهم على التصنيفات الصرفية.

أيضًا الصرفيون منهم من له معاجم أو تتلمذوا على يد أصحاب المعاجم أو اعتمدوا على المعاجم، كما تمثل ذروة الاتصال الصرفي المعجمي معاجم الأبنية[1] التي رتبها أصحابها حسب أبنية الصرف.

٢) أن هناك من يرى أن الإيضاحات الصرفية والنحوية بالمعاجم اللغوية تجعل تلك المعاجم تتسم بالجفاف، أو بالصعوبة[2].

غير أنني أحتج على تلك الرؤية السالفة حيث إنه توجد أسباب تدعو المعجميين إلى إيراد تلك الإيضاحات الصرفية ؛ فمثلًا عند تناول المعجم لبعض الأمثلة التي تحوي كلمات بها إشكال أو شذوذ صرفي فكان المعجم مدفوعًا إلى الإفصاح الصرفي عند إيراده لتلك الاستشهادات التي بها أخطاء صرفية لأجل الإبانة التي هي من خصائص المعجم؛ فأصحاب الصناعة المعجمية لا يقتصر دورهم على جمع اللغة فحسب بل يصلون اللغة بالصرف لأجل تفادي ما شاع من أخطاء ؛ فاعتنى المعجميون بالجانب التطبيقي للصرف عن طريق ذكر الأدلة التمثيلية داخل الإطار المعجمي الذي يتسم بأنه تبيان لخدمة جمهور الباحثين داخل حقل شمولي ذي أبعاد لغوية متضافرة الجوانب الصرفية والنحوية.... بجانب الدلالة اللغوية لألفاظ تحمل بجانب مدلولاتها اللغوية مدلولات صرفية تمتزج كل منها بالأخرى عند الكشف عن معناها كالتصغير والنسب... ؛ إذن فلا ينبغي النظر إلى الإيضاحات الصرفية داخل المعاجم اللغوية على أنها أمور جافة.

٣) أن هناك من يرى أن «أكثر أصحاب المعاجم القديمة خاصةً لا يلتزمون أن يوضحوا أبواب الفعل ومصادره والمتعدى منه واللازم وبم يتعدى اللازم، والمفرد من الأسماء والصفات وجموعها، ويتمثل سوء التفسير في التقليد، فما من مؤلف وضع

---

(١) كـ(ديوان الأدب ـ شمس العلوم ـ بين ديوان الأدب و شمس العلوم ـ مقدمة الأدب)، ناهيك عن المعاجم التي تحوي أبوابًا صرفية كـالمخصص لابن سيده.

(٢) نظرية الاكتمال اللغوي عند العرب ـ د.أحمد طاهر حسنين ـ دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع ـ طـ١ ـ سنة ١٩٨٧م ـ ص٢٠٧.

معجمًا إلا نقل تفسير من قبله، حتى إننا نجد تفسيرات الخليل والأصمعي وأبي زيد للألفاظ باقية كما هي بدون تغيير، وافتخر آخرهم بذلك»[1].

غير أنني أحتج على ذلك الرأي السابق بأن أصحاب المعاجم حاولوا أن يتسموا بالأمانة العلمية في توثيق الآراء الصرفية أو النحوية..... وهذا أمر يحسب لهم. كما أنه مما يجدر ذكره بهذا الصدد أن أصحاب الصناعة المعجمية حاولوا في أثناء تناولهم للأبنية أن يتناولوها بطريقة بعيدة عن الجفاف المعهود عند أصحاب التصنيفات الصرفية، إنما أدخل المعجم الأمور الصرفية في ثنايا المادة اللغوية بحيث يكون تصريف الكلمة جزءًا من معناها.

٤) أن الصناعة المعجمية التي ترفد الصرف قد توسعت بالاستشهاد. فالصرفيون قد حددوا البيئة الزمانية والمكانية في شواهدهم الصرفية حيث رفضوا الاستشهاد بالشعراء المولدين الذين أتوا بعد ابن هرمة.

على حين أننا نجد أن أصحاب الصناعة المعجمية استشهدوا بالشعراء المولدين، ومن هؤلاء المعجميين الخليل بن أحمد في معجم العين، على الرغم من أن الآراء النحوية والصرفية للخليل بن أحمد في الكتاب لسيبويه لم يستشهد فيها بالشعراء المولدين، ثم جاء الأزهري ـ بعد الخليل ـ صاحب معجم تهذيب اللغة الذي استشهد فيه بشعراء من عصره؛ أي حتى القرن الرابع الهجري.

إلا أنني أرى أن تضييق الصرفيين باب الاستشهاد يتناسب مع قياسهم التقعيدي لمعايير الفصحى، كما أنني أرى أن توسع المعجميين في الاستشهاد أفاد البحث في حقل الدراسات العربية من عدة جوانب ؛ أبرزها في نظري أنها تفيد علماء اللغة، في معرفة استخدام صيغة ما أو الاستغناء عن تلك الصيغة بين أجيال أبناء اللغة ومقابلة الأبنية الشائعة قديمًا بالأبنية الحديثة بالاعتماد على الصناعة المعجمية القديمة ثم الأحدث زمنيًا، وليت أصحاب المعاجم قد توسعوا في ذلك بقدر أكثر ليستفيد علماء اللغة في معرفة تطور اللغة عبر الأجيال.

---

(١) المعجم العربي نشأته وتطوره ـ د. حسين نصار ـ ص ٦٢٠ ـ دار مصر للطباعة ـ الطبعة الرابعة ـ ١٩٨٨م.

كما أن المحدثين بمن فيهم أعضاء المجامع اللغوية إذا أرادوا أن يقروا أمرًا شائعًا تلمسوا له شاهدًا من تلك المعاجم التي توسعت في الاستشهاد.

الاتصال الصرفي البلاغي الخاص بتغيير بنية الكلمة لأغراض دلالية بلاغية؛ كتغيير بنية الفعل المبني للمعلوم إلى صيغة المبني للمجهول لغرض بلاغي كالإيجاز في الجملة الذي هو مطلب بلاغي[1]؛ بل هو أحد المباحث البلاغية الذي يلعب دورًا صرفيًّا في اختيار أو تفضيل استخدام صيغتَي «النسب» و«التصغير» بدلًا من النعت بالنسب أو النعت بالتصغير بغية الإيجاز أو الاختصار البلاغي كما هو واضح في تقعيد أسلافنا «اعلم أنهم قصدوا بالتصغير والنسب الاختصار كما في التثنية والجمع وغير ذلك، إذ قولهم: رُجَيْل أخف من رجل صغير، وكوفي أخصر من منسوب إلى الكوفة، وفيها معنى الصفة كما ترى»[2].

وجدير بالذكر أن نذكر هنا أن للسياق والمقام دورًا في تحديد ما بين المبنى والمعنى من صلة حميمة. وقد تحدث عن ذلك البلاغيون، بل إنهم بحثوا حديثًا ـ إضافة إلى العلاقة بين الصيغة والمعنى ـ عن العلاقة بين المباني والبواعث النفسية المحركة «فالكلمات يمكن أن تخضع للبواعث المحركة لها فتصبح شفافة أو معتمة. ويتم هذا على مستويات صوتية وصرفية ودلالية، ولكل منها نتائج أسلوبية بارزة.... أما الباعث الصرفي فيتمثل في وجود صيغ ومشتقات صرفية شفافة ذات أثر أسلوبي، وبخاصة تلك التي تتصل بالمجال العاطفي، مثل صيغ التصغير والتحقير والهزل والسخرية وغيرها من الصيغ التي قد تكتسب دلالة أسلوبية جديدة في سياق تعبيري يبرز شفافيتها ويخفف من عتمتها»[3].

ومما ينبغي التنبيه إليه هنا أن العلوم العربية جميعها بما فيها الصرف والبلاغة نشأت لخدمة القرآن الكريم، بما في ذلك التوجيه البلاغي للتغيير الصرفي لآيات الذكر الحكيـــم.

---

(١) فالسيوطى يؤكد أن الاختصار: «هو جل مقصود العرب وعليه مبنى أكثر كلامهم» الأشباه والنظائر ١/ ٢٨ السيوطي ـ مطبعة دائرة المعارف العثمانية ـ الطبعة الثانية ـ ١٣٥٩ هـ..

(٢) انظر: شرح الشافية للرضي ١/ ١٩٢، تح محمد نور حسن ـ مطبعة حجازي بالقاهرة ١٣٥٦هـ، أبنية الصرف في كتاب سيبويه د/ خديجة الحديثى، ص ٣٤٠ ـ مكتبة النهضة ـ بغداد ـ ط١ ـ ١٩٦٥م..

(٣) علم الأسلوب وصلته بعلم اللغة/ د. صلاح فضل/ مجلة فصول/ ص٥٧ / عدد أكتوبر ١٩٨٤.

حيث تتجلى صلة الصرف بالبلاغة في التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية التي نرى جلّ اختلافاتها صرفيًا أو صوتيًا[١].

حيث نرى ابن قتيبه[٢] (ت٢٧٦هـ) يفسر حديث النبي: «إن هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف فاقرءوا ما تيسر منه» بتأويل وجوه الاختلاف في سبعة أشياء:

١ـ اختلاف الأسماء بالإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، كما في قوله تعالى: ﴿كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ (سورة البقرة، الآية: ٢٨٥)، فقد قُرِئ (وكتبه) بالجمع (وكِتابه) بالإفراد.

٢ـ الاختلاف في وجوه الإعراب، كما في قوله تعالى: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾ [سورة هود، الآية: ٧٨] فقد قُرِئ (أطهر) برفع الراء ونصبها.

٣ـ الاختلاف في التصريف، مثل قوله تعالى ﴿فَقَالُواْ رَبَّنَا بَٰعِدْ بَيْنَ﴾ (سورة سبأ، الآية: ١٩) قُرِئ (باعد) خفيفة العين قبلها ألف على الأمر، و(بَعّد) مشددة العين بغير ألف، كما قُرِئ (ربُّنا) برفع الباء، و(بَاعَد) بفتح العين والدال قبلهما ألف، على أنه فعل ماضٍ.

٤ـ الاختلاف بالتقديم والتأخير، وقد يقع ذلك في حروف الكلمة، في مثل قوله تعالى:

﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ﴾ [سورة الرعد، الآية: ٣١] قُرِئ (ييأس) بياءين متتاليتيْن، كما قُرىء (يأيس) بياءين بينهما ألف، ويقع كذلك في الكلمات، كما في قوله تعالى: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾} [سورة التوبة، الآية: ١١١] قُرِئ بالبناء للفاعل في الأول، وللمفعول في الثاني، وقرئ بالعكس.

٥ـ الاختلاف بالإبدال، سواء أكان إبدال حرف بحرف، كقوله تعالى: ﴿وَٱنظُرْ إِلَى ٱلْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾ (سورة البقرة، الآية: ٢٥٩) قُرِئ (نُنشِزُهَا)

---

(١) انظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية، عبده الراجحي، ص ١٩٥، طبعة دار المعارف بمصر١٩٨٦م.

(٢) انظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، ص ٣٦: ٣٨، تحقيق السيد أحمد صقر، دارالتراث بالقاهرة،ط٢، ١٩٧٣م.

بالزاي المعجمة مع ضم النون الأولى، وقُرِئ بالراء المهملة مع ضم النون الأولى، أم إبدال لفظ بلفظ، على نحو ما ورد في قوله تعالى: ﴿كَالْعِهْنِ الْمَنفُوشِ﴾ (سورة القارعة، الآية: ٥) فقد رُوي: كالصوف المنفوش.

٦ـ الاختلاف بالزيادة والنقصان، مثلما وقع في قوله تعالى: ﴿وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [سورة آل عمران الآية: ١٣٣] فقد قُرِئ (وَسَارِعُوا) بإثبات الواو الأولى وحذفها، وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [سورة الحديد، الآية: ٢٤] قرىء بإثبات (هُوَ) وحذفها.

٧ـ الاختلاف في التفخيم والترقيق، والفتح والإمالة، والإظهار والإدغام، والهمز والتسهيل، والمد والقصر، ونحو ذلك.

وهكذا نرى أن التغير الصرفي الصوتي له القدح المعلى في تفسير حديث النبي ﷺ عن القراءات ـ إذا ما تجاوزنا الحديث عن البند الرابع الخاص بالنحو فقط ـ بل إننا نجد أن صلة فن البلاغة بالتغير الصرفي الصوتي أمر تم إدراكه مبكرًا منذ عهد الصحابة والتابعين، فمن ذلك ما روي عن ابن عباس (ت٦٨هـ) أنه كان يقرأ (ننشرها) بالراء المهملة وفتح النون من قول الله تعالى: ﴿وَانظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا﴾ (البقرة:٢٥٩) ويحتج لقراءته بقوله تعالى:﴿ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنشَرَهُ﴾ (سورة عبس، الآية: ٢٢)، وكأنه يذهب بذلك إلى أن معناها نُحييها[(١)].

والذين اهتموا بهذا الجانب حقًّا هم أهل اللغة والتفسير وأصحاب المعاني عند توجيههم للقراءات القرآنية والاحتجاج لها أو بها، وبذلك يصبح ما عرضنا له من تغاير بين المبنى والمعنى طرحًا جديدًا كلّ الجدة على تلك البلاغة التقليدية والبحث البلاغي برمَّته[(٢)].

---

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١٧٣، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، والدكتور عبد الفتاح شلبي، نشر عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٨٣.

(٢) التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، ص ٩١ د/ أحمد سعد محمد ـ مكتبة الآداب ٤٢ ميدان الأوبرا ـ القاهرة ـ ١٩٩٨ م ـ الطبعة الثانية ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

ومما يؤكد ارتباط علم الصرف بعلم البلاغة: أن فن توجيه القراءات اعتمد على مجموعة من الأصول؛ من أهمها موافقة العربية[1] التي منها أقيسة الصرف العربي الذي يُعنى بالأثر الدلالي الحاصل من تنوع بنى الكلمات داخل السياق القرآني، تبعًا لتغاير قراءاتها. وهكذا فإن الاتجاه اللغوي، خاصة الصرفي، كان هو الغالب في توجيه القراءات، أما بقية الاتجاهات، خاصة البلاغي، فقد كان عالة على الاتجاه اللغوي حتى أصبح الاتجاه البلاغي بعد حين أحد ثمار الاتجاه اللغوي، خاصة الصرفي، حيث ربط الاتجاه البلاغي في توجيه القراءات بين التغاير التصريفي فيها وتغاير مدلولاتها، بل إن جُلّ البلاغيين رأوا أن فصاحة الكلمة عامة هي: خلوصها من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي أو الصرفي[2]؛ فمن ذلك مثلاً ابن سنان الخفاجي؛ فهو أحد البلاغيين الذين ربطوا بين تجاوب بنية التصغير ومقام التعبير عن المعنى الخفي أو اللطيف أو القليل[3]. حسبما هو موضح في سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي المتوفى ٤٦٦ هـ.

بل إن أحد البلاغيين وهو ابن سنان الخفاجي قد تزعم التفريق بين البلاغة والفصاحة خلافًا لكثير من البلاغيين الذين جمعوا بينهما، وأكد ابن سنان على الربط بين فصاحة الكلمة وتصريفها بأن من شروط فصاحة الكلمة «أن تكون جارية على العرف العربي الصحيح غير شاذة ويدخل في هذا القسم كل ما ينكره أهل اللغة ويرده علماء النحو من التصريف الفاسد في الكلمة»[4].

أضف إلى ذلك البلاغيين الحديثين الذين اتجهوا إلى ربط البناء الصرفي ببلاغة القرآن فاقرأ قوله تعالى: ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا ﴿١﴾ فَٱلْمُورِيَٰتِ قَدْحًا ﴿٢﴾ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ﴿٣﴾ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ﴿٤﴾ فَوَسَطْنَ بِهِۦ جَمْعًا ﴿٥﴾ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ ﴿٦﴾ وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ ﴿٧﴾

---

(١) انظر: الأصول تمام حسان، ص ٩٨، ٩٩ ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة ١٩٨٢م.
أذكرأن:(أصول القراءة المقبولة: صحة الإسناد، وموافقة الرسم المصحفي، وموافقة وجه من وجوه العربية).

(٢) الخطيب القزويني: التلخيص في علوم البلاغة، ص ٢٤.

(٣) سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي، ص ٨٢ ـ ٨٤، تحقيق علي فودة،مكتبة الخانجي بالقاهرة،ط٢، ١٩٩٤م.

(٤) ابن سنان الخفاجي: سر الفصاحة، ص ٨٢:٦٠ تح علي فوده ـ القاهرة ـ الخانجى، ط١، ١٩٣٢م.

وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴿٨﴾ ۞ أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِي ٱلْقُبُورِ ﴿٩﴾ وَحُصِّلَ مَا فِي ٱلصُّدُورِ ﴿١٠﴾ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌۢ ﴿١١﴾﴾.

تجد الآيات إجمالًا قصيرة في جميع أجزاء السورة، متناسبة في قصرها مع سرعة الانتقال في تصوير الحركات، أو مع إيجاز الأفكار في التحليل النفسي.

ومقتصرة على العناصر الأساسية للجملة، خالية من الزوائد خلو الأفكار والمشاهد من التفصيلات، متناسبة في تنوعها وانتقالاتها مع تنوع الموضوع، من فعلية غير مؤكدة، إلى إسمية مؤكدة، إلى استفهامية.

إن المرتل يشعر لهذه الآيات، أن لها طابعًا موسيقيًّا واضحًا، وإذا قرأها قراءة فنية ـ وذلك هو الترتيل ـ لاحظ انقسامها إلى عدة نغمات متناسبة، مع أقسام النص من الوجهة الفكرية والنحوية.

فالقسم الأول: يتألف من خمس فقرات موسيقية، ذات نغمة واحدة تقل فيها المدود، وكل فقرة منها تتألف من كلمتين: أولاهما تحتوى على بعض المدود الطويلة، وثانيتهما وهي فاصلة الآية، كلمة ثلاثية، لا مدّ إلا في آخرها «ضبحاً، قدحًا، صبحًا، نقعًا، جمعًا» وهذه الفقرات تمثل بقلة مدودها، وتوالي حروفها المتحركة، حركة الخيل في عدوها، ووقع حوافرها ثم ارتفاعها.

أما القسم الثاني من السورة، فهو أطول نفسًا، وأكثر مدودًا، وكأنه يشير بمدوده الطويلة إلى التأمل الطويل، والهدوء النفسي ؛ وتختلف كلمة الفاصلة في هذا القسم اختلافا كبيرًا ؛ في جرسها الموسيقي ؛ عن فاصلة القسم الأول «كنود ـ شهيد ـ شديد».

والقسم الثالث يجمع بين المدود الطويلة في بعض أجزائه «أفلا يعلم إذا» وتوالي الحركات في كلمات أخرى «بعثر». كما أن فاصلته ؛ تختلف عن القسمين السابقين في نبرتها ؛ وقوة جرسها «قبور، صدور».

ويعود القسم الأخير في نغمة هادئة ناشئة عن المدود ؛ والميم الساكنة والتنوين ؛ إلى فاصلة تأخذ الياء من القسم الثاني. والراء من الثالث.

ويلاحظ أن لبعض ألفاظ السورة جرسًا موسيقيًّا واضحًا. مناسبًا لمعناها، مثل «قدحًا ونقعًا» المناسبة لوقع حوافر الخيل. و«بعثر» المناسبة لانتشار أجساد الموتى بعد خروجها من الأرض. ومثل «حُصِّل» الدالة بصادها المشددة على شدة التقصي والجمع.

فموسيقى النص في جملتها وتفصيلها؛ أي في نغمة الجمل؛ وجرس الألفاظ، وفواصل الآيات ـ مناسبة للمشهد والأفكار، ومقابلة لها، وتتنوع بتنوعها، وتنسجم انسجامها.

إن الموسيقى في السورة الكريمة، شديدة وعنيفة، وفيها خشونة ودمدمة وفرقعة، وهي تناسب الجو الصاخب المعفر الذي تنشئه القبور والصدور المحصل ما فيها بقوة، وجو الجحود، وشدة الأثرة، فلما أراد لهذا كله، إطارًا مناسبًا، اختاره من الجو الصاخب المعفر، كذلك تثيره الخيل الضابحة بأصواتها، القادحة بحوافرها، المغيرة مع الصباح المثيرة للغبار، فكان الإطار من الصورة، والصورة من الإطار، لدقة التنسيق وجمال الاختبار[١].

كذلك مما يؤكد ارتباط علم الصرف بعلم البلاغة: أن الاتجاه البلاغي عُني بشأن اللفظة المفردة، وأدرك مدى التجاوب بينها وبين السياق والمقام في إنتاج الأغراض البلاغية التي تستدعيها، وسر إيثار صيغة على أخرى في مقام دون سواه، وقد برز ذلك جليًّا في تناول الموجهين لبلاغة الكلمة من حيث تعريفها وتنكيرها، وصور خروجها عن مقتضى الظاهر، وتعاقب حروف المعاني وما يضفيه مدلولها الوضعي على تغاير المعاني. ورغم ما طغى في تعليلاتهم لصور الخروج من أغراض أوليَّة شاعت في الفكر اللغوي منذ مرحلة باكرة، كقولهم مثلًا إن المفرد يقع موقع الجمع بغرض التخفيف، وإن الجمع يقع موقع المفرد بغرض التكثير أو الدلالة على الكثرة أو التعدد. فقد توسَّل بعضهم بتلك المعاني الأولية في استشراف معانيها الثواني التي ترمي إليها في سياقها ومقامها، ومذهب ابن جني (ت٣٩٢هـ) والزمخشري (ت٥٣٨هـ) وأبي حيان (ت٧٤٥هـ) في ذلك ليس منا ببعيد.

كذلك تهيأ لنا في توجيههم لتعاقب جمع القلة والكثرة على بعض المواضع القرائية مذهبان: حاول أحدهما أن يتلمس لكل وجه دلالته تبعًا لمتعلقاته في نسقه، ورأى الآخرُ

---

(١) راجع ذلك في: التصوير الفني في القرآن _ سيد قطب، والبناء الصوتي في البنيان القرآني، محمد حسن شرشر، ط١، دار الطباعة المحمدية، ١٩٨٨م، ص ٢٧.

أن صيغة القلة قد تخرج عن أصل وضعها إلى الدلالة على الكثرة في سياقها، وقد شُهر هذا المذهب عن الزجاج (ت٣١١هـ) والفارسي (ت٣٧٧هـ) وغيرهما[١].

حيث إن علماء العربية السابقين كانوا يتسمون بالموسوعية وعدم التخصص؛ فجاءت دراساتهم العربية تجمع بين الجانب اللغوي والأدبي أو غيرهما «نظرًا لأن المعارف العربية كانت لا تزال وحدة متكاملة، لم ينفصل بعضها عن بعض، ولم يتحول بعدُ كلُّ فرع منها إلى علم مستقل قائم بذاته ولهذا فكثيرًا ما يكون الفقيه نحويًّا كاتبًا، والرَّاوية لغويًّا معلمًا، والمفسِّر بلاغيًّا وكثيرًا ما يكون المعدود منهم في طائفة مذكورًا في طائفة أخرى[٢].

فالبلاغة كانت مختلطة بمباحث النحو واللغة والإعجاز ولم تظهر البلاغة كعلم مستقل الأصول والتحديدات إلا في عصور متأخرة للدراسات العربية؛ أي بعد القرن السادس الهجري على يد أبي يعقوب السكاكي (ت٦٢٦هـ) الذي اعتنى بتقسيم العلوم، وعلى الرغم من أنه فتح الباب لتقسيم تلك العلوم وتحديدها فإنه لم يكن غائبًا عن وعي السكاكي الصلة بين علوم العربية، إذ يذكر في مقدمة كتابه: «وقد ضمنت كتابي هذا من أنواع الأدب دون نوع اللغة ما رأيته لا بد منه وهي عدة أنواع متآخذة ـ أي مترابطة ترفد إحداها الأخرى ـ فأودعته علم الصرف بتمامه، وإنه لا يتم إلا بعلم الاشتقاق المتنوع إلى أنواعه الثلاثة، وقد كشفت عنها القناع، وأوردتُ علم النحو بتمامه، وتمامه بعلمَي المعاني والبيان»[٣].

وعلى الرغم من ذلك الاتصال الصرفي البلاغي، فإن الصرفي بغيته المحافظة على اللغة بأشكال شتى؛ منها الحكم بالصواب على المتكلم الموافق لقواعد تلك اللغة أو تخطئة المتكلم الخارج عن قواعدهم المعيارية المحافظة على اللغة من التجاوز بعيدًا عن تلك الحدود والضوابط التي ارتأوها.

---

(١) التوجيه البلاغي للقراءات القرانية د/ أحمد سعد محمد، ص ٥١٤.

(٢) في تاريخ البلاغة العربية ـ د. عبد العزيز عتيق ـ دار النهضة العربية ـ بيروت ـ ص ٤٩.

(٣) مفتاح العلوم لأبى يعقوب السكاكي، ص ٣ ـ طبعة مصطفى الحلبي ـ الطبعة الأولى ١٩٣٧ م.

أما البلاغيون فيتبرمون من تلك الحدود التي حدّها الصرفيون للصيغ العربية؛ فأخذ البلاغيون يتجوزون في التوسع لمعاني صيغة ما أو استخدام صيغة بدلًا من الصيغة الأخرى المفترضة لأداء معنى ما(١).

فراح البلاغيون يوجهون النقد الحاد للصرفيين للآتي ذكره:

١) لأن الصرفيين حددوا معاني لكل صيغة، على حين أن البلاغيين يريدون أن يتوسعوا عن أسلافنا الصرفيين في المعاني التي تدل عليها أيّ من الصيغ.

وأنا أبرئ أسلافنا الصرفيين بأنهم حين تحدثوا عن المعاني التي تدل عليها أيّ من الصيغ الصرفية، فكان ذلك بناء على ما وصل إلى أيديهم من شواهد لغوية حتى عصر الاستشهاد اللغوي.

أما البحث البلاغي فقد بدأ متأخرًا عن البحث اللغوي ولم يتقيد بالاستشهاد بعصر الاحتجاج الذي ألزم اللغويون أنفسهم به ؛ فأضاف البلاغيون معاني للصيغة الصرفية بناء على استشهادات لم تكن أمام أسلافنا الصرفيين عند التقعيد للغة تقعيدًا معياريًّا بخلاف عمل البلاغيين الذين يتجهون إلى الوصف اللغوي بعيدًا عن التقعيد المعياري.

أضف إلى ذلك أن اللغة بداية تحتاج إلى البحث اللغوي الذي يبين الصواب من الخطأ ثم بعد ذلك تأتي الدراسة الجمالية للبلاغيين.

٢) لأن اللغويين قالوا إن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى(٢) كما قرر ذلك ابن جني في الخصائص(٣). إلا أن أحد البلاغيين وهو ابن الأثير يزيد على ذلك الحكم الذي حكم

---

(١) المعنى في البلاغة العربية منذ عبد القاهر حتى السكاكي، دكتوراه بكلية دار العلوم، حسن طبل، ص ٢٢٩ ـ ٢٣٠.

(٢) انظر: الخصائص لابن جني ٢/ ١٥٥ ـ ١٥٦ د/ محمد علي النجار، ط دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت لبنان ١٩٥٨ م.

(٣) سبقه الخليل وسيبويه بذلك. انظر الكتاب ٢ / ٢٤١ ط المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية ١٣١٧هـ..

به اللغويون؛ يزيد عليه شرطًا أن تكون الصيغة محولة من صيغة أقل إلى صيغة أخرى أكثر بناءً[1]؛ ومن هنا فإن ابن الأثير يتجرأ في نقده أكثر إذ يذكر «ومن هنا شذَّ الصواب عمن شذَّ عنه في (عالم) و(عليم) فإن جمهور علماء العربية- يعني اللغويين - يذهبون إلى أن (عليمًا) أبلغ في معنى العلم من (عالم) وقد تأملت ذلك، وأنعمت نظري فيه، فحصل عندي شك في الذي ذهبوا إليه، والذي أوجب ذلك الشك هو أن عالمًا وعليمًا على عدة واحدة، إذ كل منهما أربعة أحرف، وليس بينهما زيادة ينقل فيها.الأدنى إلى الأعلى»[2].

غير أنني أبرئ أسلافنا من اعتراض ابن الأثير فقد جانبه الصواب حيث إن الصرفيين ذهبوا إلى أن فعيل أبلغ من فاعل؛ إذ إن اسم الفاعل من الثلاثي على أربعة (ف ا ع ل) فإذا أردنا المبالغة جاز لنا أن نحوله إلى (فعيل) أربعة حروف أيضًا، أو (فَعِل) ثلاثة أحرف؛ أي أقل عددًا، بيد أن فَعِل أقل في الحروف وبالرغم من ذلك فهي إحدى الصيغ الدالة على المبالغة كما ذكر أسلافنا الصرفيون؛ إذ إنها على وزن أفعال السجايا فكان أبلغ.

٣) حيث إن ابن سنان الخفاجى أحد أعلام البلاغيين يسفه رأي الخليل والرماني بأن تنافر الكلمة يرجع إلى بعد مخارج حروفها فيقول: «وقد ذهب الرماني إلى أن التنافر أن تتقارب الحروف في المخارج أو تتباعد بعدًا شديدًا، وحكى ذلك عن الخليل بن أحمد. والذي أذهب أنا إليه في هذا ما قدمت ذكره، ولا أرى التنافر في بعد ما بين مخارج الحروف، وإنما هو في القرب ويدل على صحة ذلك الاعتبار أن هذه الكلمة - ألم - غير متنافرة وهي مع ذلك مبنية من حروف متباعدة المخارج؛ لأن الهمزة من أقصى الحلق والميم من الشفتين، واللام متوسطة بينهما، وعلى مذهبه كان يجب أن يكون هذا التأليف

---

(١) إذ يذكر ابن الأثير: «النوع الثاني عشر في قوة اللفظ لقوة المعنى: هذا النوع قد ذكره أبو الفتح ابن جني في كتابه الخصائص إلا أنه لم يورده كما أوردته أنا، ولأنبه على ما نبهت عليه من النكت التي تضمنته، وهذا يظهر بالوقوف على كلامي وكلامه... اعلم أن اللفظ إذا كان على وزن من الأوزان ثم نقل إلى وزن آخر أكثر منه فلابد أن يتضمن من المعنى أكثر مما تضمنه أولًا» راجع:المثل السائر لابن الأثير ٢/ ٢٤١ تقديم وتعليق د. أحمد الحوفي، د. بدوى طبانة، ط دار نهضة مصر.

(٢) المثل السائر لابن الأثير ٢/ ٢٧٤ .

متنافرًا؛ لأنه على غاية ما يمكن من البعد، وكذلك أم. و أو؛ لأن الواو من أبعد الحروف من الهمزة. وليس هذا مثل ـ عج ولا سز ـ لما يوجد فيهما من التنافر بالقرب ما بين الحرفين في كل كلمة. ومتى اعتبرت جميع الأمثلة لم تَرَ للبعد الشديد وجهًا في التنافر على ما ذكره»(١).

بيد أن البحث يرى أن ابن سنان الخفاجي جانبه الصواب فيما ذهب إليه من نقد اللغويين الجليلين «الخليل» و«الرماني»؛ حيث إن إمام البلاغيين عبد القاهر الجرجاني ـ اعترف بإفادته من الدراسات اللغوية حتى قيل عنه أنه نحوي لغوي(٢) إضافة إلى أنه بلاغي ـ خالف الرأي السابق لابن سنان بأن فصاحة المفرد تقوم على التأليف من حروف متباعدة وبَيَّنَ عبد القاهر رأيه في فصاحة المفرد(٣).

وأخيرًا هناك سؤال يطرح نفسه: لماذا هذه الحدة التي تحدثنا عنها من البلاغيين تجاه أسلافهم الصرفيين ؟

هل تناسى هؤلاء البلاغيون أنهم قد استفادوا من الدراسات الصرفية لأسلافنا الأوائل في الحديث عن الكلمة المفردة من حيث حروفها متنافرة أم متلائمة، وعوامل التنافر والتلاؤم ومن حيث خفتها وثقلها وأسباب الخفة والثقل، ومن حيث كونها مهجورة أم مألوفة ؟ فهذا التفاوت في الألفاظ هو أساس فكرة البلاغة. فحديث الصرفيين الأوائل عن كل ذلك كان له أثر في نشأة البلاغة كما هو واضح من آثار الخليل ابن أحمد في كتابه العين أو ما أثر عنه في كتب اللغويين والبلاغيين(٤).

---

(١) سر الفصاحة، ص ١١٢ ـ لابن سنان ـ صبيح ـ ١٩٥٣م.

(٢) ارجع إلى: فلسفة عبد القاهر النحوية في دلائل الإعجاز، ص٣٠٥ ـ د.فؤاد مخيمر ـ دار الثقافة ـ ١٩٨٣م.

(٣) ارجع إلى: دلائل الإعجاز ـ عبد القاهر الجرجاني صـ٤٥ وما بعدها ـ المنار ـ ط١.

(٤) ارجع إلى: النكت في إعجاز القرآن ٨٨ للرماني الذي يذكر: «وأما التنافر فالسبب فيه ما ذكره الخليل من البعد الشديد، وذلك أنه إذا بعد البعد الشديد كان بمنزلة الطفر، وإذا قرب القرب الشديد كان بمنزلة مشى المقيد، لأنه بمنزلة رفع اللسان ورده إلى مكانه، وكلاهما صعب على اللسان، والسهولة من ذلك في الاعتدال، ولذلك وقع في الكلام الإدغام والإبدال».

أو ارجع إلى: سر الفصاحة ٧٥، ٥٨ الذي يذكر قول الخليل: «سمعنا كلمة شنعاء وهي(الهعخع) و أنكر تأليفها، كل ذلك اعتمادًا للخفة، وتجنبًا للثقل في النطق».

أضف إلى ذلك ما أُثر عن سيبويه في الكتاب الذي أدى ببحثنا هذا إلى إبراز فكرة البينية الصرفية في الدراسات العربية (لغوية أم أدبية) ؛ لأنه قد انصبَّ اهتمام الصرفيين العرب على استجلاء جوانب صرفية بعينها تخص أكثر ما تخص الدرس اللغوي. دون النظر ـ غالبًا ـ إلى ما تضمنه الصرف العربي عند إمام النحاة سيبويه في الكتاب من لفتات وتفسيرات بلاغية اعتبرت مع غيرها ـ فيما بعد ـ أصولًا استند عليها الدرس البلاغي في إقامة مباحثه وبيان وسائله وفنونه، ومرد ذلك يعود ـ في نظري ـ إلى تصنيفهم الصرف تابعًا للدرس اللغوي المغاير للدرس الأدبي غافلين أو متغافلين البينية التي تربط الدراسات العربية، سواء أكانت صرفيه لغوية أم بلاغية أدبية.

ومن ثم أردت في بحثي ذلك أن أركز على إبراز اتصال الصرف بالبلاغة[1] وأن يكون عمدتي ـ في بيان ذلك ـ كتاب سيبويه؛ لأنهم أطلقوا عليه دستور النحو وقرآن النحو.... إلخ من نعوت لغوية غير أدبية، فأردت أن ألفت النظر إلى بعض ما تضمنه الكتاب من لفتات صرفية بلاغية أتاحت للاحقين ممن اختصوا بالدرس البلاغي إلى صياغة بلاغية متناغمة ذات صبغة علمية بهذه اللفتات والنظرات المتناثرة عند اللغويين الذين على رأسهم إمام النحاة صاحب أقدم كتاب وصل إلينا في نحو وصرف العربية؛ إذ أذكر بعضًا من حديثه الصرفي البلاغي في الكتاب كحديثه عن الحذف الصرفي ـ للتنوين والنون ـ لعلة بلاغية وهي التخفيف على اللسان ـ أو «الاستخفاف» على حد تعبيره ـ إذ يذكر سيبويه: «واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض؛ فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأن الأسماء هي الأول وهي أشد تمكنًا، فمن ثم لم يلحقها تنوين، ولحقها الجزم والسكون.. والنكرة أخف عليهم من المعرفة وهي أشد تمكنًا، لأن النكرة أول ثم يدخل عليها ما تعرف به، فمن ثم أكثر الكلام ينصرف في النكرة. واعلم أن الواحد أشد تمكنًا؛ من الجمع لأن الواحد الأول، ومن ثم لم يصرفوا ما جاء من الجمع على مثال ليس للواحد نحو مساجد ومفاتيح. واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث، لأن المذكر أول وهو أشد تمكنًا فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم، وتركه علامة

---

(١) لذلك احتل اتصال الصرف بالبلاغة حجمًا أكبر من صلة الصرف بالمستويات اللغوية الأخرى.

لما يستثقلون»(١)، وأيضًا يذكر سيبويه «واعلم أن العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون، ولا يتغير من المعنى شيءٌ وينجرّ المفعول لكفِّ التنوين من الاسم... وليس يغيِّر كفُّ التنوين، إذا حذفتَه مُستخِفًا، شيئًا من المعنى، ولا يجعله معرفة، فمن ذلك قوله ﷻ: «كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ المَوتِ».... و«لَو تَرَى إِذِ المُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِم» فالمعنى معنى» وَلَا آمِّينَ البَيتَ الحَرَامَ «... وقال الخليل هو كائِنُ أخيكَ، على الاستخفاف، والمعنى هو كائنٌ أخاك»(٢).

واستمر الأثر الواضح للدراسات الصرفية في البلاغة العربية بنصيب وافر قياسًا للدراسات الأخرى التي ترفد البلاغة العربية ؛ فالبحث الصرفي بيَّن أن هناك صيغًا صرفية تشترك في الدلالة على معنى واحد، ثم جاء البحث البلاغي وبنى على كلام السلف من الصرفيين السابق أمرًا بلاغيًا وهو أن البلاغة تعنى بحسن التخير لتلك الصيغة بدلًا من تلك الصيغة وموافقتها موضعها من الكلام ؛ بناء على مراعاة الفروق بين المعاني الوظيفية للصيغ التي تشترك في معنى واحد. حيث إن المبدع عليه اختيار صيغة واحدة من بين تلك الصيغ الصالحة جميعها لأداء وظيفة عامة واحدة، غير أن تلك الصيغ قاصرة عن أداء الصيغة المختارة في سياقها الخاص(٣).

ومن ذلك قوله تعالى: «لاَ يُكَلِّفُ الله نَفْسًا إلاَّ وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ» حيث إن الله اختار صيغة «افتعل - اكتسبت» بدلًا من صيغة «فعل - كسبت» في الدلالة على فعل الشر، فصيغة افتعل تأتى لمعانٍ عدة حسب السياق، أما في سياق هذه الآية فإن معناها الاجتهاد والطلب والتصرف والمبالغة في معنى الفعل حسبما أشار إلى

---

(١) الكتاب لسيويه ١/ ٧٥٦، الأميرية.

(٢) الكتاب لسيويه ١/ ١٦٥، ١٦٦، ٣٤٠ - تحقيق عبد السلام هارون - الخانجي - القاهرة - الطبعة الثانية - ١٩٧٧م.

(٣) انظر: دلائل الإعجاز، ص ٨١ - ٨٣ - عبد القاهر الجرجاني - ط المدني - تحقيق محمود شاكر، والبيان والتبيين ١/ ٦٣ - الجاحظ - تحقيق حسن السندوبي ط دار الكتب العلمية - بيروت، والبرهان في وجوه البيان - ابن وهب الكاتب، ص ١٦٣ - تحقيق عبد القادر أحمد عطا - دار الكتب العلمية - بيروت، والمعنى في البلاغة العربية منذ عبد القاهر حتى السكاكي - حسن طبل، ص ٢٣٠ - دكتوراه بدارعلوم القاهرة.

ذلك أسلافنا الصرفيون[1] الذين على رأسهم سيبويه؛ إذ يقول: «وأما كسب فإنه يقول أصاب، وأما اكتسب فهو التصرف والطلب والاجتهاد بمنزلة الاضطراب»[2].

وأخذ البلاغيون[3] يرددون الكلام السابق للسلف من الصرفيين دون ذكر إشارة الصرفيين إلى ذلك الملمح البلاغي ؛ حيث ذكرت الآية في التعبير عن الشر بالاكتساب بدلًا من الكسب لما في دلالة الاكتساب من تكلف واجتهاد وتعمل واضطراب وتصرف للتوصل إلى المعصية، ويتناسب ذلك مع ما في المعصية من مخالفة مما يدعو الإنسان إلى الاحتيال فيها[4].

ولم يكتفِ أعلام من البلاغيين بالتنكر ضد اللغويين بل سلوا أقلامهم للفصل بين علم النحو والصرف من جهة وعلم البلاغة من جهة أخرى؛ أمثال:

ـ قدامة بن جعفر في مقدمة كتابه نقد الشعر[5].

والقاضي الجرجاني في كتابه الوساطة الذي يقسم المعترضين على المتنبي إلى فريقين أحدهما: «نحوي لغوي لا بصر له بصناعة الشعر»[6].

ـ وابن الأثير في كتابه «المثل السائر» الذي أمعن في إبراز الحجاب بين كلتا الدراستين اللغوية والبلاغية بقوله: «أسرار الفصاحة لا تؤخذ من علماء العربية وإنما تؤخذ منهم مسألة نحوية أو تصريفية، أو نقل كلمة لغوية، وما جرى هذا المجرى، وأما أسرار

---

(١) انظر: الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٤١ ـ المطبعة الأميرية ببولاق١٣١٧هـ وشرح الشافية لابن الحاجب١/ ١٠٨ ـ ط دار الكتب العلمية ـ بيروت، وشذا العرف في فن الصرف للحملاوي ٤٤ـ ط مصطفى الحلبي.

(٢) انظر: الكتاب لسيبويه ٢/ ٢٤١ ـ المطبعة الأميرية ببولاق١٣١٧هـ.

(٣) انظر: الكشاف للزمخشري ١/ ١٧٢ ـ ط دار الكتب العلمية ـ بيروت، ومفاتيح الغيب للرازي ٤/ ٥١، ٥٢ ـ ط دار الغد العربي.

(٤) انظر: الكشاف للزمخشري ١/ ١٧٢، ومفاتيح الغيب للرازي ٤/ ٥١، ٥٢.

(٥) نقد الشعر لقدامة بن جعفر، ص ٢.

(٦) الوساطة، ص ٤٣٦ تحقيق وشرح محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار إحياء الكتب العربية ـ عيسى البابي الحلبي وشركاه ـ ١٩٦٦م.

الفصاحة فلها قوم مخصوصون بها»[١] وذلك ـ في رأيه ـ لأن «فن الفصاحة والبلاغة غير فن النحو والإعراب»[٢]، ويترتب على ذلك عند ابن الأثير أن «النحاة لا فُتيا لهم في مواقع الفصاحة والبلاغة، ولا عندهم معرفة بأسرارهما من حيث إنهم نحاة»[٣].

وأنا هنا في بحثي عن البينية أتساءل هل يصح أن تحدث مثل هذه التفرقة الحادة بين علماء في فروع لغة واحدة بدأت بخدمة القرآن ؟، فيرى فريق أن هذا التركيب القرآني في إحدى القراءات أبلغ بينما يراه آخر ليس أبلغ.... هل تناسى هؤلاء المفرقون أن علوم اللغة العربية أول ما بدأت كانت لخدمة القرآن بقراءاته ؟ ذلك القرآن الذي وصفوه بأنه بليغ إلى حد الإعجاز وبأنه جاء متسقًا مع قواعدهم وسلامة لغتهم.

ولله درُّ عبد القاهر الجرجاني اللغوي البلاغي[٤] الذي حق له أن يُطلق عليه إمام البلاغيين فإنه أدرك بينية تلك العلوم المتآخذة ؛ فما تلفظ بقول حاد على أسلافه اللغويين بل عرف لهم حسن جميلهم في التمهيد لإزهار البلاغة العربية.

فلا عجب إذن أن نجده كثيرًا ما يدلل على آرائه بالإشارة إلى لفتات سيبويه.

---

(١) المثل السائر ١/ ٢٨٨ـ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ بمصر ١٩٣٩م.

(٢) المثل السائر ١/ ٢٨٣

(٣) المثل السائر ٢/ ١٦٤.

(٤) قام البدراوي زهران ببحث عنوانه «عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني» وقد رجعت إلى الطبعة الثالثة منه ١٩٨٦م ـ دار المعارف بالقاهرة

ارجع أيضًا إلى: «فلسفة عبد القاهر النحوية في دلائل الإعجاز» لفؤاد مخيمر ـ دار الثقافة ـ ١٩٨٣م.

خاتمة الباب الثاني

وبعد استعراض ذلك الباب الذي جمع بين شتات علوم اللغة العربية بين دفتي بحث «البينية.....» أو تحت مظلة «البينية الصرفية لعلوم اللغة العربية». والذي أبرز أهمية أن الصرف العربي بما له من علاقة وطيدة وعضوية بعلوم اللغة التي هي بحاجة إليه تتأثر به حتى أثبتنا أن الصرف ليس غاية في حد ذاته بل تدرس مسائله متصلة بفروع اللغة.

فإنه في الختام أدعو إلى:

_ تجديد علم الصرف بما يتناسب مع التطور الصوتي الذي حدث للغة، وبما يتناسب مع علم الأصوات الحديث المبني على تقنيات علمية دقيقه، وبعيدًا عن الافتراضات والتخيلات الصرفية المبنية على التذوق الصوتي فقط أو المبنية على التخيلات والافتراضات البعيدة عن الاستعمال اللغوي[1]

---

(١) من ذلك مثلا؛ البحث عن الأصل الافتراضي كاعتبارهم أن (قال) أصلها (قول) حيث تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا ؛ من أجل ذلك جعل الصرفيون كلمة «قال» على وزن «فعل» في الميزان الصرفي؛ لأن الألف الذي في وسط الكلمة حرف عندهم، على حين أن علماء الأصوات المحدثين يرون أن توزن هذه الكلمة بشكل جديد على وزن فال

ومن ذلك أيضًا ؛ تفعلوت وفعلوت وفعلان وفعليا «فهذه أوزان مبتدعة لا تخدم اللغة ولا توسع الاستعمال ولا تأتي بجديد؛ لأن فيها من الغرابة والثقل على اللسان ما يجعلها ممجوجة ثم إنه لم يأتِ بجديد حقًّا، فكل أوزانه ما بعد منها عن العربية وما قرب قليلًا لا تخرج عن زيادة بعض حروف» اليوم تنساه «إلا بعض الأوزان، ولو أنه لجأ إلى الاشتقاق في التجديد فاشتق أفعالًا حديثة الصيغة من أسماء الأعيان مثلًا، وهي لا تحصى وتزداد كل يوم بالبحث أو بالتعريب أو بالوضع» الاشتقاق. عبدالله أمين،ط لجنة التأليف الترجمة والنشر، ١٩٥٩م.

تلك الافتراضات الصرفية التي تظهر الصرف أنه غاية في حد ذاته، وتُنسي الباحث دور الصرف الأساسي الذي هو أحد روافد علوم العربية التي ينبغي على علماء تلك الفروع اللغوية أن يؤسسوا أنفسهم تأسيسًا صرفيًّا صوتيًّا خدمة لتخصصاتهم.

ولما كان الصرفيون القدامى قد تمتعوا بمقدرة على التذوق الصوتي حسب إمكاناتهم البشرية المتاحة آنذاك، فلم يكن من الممكن ولا من المستطاع أن يترك الحكم على أمثال هؤلاء الجهابذة للأفراد العاديين الذين لا يبلغون مستواهم؛ سواء في حاستهم اللغوية أم مقدرتهم الذهنية أم نفاذ بصيرتهم وقوة خيالهم... إلى غير ذلك من الصفات التي تتميز بها على الغير قلة محدودة من البشر. فكان من مهمة اللغويين المحدثين تقويم هذه الأعمال التراثية... ومثل هذه تستلزم أن يكون من ينهض بها جماعة أوتوا أدوات البحث العلمي وأساليبه وتقنياته الحديثة، بالإضافة إلى قوة الحس وأصالة الفكر؛ ليستطيعوا أن يجاروا أسلافنا الصرفيين، ويحكموا على أعمالهم بالإبقاء عليها أو إظهار جوانب الضعف والخلل بها؛ لتبديلها بما يتسق مع معطيات علم اللغة الحديث وبخاصة علم الأصوات الحديث الذي يعد خطوة تمهيدية للدرس الصرفي.

_ وأيضًا أدعو إلى تجديد الصناعة المعجمية بما يتناسب مع دور الصرف البارز في بناء المعجم.

_ كما أدعو دعاة تجديد النحو العربي إلى أن يضعوا في اعتباراتهم تفادي تصادم الصرف بالنحو، بل الاستفادة من الصيغة في التركيب النحوي.

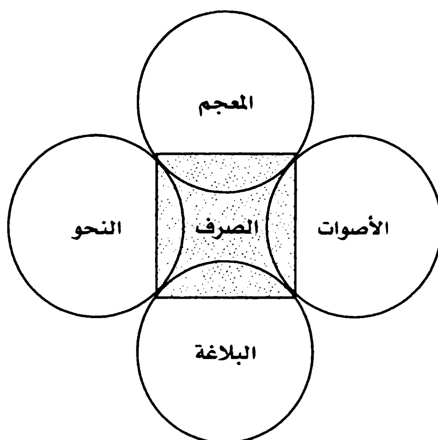
_ كذلك أدعو البلاغيين إلى أن يبرزوا دور الصرف في البلاغة العربية.

وبعد ذلك العرض السابق الذي يظهر مرونة الصرف لصلته بجميع علوم اللغة العربية ـ على الرغم من استقلاله بذاته ـ آمل أن يفيد الدرس الصرفي الحديث من ذلك الترابط الذي يصل الصرف ببقية علوم اللغة العربية بإعادة ترتيب الأبواب الصرفية حسب اتصال الصرف بغيره من المستويات اللغوية بالتسلسل الآتي: «الصوتية[1]

---

(١) الخاص بتغيير الأصوات داخل الكلمة كما في: الإدغام وأَلِف الوصل والزيادة والحذف والإبدال والإعلال والإشمام والروم والإدغام والاختلاس والهمز والتضعيف....

ثم النحوية»[1]، وذلك بعدما يتجاوز عن الآثار السيئة التي أشرنا إلى بعض منها بما يتناسب مع دور الصرف الصوتي كخطوة متقدمة على الدراسات اللغوية الأخرى، ويضيف إليه ما يحتاجه ؛ حتى تتحقق له سمة التكاملية التي تؤدي إلى إبراز البينية الصرفية لدراسات اللغة العربيـة، والذي أرغب في تجسيدها برسم توضيحي عَلنًا نبرز تلك البينية من خلال التخطيط البياني الآتي:



---

(١) الخاص بتغيير الأصوات خاصة آخر الكلمة مما يؤثر على علاقتها بتركيب الجملة؛ مثل: حذف نون المثنى أو جمع المذكر السالم وحذف تنوين المشتقات "اسم الفاعل وصيغ المبالغة واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والاسم المنسوب..." عند الإضافة لمعمولها في باب عمل المشتقات عمل الفعل المشتق منه، فكل هذه المشتقات الخاصة بعلم الصرف تؤثر في التركيب النحوي للجملة. هذا فيما يتعلق بالمشتقات في الأسماء، أما فيما يتعلق بتصريف الأفعال: مثل حذف نون الأفعال الخمسة أو حذف حرف العلة في الفعل الأجوف والناقص في تركيبات نحوية معروفة، وهذا التغير الصرفي النحوي لا يختص بآخر الفعل أو وسطه بالحذف في بنية الكلمة بل أحيانًا يكون التغير الصرفي النحوي بالزيادة بالتضعيف في وسط الفعل أو بالزيادة في أول الفعل كتغير الفعل اللازم إلى متعد....

الباب الثالث

صلة النحو

بعلوم اللغة العربية

مقدمة

اهتم العرب بالنحو اهتمامًا جعلهم يفزعون حين سمعوا الأخطاء النحوية؛ فأدى ذلك إلى وضع قواعد للغة العربية على يد أبي الأسود الدؤلي بإرشاد من الإمام علي ابن أبي طالب. أي أنهم فزعوا لذلك على حين لم يكن فزعهم بالقدر نفسه في الأخطاء الصوتية أو الصرفية.

وربما بدأ سيبويه إمام النحاة بالأكثر أهمية عند العرب؛ ألا وهو النحو حين التفكير في التأليف التقعيدى للعربية بداية. فإن سيبويه لم يقتصر كتابه على النحو وحده بل حوى كثيرًا من علوم العربية خاصة الدراسات اللغوية «النحو، والصرف، والأصوات»، فهذه دراسات لغوية بارزة في كتابه بجوارها قضايا معجمية كتعريفه لبعض المفردات(١) وحديثه عن التعريب في أبواب خاصة(٢).

---

(١) قد يقطع سيبويه في كتابه سياق حديثه الذي يتحدث عنه ليبين فقط دلالة معجمية في لفظ ورد في سياق الحديث مع أن هذا اللفظ لا علاقة له بسياق الحديث. الكتاب ١/ ٢١٤.

(٢) سيبويه هو أول عالم لغوى، وصل إلينا كتابه، توسع في هذا الباب، من حيث كونه مستوى دراسيًا يقوم على اللغة وحدها، فقد جمع بين أطرافه، وقعد له على أسس صوتية صرفية " انظر: " التعريب ودوره في بناء المعجم العربي الحديث، دراسة لغوية صرفية معجمية " ـ للباحث إبراهيم آدم إسحق ـ رسالة دكتوراه بكلية الآداب عين شمس ـ ص ١١٦،

الكتاب لسيبويه ـ ط دار الجيل ـ سنة ١٣٨٥هـ ١٩٩٦٠م ـ ٤/ ٣٠٣.

ملحوظة: لم تحظ الصناعة المعجمية بذات الحظوة التي حظيت بها أخواتها من الدراسات اللغوية في الكتاب لسيبويه، وربما السبب في ذلك أن أستاذه الخليل قد سبقه بصناعته المعجمية، ألا وهو «كتاب العين».

أيضًا توجد أصول بلاغية في كتابه[1] الذي سبق التصنيفات الأدبية خاصة البلاغية التي تأخرت في ظهورها قياسًا للدراسات اللغوية. وأخذ بعض الباحثين[2] يعيبون على سيبويه في ترتيبه لقضايا الكتاب حيث يرونها أمشاجًا مختلطة، فالجزء الأول من الكتاب لم ينفرد بالنحو وحده بل تناثرت فيه بعض مسائل الصرف كجمع كلمة أو اشتقاقها أو تصغيرها أو نسبها.. إلخ من أمور صرفية أو أمور تخص الصناعة المعجمية كالتعريف بمعنى كلمة وغير ذلك من الأمور المعجمية، أو أمور تخص البحث الأدبي الذي تأخر في ظهوره.

كل هذا التمازج الخليطي أدى ببعض الباحثين إلى النقد السلبي لكتاب سيبويه الذي صنف في العربية برمتها. بَيْد أن الأمر بخلاف ذلك في بحثنا هذا الذي يرى أنه لا يمكن فصل النحو عن علوم اللغة الأخرى من الناحية العملية.

فالدرس الصوتي يتعرض للنحو العربي أثناء حديثه عن النبر والتنغيم في تركيب الجملة نحويًّا.

وكذلك الدرس الصرفي لا يستغنى عن النحو حتى أطلق جُلُّ علمائنا اسم «النحو» على الصرف والنحو معًا.

وكذلك الصناعة المعجمية نجدها تحتوي على أمور نحوية أدرجت في ثنايا المادة اللغوية.

وكذلك الدرس البلاغي نجده لا ينفك عن الدرس النحوي؛ بل إن البلاغة العربية جاءت بداياتها الأولى على يد النحاة وانبثق علم البلاغة من رحم التصنيفات النحوية.

---

(١) إذ يذكر سيبويه (هذا باب افعوعل وما هو على مثاله مما لم نذكره) «قالوا خشن وقالوا اخشوشن، وسألت الخليل فقال: كأنهم أرادوا المبالغة والتوكيد، كما أنه إذ قال اعشوشبت الأرض فإنما يريد أن يجعل ذلك كثيرًا عامًّا قد بالغ....».

وهكذا نجد أن سيبويه تحدث هنا في كتابه عن أصل بلاغي؛ ألا وهو أثر زيادة المبنى في زيادة المعنى، حيث إن زيادة المبنى في (اخشوشن، واعشوشب) تعطي معنى أقوى من المعنى في (خشن، وعشب)، كما أنه تحدث عن الغرض من الزيادة هنا وهو المبالغة والتوكيد..

(٢) أبنية الصرف في كتاب سيبويه ـ خديجة الحديثي ـ دكتوراه بآداب القاهرة، ص ٢٦.

كما أن المنهج التكاملي للغة يجعلنا نرى أن في ذلك بينية وتواصلًا وتشابكًا وتداخلًا بين علوم العربية ذات النظام اللغوي المتآخذ؛ فراح ذلك البحث الذي بين أيدينا يظهر فكرة البينية أو التواصلية بين الدراسات العربية حيث تتكاتف علوم اللغة جميعها في فهم اللغة من نحو وصرف وصوت وصناعة بلاغية و معجمية[1]؛ حسبما هو واضح في ذلك البحث عن البينية النحوية لعلوم العربية[2] بالشكل التالي:

١- اتصال النحو بالأصوات.

٢- اتصال النحو بالصرف.

٣- اتصال النحو بالمعجم.

٤- اتصال النحو بالبلاغة.

اتصال النحو بالأصوات، وقد بينت ذلك تفصيلًا في باب صلة الأصوات بعلوم اللغة العربية.

اتصال النحو بالصرف، وقد بينت ذلك تفصيلًا في باب صلة الصرف بعلوم اللغة العربية.

اتصال النحو بالمعجم: هناك أمر دفعني إلى هذا البحث أمام الذين يطالعون المعاجم اللغوية، ويتبرمون من احتوائها على أمور تتسم في أذهانهم بالجفاف، أو بالصعوبة[3]؛ ألا وهي الإيضاحات الصرفية والنحوية.

غير أنني أذكر أن الإيضاحات الصرفية النحوية التي تؤدي إلى تضخم المعجم حسبما يرى البعض ـ جعلت أصحاب المعاجم كثيرًا ما كانوا يضطرون إلى ذكر تلك

---

(١) لم تحظ الصناعة المعجمية بذات الحظوة التي حظيت بها أخواتها من الدراسات اللغوية في الكتاب لسيبويه، وربما السبب في ذلك أن أستاذه الخليل قد سبقه بصناعته المعجمية؛ ألا وهو «كتاب العين».

(٢) أيضًا تحدثتُ عن صلة الإيقاع الشعري (العروض والقافية) بالنحو في باب «صلة الإيقاع الشعري بعلوم اللغة العربية».

(٣) نظرية الاكتمال اللغوي عند العرب ـ د.أحمد طاهر حسنين ـ دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع ـ ط١ ـ سنة ١٩٨٧م ـ ص٢٠٧.

الإيضاحات الصرفية النحوية، وذلك عند إيرادهم للاستشهادات التي بها أخطاء صرفية أو نحوية مما يضطرهم إلى التعليق الصرفي أو النحوي.

أي أن الباحث في المعاجم كثيرًا ما يجد الصرف لم يقحم إقحامًا في المادة المعجمية، بل توجد أسباب دعت المعجمي إلى إيراده؛ فالمعجم- الذي هو بمثابة الحقل التطبيقي للتقعيد الـصرفي- عند تناوله لبعض الأمثلة الشعرية، أو النثرية التي تحوي كلمات بها إشكال أو غرابة أو غموض أو ندرة أو شذوذ صرفي أو نحوي داخل الخزانة المعجمية؛ فكان المعجم مدفوعًا إلى الإفصاح الصرفي النحوي الذي يبين تلك الأمور التي هي من خصائصه؛ ألا وهي الإبانة.

بيد أن هناك من يرى أن «أكثر أصحاب المعاجم القديمة خاصةً لا يلتزمون أن يوضحوا أبواب الفعل ومصادره والمتعدى منه واللازم وبم يتعدى اللازم، والمفرد من الأسماء والصفات وجموعها، ويتمثل سوء التفسير في التقليد، فما من مؤلف وضع معجمًا إلا نقل تفسير من قبله، حتى إننا نجد تفسيرات الخليل والأصمعي وأبي زيد للألفاظ باقية كما هي بدون تغيير، وافتخر آخرهم بذلك»[(١)] إلا أنني أرى ـ خلافًا للرأي السابق ـ أنه جديرٌ بالذكر بهذا الصدد أن طريقة المعجم في تناوله للأبنية طريقة لا يتطرق إليها الجفاف المعهود في التصنيفات الصرفية النحوية؛ وإنما أُدرجت في ثنايا المادة اللغوية بطريقة تجعل تصريف الكلمة جزءًا من معناها.

على أنه لا ينبغي النظر إلى الإيضاحات الصرفية أو النحوية التي تذكرها المعاجم على أنها أمور جافة، بل على أنها تبيان لخدمة جمهور الباحثين عن الدلالات داخل إطار حقل شمولي ذي أبعاد تتضافر تضافرًا تكامليًّا.

أي أن الإيضاحات المعجمية للجوانب الصرفية النحوية بجانب الدلالة اللغوية لألفاظ تحمل فيها تحمل بجانب مدلولاتها اللغوية مدلولات صرفية، لا يمكن التغاضي عنها عند الكشف عن معناها كالتصغير والنسب...

فأوصي بالتوعية على أن المعاجم اللغوية لا تقتصر على الدلالة بعيدًا عن الأمور اللغوية الأخرى، فهذه «معاجم لغوية»؛ أي ذات صبغة لغوية بما تحويه من: «صرف

---

(١) المعجم العربي نشأته وتطوره ـ حسين نصار ـ دار مصر للطباعة ـ الطبعة الرابعة ـ ١٩٨٨م.

ونحو وأدب...»؛ فاتصال تصريف اللغة العربية ونحوها[١] بمعاجم اللغة العربية اتصال بدهي وطبعي وجلي يتبدى لنا ذلك في جملة أمور أبرزها في الآتي[٢]:

الاتصال بين الصناعتين:

مما يبين الاتصال بين الصناعتين «الصرفية النحوية»، و«المعجمية» - حسبما أرى- في أمور أبرزها:

* التشابه الاتفاقيّ[٣] بين الصناعتين «الصرفية النحوية»، و«المعجمية» في أن «الخليل بن أحمد هو المؤسس الحقيقي لمدرسة البصرة الصرفية النحوية ولعلم النحو العربي بمعناه الدقيق»[٤].

أيضًا الخليل بن أحمد هو المؤسس الحقيقي لمدرسة المعاجم ذات الترتيب الصوتي لأنه كان يرمي إلى ضبط اللغة وحصرها[٥].

---

(١) إنني في تلك الدراسة أحيانًا أورد اصطلاح النحو قاصدًا به النحو والصرف معًا ، أو أورد اصطلاح الصرف والنحو معًا حيث «إن الصرف ليس بمعزل عن النحو» القضايا النحوية والصرفية في المحكم لابن سيده ـ إيهاب همام عطية ـ ماجستير بكلية دار العلوم القاهرة ـ ص٢٢٢.

(٢) «التشابه بينهما، ثم الاتصال بينهما، ثم احتياج كل منهما للآخر»
وأخرت ذكر الاختلاف بينهما و الأثر السيئ الذي تركه كل منهما للآخر.

(٣) إذا تحدثنا عن التشابه بين الصناعتين فالأمر يحتاج لحديث طويل يضخم البحث؛ لأن التشابه في أمور قد يرد بين أي اثنين لا صلة بينهما ؛ومن ثم فإنني أضرب عن ذلك إلى ما هو أشد اتصالًا بتلك الدراسة.
واكتفيت في التشابه بين الصناعتين بذكر أبرز الأمور التي تتداعى على الأذهان بذلك الصدد؛ ألا وهو ما تم ذكره أعلى حديثنا في تلك الحاشية، إضافة إلى أمور أخرى أُذكِّر بها في تلك الحاشية تعريضًا؛ لجلائها حتى أصبحت بدهية المعرفة، والتي منها:
أن التصنيف الصرفي النحوي أولياته جاءت على شكل صحف أو رسائل.
كما أن التأليف المعجمي أولياته جاءت على شكل رسائل.
وأيضًا من التشابه الأكثر جلاء بين الصناعتين أن أسباب نشأتهما واحدة أعلاها ذكرًا الباعث الديني البارز لنا في الحرص الشديد على تبيان وأداء نصوص الذكر الحكيم أداء فصيحًا سليمًا؛ فظهرت كتب غريب القرآن التي هي النواة الأولى للصناعة المعجمية وظهرت بدايات التأليف النحوي بصحف على يد أبي الأسود الدؤلي الذي فزع عندما أحس بأخطاء معاصريه في تلاوة بعض آيات القرآن.

(٤) المدارس النحوية شوقي ضيف ـ شوقي ضيف ـ دار المعارف ـ القاهرة ـ الطبعة الخامسة ـ ص ٥.

(٥) معجم الأدباء ـ ياقوت ـ طبع بمصر ـ ٦ / ٢٢٧، المزهر للسيوطي ـ ط بولاق ١٢٨٢هـ ـ ١/ ٣٨.

أي أن هناك اتفاقًا في التأسيس في أن الخليل هو المؤسس الحقيقي للاثنتين.

وهاتان الصناعتان («المعجمية» و«الصرفية النحوية») تأسيسهما كان في بيئة واحدة؛ ألا وهي البصرة.

كما أنهما تشعَّبتا إلى مدارس(مدارس نحوية[١]، ومدارس معجمية)[٢]

كما أن الصناعتين («المعجمية»، و«الصرفية النحوية») نشأتهما عربية خالصة فالخليل ابن أحمد لم يتأثر بالأمم الأخرى[٣].

*** ومما يبين الاتصال بين الصناعتين («المعجمية»، و«الصرفية النحوية») أن أصحاب الصناعة الصرفية النحوية طعمت تصنيفاتهم بفوائد دلالية معجمية لأجل الإبانة والتوضيح[٤].**

وأيضًا أصحاب الصناعة المعجمية ليسوا جامعين للغة فحسب بل هم أهل دربة بعلوم متنوعة؛ أهمها العلوم الشرعية واللغوية من صرف ونحو وعروض وقافية وأدب.

---

(١) المدرسة البصرية، والكوفية، والبغدادية، والأندلسية، والمصرية (ارجع إلى المدارس النحوية ـ شوقي ضيف).

(٢) مدرسة الترتيب الصوتي الخليلي، والترتيب الهجائي، والترتيب بحسب الأبنية (ارجع إلى البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر ـ د/ أحمد مختار عمر ـ دار المعارف بالقاهرة ـ ١٩٧١م ـ ص ١٢٦).

(٣) انظر: مقالات يوسف العش بعنوان أولية تدوين المعاجم من مجلة المجمع العلمي بدمشق من المجلد١٦عام١٩٤١ م ص١١، ١٠، ٩، ٢.، المعاجم العربية ـ د. عبد السميع أحمد ـ ط دار الفكر العربي سنة ١٩٧٤م ـ ص١٥.

(٤) قد يقطع سيبويه في كتابه سياق حديثه الذي يتحدث عنه ليبين فقط دلالة معجمية في لفظ ورد في سياق الحديث مع أن هذا اللفظ لا علاقة له بسياق الحديث. فذكر سيبويه في الكتاب:

«كأن عذيرهم بجنوب سلى … نعام قاق في بلد قفار

العذير: الصوت. ومن ذلك قول عامر بن الطفيل:

فلأبغينكم قنًا وعوارضًا … ولأقبلن الخيل لابة صرغد

إنما أريد: عذير النعام» الكتاب لسيبويه ـ دار الجيل بيروت ـ الطبعة الأولى ـ ١/ ٢١٤.

ويتضح ذلك فيما أنا بصدد الحديث عنه «النحو والصرف» من أنهم كانوا يُطَعِّمُون معاجمهم بفوائد نحوية وصرفية لأجل تقويم الأساليب وتفادي ما شاع من أخطاء[1].

بناءً على ما ذُكر نتوصل إلى أن المعاجم الأصيلة كانت بمثابة الخزانة لعلم الصرف والنحو؛ إذ إن العرب في تلك العصور بحاجة إلى من ينبهها على بعض العثرات الصرفية النحوية أو اللغوية عامة.

* ومما يبين الاتصال بين الصناعتين أن كلتا الصناعتين («المعجمية»، و«الصرفية النحوية») كان أول كتاب في كلٍ منهما صاحبه صرفيّ نحويّ، إضافة إلى كونه لغويًّا جامعًا للغة من أفواه البدو؛ أي أنه يدخل تحت الصناعة المعجمية.

فالخليل بن أحمد ـ صاحب أول معجم عربيّ؛ ألا وهو كتاب العين ـ «صرفيّ نحويّ» و «لغويّ» على حدٍّ سواء. كما أنه يعتبر صاحب أول كتاب في التصريف والنحو، ألا وهو الكتاب لسيبويه، فالخليل لم يترك لنا كتابًا في النحو والصرف إنما وصلت إلينا آراؤه في ذلك خلال الكتاب لسيبويه الذي جمع آراء الخليل فيه[2].

إضافة إلى أن سيبويه كأستاذه الخليل نحوي وجامع للغة من أفواه البدو.

أضيف تأييدًا آخر لحديثنا السابق أنه حتى قبل ظهور أول معجم عربيّ ـ أعني العين ـ وقبل ظهور أول كتاب نحويّ صرفيّ ـ أعني كتاب سيبويه ـ نجد أن علماء العربية آنذاك كان الرجل منهم يجمع بين الصناعة الصرفية النحوية من جهة واللغوية من جهة أخرى؛ أمثال يونس بن حبيب الضبيّ (ولد سنة ٨٠ هـ ـ وتوفي سنة ١٨٢ هـ) أحد أساتذة سيبويه وآخرين من زملائه وتلاميذه[3].

---

(١) قد يقطع ابن منظور في معجمه سياق حديثه الذي يتحدث عنه ليبين فقط أمرًا صرفيًا كمسألة تذكير وتأنيث في لفظ ورد في سياق الحديث مع أن هذا اللفظ لا علاقة له بمادة الحديث. ففي مادة «حدر» يقول ابن منظور: «وفي الحديث: أن أُبيّ بن خلف كان على بعير له وهو يقول: يا حَدْرَاها ؛ يريد: هل رأى أحد مثل هذا ؟ قال: ويجوز أن يريد يا حَدْرَاءَ الإبل، فقصر، وهي تأنيث الأحدر، وهو الممتلئ الفخذ والعَجُز الدقيق الأعلى، وأراد بالبعير ههنا الناقة، وهو يقع على الذكر والأنثى كالإنسان». لسان العرب ـ ابن منظور (محمد بن مكرم) ـ دار صادر، بيروت ـ ٤/ ١٧٥ (حدر).

(٢) انظر: البحث اللغوي عند العرب ـ د/ أحمد مختار عمر ـ ص ٩٦، ٩٧.

(٣) الجهود اللغوية ليونس بن حبيب الضبيّ في المعجمات العربية ـ علي محمد محمود علي عامر ـ ماجستير بجامعة الأزهر بكلية اللغة العربية بالمنصورة ـ ص٣٣١.

* ومما يبين الاتصال بين الصناعتين أن الصناعة الصرفية النحوية لا بد أن يكون صاحبها على اتصال بالمعاجم العربية التي تزوده بصرف العربية وأبنيتها واشتقاقها ولغاتها[1]. وأيضًا الصناعة المعجمية لا بد أن يكون صاحبها عالمًا بصرف العربية وأبنيتها واشتقاقها.

لذا كان الخليل بن أحمد الفراهيدي المتوفى ١٧٥هـ - النحوي المعجمي - من بين هذه الصفوة المختارة؛ وذلك لإدراكه الطريق إلى هذه الصناعة التي برزت في كتاب العين[2]، وكذلك ابن سيده المتوفى ٤٥٨ هـ - النحوي المعجمي - الذي له تصنيفات في كلتا الصناعتين؛ أعني معجمي المحكم والمخصص؛ وألف كتابًا نقد فيه الأمور الصرفية النحوية من كتاب إصلاح المنطق لابن السكيت، وكتابًا في التذكير والتأنيث، وكتابًا في المقصور والممدود[3].

وكذلك الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) صاحب معجم تاج العروس وكتاب التعريف ضروري علم التصريف[4].

أي أن أصحاب الصناعتين الأوائل كانوا نحاة ولغويين جامعين للغة من أفواه البدو؛ أمثال الخليل (زعيم مدرسة البصرة النحوية) والكسائي (زعيم مدرسة الكوفة النحوية)؛ فقد سأل الكسائي (زعيم الكوفة المتوفى ١٨٩هـ) الخليل (زعيم مدرسة البصرة النحوية المتوفى ١٧٥هـ) قائلًا: من أين أخذت علمك هذا؟ فقال من بوادي الحجاز ونجد وتهامة، فخرج الكسائي إلى البادية ورجع وقد أنفد خمس عشرة قنينة حبر، في الكتابة عن العرب، سوى ما حفظ

انظر: فصول في فقه العربية- د/ رمضان عبد التواب - مكتبة الخانجي بالقاهرة - ط ٣- سنة ١٩٩٤م - ص ٢٣٠.

(١) لذا نجد أن طاش كبرى زاده يذكر عن أصحاب المعاجم تصريحات تؤيد حديثنا فمثلًا يقول عن ابن سيده: " لم يكن في زمانه أعلم منه بالنحو واللغة والأشعار وأيام العرب وما يتعلق بها " مفتاح السعادة - طاش كبرى زاده _ دار الكتب الحديثة سنة ٩٦٨هـ - ١/ ١١٤.

ومثلًا يقول عن ابن بري: " وكان قيمًا في النحو واللغة والشواهد " مفتاح السعادة ١/ ١١٨.

(٢) انظر: في الصناعة المعجمية - د. إبراهيم السامرائي - دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - عمان الأردن - ط١ - ١٤١٩ هـ ١٩٩٨م - ص ٦.

(٣) وقد ضاع الكتابان، ضمن ما ضاع من كتب ابن سيده التي سمعنا عنها ولم تصل إلينا (انظر: مقدمة المحققين للمحكم لابن سيده - تحقيق مصطفى السقا وحسين نصار - مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة - ط ١- سنة ١٩٥٨م - ص ٧).

(٤) انظر: مقدمة تاج العروس للزبيدي صفحة ي.

وكذلك الفيروزابادي (ت ٨١٧هـ) صاحب القاموس المحيط وكتاب:الاشتقاق، والمقصور والممدود، وفعلت وأفعلت،والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة[١].

وكذلك ابن دريد (ت ٣٢١هـ) صاحب معجم الجمهرة وكتاب: الاشتقاق، والمجتبى، والمقصورة[٢].

وكذلك الجوهري (ت ٤٠٠هـ) صاحب معجم الصحاح وكتاب:شرح كتاب سيبويه،والمدخل إلى كتاب سيبويه، وشرح الدريدرية، ومقدمة في النحو[٣].

وكذلك الأزهري (ت ٣٠١ هـ) صاحب معجم تهذيب اللغة وكتاب الأدوات[٤].

* ومما يبين الاتصال بين الصناعتين أن هناك أبوابًا مشتركة بين الصناعة «المعجمية» و«الصرفية النحوية»؛

فلا تستطيع إحداهما الاستقلال بهذا الباب عن الأخرى.

مثل باب الألفاظ المُعَرَّبَة فقد جعله سيبويه[٥] في الجزء الرابع من كتابه تحت الأبنية وتحدث عن ضوابطه البنائية.

على حين أن الصناعة المعجمية هي التي تتصدى لتبيان الألفاظ المُعَرَّبَة واحتوائها.

«فأول ما وصل إلينا مدونًا من دراسة هذا الأعجمي المُعَرَّب، على الراجح، هو ما أشار إليه الخليل بن أحمد الفراهيدى في مقدمة كتابه العين»[٦].

---

(١) انظر:مقدمة القاموس المحيط للفيروزابادي، ص١٧.

(٢) انظر:مقدمة الجمهرة لابن دريد، ص٥.

(٣) انظر:مقدمة الصحاح للجوهري، ص١٠٨.

(٤) انظر:مقدمة تهذيب اللغة للأزهري ١/ ١٠:٧.

(٥) «سيبويه هو أول عالم لغوى، وصل إلينا كتابه، توسع في هذا الباب، من حيث كونه مستوى دراسيًا يقوم على اللغة وحدها، فقد جمع بين أطرافه، وقعد له على أسس صوتية صرفية» انظر: التعريب ودوره في بناء المعجم العربي الحديث دراسة لغوية صرفية معجمية ـ للباحث إبراهيم آدم إسحق ـ رسالة دكتوراه بكلية الآداب عين شمس ـ ص ١١٦،
الكتاب لسيبويه ـ ط دار الجيل ـ سنة ١٣٨٥هـ ١٩٦٠م ـ ٤/ ٣٠٣.

(٦) التعريب ودوره في بناء المعجم العربي الحديث دراسة لغوية صرفية معجمية ـ للباحث إبراهيم آدم إسحق ـ رسالة دكتوراه بكلية الآداب عين شمس، ص١٠٥، كتاب العين ١/ ٥٩ ـ٦٠،

* ومما يبين الاتصال بين الصناعتين أن أصحاب الصناعة المعجمية أحيانًا يأخذون مادتهم المعجمية من كتب النحو مثل حديثهم عن الألفاظ المُعَرَّبَة، فقد اعتمدوا في ذلك على الكتاب لسيبويه؛ لأنه أول كتاب دَوَّن المُعَرَّب بابًا خالصًا له كرجل نحوي دون أن يعتمد فيه على أستاذه الخليل صاحب أول معجم.

أيضًا أصحاب الصناعة الصرفية النحوية الذين على رأسهم شيخهم سيبويه اعتمدوا في ذلك على أصحاب الصناعة المعجمية الذين على رأسهم شيخهم الخليل، فكتاب سيبويه معظمه نُقُول عن الخليل إلا باب الألفاظ المُعَرَّبَة.

* ومما يبين الاتصال التأثيري بين الصناعتين أن أصحاب الصناعة الصرفية النحوية من أساتذتهم وتلاميذهم أصحاب الصناعة المعجمية.

أيضًا أصحاب الصناعة المعجمية من أساتذتهم وتلاميذهم أصحاب الصناعة الصرفية النحوية[1]. فنجد أن أصحاب الصناعتين كل منهما تتلمذ على يد الآخر تلمذة

وانظر: المخصص لابن سيده ـ ط بولاق ـ ١٣٢١هـ ـ السفر ١٤/ ٤٠ـ٤١. المخصص «باب الألفاظ التي داخلت كلام العرب من كلام فارس وغيرها»،

وانظر: الغريب المصنف لأبي عبيدة (ت ٢٢٤هـ) «باب الألفاظ التي داخلت كلام العرب من كلام فارس وغيرها» مخطوط بدار الكتب برقم ١٢١لغة ص ١٩٦ عالجه معالجة سيبويه نفسه.

(١) وأمثل على ذلك بأبرز أصحاب التصنيفات المعجمية في اتصالهم بأصحاب التصنيفات الصرفية النحوية بمراعاة الترتيب الزمني:

الأزهري (ت١ ٣٠ هـ) من أساتذته:

أبو إسحاق الزجاج ت٣١١ هـ صاحب: شرح كتاب سيبويه، فعلت وأفعلت.

أبو بكر الأنباري (ت ٣٢٨هـ) صاحب: الأضداد، الكافي، الموضح، الزاهر في اللغة، الوقف والابتداء، الأمالي.

ابن السراج (ت ٣١٦هـ) صاحب: شرح كتاب سيبويه، الاشتقاق، علل النحو، الهمز (انظر: الأصول في النحو لابن السراج، ص ١٤) (انظر:مقدمة تهذيب اللغة للأزهري ١/ ١٠:٧).

ابن دريد (ت ٣٢١هـ) من تلامذته:

الزجاجي (ت٣٤٠هـ) صاحب:الإيضاح في علل النحو،الأمالي (انظر مقدمة: الجمل في النحو للزجاجي ت٣٤٠).

السيرافي (ت ٣٦٨هـ) صاحب: شرح كتاب سيبويه.

أبو الحسن الرماني (ت ٣٨٤هـ) صاحب: معاني الحروف.

مباشرة أو بالأخذ من تصنيفاته. أي أن الصناعة المعجمية تعتبر خزانة لآراء النحويين؛ ومن ثم يمكن الاعتماد عليها في تجميع آراء الصرفيين خاصة هؤلاء الذين لم تصل إلينا تصنيفات لهم.

* ومما يبين الاتصال بين الصناعتين أن الصناعة المعجمية تصل اللغة بالصرف والنحو؛ حيث إنه لا تخلو مادة لغوية بالتصنيفات المعجمية إلا ويذكر فيها التصريفات أو الاشتقاقات اللغوية[1].

* ومما يبين الاتصال بين الصناعتين التداخل بين تصنيفاتها، فمثلًا معاجم الأبنية[2] مثل: «ديوان الأدب»[3] تدخل تحت التصنيفات النحوية والصرفية بالدرجة الأولى ـ

أبوعلي الفارسي (ت ٣٥٦هـ) صاحب:المسائل العسكرية، والمنثورة، الإيضاح، التعليق على كتاب سيبويه، البغداديات (انظر: مقدمة الجمهرة لابن دريد، ص٥)،
الجوهري (ت ٤٠٠هـ) من أساتذته:
أبوعلي الفارسي (ت٣٥٦هـ)
السـيرافي (ت ٣٦٨هـ) (انظر:مقدمة الصحاح للجوهري، ص١٠٨)،
ابن سيده (ت ٤٥٨هـ) من أساتذته:
أبو عثمان سعيد النحوي ت٣١٠هـ صاحب:التيسير،
ابن سيده (ت ٤٥٨هـ) من تلامذته:
ابن السيد البطليوسي (ت٥٢١هـ) صاحب:إصلاح الخلل الواقع في الجمل،المسائل المنثورةفي النحو،الحلل في شرح أبيات سيبويه (انظر: الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي ت٥٢١هـ، ص٨)
(انظر:مقدمة المحكم لابن سيده١/ ١٨،١٧).
الفيروزابادي (ت ٨١٧هـ) من تلامذته:
ابن هشام (ت ٧٦١هـ):مغني اللبيب،أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،الإعراب،الألغاز،التذكرة،قطر الندى،
ابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) صاحب: شرح ألفية ابن مالك(انظر:مقدمة القاموس المحيط للفيروزابادي ص١٧).

(١) «شواهد تصريف الأفعال في لسان العرب» السيد مبروك جرادة (ماجستير) بجامعة القاهرة بكلية دار العلوم ـ ص١.

(٢) هناك تصنيفات أخرى تابعة للمعاجم لكنها أفردت بداخلها أبوابًا خاصة بالصرف، وأخص بالذكر «المخصص لابن سيده».

(٣) من معاجم الأبنية أيضًا: «ديوان الأدب، شمس العلوم، بين ديوان الأدب وشمس العلوم، مقدمة الأدب».

رغم تصنيفه على أنه أحد المعاجم ـ «فقد رتبه صاحبه حسب أبنية الصرف وأبعد عنه المسائل الفقهية والكلامية وبقية الأشياء البعيدة عن علم اللغة»[١]

وجعل مقدمة فيها تبيان صرفي لكل باب وتذييل صرفي بعد كل باب، وهذا الصنيع سابق على ما يقوم به الباحثون الآن المختصون بالدراسات اللغوية[٢] باستخراج المسائل الصرفية أو النحوية من أحد معاجم الأمهات التراثية الموسوعية لذكرها مع الأمور اللغوية (صرفية، أو نحوية، أو صوتية، أو...) أشياء خاصة بالفقه وعلم الكلام والحديث والقراءات والتفسير والأنساب والنجوم والتاريخ وغيره من حشد من ألوان العلوم والمعارف.

فلو حُققت معاجم الأبنية القديمة وأعيد ترتيب مادتها بتناول أكثر تيسيرًا للاطلاع، لأغنانا ذلك عن التصنيفات الحديثة التي نرتاب أن نصدرها كمرجع ذي ثقة.

لذا أُوصي بتحقيق جديد أكثر جودة لما حُقِّق لمعاجم الأبنية وتحقيق ما لم يتم تحقيقه منها حتى الآن مع إعادة ترتيب مادتها بتناول أكثر تيسيرًا للاطلاع، بدلًا من التصنيفات

---

(١) البحث اللغوي عند العرب ـ د/ أحمد مختار عمر ـ صـ٢٠٠.

(٢) ارجع إلى الرسائل الآتية في معجم لسان العرب ط بولاق بجامعة الأزهر:

أ)المسائل النحوية والصرفية في لسان العرب لابن منظور جـ١،جـ٢ (دكتوراه) طه عبد الله عبد العال بكلية اللغة العربية بالقاهرة.

ب)القضايا النحوية والصرفية في لسان العرب لابن منظور جـ٣(ماجستير) عادل عبد الحميد بكلية اللغة العربية بالقاهرة.

ج) دراسة المسائل النحوية الصرفية في جـ٧، جـ٨ من لسان العرب (ماجستير) محمد مصطفى المرسي الطيب بكلية اللغة العربية بالقاهرة.

د) عرض وتحليل المسائل النحوية والصرفية في جـ٩،جـ١٠ من لسان العرب(ماجستير) منصور هاشم أبو شهبة بكلية اللغة العربية بالقاهرة.

هـ) المسائل النحوية والصرفية في جـ١١، جـ١٢ من لسان العرب(دكتوراه) عمرة محمد قاسم بكلية البنات الإسلامية بالقاهرة.

و) المسائل النحوية والصرفية في جـ١٣ في لسان العرب لابن منظور (دكتوراه) ميسرة محمد مصطفى بكلية البنات الإسلامية بالقاهرة.

ز) المسائل النحوية والصرفية في جـ١٤، جـ١٥ في لسان العرب لابن منظور (ماجستير) وداد رجب حسين بكلية البنات الإسلامية بالقاهرة.

الحديثة الخاصة بأحد حقول الدراسات اللغوية التي يرتاب الإنسان في جعلها مرجعًا أصيلًا ذا ثقة.

وأرجو ألا أكون بأسلوبي هذا أحتج على الأبحاث والتصنيفات الحديثة ذات الجهد الحميد، والتي من بينها تلك التي اعتمدت على أيٍّ من المعاجم الأصيلة واستخرجت منها الأشياء الصرفية أو النحوية بتحقيق أو ترتيب أو دراسة... أبدع وأجمل[١].

فأصحاب المعاجم القدامى لم يأخذوا أنفسهم بطريقة ثابتة في ذكر الأمور الصرفية النحوية داخل معاجمهم التي تتسع لأمور أخرى غير صرفية نحوية؛ لذا فإن الباحث الصرفي النحوي في المعاجم العربية يجد نفسه مسوقًا إلى قراءة كل جزئيات المادة كي يصل إلى بغيته الصرفية النحوية، أو ربما يصل إلى جزء من بغيته الصرفية النحوية في معجم ويتممه من معجم آخر؛ فأجد أن الأبحاث والدراسات ـ وأخص الرسائل العلمية السابقة الذكر التي أضافت أو حتى صححت[٢] بعض ما ورد في المعاجم القديمة ـ تأثرت بأعمال السابقين أمثال: الصاغاني (ت ٦٥٠هـ) الذي ذكر في «التكملة والذيل والصلة» ما فات الجوهري (ت ٣٩٥هـ) في معجمه الصحاح.

أيضًا للسيوطي (ت ٩١١هـ) في «المزهر» عنوان لموضوع «معرفة ما روي من اللغة ولم يصح ولم يثبت» [٣]، ثم يأتي أحمد فارس الشدياق ويضع «الجاسوس على القاموس»، ويأتي أحمد تيمور وعبد الستار فراج وعبد السلام هارون ويستدركون على «معجم لسان العرب»[٤].

---

(١) أخص الأبحاث العلمية السابقة.

(٢) الأخطاء الصرفية التي زلت فيها أقلام أصحاب المعاجم تجعلنا ندعو إلى عدم الاعتماد الكامل على الصناعة المعجمية فقط في الأمور الصرفية؛ بل لا بد من الرجوع أيضًا للمصادر الأصيلة في علم الصرف تثبتًا وتحقيقًا.

(٣) فالسيوطي ذكر أخطاء تصريفية زلت فيها أقلام أصحاب المعاجم وأدلل على ذلك بأقدم معجم صاحبه أعظم المعجميين صرفًا؛ أعني معجم العين للخليل ؛ فقد ذكر السيوطي له أخطاء صرفية. ارجع إلى: المزهر للسيوطي ـ ط بولاق ١٢٨٢هـ ـ ١/ ٤٣،٥٥.

(٤) ارجع إلى: تحقيقات وتنبيهات في معجم لسان العرب لعبد السلام هارون ـ مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ ط١ ـ سنة ١٩٧٩ م.

ولأننا الآن في عصر التخصص والتشعب، فنحن بحاجة إلي تصنيفات متخصصة تسهل للباحث العثور على بغيته بسرعة وسهولة، فمثلًا في حقلنا الصرفي إذا أردتُ أن أبحث عن جمع كلمة أو تصغيرها أو نسبها أو جنسها مذكرة أم مؤنثة ـ دون أن أضني نفسي بالرجوع إلى معجم موسوعي بحثًا عما أريد لكلمتي المنشودة؛ فإنني أتعرض لقراءة أشياء شتى تائهًا بينها إلى أن أعثر على بغيتي؛ بناءً عليه أرى أن الحاجة ماسة في عمل تصنيفات متخصصة مثل تصنيف في التذكير والتأنيث ـ على سبيل المثل في الحقل الصرفي ـ مستخلص من المعجم العربي الأصيل الأم الموسوعي.

وهذا الذي أوصي به قد خُضتُ فيه بالفعل فبعد أن أنهيت رسالتي للدكتوراه «التذكير والتأنيث في لسان العرب لابن منظور» صنفت معجمًا متخصصًا، ألا وهو «معجم المذكر والمؤنث من لسان العرب»[١].

وإلى أن نقوم بعمل معاجم صرفية نحوية متخصصة مستخلصة من المعاجم الأصيلة الموسوعية، إلى حين أن يتم ذلك أوصى أن نقوم بعمل فهارس صرفية نحوية لتلك المعاجم عن طريق التحقيق الجديد الذي يساعده الحاسوب.

فكثير من المعاجم تم إدخالها على الحاسوب وبقية المعاجم في الطريق إلى إدخالها، وبالإمكان عمل برنامج بالحاسوب يراعي بنية اللغة ليتيح للباحث الاطلاع على ألفاظ اللغة التي تندرج تحت بناء أو صيغة ما عبر المعاجم التي تم إدخالها بالحاسوب[٢].

وبذلك يصل الباحث إلى نتائج أكثر دقة وتنظيمًا من معاجم الأبنية التي صنفت كتابة[٣].

---

(١) أيضًا ارجع إلى رسالة دكتوراه بعنوان «التصغير في معجم لسان العرب» لعزة سيد بكلية الدراسات العربية بجامعة المنيا حيث قامت بعمل ملحق للرسالة «معجم التصغير في لسان العرب لابن منظور»،
أيضًا ارجع إلى رسالة ماجستير بعنوان «الجموع الحقيقية والاعتبارية في معجم لسان العرب لابن منظور» «لرمضان خطاب بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر بالقاهرة حيث قام بعده محمد أديب جمران بعمل» معجم الجموع التي لامفرد لها والأسماء التي لا أفعال لها» مكتبة العبيكان.

(٢) «الإعداد الصرفي وثيق الصلة باستخدام الحاسوب في المصطلحات والمعجمات، ولذا يعد إعداد برامج دقيقة تراعى الخصائص الصرفية للكلمة العربية إسهامًا مهما» البحث اللغوي ـ د.محمود فهمي حجازي ـ دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ـ القاهرة ـ ص ١١٧.

(٣) أضيف إلى ما سبق أنه من الممكن استخدام الحاسوب في عمل فهارس لأعلام الصرفيين بالمعاجم الأصيلة،

* ومما يبين الاتصال التداخلي بين الصناعتين أن الصناعة المعجمية قد تبين وتستفيض صرفيًّا نحويًّا أكثر من الصناعة «الصرفية النحوية» نفسها؛ فقد نص ابن سيده في مقدمة معجمه المحكم[1]: «وأما ما ضَمَّنَّاه كتابنا جميع ما اشتمل عليه كتاب سيبويه من اللغة المعلَّلة العجيبة، الملخَّصة الغريبة، المُؤْثَرَة لفضلها، والمُسْتَرَادِ لمثلها، وهو حَلْي كتابي هذا وزَينُه وجمالُه وعَيْنُه، مع ما أضيفه إليه من الأبنية التي فاتت كتاب سيبويه مُعَلَّلة، عربية كانت أو دخيلة»[2].

بناء على ما سبق نرى أن الصناعتين «الصرفية النحوية» و«المعجمية» تداخلتا معًا تداخلًا حميمًا؛ إذ إن الصناعة المعجمية تتحدث باستطراد مستفيض عن أمور صرفية نحوية جمة فهي تعتبر بجوار حميمتها خزانة لها ومرجعًا صرفيًّا نحويًّا؛ بل إنه يوجد بها أمور صرفية لا توجد في المراجع الصرفية النحوية المختصة[3].

لذا أؤكد على الإخوة ـ معاشر النحويين ـ بضرورة ربط الصناعتين («المعجمية» و«الصرفية النحوية» سواء بسواء.

كما أؤكد عليهم بضرورة التشجيع على تحقيق المعاجم وإخراجها إخراجًا فنيًّا صرفيًّا نحويًّا بجمع شتات الأمور الصرفية النحوية بالمعاجم وجعلها في سفر صرفي نحوي

بل من الممكن استخدام الحاسوب في تجميع الآراء الصرفية لأسلافنا من علماء العربية خاصة الذين لم يتركوا لنا تصنيفات لهم أو لم تصل إلينا كتبهم وإنما تعرفنا على آرائهم الصرفية مبثوثة في ثنايا تراث العربية أمثال المعاجم الأصيلة التراثية.

فمثلًا هناك نُقول كثيرة بالمعاجم في التذكير والتأنيث منسوبة لأبي زيد ممن لا نجد لهم كتابًا في التذكير والتأنيث إلا أننا نستطيع أن نجمع (بالحاسوب) ذلك ونصنف كتابًا في المذكر والمؤنث لأبي زيد.

(١) المحكم لابن سيده، ص ١٥.

(٢) أي أن أصحاب المعاجم قاموا بعرض آراء النحويين الصرفيين أمثال سيبويه عبر أبواب معاجمهم بأسلوب أكثر بيانًا واستفاضة بل وتفردًا أحيانًا ويمكننا جمع آراء سيبويه عبر أحد المعاجم بأسلوب الصناعة المعجمية السابق ذكره، وهذا ما تم عمله بالفعل في أحد المعاجم؛ ألا وهو «لسان العرب» فقد قام باحثون بدرجتي الماجستير والدكتوراه بجامعة الأزهر باستخراج آراء سيبويه النحوية والصرفية جزءًا جزءًا من «معجم لسان العرب ط دار المعارف» وتحقيقها ودراستها وإخراجها إخراجًا نحويًا صرفيًّا ذات سمت علمي، وهذه الرسائل بحاجة الآن إلى جهة علمية مسئولة لجمعها معًا في سفر واحد نحوي صرفي.

(٣) يذكر ابن سيده في مقدمة «المحكم» ص ١٠: «ومما انفرد به كتابنا (أي في الأمور الصرفية):...».

خالص بعيدًا عما يداخلها من أمور أخرى يتطرق إليها أصحاب الصناعة المعجمية[1].

أما على الجانب الآخر ألا وهي الصناعة المعجمية؛ فإنني أؤكد على ضرورة ظهور نظرية تحكم لغة التعليق المعجمي بتطوير وتجريب أنماط جديدة من الإيضاحات الصرفية النحوية داخل المعجم.

* ومما يبين الاتصال بين الصناعتين أن أصحاب الصناعة الصرفية النحوية أخذوا فيما أخذوا من التصنيفات المعجمية مثل المحكم لابن سيده، والمخصص لا بن سيده[2] الذي أفرد به أبوابًا خاصة بالصرف، ناهيك عن معاجم الأبنية مثل: «ديوان الأدب، شمس العلوم، بين ديوان الأدب وشمس العلوم، مقدمة الأدب».

أيضًا أصحاب الصناعة المعجمية أخذوا فيما أخذوا من التصنيفات الصرفية النحوية؛ فمثلًا ابن سيده يذكر في مقدمة معجمه المحكم ذلك قائلًا: وأما ما نثرت عليه من كتب النحويين المتأخِّرين المتضمنة لتعليل اللغة، فكتب أبو عليّ الفارسيّ:الحَلَبيَّات، والبَغْداديات، والأهْوَازِيَّات، والتَّذْكِرَة، والحُجَّة، والأغفال، والإيضاح، وكتاب الشعر، وكُتُب أبي الحسن بن الرُّمَّاني، كالجامع، والأغراض، وكُتُب أبى الفتح عثمانَ بن جني، كالمغرِب، والتَّمام، وشرحه لشعر المتنبي، والخصائص، وسرّ الصناعة، والتعاقب، والمحتَسَب، إلى أشياء اقتضبتها من الأشعار الفصيحة، والخطب الغريبة الصحيحة[3].

أي أننا نخرج مما أسلفنا ذكره أن كلتا الصناعتين («المعجمية» و«الصرفية النحوية») أخذت بل واعتمدت على الأخرى؛ فالبحث الصرفي النحوي لا شك أنه اعتمد على

---

(١) هذا ما تم عمله بالفعل في أحد المعاجم ألا وهو «لسان العرب» فقد قام باحثون بدرجتي الماجستير والدكتوراه بجامعة الأزهر باستخراج القضايا النحوية والصرفية جزءًا جزءًا من «معجم لسان العرب ط بولاق» وتحقيقها ودراستها وإخراجها إخراجًا نحويًّا صرفيًّا ذات سمت علمي وهذه الرسائل بحاجة الآن إلى جهة علمية مسئولة لجمعها معًا في سفر واحد نحوي صرفي.
أرجو أن تجعل من ذلك السفر معجمًا صرفيًّا خاصًّا ذا تبويب وترتيب صرفي أو معجمي ؛ فيكون ذلك إضافة جديدة في البحث الصرفي المعجمي لإبراز أهمية المعاجم صرفيًّا.

(٢) السفر ١٤، ١٥، ١٦، ١٧ من المخصص يختص بالصرف، فارجع للمخصص لابن سيده - ط بولاق - ١٣٢١هـ - السفر ١٤/ ٤٠-٤١.

(٣) المحكم لابن سيده، ص ١٥.

الصناعة المعجمية؛ لأنه لا يمكن القيام به بدون مادة توضع تحت تصرف النحوي، وبعبارة أخرى لأن تقعيد القواعد ما هو إلا فحص لمادة لغوية تم جمعها بالفعل، ومحاولة لتصنيفها واستنباط الأسس والنظريات التي تحكمها[١].

أيضًا المعاجم لا بد أن تستقى مادتها من كتب معروفة ومألوفة وموثوقة؛ أي تكون مصادرها كتب الأقدمين من النحويين، فهي أصح وأوثق، وذلك مثل كتاب سيبويه والمقتضب للمُبرِّد وغيرهما من كتب الأوائل ثم كتبًا أخرى كثيرة، منها شرح المفصل لابن يعيش وشرح ألفية ابن مالك وشرح الكافية لرضي لدين، ومنها كتب ابن هشام وهناك كتب كثيرة[٢].

إذن فلا عجب أن نجد بين المعجميين و النحويين تواصلًا ظهر أثره في أن الصناعة الصرفية النحوية أثرت أحيانًا في ترتيب المعجم كما نرى في العين للخليل ومعاجم الأبنية[٣].

كما أن الصناعة المعجمية أثرت أحيانًا في بعض كتب النحو والصرف كما نرى في «الأزهية، ومغني اللبيب، والجنى الداني»[٤] التي رتبت على حروف المعجم.

فكل من الصناعة(«المعجمية» و«الصرفية النحوية») أفاد ويسر للآخر[٥].

* ومما يبين الاتصال بين الصناعتين («المعجمية» و«الصرفية النحوية») أن الصناعة

---

(١) البحث اللغوي عند العرب - د/ أحمد مختار عمر - ص ٦٣.

(٢) معجم القواعد العربية في النحو والتصريف - عبد الغني الدقر - دار القلم - دمشق - ط١ - ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م - ص ٦.

(٣) ارجع إلى: ديوان الأدب للفارابي، وشمس العلوم لنشوان، ومقدمة الأدب للزمخشري.

(٤) ارجع إلى: الأزهية في علم الحروف - تأليف علي بن محمد النحوي الهروي المتوفى ٤١٥هـ - تحقيق عبد المعين الملوحي - مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق - ط٢ - سنة ١٩٩٣م

والجنى الداني في حروف المعاني - صنعه الحسن بن قاسم المرادي المتوفى ٧٤٩هـ - تحقيق فخر الدين قباوة - دار الكتب العلمية - بيروت - ط١ - سنة ١٩٩٢م.

ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب - تأليف ابن هشام الأنصاري المصري المتوفى ٧٦١هـ - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية - بيروت - ١٩٩٢م.

(٥) معجم القواعد العربية في النحو والتصريف - عبد الغني الدقر - ص ٥.

المعجمية تبين التعاور بين الصيغ والمعاني واستخدام الصيغة بمعنى صيغة أخرى، فالصناعة المعجمية إحدى الحقول الرحبة التي تكشف العلاقة بين الصيغة الصرفية والتغير الدلالي؛ إذ إنها تبين الفروق الدلالية بين الأبنية اللغوية(١).

ومما يبين الاتصال بين الصناعتين («المعجمية» و«الصرفية النحوية») أن كلتيهما تحتاج للأخرى حسبما أرى في أمور؛ أبرزها:

* أن أهل الصرف في احتياج للمعاجم فمثلًا الصرفيون يحتاجون للرجوع إلى المعاجم لمعرفة أصل الكلمة لأمور صرفية منها الميزان الصرفي وغيره، كما أنه ورد بالمعاجم صيغٌ لا توجد بالتصنيفات الصرفية النحوية فمثلًا نجد في معجم لسان العرب تصغير بعض حروف الأبجدية ولم يتحدث النحاة عن شيء من ذلك(٢)، وتبقى المباحث الصرفية ناقصة غير محيطة إحاطة شاملة؛ مما يستدعي العودة الدائمة إلى المعاجم(٣).

---

(١) وقد دارت الأبحاث العلمية لتبيان ذلك ؛ فأخص بالذكر منها:
أ) «الترادف في صيغ الأفعال بين الصرفيين والمعاجم للدكتور إبراهيم الدسوقي» مكتبة الأنجلو المصرية د.ت.
حيث كانت دراسته تحاول الوقوف على التضمين بين صيغ الأفعال؛ أي أنه تؤدي صيغة صرفية المعنى الذي تؤديه صيغة أخرى كأن تكون فعَّل معنى فَعَل،وتَفاعل، وفَاعَل،وتَفَعّل...
ب) «التناوب الدلالي بين صيغ الوصف العامل للدكتور طه الجندي» مطبعة الجندي للدعاية والإعلان د.ت، وتناول فيه أمر التناوب الدلالي على صيغ الوصف العامل في اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة وأسلوب التفضيل والصفة المشبهة.
ج) «أبنية الأفعال دراسة لغوية قرآنية للدكتورة نجاة عبد العظيم الكوفي» دار الثقافة للنشر والتوزيع د.ت، وتحدثت فيه عن تأثر المعاني بالمباني.
د) «معاني الأبنية في العربية للدكتور فاضل السامرائي» ـ ساعدت جامعة بغدادعلى نشره ـ ط١ـ سنة١٩٨١م، وأوضح فيه أن أهل الصرف يتحدثون عن الصيغ والمعاجم تبين دلالة كل صِيغة منها.

(٢) «إن هناك صيغًا (للتصغير) وردت عند النحاة ولم ترد عند ابن منظور، ومن ذلك صيغة أُفَيْعَال مثل أُصَيْحَاب. كما ورد عند بعض النحاة تصغير أيام الأسبوع والشهور ولم يرد ذلك باللسان. وعلى الجانب الآخر فقد ورد في اللسان تصغير بعض حروف الهجاء ولم يذكر النحاة شيئًا من ذلك». ارجع إلى: رسالة دكتوراه بعنوان «التصغير في معجم لسان العرب» لعزة سيد بكلية الدراسات العربية بجامعة المنيا، ص١٤٧.

(٣) معجم المذكر والمؤنث في اللغة العربية ـ محمد أحمد قاسم ـ دار العلم للملايين ببيروت ـ ط١ـ ١٩٨٩م ـ ص ٦.

أيضًا أصحاب المعاجم في احتياج لعلم الصرف والنحو ويتضح ذلك جليًا في معاجم الأبنية[١]. وحتى معاجم الترتيب الصوتي[٢] والأبجدي[٣] توضح ذلك.

بناءً على ما ذكر فإنني أوصي بوضع باب صرفي في صدر أي معجم لغوي أو عَجُزه حسبما هو الحال في المعاجم اليابانية[٤].

حيث إن المفترض أن أي معجم يضع في مقدمته بشكل أساسي مجموعة من الأسس، والتي من أهمها في بناء أي معجم ـ حسبما أرى ـ التعريف بالأبنية التي يسير عليها في معجمه.

* ومما يبين احتياج كل من الصناعتين للأخرى، أن النحو المعجمي أقصد داخل المعاجم يمتاز عن النحو عند أصحاب الصناعة الصرفية النحوية أنفسهم؛ وذلك لأن النحو المعجمي يعتنني بالجانب التطبيقي[٥]، فغالبًا لا تذكر الصناعة المعجمية الحكم

---

(١) البحث اللغوي عند العرب ـ د/ أحمد مختار عمر ـ ص ١٨٦.

(٢) مثال معجم «المحكم» لابن سيده الذي بدا لنا تأثره بالصرف والنحو فنراه جامعًا للصيغ مستفيضًا فيها؛ إذ إنه ذكر في مقدمته: «ومن أعجب ما اختُصَّ به هذا الكتاب أنه لايصل إليه إلا من قتل التصاريف علمًا... وليست الإحاطة بعلم كتابنا هذا، إلا لمن مَهَر بصناعة الإعراب، وتقدم في علم العروض والقوافي...، لم يلقن هذا عني إلا أن يكون عالمًا بالنحو والقوافي ومَدَارُ كلّ ذلك قراءة النصف الأخير من كتاب سيبويه (الخاص بالأبنية)؛لأن كل ذلك مردود إليه ومعول فيه عليه» المحكم لابن سيده، ص١٤،١٥.

(٣) مثال معجم «مختار الصحاح» الذي ذكر الأستاذ محمود خاطر في تصديره: «بَيْدَ أنَّ الخوض في هذا الكتاب وتناول الغرض منه لا يستطيعهما إلا من تدبر فن الصرف وأحاط علمًا بضروب الاشتقاق ليقتدر على رد بعض الكلم إلى بعض ويرجع منها إلى صيغةٍ هي أصل الصيغ درجًا إلى موضعها واستطلاعًا لمغزاهاـ على أن الاشتقاق وما يلحق أبنية المشتقات من عوارض الإدغام والإعلال وما يتصل بهما من أشد الأمور التباسًا في هذه اللغة. فكثيرًا ما تختلف على الناظر مظانه وتنفرج فيه مسافة الحدس لتعدد وجوه التغيرات بين الأصل المشتق منه والفرع المشتق ولتردد الكلمات فيه بين أصلين حتى كان منه بعض الريب عند كثير من الباحثين والمستفيدين، وأدى بهم تقليب النظر في سبيله إلى الحيرة والملال». مختار الصحاح للشيخ الإمام الرازى ـ عُني بترتيبه محمود خاطر ـ ط ـ الأميرية بالقاهرة ـ ١٣٤٠هـ ١٩٢٢م.

(٤) راجع معجم (kojien) وإن كانت هناك بعض المعاجم العربية القديمة فعلت ذلك في مقدمتها ـ بيد أنها بصورة غير ناضجة ـ وتذييلات صرفية على كل باب أيضًا، حسبما هو الحال في ديوان الأدب للفارابي المرتب حسب الأبنية.

(٥) ارجع إلى خاتمة رسالة «النحو في معجم لسان العرب» ربيع عبدالحميد علي، ص ٢٠٠ (دكتوراه) بجامعة المنيا بكلية الآداب.

النحوي إلا مقترنًا بالأدلة التمثيلية والاستشهادات الإيضاحية التي لا يتوقع وجودها، والتي تصل أحيانًا إلى حد الاستطراد الذي يؤدي إلى التضخم المعجمي[١].

* ومما يبين احتياج كل من الصناعتين للأخرى، أن كلتيهما تحتاج إلى تحقيق من الأخرى؛ حيث إنني بصدد تلك الدراسة أدعو إلى تحقيق جديد للتصنيفات الصرفية النحوية لاستكمال الجانب الدلالي بها بالاعتماد على الصناعة المعجمية؛ لأن كثيرًا من الألفاظ في التصنيفات الصرفية تحتاج إلى إيضاحات دلالية معجمية.

أيضًا أدعو إلى تحقيق جديد للتصنيفات المعجمية لاستكمال الجانب الصرفي النحوي بها بالاعتماد على الصناعة الصرفيةالنحوية؛ لأن كثيرًا من الألفاظ في التصنيفات المعجمية تحتاج إلى إيضاحات صرفية أكثر[٢].

بيد أنني بعد اطلاعي على الأبحاث الصرفية النحوية في المعاجم التي أشرت إليها في الحاشية ـ قد توصلت إلى أن الأمر لا يزال بحاجة إلى أبحاث صرفية تخصصية، ومن هذه الأبحاث في حسباني:

ـ التصغير معجميًا ـ الجموع معجميًا

---

(١) ارجع إلى خاتمة رسالة " الاستشهاد في لسان العرب "(دكتوراه) بجامعة عين شمس بكلية الآداب.

(٢) وهذا ما تقوم به بالفعل بعض الرسائل العلمية بالجامعات، فارجع إلى الرسائل الآتية بجامعة الأزهر بكلية اللغة العربية بالقاهرة:
القضايا النحوية والصرفية في تاج العروس للزبيدي الجزء الأول والثاني (دكتوراه) يس إبراهيم عفيفي،
القضايا النحوية والصرفية في تهذيب اللغة للأزهري الجزء الأول والثاني (دكتوراه)أحمد محمد عبد الموجود،
النحو والصرف في كتاب الصحاح للجوهري (ماجستير) عمر أحمد محمد.
إضافة إلى الرسائل الجامعية الأخرى كالخاصة بالأمور النحوية والصرفية بمعجم لسان العرب، والتي أشرت إلى ذكرها في تلك الدراسة.
أيضًا القضايا النحوية والصرفية في المحكم لابن سيده (ماجستير) إيهاب همام همام بدار العلوم بجامعة القاهرة.
وأيضًا القضايا الصرفية في المخصص لابن سيده (دكتوراه) عادل علي السكري بآداب جامعة الإسكندرية.

ـ النسب معجميًا ـ المصادر معجميًا

ـ التذكير والتأنيث معجميًا.

ثم يتبع كل بحث تخصصي مما ذكرته بمعجم تخصصي مستخلص من تلك المعاجم الأمهات أشبهه بما صنعته بالفعل، ألا وهو «معجم المذكر والمؤنث من لسان العرب» الذي صنفته بعد بحثي للدكتوراه «التذكير والتأنيث في لسان العرب لابن منظور».

الاختلاف بين الصناعتين:

هل الصناعتان الصرفية النحوية والمعجمية ذواتا الاتصال الحميم تسيران جنبًا إلى جنب دومًا؟

أشير إلى جملة أمور تجيب عن هذا التساؤل:

* إنه من العسير بل من المستحيل على المعجمي أو صاحب اللغة عامة أن يحيط بكل ألفاظ لغته؛ فلا يوجد عقل بشري كما يقول (ستيفن أولمان) «مهما كان كبيرًا يمكن أن يعي كل الثروة اللفظية بكل مصادرها الضخمة الواسعة»(1).

بيد أنه ليس من المستحيل على الصرفي النحوي أو صاحب اللغة العربية أن يستوعب صيغها وأبنيتها الصرفية.

وأنا أتفق بذلك مع ما ذهب إليه د/ المعتوق. بيد أنى أخالفه في تعميم ذلك الحكم على الصيغ أيضًا حيث قال: «وتتزايد ألفاظ اللغة وتنمو وتتكاثر وتتفرغ وتتشعب معانيها ومفاهيمها ودلالاتها على مرور العصور وتوالي الأزمان، وتصبح اللغة من الضخامة والسعة والتشعب بحيث لا يستطيع أحد الإحاطة بها وبكل ما تشتمل عليه من كلمات وصيغ وتراكيب»(2).

ثم دلل على ذلك بمقولة (ستيفن أولمان) السالفة الذكر غير أنى أرى (ستيفن أولمان) خص استحالة الإلمام باللغة بالثروة اللفظية فقط بدون ذكر لجعل استحالة الإلمام تجر إلى

---

(1) المعاجم اللغوية العربية ـ أحمد محمد المعتوق ـ منشورات المجمع الثقافي ـ أبوظبي ـ ص ٢٦.

(2) السابق، ص ٢٥.

صيغ اللغة وتراكيبها، وهذا أمر بدهي؛ لأن الصيغ قوالب للألفاظ فتكون محدودة أما الألفاظ فغير محدودة.

وأنا أتخفف من حدة تعبيري «أنى أخالف د/ المعتوق» على قوله «من المستحيل على الإنسان صاحب اللغة أن يستوعب كل عناصر لغته ويحيط بكل مفرداتهاوصيغها...».

فربما الذي دعاه إلى إصدار ذلك الحكم أمران؛ الأمر الأول أن الأبنية الصرفية عامة أكبر من الأبنية المستخدمة في الحقل اللغوي فعلًا بالصناعة المعجمية.

الأمر الثاني هو أن اللغة حينما تتسع وتزداد ألفاظها فتزداد تبعًا لذلك الصيغ.

غير أنى أقول أيضًا يبقى الحكم بأن الصيغ قوالب للألفاظ فتظل محدودة بخلاف الألفاظ فهي غير محدودة.

* أيضًا مما يبين الاختلاف بين الصناعتين أنه أطلق مصطلح النحو على الصناعة النحوية الصرفية منذ زمن بعيد قبل إطلاق مصطلح معجم أو قاموس على الصناعة المعجمية؛ حيث إنه ـ تاريخيًّا ـ يُعزى إطلاق مصطلح نحو للإمام علي، وكان ذلك قبل وجود التصنيفات النحوية ـ أخص بذلك كتاب سيبويه ـ وأيضًا قبل نشأة التصنيفات المعجمية التي بدأت بكتب غريب القرآن التي ظهر أولها بغريب القرآن المنسوب لابن عباس. وأخص حديث التصنيفات المعجمية بأول معجم فيها، أقصد كتاب العين للخليل على حين أننا نرى الصناعة المعجمية أطلق فيها مصطلح معجم على يد البخاري المتوفى سنة٢٥٦ هـ الذي كان أول من أطلق لفظ معجم وصفًا لأحد كتبه المرتبة على حروف المعجم[١]، وأطلق فيها مصطلح قاموس بعد ذيوع القاموس المحيط للفيروزبادي المتوفى ٨١٦هـ[٢].

بعد الحديث عن إطلاق مصطلحَيْ معجم ونحو يجرنا الحديث إلى أوليات كل من الصناعتين.

---

(١) المعجم العربي بين الماضي والحاضر ـ عدنان الخطيب ـ معهد البحوث والدراسات ـ القاهرة ـ سنة ١٩٦٦م ـ ص٣٤: ٣٠.

(٢) السابق، ص ٤٨، ٥٠.

* فمما يبين الاختلاف بين الصناعتين أن أوليات صناعة الصرف والنحو سبقت أوليات الصناعة المعجمية عند العرب؛ وذلك لأن الأولى أشد اتصالًا من الثانية بالدراسات الإسلامية عند العرب الذين وجهوا اهتمامهم أولًا إلى العلوم الشرعية الإسلامية وحين فرغوا منها أو كادوا اتجهوا إلى العلوم الأخرى، إلا أن د/ أحمد مختار يقول: «أما البحث النحوي فلا شك أنه بدأ متأخرًا عن جمع اللغة؛ لأنه لا يمكن القيام به بدون مادة توضع تحت تصرف النحوي، وبعبارة أخرى ما هو إلا فحص لمادة لغوية تم جمعها بالفعل ومحاولة لتصنيفها واستنباط الأسس والنظريات التي تحكمها»[1].

بيد أنني أرى أن التصور السابق للدكتور أحمد مختار وغيره ممن أثبتوا هذا التصور بأنه تصور غريب؛ وذلك لأن الدراسات اللغوية عند العرب ظهرت لخدمة القرآن الكريم. والقرآن جميعه كان بين أيدي اللغويين تدوينًا وحفظًا وما عليهم إلا أن يُقعِّدوا له. وهذا ما صنعه أبو الأسود(ت ٦٩ هـ) حينما سمع رجلًا يقرأ خطأ قوله تعالى «أن الله بريء من المشركين ورسوله».

وربما الذي دعا الدكتور أحمد مختار وغيره إلى تصورهم هذا هو محاولة ابن عباس (ت ٦٨ هـ) جمع الكلمات الغريبة في القرآن وشرحها تحت عنوان غريب القرآن. على أنه لا يستطيع أحد أن يجزم بنسبة ذلك إلى ابن عباس حسبما ذكر الدكتور أحمد مختار.

بناءً عليه؛ فإن آراء ابن عباس في غريب القرآن بمثابة النواة الأولى للمعاجم ولا تدخل تحت اسم الصناعة المعجمية التي استقرت كعلم داخل الدراسات اللغوية. إنما هي -في رأيي- فن قبل أن تسمى علمًا.

أيضًا النحو العربي قد نشأ فنًّا قبل أن يكون علمًا. أي أن هذه الطرق الخاصة بالأداء في اللغة العربية قد التزمت باطراد في تراكيبها وأساليبها ومرنت عليها ألسنة العرب، وتمكنت من طبائعهم قبل أن توضع لها القواعد النحوية[2].

---

(١) البحث اللغوي عند العرب ـ د/ أحمد مختار عمر ـ ص٦١.

(٢) السابق، ص ٦٤.

ملحوظة: حتى لو صح نسبة غريب القرآن لابن عباس فهو توفي بعد سيدنا علي بن أبي طالب الذي ذكر عنه نسبة نشأة النحو له.

أمر آخر يدعوني إلى القول بأن الصناعة النحوية الصرفية ـ الأشد اتصالًا بعلوم الشريعة ـ أسبق من الصناعة المعجمية؛ وذلك ـ في حسباني ـ لأن نقط الإعراب الذي قام به أبو الأسود الدؤلي (ت٦٩هـ) من أجل ضبط الكلمة بنائيًا وإعرابيًا في القرآن؛ مثل قوله تعالى ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾[1] كان ذلك أسبق من نقط الإعجام الذي قام به نصر بن عاصم (ت ٨٩هـ) من أجل إزالة اللبس في المعنى المعجمي للكلمة في القرآن؛ مثل قوله تعالى ﴿وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[2].

* ومما يبين الاختلاف بين الصناعتين أن التصنيف «الصرفي النحوي» يختلف عن التصنيف المعجمي في أن الأول يبقى خالدًا، بخلاف الثاني: إذ «يحوي قدرًا كبيرًا من الألفاظ التي لا تحتاج إليها حياتنا الحديثة؛ لتطور الحضارات والمدنيات والثقافات التي نعيش فيها تطورًا كبيرًا، باعد بين حياتنا وحياة القدماء من أصحاب هذه اللغة»[3].

* ومما يبين الاختلاف بين الصناعتين أنه على الرغم من أن أصحاب الصناعة المعجمية لم يكونوا جامعين للغة فقط بل كانوا نحاة صرفيين ذوي اتجاهات مدرسية نحوية بصرية، أو كوفية، أو بغدادية، أو أندلسية، أو مصرية. فإنه غلب عليهم سمت الأمانة العلمية في عرض آراء أصحاب المدارس المغايرة للاتجاه المدرسي النحوي الذي ارتضاه صاحب المعجم[4].

على حين أننا نجد أن أصحاب الصناعة النحوية الصرفية متأثرين بجلاء باتجاهتهم المدرسية التي ينتمون إليها.

* ومما يبين الاختلاف بين الصناعتين أنه على الرغم من أن أصحاب الصناعة المعجمية شاركوا أصحاب الصناعة الصرفية النحوية في بحثهم في الأبنية، فإن أصحاب الصناعة المعجمية حولوا البحث في الأبنية إلى بحث استقرائي تتبعي، على حين أن

---

(١) سورة التوبة، الآية ٣.

(٢) سورة آل عمران، الآية ١٨٠.

(٣) ارجع إلى: مقدمة «المعجم العربي نشأته وتطوره» ـ حسين نصار ١٩٨٨م ـ صفحة ج .

(٤) انظر: النحو والصرف في كتاب الصحاح للجوهري (ماجستير) عمر أحمد محمد بجامعة الأزهر بكلية اللغة العربية بالقاهرة ـ ص٤١٩.

أصحاب الصناعة الصرفية النحوية اتجهوا في البحث إلى حصر الأبنية مع التمثيل غالبًا لكل منها لدعم القاعدة فحسب[١].

فمثلًا كتاب سيبويه قد مهد فيه سيبويه لكلامه عن الأبنية بمقدمة تحدث فيها عن أقل ما تكون عليه الكلمة وأكثر ما تصل إليه وحروفها أصلية أو مزيد فيها. ثم تحدث عن حروف الزوائد حرفًا حرفًا، وذكر مواضع زيادة كل منها[٢]. ولم يكن من غرض سيبويه في هذا البحث أن يحصر ألفاظ كل بناء، وإنما كان غرضه يتجه إلى حصر الأبنية والتمثيل فقط لكل منها.

هذا عن كتاب سيبويه أول كتاب في النحو ودستوره وقرآنه الذي ضربته مثلًا لأصحاب الصناعة الصرفية النحوية.

على حين أن ديوان الأدب لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي المتوفى سنة ٣٥٠هـ أو ٣٧٠هـ الذي يعتبر رائد مدرسة «معاجم الترتيب بحسب الأبنية»[٣]، فإنه رتب كتابه على الأبنية وجمع ـ حسب طاقته ـ الكلمات التي على شاكلة واحدة في صعيد واحد فأفاد الصرفيين كثيرًا[٤].

* ومما يبين الاختلاف بين الصناعتين أن التصنيفات الصرفية النحوية تذكر القاعدة بتفاصيلها الإجمالية دفعة واحدة.

أما التصنيفات المعجمية فتوزع القاعدة على عدة مواد في ثنايا المعجم؛ الأمر الذي دعا الباحثين ـ والذين أشرت سابقًا إلى أسماء أبحاثهم ـ بالبحث داخل التصنيفات المعجمية لجمع وتحقيق ودراسة الأمور الصرفية النحوية المعجمية؛ فأتاح ذلك للباحث فرصة للتركيز على القاعدة بتناولها تناولًا جزئيًا من حيث التقعيد والتطبيق وإن عد هذا في ظاهره عيبًا، لتشتيته القاعدة، وتوزيعها على مواد كثيرة، مع أن هذا التوزع أتاح مجالًا أرحب للإتيان بأكبر عدد من الشواهد على اختلافها عند التقعيد[٥].

---

(١) انظر: البحث اللغوي عند العرب ـ د/ أحمد مختار عمر ـ ص ١٨٨.

(٢) السابق، ص١٨٧.

(٣) السابق، ص ١٩١.

(٤) السابق، ص ١٩٦.

(٥) النحو في معجم لسان العرب ـ ربيع عبد الحميد ـ دكتوراه بآداب المنيا، ص ١٢٢.

* ومما يبين الاختلاف بين الصناعتين أن التأليف الصرفي النحوي في أصوله عدم الاعتماد على السماع فحسب بل والقياس أيضًا الذي هو أساس التقعيد.

أما أصول التصنيف المعجمي فالاعتماد أساسًا على السماع.

وتأثر سوءًا أصحاب المعاجم في صناعتهم المعجمية بأسبقية قياس أصحاب الصناعة الصرفية النحوية[١] «فأخذوا يحتكمون إلى القياس لإثبات صحة قول أو تفضيل رأي على رأي»[٢].

ناهيك عن المعاجم التي تأثرت في صناعتها بالأحكام الصرفية النحوية[٣]، بل إنك تجد في البدء لبعض المعاجم تصريحًا في صدر المعجم بأن من ليس على تدبر بفن الصرف وأحاط علمًا بضروب الاشتقاق فلا يستطيع أن يتعامل مع هذا المعجم[٤].

* على الرغم من أن كلتا الصناعتين («الصرفية النحوية»، و«المعجمية») تجمعهما أصول واحدة تبرز في أن مصادر كلتيهما واحدة في الأخذ عن العرب حتى عصر الاستشهاد، خاصة القرآن والحديث النبوي، فإننا نجد أن أصحاب الصناعة الصرفية القدامى كان موقفهم من الاستشهاد بالحديث النبوي كموقف الرافض من الاستشهاد به[٥].

---

(١) حيث إن أصحاب الصناعة المعجمية تأثروا سوءًا بأصحاب الصناعة الصرفية النحوية في «أنهم كانوا ينظرون إلى اللغة نظرة ناقدة، فهم يرمون إلي جمع الصحيح الفصيح. وغلب عليهم هذا الهدف في القرن الرابع خاصة حتى توج بالصحاح. وكان همهم الأول في النقد التصحيف، فأضاعت علينا هذه النظرة كثيرًا من اللغات واللهجات العربية التي اعتبرت رديئة أو غير فصيحة أو ما شابه ذلك. ولعلها كانت تمدنا بما ينفعنا في أبحاثنا في اللغة العربية عامة والفصحى خاصة. وقد كان الغربيون ينظرون إلى لغاتهم هذه النظرة الناقدة في المعجمات حتى أواخر القرن الثامن عشر فعدلوا عن ذلك، ورموا إلى الجمع والتسجيل». «المعجم العربي نشأته وتطوره» ـ حسين نصار ـ ص ٦٢٩، ٦٣٠.

(٢) انظر: «النقد اللغوي في تهذيب اللغة للأزهري» حمدي عبد الفتاح السيد (ماجستير) بجامعة الأزهر بكلية اللغة العربية بالمنصورة، ص٢٠.

(٣) كتاب العين تجد في صناعة أبوابه: أبواب الثلاثي المعتل، أبواب الرباعي المعتل، إلخ.

(٤) مثال معجم «مختار الصحاح» الذي ذكر الأستاذ محمود خاطر في تصديره: «بيد أن الخوض في هذا الكتاب وتناول الغرض منهُ لا يستطيعهما إلا من تدبر فن الصرف وأحاط علمًا بضروب الاشتقاق ليقتدر على رد بعض الكلم إلى بعض ويرجع منها إلى صيغةٍ هي أصل الصيغ درجًا إلى موضعها واستطلاعًا لمغزاهاـ على أن الاشتقاق وما يلحق أبنية المشتقات من عوارض الإدغام والإعلال...».

(٥) انظر: مجلة المجمع اللغوي الجزء الثالث، ص ٢٠١ وما بعدها.

والدليل على ذلك أن كتاب سيبويه لم يستشهد فيه إلا بحديثين فقط[١].

على حين أن أصحاب الصناعة المعجمية كانوا أكثر استشهادًا بالحديث النبوي بدون تحفظ.

فمثلًا كتاب العين للخليل ذكر به أحاديث كثيرة»، فالأحاديث الشواهد عنده تختلف قوة وضعفًا، ولم يبلغ أحدها مبلغ التواتر(لأن الأحاديث التي أجمعت عليها الكتب الستة كانت تنتهي إلى ثلاثة من الصحابة في أكثر تقدير، ما عدا ٤١، ٤٩ على وجه الظن).

وتختلف الرواية في ألفاظها اللغوية، مما يجعل المرء لا يطمئن إليها. ولعل هذه الأمور هي التي جعلت أبا حاتم بن حيان يقول عن الخليل. «يروى المقاطيع». ولكنا يجب ألا نظن أن الخليل وحده الذي فعل ذلك. فالحق أن بعض العلماء كانوا ينظرون إلى الأشياء نظرة غير عملية فيضعون القواعد والأحكام، ولكن الممارسين للعلوم كانوا لا يعيرون هذه القواعد النظرية أدنى التفات. فجميع اللغويين الذين ألفوا في المعاجم بعد الخليل ساروا على طريقته في الاستشهاد بالحديث، والإكثار من ذلك. أما الذين تشددوا في الحديث، فهم النحويون؛ لأن الراوي أو المحدِّث أكثر تعرضًا للخطأ النحوي منه للخطأ اللغوي.

ونشير في ختام القول في هذه المشكلة أن النزاع كان قائمًا بين النحويين على الاستشهاد بالحديث في النحو. أما الاستشهاد به في اللغة فقد كان أمرًا مباحًا، قام به معاصرو الخليل ومن قبله، ومن بعده، في رسائلهم اللغوية الصغيرة، ولكن على قلة نسبية، فالخليل ليس فذًّا ولا مبتدعًا في الاعتماد على الحديث في معجمه»[٢].

أما آراء الخليل بن أحمد الصرفية النحوية في كتاب سيبويه فلم أجده استشهد فيها بأي حديث.

---

(١) الكتاب لسيبويه ط دار الجيل جـ٢، ص ٣٩٢، ٣٩٣.

(٢) المعجم العربي ـ حسين نصار ـ ص ٢١٤،٢١٥.

أما عن الاستشهاد بالقراءات القرآنية؛ فإن أصحاب الصناعتين تجاهلوا أو تناسوا الدافع الأساسي الذي من أجله بدأتا؛ حيث إن الصناعة النحوية الصرفية بدأت بسبب الأخطاء التي بدأت تظهر عند قراءة القرآن، وأيضًا الصناعة المعجمية أولياتها بدأت بكتب غريب القرآن.

إلا أن أصحاب الصناعتين زلت أقلامهم حين أصدروا عبارات تتسم بالحدة تجاه آيات القراءات التي عجزوا على أن يجدوا لها تخريجًا يتسق مع أحكامهم المعيارية في التقعيد للغة.(١) على الرغم من إعطاء الاستشهاد القرآني أعلى اعتبار في أصولهما الصرفية النحوية المذكورة في أصول النحو، والمعجمية المذكورة في المقدمات البراقة للتصنيفات المعجمية؛ حيث إن أصحاب المعاجم يرسمون لأنفسهم أسسًا وأصولًا براقة في مقدمات معاجمهم. بيد أنه على الجانب التطبيقي لا يلتزمون كل الالتزام بذلك.

* ومما يبين الاختلاف بين الصناعتين أنه على الرغم من أن أصحاب الصناعة المعجمية شاركوا أصحاب الصناعة الصرفية النحوية في الاستشهاد بالشعر بالدرجة الأولى، فإننا نجد أن أصحاب الصناعة النحوية كان لهم موقف رافض من الاستشهاد بالشعراء المولَّدين الذين أتوا بعد ابن هرمة؛ وإن كان البعض يزعم أنه نُسِب لسيبويه أنه استشهد ببيت لبشار بن برد (أول الشعراء المحدثين)(٢) بعد أن توعده بالهجاء، أما آراء الخليل بن أحمد النحوية الصرفية المبثوثة في كتاب سيبويه فلم يستشهد فيها أيضًا بالشعراء المولدين.

على حين أننا نجد أصحاب الصناعة المعجمية استشهدوا بشعراء من هذه الطبقة، ومن هؤلاء الخليل بن أحمد صاحب معجم العين الذي استشهد في العين بحفص الأموي وبشار بن برد اللذين في عصره، وجاء من بعده الأزهري في معجمه تهذيب اللغة واستشهد بمن هم في عصره؛ أي حتى القرن الرابع الهجري(٣).

---

(١) انظر: البحث اللغوي عند العرب - د/ أحمد مختار عمر - ص١١.

(٢) الاقتراح في علم أصول النحو لجلال الدين السيوطي - ص٢٧ - حيدر آباد الدكن بالهند ١٣٥٩.

(٣) البحث اللغوي عند العرب - د/ أحمد مختار عمر - ص ٣٢.

فتهذيب اللغة أحدث في الترتيب الزمني بعد العين، والتصنيفات المعجمية الأحدث تحوي آخر تطور للغة في تلك الآونة، فيظهر مدى استخدام صيغة ما بين أجيال أبناء اللغة أو الاستغناء عن تلك الصيغة لأسباب أرجو أن يعتني بتفسيرها علماء اللغة بناء على مقابلة الأبنية الشائعة قديمًا بالأبنية الحديثة اعتمادًا على الصناعة المعجمية القديمة، ثم الأحدث زمنيًّا.

ولا أرمي إلى أن النحو العربي القديم والمعاجم العربية القديمة أصبحت بعيدة جدًّا عن استخداماتنا؛ فالنحو العربي القديم لا زال حيًّا مستخدمًا منذ عصره القديم حتى الآن، أيضًا المعاجم العربية القديمة لا زلنا نستخدمها حتى الآن بخلاف اللغات الأجنبية الأخرى التي تبدلت لتطورها السريع ـ أما العربية فتطورها بطيء لارتباطها بالإسلام[1] وأدى ذلك إلى الاستغناء عن المعاجم الأجنبية القديمة ، وأيضًا تبدلت تبعًا لذلك تقعيداتها تصريفًا أو نحوًا.

* ومما يبين الاختلاف بين الصناعتين «اختلاف اللغويين عن النحويين والصرفيين في أسلوب الاستشهاد، فكانت طريقة اللغويين غالبًا هي البدء بالمعنى اللغوي، ثم الاستشهاد لهذا المعنى اللغوي، ثم التعرض أحيانًا إلى ما قد يكون في الشاهد من قضايا التصريف والنحو. أما طريقة النحويين والصرفيين فتبدأ عادة بذكر القاعدة، ثم ذكر الشاهد عليها، وتلتقي الطريقتان أحيانًا في ذكر ما يخالف القاعدة بعد ذلك»[2].

* ومما يبين الاختلاف بين الصناعتين نحويًّا أن الصناعة النحوية تقوم على الجانب التنظيري بالدرجة الأولى، على حين أن الصناعة المعجمية تقوم على الجانب التطبيقي بالدرجة الأولى[3].

---

(١) انظر: «المعجم العربي نشأته وتطوره» ـ حسين نصار ـ ص ٦٣٠.

(٢) «شواهد تصريف الأفعال في لسان العرب» السيد مبروك جرادة (ماجستير) بجامعة القاهرة بكلية دار العلوم، ص٦،ص٤٨٧.

(٣) إيضاح ذلك تم بيانه في «القضايا النحوية والصرفية في المحكم لابن سيده» إيهاب همام عطية (ماجستير) بدار العلوم بالقاهرة ـ ص٢٢٢.

وأخيرًا أُذَكِّرُ بالأثرالسيِّئ الذي تركه الاتصال بين الصناعتين؛ وهو أن أصحاب الصناعة المعجمية تأثروا بقياس ومعيارية أصحاب الصناعة الصرفية النحوية؛ فنظروا إلى اللغة نظرة ناقدة، ورموا إلى جمع الصحيح؛ فأضاعت علينا هذه النظرة كثيرًا من اللغات واللهجات العربية التي اعْتُبِرَتْ رديئة أو غير فصيحة أو ما شابه ذلك. إضافة إلى أن أصحاب الصناعة المعجمية زلت أقلامهم حين أصدروا عبارات تتسم بالحدة تجاه آيات القراءات التي عجزوا على أن يجدوا لها تخريجًا يتسق مع الأحكام المعيارية التي تأثروا بها من أصحاب الصناعة الصرفية النحوية.

كما أُذَكِّرُ بالتوصيات التي دعوت إليها في ثنايا تلك الدراسة بالإجمال التالي:

ـ التوعية على أن المعاجم اللغوية لا تقتصر على الدلالة بعيدًا عن الأمور اللغوية الأخرى.

ـ تحقيق جديد أكثر جودة لما حُقِّقَ لمعاجم الأبنية وتحقيق ما لم يتم تحقيقه منها حتى الآن مع إعادة ترتيب مادتها بتناوِل أكثر تيسيرًا للاطلاع.

ـ جمع شتات الأمور «الصرفية النحوية» بالمعاجم وجعلها في سفر صرفي خالص.

ـ ضرورة ظهور نظرية تحكم لغة التعليق المعجمي بتطوير وتجريب أنماط جديدة من الإيضاحات الصرفية النحوية داخل المعجم.

ـ تحقيق جديد للتصنيفات الصرفية النحوية بالاعتماد على الصناعة المعجمية لاستكمال الجانب الدلالي بها، والتي تزود بالأدلة التمثيلية والاستشهادات التطبيقية.

ـ الاستعانة بالحاسوب الذي تم تزويده بالمادة المعجمية بعد عمل برنامج بالحاسوب يراعي بنية اللغة؛ حتى يساعد الباحثين للوصول إلى نتائج أكثر دقة وتنظيمًا، أضف إلى ذلك الاستعانة بالحاسوب في عمل فهارس لأعلام النحويين بالمعاجم الأصيلة، واستخدام الحاسوب في تجميع الآراء النحوية لأسلافنا من علماء العربية خاصة الذين لم يتركوا لنا تصنيفات لهم أو لم تصل إلينا كتبهم وإنما تعرفنا على آرائهم النحوية مبثوثة في ثنايا تراث العربية أمثال المعاجم الأصيلة التراثية.

وختامًا أذكّر بأنني اعتمدت هنا على الوصف التحليلي، والعمل النقدي، والموازنة أو المقارنة التي تهدف إلى الكشف عن طبيعة الصلة بين النحو والمعاجم وعن أهمية تلك الصلة ومكانتها بين الأبحاث التي تبحث في إطار الصلات بين العلوم حتى أسهم في بيان صلة علم بعلم؛ تأسيًا بما سبقني من جهود أبانت عن أثر أو صلة أحد العلوم اللغوية بعضها ببعض؛ لأن العلوم اللغوية تتكامل فيما يسمى الاكتمال اللغوي.

كما أذكر بأن هذه الدراسة مدينة للكثير مما ذُكِرَ حول النحو أو المعجم العربيين خاصة وما ذكر حول اللغة وعلومها عامة من دراسات ومناقشات، فقد استفادت مما جاء فيها حتى اجتمع لديّ رصيد من الملاحظات والاستنتاجات فكان ذلك حافزًا لإعداد هذه الدارسة.

لقد حرصت بقدر الإمكان أن أسوق هذه الملاحظات والاستنتاجات المذكورة في شكل دراسة سهلة مختصرة أتمنى أن تكون مؤدية للغرض، وأن تكون هذه الدراسة المبسطة المختصرة مفيدة، وممهدة لدراسات أكثر استيعابًا ومشاركة في خدمة علوم لغتنا العزيزة.

اتصال النحو بالبلاغة: إن الدراسات البلاغية تنصبُّ على التصنيفات الأدبية بعيدًا عن الحقل النحوي. ذلك الحقل الذي يتهمه أحد الباحثين بأن أحكامه النحوية وقواعده هو والألفاظ العلمية والقانونية تُصاغ بأسلوب لا يحتمل التأويل، أو الإيحاء بظلال معنوية أخرى، لاتكاد تترك في نفس سامعها أكثر من دلالتها المركزية أو المعجمية[1]،

(١) العوامل النفسية وأثرها في التطور اللغوي، د/ إسماعيل أبو اليزيد أبو العزم، ص ١٠٥٤.

على حين أن الارتباط البلاغي في التصنيفات الأدبية محمود. الأمر الذي جعل بعض المذاهب الأدبية كالرمزية والسريالية تتخذ منه هدفًا منشودًا.

فالتحليل البلاغي أراه يتجه إلى التصنيفات الأدبية دون اهتمام لتصنيفات اللغويين أمثال سيبويه صاحب الكتاب الذي يحمل صورة لتذوق صاحبه البلاغي. كل ذلك قصَّر فيه الباحثون، بل أهملوا شرح العلاقة الحيوية بين سيبويه النحوي وعلم البلاغة؛ فمعظم الدراسات تنصبُّ على دراسة القاعدة النحوية نفسها، على الرغم من أهمية ذلك.

أي أن هناك تقصيرًا في الدرس النحوي في ذلك؛ مما دفعني إلى هذا البحث.

إضافة إلى ما ذكرناه من أن الاتجاه البلاغي كان منصبًّا على الدرس الأدبي.

على أنني أرى أن كتاب سيبويه بما يحمله من لفتات فنية بلاغية كان بمثابة التربة التي نبتت فيها البذور الأولى لعلم البلاغة الذي اتكأ سيبويه عليه بقصد أو بغير قصد، ثم انبثق علم البلاغة من رحم كتابه بما يحمله هذا الكتاب من أصول بلاغية فيها إرهاصات بميلاد علم البلاغة العربية. ومع كل هذا الفضل لكتاب إمام النحاة على البلاغة فإننا نرى ثلة من أهل الدرس الأدبي يتنكرون للنحاة جهدهم؛ بل ويحتدون عليهم بعد أن اعتنى السكاكي (ت ٦٢٦هـ) بتقسيم علوم العربية وتباينها.

ولم يكتفِ أعلام من البلاغيين بالتنكر ضد اللغويين بل سلوا أقلامهم للفصل بين علم النحو والصرف من جهة وعلم البلاغة من جهة أخرى؛ أمثال:

- قدامة بن جعفر في مقدمة كتابه نقد الشعر[(١)].

- والقاضي الجرجاني في كتابه الوساطة الذي يقسم المعترضين على المتنبي إلى فريقين أحدهما: «نحوي لغوي لا بصر له بصناعة الشعر»[(٢)].

---

(١) نقد الشعر لقدامة بن جعفر، ص ٢.

(٢) الوساطة، ص ٤٣٦ تحقيق وشرح محمد أبو الفضل إبراهيم - دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه - ١٩٦٦م.

- وابن الأثير في كتابه «المثل السائر» الذي أمعن في إبراز الحجاب بين كلتا الدراستين اللغوية والبلاغة بقوله: «أسرار الفصاحة لا تؤخذ من علماء العربية وإنما تؤخذ منهم مسألة نحوية أو تصريفية، أو نقل كلمة لغوية، وما جرى هذا المجرى، وأما أسرار الفصاحة فلها قوم مخصوصون بها»[1] وذلك - في رأيه - لأن «فن الفصاحة والبلاغة غير فن النحو والإعراب»[2]، ويترتب على ذلك عند ابن الأثير بأن «النحاة لا فُتيا لهم في مواقع الفصاحة والبلاغة، ولا عندهم معرفة بأسرارهما من حيث إنهم نحاة»[3].

وأنا هنا في بحثي أتساءل هل يصح أن تحدث مثل هذه التفرقة الحادة بين علماء في فروع لغة واحدة بدأت بخدمة القرآن؟، فيرى فريق أن هذا التركيب القرآني في إحدى القراءات أبلغ بينما يراه آخر ليس أبلغ.... هل تناسى هؤلاء المفرقون أن علوم اللغة العربية أول ما بدأت كانت لخدمة القرآن بقراءاته ؟ ذلك القرآن الذي وصفوه بأنه بليغ إلى حد الإعجاز وبأنه جاء متسقًا مع قواعدهم وسلامة لغتهم.

ولله درُّ عبد القاهر الجرجاني النحوي البلاغي[4] الذي حق له أن يُطلق عليه إمام البلاغيين فإنه أدرك بينية تلك العلوم المتآخذة؛ فما تلفظ بقول حاد على أسلافه اللغويين بل عرف لهم حسن جميلهم في التمهيد لإزهار البلاغة العربية.

فلا عجب إذن أن نجده كثيرًا ما يدلل على آرائه بالإشارة إلى لفتات سيبويه التي بنى عليها نظريته البلاغية في النظم التي تتوخى معاني النحو المرتبط بأساس بلاغي، ألا وهو المقام والحال، ذلك الأساس استلهمه من كتاب سيبويه، فتلك البذور البلاغية قد نبتت وبدأت تظهر آثارها جلية فيما جاء بعد سيبويه من كتب كـ(معاني القرآن للفراء، والبيان

---

(١) المثل السائر ١/ ٢٨٨- تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - بمصر ١٩٣٩م.

(٢) المثل السائر ١/ ٢٨٣.

(٣) المثل السائر ٢/ ١٦٤.

(٤) قام البدراوي زهران ببحث عنوانه «عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني» وقد رجعت إلى الطبعة الثالثة منه ١٩٨٦م - دار المعارف بالقاهرة.

ارجع أيضًا إلى: «فلسفة عبد القاهر النحوية في دلائل الإعجاز» لفؤاد مخيمر - دار الثقافة - ١٩٨٣م.

والتبين للجاحظ، والمقتضب والكامل للمبرد، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، ونقد الشعر لقدامة بن جعفر، والخصائص والمحتسب لابن جني، والصناعتين لأبى هلال العسكـري، وسـر الفصاحة لابن سنان الخفاجي، ودلائل الإعجاز وأسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني، وتفسير الكشاف للزمخشري ومفتاح العلوم للسكاكي، وغيرها من أمهات كتب التراث التى تعرضت للبلاغة) فتلك البذور البلاغية التي أنبتها سيبويه وبدأت تظهر بعده على ما بينًا قد أزهرت على يد عبد القاهر الجرجاني، وتلك الجذور البلاغية الراسخة بكتاب سيبويه تحتاج إلى تجليتها، خاصة أن الأمر متعلق ببداية تقنين اللغة ووضع أحكامها في أول كتاب في أصول العربية وقواعدها؛ إذ راعى صاحبه سيبويه أمورًا بلاغية - بشكل عفوي أو عن قصد- ترتبط بمراعاة مقتضى الحال بين المتكلم والسامع المتمثل في ابتغاء الخفة، والسهوله، والربط بين الصوت والمعنى... إلخ من أصول بلاغية ظهرت في كتاب إمام النحاة؛ كل ذلك دفعـنـا إلى بحثها وإبرازها خاصة أنها في كتاب نحوي أطلق عليه «دستور النحو».

على أن هذا الكلام يلفت الدارسين إلى أهمية النظر إلى تواصل العلوم وأهمية الدراسات البينية للغة، لاسيما الربط بين الدرس اللغوي والبلاغي الذي تمثل اتصالهما في اعتماد الأخير على معطيات الأول بسبب ما قدمه «النحو واللغة» من روابط بين تغير المبنى وما يتبعه من تغير في المعنى، وما كفلته حركات الإعراب من الإبانة عن المعاني، وما أتاحته تلك الحركات الإعرابية من حرية الحركة داخل تراكيبها، فجعلتها قابلة للتقديم أو التأخير، والحذف أو الذِّكر...حسب طبيعة المتلقي وما تقتضيه أغراض التكلم في وجود القرائن الحالية والمقالية.

وقد ظهرت بدايات تلك العلاقة التي تربط بين (النحو واللغة) و(البلاغة) بشكل تطبيقي واضح في ما تضمنه كتاب سيبويه من لفتات وتأويلات بلاغية بين تضاعيف تأليفه النحوي واللغوي، حيث كان يعتد بجانب المعنى وعناصر الأداء اللغوي من متكلم ومخاطب ومقام، حتى أصبح التقعيد اللغوي على يديه ممتزجًا بتفسيرات بلاغية؛ تجعلنا نحكم على سيبويه بأنه تخطى حدود منهجه النحوي الذي غايته التقعيد للغة وضبط القوانين التي تكفل سلامة اللغة من الخطل والإلباس، إلى منهج آخر بلاغي

تجاوز فيه حدود النحو بمحاولة استشراف الأغراض البلاغية التي تلجئ المتكلم إلى تفضيل سلوك لغوي ما.

ولا يعد ذلك عيبًا أن تتسع نفسية إمام النحاة لتذوق لغتها؛ إذ إن سيبويه كأي بشر يحمل نفسًا إنسانية ذواقة للغتها تحس بها مبثوثة في ثنايا كتابه؛ فجاء بحثي هذا بدراسة ذلك الجانب بمحاولة استقصاء ما ورد في كتاب سيبويه وله عُلْقَة وسبب بالجانب البلاغي واضعًا في اعتباري أمرين: الأمر الأول:استقراء الكيفيات، لا الوقوف على المصطلحات التي تتغير بين كاتب وآخر، وزمن وآخر؛ فتلك المصطلحات لم تكن معهودة آنذاك. الأمر الثاني: أن هذا بحث مكثف فلا داعي أن أسرد جميع الأمثلة التي أستدل بها على مسألة معينة؛ فهذا من شأن أطروحة الماجستير والدكتوراه، بل اكتفيتُ بمثال واحد في متن البحث، أما بقية الأمثلة التي استقصيتُها فقد أشرتُ إليها في حاشية البحث. وكانت عنايتي في هذه الدراسة ليس بالتحدث النظري المجرد عن تحليل شخصية سيبويه، بل بالناحية التطبيقية باستعراض الأحكام اللغوية لسيبويه وتحليلها بلاغيًّا؛ موزعة على المسائل التالية:

الميل إلى الحذف والإضمار

أحيانًا تتسم النفس الإنسانية بالجنوح للإضمار في الأدء اللغوي الذي قد يتناسب مع مراد المتكلم بتوطئته للكشف الأعمق عن مستوى باطني للكلام مُحَمَّل بإيحاءات بلاغية جميلة باحترام المقام الذي يتسع السياق للدلالة على المحذوف في الكلام؛ فهذا أمر جلَّاه سيبويه بالشكل الآتي:

- تارة عند تأويله لبعض الشواهد التي تحمل معنى باطنًا؛ فكان سيبويه ينبه على ذلك بقوله: «أراد...، أو بمعنى...، أو كأنه قال...» ففي (باب يُحْذَف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل) ذكر فيه: «وذلك قولك: «هذا ولا زَعَماتِك»؛ أي: ولا أتوهم زَعَماتِك» ومن ذلك قول الشاعر:

دِيَارَ مَيَّة إذ ميٌّ تساعِفنا　　ولا يُرى مثلُهاعُجمٌ ولا عُربُ

كأنه قال: أذكُر ديارَ ميَّة. ولكنه لا يذكر أذكرُ لكثرة ذلك في كلامهم واستعمالهم إيّاه، ولما كان فيه من ذكر الديار قبل ذلك ولم يذكر: ولا أتوهَّمُ زعماتك لكثرة استعمالهم إيّاه، ولاستدلاله بما يرى من حاله أنَّه ينهاه عن زعمه»[١].

- تارة أخرى عند استخدام سيبويه في أحكام لغوية عديدة مصطلح «الإضمار»[٢] أو مصطلح «الحذف» في ثنايا أحاديثه عن الحذف؛ كالحذف في علامات الإعراب؛ إذ يستبدل بالحركة السكون في الوقف، وكالحذف في باب التنوين، فيحذف لعوض أو لغير عوض، وكالحذف في الكلمات فيُحذف حرف منها، أو يُحذف الحرف القائم بنفسه، وكالحذف في التراكيب، فيُحذف منها أجزاء مفردة أو تُحذف جُمَلٌ.

وكثيرًا ما أشار سيبويه إلى أسرارها البلاغية ملفتًا النظر إلى أهمية توافر القرائن؛ حتى يكون الحذف صحيحًا مؤديًا غرضه في الفهم والإفهام.

ففي (باب ما يكون في اللفظ من الأغراض) يقول: «اعلم أنَّهم ممّا يحذفون الكلمَ، وإن كان أصله في الكلام، غير ذلك، ويحذفون، ويعوِّضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطًا وسترى ذلك إن شاء الله»[٣].

فقد وضع أسسًا عامة مجملة ثم تولى تفصيلها فيما بعد محللًا ومفسرًا من خلال (باب يُحْذَف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل)[٤]، و(باب حروف الإضافة إلى المحذوف به وسقوطها)[٥]، و(باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتِّساعِهم في الكلام والإيجاز والاختصار)[٦].

(١) الكتاب ١/ ٢٨١،٢٨٠.
(٢) راجع ذلك في الكتاب ٢/ ١٤١، ١٤٢- ١/ ١٦١-١/ ٢٥٧- ١/ ٨١، ٩٣، ٩٦، ١٠١، ١٠٢.
(٣) الكتاب ١/ ٢٤، ٢٥، ٣/ ١٠٥.
(٤) الكتاب ١/ ٢٨٠، ٢٨١.
(٥) الكتاب ٣/ ٤٩٨، ٤٩٩.
(٦) الكتاب ٢/ ٢١١، ٢١٤، ٢١٥.

ويمكن عرض الأغراض البلاغية للحذف والإضمار في كتاب سيبويه في الأغراض الآتية: الحذف والإضمار للتخفيف[١]- وللاتساع[٢]- وللإيجاز[٣]- وللاختصار[٤]، ولكثرة الاستعمال[٥].

وهكذا رأينا أن الحذف فرضته أمور بلاغية تتمثل في سهولة النطق والبعد عن الثقل والسلاسة والسهولة... كل ذلك مما سبق ذكره عند سيبويه.

الميل إلى التوضيح

أحيانًا تجنح النفس الإنسانية للتوضيح بزيادات لغوية كزيادة حروف المعاني أو بعض الحروف المفردة أو الأفعال؛ حيث استبان من أحاديث سيبويه عن الزيادة بأنها ليست لغوًا «فارغًا ولكنها نافلة من اللفظ تُكسِبُ العبارة فَضْلَ توكيدٍ فيما يقول النحويون، لكنهم لم يبينوا لنا المراد بالتوكيد الذي تفيده العبارة منها، ولا كيف يكون؟ ولعل ذلك ـ والله أعلم ـ لتعدُّد حروف الزيادة. وتنوُّعِ الأساليب التى تقع فيها، وكأنهم تركوا لكل حرف زائد أن يدلَّ على نوع توكيده فى الأسلوب الذى يذكر فيه، وتركوا للحس وحده أن يتذوقه وينفعل به حيثما يكون»[٦].

فمن ذلك زيادة الحرف عند سيبويه للتوكيد فيقول عن ما: «وأمَّا (ما) فهي نفي لقوله: هو يفعل إذا كان فى حال الفعل، فتقول: ما يَفْعَلُ.. وتكون توكيدًا لغوًا وذلك قولك: متى ما تأتنى آتك، وقولُك: غَضبتَ منْ غير ما جُرم، وقال الله عز وجل:(فَبِمَا نَقْضِهم) وهى لغو فى أنها لم تُحدثْ إذا جاءت شيئًا لم يكن قبل أن تجيءَ من العمل وهى توكيدٌ للكلام»[٧].

---

(١) الكتاب ١/ ١٦٥، ١٦٦، ١/ ١٥٧، ١٥٨، ١/ ١٦١، ٤/ ١٠، ٢/ ١٦٣، ١٦٤، ١/ ٢٥٣، ٢٥٤.

(٢) الكتاب٢/ ٢١٤، ٢١١، ٢١٥، ٢١٩.

(٣) الكتاب٢/ ٢١١، ٢١٤، ٢١٥.

(٤) الكتاب٢/ ٢١١، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٩.

(٥) الكتاب ١/ ٢٧٧:٢٧٣، ١/ ٢٨٤:٢٨٢.

(٦) مع القرآن الكريم في دراسة مستلهمة، ص٨٦.

(٧) الكتاب ٤/ ٢٢١، ٣/ ٧٦، ١/ ١٨٠، ١٨١.

ومن ذلك زيادة الاسم «الضمير» للتوضيح وإزالة اللبس من مثل حديثه عن زيادة الكاف مع رويد مبيّنًا الغرض البلاغي لتلك الزيادة ألا وهو التخصيص، فيقول: «واعلم أن رُوَيْدًا تلحقها الكاف وهى فى موضع أفعل، وذلك قولك: رويدك زيدًا، ورويدكم زيدًا، وهذه الكاف التى لحقت رويدًا: إنما لحقت لتُبيِّنَ المخاطبَ المخصوصَ، لأن رُوَيْدًا تقع للواحد والجميع الذكر والأنثى، فإنما أدخل الكاف حين خاف التباسَ من يعني بمن لا يعني، وإنما حذفها فى الأوَّل استغناءً بعلم المُخاطبِ أنه لا يعني غيرَه. فلحاقُ الكاف كقولك: يا فلانُ، للرجل حتى يُقْبِلَ عليك، وتركُها كقولك للرجل: أنتَ تفعل، إذا كان مُقبِلًا عليك بوجهه مُنصتًا لك.. وقد تقول أيضًا: رويدك لمن لا يُخَاف أن يلتبسَ بسواه توكيدًا، كما تقول للمقبل عليك المنصت لك: أنت تفعل ذاك يا فلان توكيدًا.. فهذه الكاف لم تجئ علمًا للمأمورينَ والمنهيينَ المضمرين ولو كانت علمًا للمضمرين لكانت خطأً، لأن المضمرين ها هنا فاعلون، وعلامة المضمرين الفاعلين الواوُ كقولك: افعلوا، وإنما جاءت هذه الكاف توكيدًا وتخصيصًا..»[1].

ومن ذلك زيادة الفعل كإشارة سيبويه إلى زيادة الفعل «كان» بين ما التعجبية وفعل التعجب إذ يقول «وتقول: ما كان أحسن زيدًا، لتدل أنه فيما مضى»[2].

فالغرض البلاغي هنا من زيادة الفعل «كان» تحديد زمن التعجب وأنه فيما مضى.

وأمثلة الزيادة في كتاب سيبويه جاءت جُلُّها في الحروف.ولعل سيبويه يكون أول من تناول الزيادة وسرها البلاغي[3].

---

(١) الكتاب ١/ ٢٤٤، ٢٤٥.

(٢) الكتاب ١/ ٧٣.

(٣) انظر: من وحي الزيادة في القرآن الكريم ص٤٢ للأستاذ علي النجدي ناصف، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة،الجزء السابع والأربعون،مايو ١٩٨١، مع القرآن الكريم في دراسة مستلهمة ص٨٨، للأستاذ علي النجدي ناصف،دار المعارف بالقاهرة١٩٨١م.

تعقيب على الحذف والتوضيح

وإذا كانت الزيادة أو الحذف تكمن بهما قيم بلاغية، فإن كلًّا منهما له مواضعه ومقاماته المرتبطة بحال المتلقي وطبيعة المقال وإلا كان قبيحًا، وتكون الأريحية والأفضلية للذِّكْر بعيدًا عن الحذف والزيادة. فهذا ما أكده سيبويه في أحاديثه عن الذِّكْر الذي يكون الإتيان به يُنبئ عن أغراض المتكلم تفتقد مع الحذف أو الزيادة، ولا تتأتى لنا تلك القيم إلا بالذِّكْر المجرد؛ فمن ذلك تناوله لضمير الفصل في قوله: «واعلم أن ما كان فصلًا لا يغير ما بعده عن حاله التى كان عليها قبل أن يُذْكَر، وقال الله ﷻ: (ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق).. فصار هو وأخواتها هنا بمنزلة (ما) إذا كانت لغوًا، في أنها لا تغير ما بعدها عن حاله قبل أن تذكر... واعلم أن (هو) لا يحسن أن تكون فصلًا حتى يكون ما بعدها معرفة أو ما أشبه المعرفة مما طال ولم تدخله الألف واللام فضارع زيدًا وعمرًا نحو خير منك، ومثلك.. كما أنها لا تكون فى الفصل إلا وقبلها معرفة أو ما ضارعها، كذلك لا يكون ما بعدها إلا معرفة أو ما ضارعها. او قلت: كان زيد هو منطلقًا كان قبيحًا حتى تذكر الأسماء التى ذكرتُ لك من المعرفة أو ما ضارعها من النكرة مما لا يدخله الألف واللام».

فَذِكْرُ الضمير قد تستقبحه النفس أحيانًا عندما لا يوضع في تركيبه الوضع الملائم الذي حدده سيبويه في تقعيده لضمير الفصل.

وأحيانًا أخرى نجد ذوق سيبويه يتقبل بالاستحسان ضميرًا آخر تَحْدثُ فيه زيادة عند لهجات بعض العرب الذين يضيفون على «كاف الخطاب للمؤنث» شينًا. فهذا أمر يستحسنه تذوق سيبويه لأمن اللبس في حالة الوقف على «كاف الخطاب» حيث يكون الوقف على السكون فيلتبس المذكر (كَ) بالمؤنث(كِ) فتزاد الشين مع «كاف الخطاب للمؤنث». فبرر سيبويه ذلك في حديثه ـ عما نسميه بظاهرة الكشكشه المذمومة[1] فقال سيبويه: «هذا باب الكاف التى هى علامة المضمر. اعلم أنها فى التأنيث مكسورة وفى المذكَّر مفتوحة. وذلك قولك: رأيتُكِ للمرأة، ورأيتكَ للرجل. فأمّا ناس كثير من تميم

(١) ينظر، أحمد بن فارس: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، حققه وقدم له مصطفى الشويمي، مؤسسةأ/ بدران،بيروت ١٩٦٤م، ص٥٣.

وناس من أسد فإنّهم يجعلون مكان الكاف للمؤنث الشين، وذلك أنهم أرادوا البيان فى الوقف؛ لأنها ساكنة فى الوقف فأرادوا أن يفصلوا بين المذكَّر والمؤنث»[١].

الميل إلى التقديم والتأخير

إن من أهم ما يربط نفس الإنسان بلغته هو أن النفس الإنسانية تتوق أحيانًا إلى أن تعبر عن نفسها بأداء لغوي خارج عن المألوف كتقديم ما حقه التأخير وتأخير ما حقه التقديم؛ لتحقيق أغراض بلاغية تعرض لجلّها سيبويه مثل:

١ـ الشك بعد اليقين:

أدرك سيبويه عند «التقديم والتأخير» غرضًا له قيمته في التحليل البلاغي؛ ألا وهو التأكيد أو الشك بعد اليقين فأورده في باب(الأفعال التي تستعمل وتلغى) «فإن ألغيتَ قلتَ:عبدُ الله أظن ذاهبٌ، وهذا إخَالُ أخوك، وفيها أُرَى أبوك، وكلما أردتَ الإلغاء فالتأخير أقوى، وكلٌّ عربى جيد.. وإنما كان التأخيرُ أقوى؛ لأنه إنما يَجِيءُ بالشَّكُّ بعد ما يمضِى كلامُه على اليقين، أو بعد ما يبتدئ وهو يريد اليقين ثم يدركه الشَّكُّ، كما تقول عبدُالله صاحبُ ذاك بَلَغَنِى، وكما قال: من يقول ذاك تدرى، فأخَّر ما لم يعمل في أول كلامه، وإنما جَعَلَ ذلك فيما بلغه بعد ما مَضَى كلامه على اليقين وفيما يدرى.. وكلما طال الكلام ضعف التأخير إذا أعملتَ، وذلك قولك: زيدًا أخاك أَظنُّ، فهذا ضعيف كما يضعف زيدًا قائمًا ضربت، لأن الحدَّ أن يكون الفعل مُبتدأ إذا عَمِلَ»[٢].

٢ـ العناية والاهتمام بالمتقدم

لقد فطن سيبويه إلى العلة الكبرى التي تدعو المتكلم لأن يقدم ويؤخر في كلامه

---

(١) الكتاب ٤/ ١٩٩.

من شواهد ذلك قولهم: (من الطويل في ظاهرة الكشكشة)

فعيناشِ عيناها، وجيدُشِ جيدُها ولكنَّ عظمَ الساقِ مِنْشِ رَقيقُ

(٢) الكتاب ١/ ١١٩، ١٢٠،وانظر:مناهج البحث البلاغي للدكتور عبد السلام عبد الحفيظ، دار الفكر العربي، القاهرة، ص ٧٢.

حسبما يقتضيه المقام ومقتضى الحال ألا وهي علة «العناية والاهتمام»، فقد جاءت جُلُّ الأغراض البلاغية للتقديمات عند سيبويه تحتها.

وقد صرح بذلك عند قوله: «فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى فى الأول، وذلك قولك: ضرب زيدًا عبدالله، لأنك إنما أردت به مؤخرًا ما أردت به مقدمًا، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه، وإن كان مؤخرًا فى اللفظ، فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدمًا وهو عربى جيد كثير، كأنهم إنما يقدمون الذى بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى»[1].

٣ـ التنبيه

إن كان سيبويه عند «التقديم والتأخير» ذكر «العناية والاهتمام» فقد أحسَّ بغرض آخر وهو «تنبيه المخاطب إلى المحدَّث عنه»، كتنبيه المخاطب لذلك الاسم الذي أجاز الابتداء به في باب الأمر والنهي بقوله: «وقد يكون في الأمر والنهي أن يُبْنَى الفعلُ على الاسم، وذلك قولك: عبدُالله اضْرِبْهُ، ابتدأت عبدَالله فرفعتَه بالابتداء، ونبَّهْتَ المُخاطَبَ له لتُعرِّفَهُ باسمه، ثم بنيتَ الفعل عليه كما فعلت ذلك في الخبر[2]، مثل ذلك: أما زيدٌ فاقتُلْهُ»[3].

تعقيب على الميل إلى التقديم والتأخير:

على الرغم مما ذكرناه من أن سيبويه في تناوله للتقديم والتأخير تخطى حدود المعالجة النحوية من حيث الوجوب والجواز إلى استشراف أغراضه البلاغية الجمالية، على

---

(١) الكتاب ١/ ٣٤ وراجع ذلك أيضًا في أبواب: (تقديم المفعول على فعله) الكتاب ١/ ٨١، و(تقديم خبر كان وأخواتها على اسمها) الكتاب ١/ ٥٤، ٤٧، ٥٤، و(تقديم شبه الجملة على الخبر) الكتاب ١/ ٥٦، و(تقديم المفعول الأول على المفعول الثاني) الكتاب ١/ ٤٢، و(تقديم خبر إن على اسمها) الكتاب ٢/ ١٤٣.

(٢) إشارة إلى ما سبق.

(٣) الكتاب ١/ ١٣٨، ١٤٢.

راجع ذلك أيضًا في أبواب: (الابتداء والتقديم للاسم على الفعل) الكتاب ١/ ٨١، ٨٠، و(الابتداء والتقديم للاسم على الفعل في الاستفهام) الكتاب ١/ ١٢٧.

الرغم من ذلك فإن سيبويه لا يرى دائمًا الحسن والجمال في التقديم والتأخير، فأحيانًا لا يستحسنه كما في باب «إضمار المفعولين اللذين تعدى إليهما فعل الفاعل»، بل أحيانًا يستقبحه ولا يجيزه إلا للضرورة الشعرية في باب «ما يحتمل الشعر» ولا يحتفي بأغراضه البلاغية إلا إذا احتاج المقام لذلك.

الميل إلى التخفيف

تجنح النفس الإنسانية عند معظم المتكلمين إلى أن تصل إلى غرضها بأقل جهد ممكن باستخدام قانون الاقتصاد في الجهد، والحذف؛ طلبًا للتخفيف، والبعد عن الثقل المرتكز على ذوق الناطقين وإحساسهم؛ مثل:

الاقتصاد في الجهد الحركي عند عملية النطق طلبًا للخفة؛ ولذلك حرضت إحساس المتكلم على «كراهية توالي المثلين المتقاربين والمتعارضين»، فهرب تذوق المتكلم من أزمة تجاور الأصوات التي تتسم بالثقل عن طريق الإدغام والإخفاء والإقلاب والإعلال والإبدال والثقل والقلب والحذف والمناسبة[1].

الحذف إيثارًا للخفة، خاصة عند كثرة الاستعمال، فمن ذلك ما ذكره سيبويه في «هذا باب يحذف المستثنى فيه استخفافًا، وذلك قولك: ليس غير، وليس إلا، كأنه قال: ليس إلا ذاك، وليس غير ذاك، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفًا، واكتفاء بعلم المخاطب بما يعني»[2].

كل ذلك يؤكد اعتداد سيبويه عند تحليله بالتذوق الفني للحذف، ألا وهو التخفيف.

---

(١) البيان في روائع القرآن، د/ تمام حسان ٢/ ٧٧.

راجع الحذف إيثارًا للخفة في الكتاب١/ ١٦٥ ،١٦٦، ١٩٥، ٢٢٤ ،٢٦٦، ٢١٠، ٣٣٧، ٢٠٣، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٣، ١٧٩، ٢٣٩، ٢٤٨ ، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٥، ٣٤٦ ،٢٥٥/ ٣/ ٣٥٥/ ٣٧١/ ١٩٣، ٥٣٠، ٤/ ١٠٨، ١١٣، ١٥١، ٣٦.

(٢) الكتاب٢/ ٣٤٤، ٣٤٥.

راجع الحذف إيثارًا للخفة في الكتاب١/ ١٦٥ ،١٦٦، ١٩٥، ٢٢٤ ،٢٦٦، ٣٣٧، ٢٠٣، ٢١٠، الكتاب ٢/ ١٦٠، ١٦٢، ١٦٣، ١٧٩، ٢٣٩، ٢٤٨، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٥، ٣٤٦، ٢٥٥، والكتاب ٣/ ٣٥٥، ٣٧١، ١٩٣، ٥٣٠، والكتاب ٤/ ٣٦، ١٠٨، ١١٣، ١٥١.

تعقيب على طلب التخفيف: على الرغم مما ذكرناه من أن سيبويه في تناوله للحذف والاقتصاد في النطق قد احتفى بالتخفيف، ـ فإنه لا يرى دائمًا الحسن والجمال في التخفيف، فأحيانًا لايستحسنه كما في قوله: «فقد يشذ الشيء من كلامهم عن نظائره، ويستخفون الشيء في موضع ولا يستخفونه في غيره»[1].

الميل إلى أمن اللَّبْس

تطمح النفس الإنسانية عند الأداء اللغوي إلى أمن اللبس والفهم والإفهام؛ فرسالة اللغة أن تخرج النفس من حيرة وخفاء إلى جلاء سهل بعيد عن توهم السامع.

وللبعد عن التوهم المؤدي للبس وعدم الإفهام يرى سيبويه إلزام المتكلم مراعاة أن يبدأ كلامه بما هو معروف عند المتلقي ثم يُخْبِر عنه بعد ذلك فيقول: «واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب ـ كان وأخواتها ـ نكرة ومعرفة، فالذي تَشْغَلُ به كان المعرفة، لأنه حدّ الكلام، لأنهما شيء واحد، وليس بمنزلة قولك: ضَرَبَ رجلٌ زيدًا، لأنهما شيئان مختلفان، وهما في كان بمنزلتهما في الابتداء إذا قلت: عبدُالله منطلقٌ، تبتدِئ بالأعرف ثم تذكر الخبر، وذلك قولك كان زيدٌ حليمًا، وكان حليمًا زيدٌ، لا عليك أقدَّمتَ أم أخَّرتَ، إلا أنه على ما وصفت لك في قولك ضرب زيدًا عبدُالله فإذا قلت: كان زيد، فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثلَه عندك، فإنما ينتظر الخبر، فإذا قلت: حليمًا فقد أعلمتَه مثْلَ ما علمتَ، فإذا قلت: كان حليمًا فإنما ينتظر أن تُعرِّفه صاحبَ الصفة، فهو مبدوء به في الفعل وإنْ كان مؤخَّرًا في اللفظ... فإن قلت: كان حليمٌ أو رجلٌ فقد بدأت بنكرة، ولا يستقيم أن تُخبِرَ المخاطَبَ عن المنكور، وليس هذا بالذي يَنْزِلُ به المخاطَبُ منزلتَك في المعرفة فكرهوا أن يقربوا باب لَبْسٍ»[2].

بناء على كلام سيبويه لا يجوز أن يبدأ المتكلم حديثه بمنكور لما في ذلك من اللبس وعدم الإفهام على المتلقين من قبل المتكلمين الذين حظر عليهم «أن تقربوا باب لبس»، على حد تعبيره بما تحمله هذه العبارة من ربط بين تلك العلة وحالة المتلقي.

---

(١) الكتاب ١/ ٢١٠.

(٢) الكتاب ١/ ٤٨.

ولم يقف تعليله الفائت على ضرورة البدء بالمسند إليه معرَّفًا وربط ذلك بحالة المتلقي في النص السابق فقط؛ بل تعداه إلى نصوص كثيرة متعلقة بالتعريف والتنكير[1]، ومتعلقة بالتقديم والتأخير[2]، ومتعلقة بالحذف والإضمار[3].

بيد أنها جاءت متناثرة في تضاعيف كتابه ولوأنها جُمِعت ونُظمت في خيط واحد لأعطتنا فكرة عن فطنة سيبويه وحسه المرهف تجاه الغرض البلاغي المتعلق بالإفهام وأمن اللبس[4].

الميل إلى الفهم والإفهام

الفهم (من السامع) والإفهام (من القائل) غرض بلاغي له اتصال حميم بالإعراب؛ إذ الإعراب عند سيبويه فرع للمعنى المرتبط بحركات الإعرب التي تبين أغراض المتكلمين؛ كقولنا: ما أحسنَ زيدًا (للتعجب) وما أحسن زيدٍ (للاستفهام) وما أحسن زيدٌ (للنفي).

وكثيرًا ما أكد سيبويه على أن لكل وجه إعرابي موضعًا يحسن فيه حسب سياق الكلمات داخل تراكيبها ومراد المتكلم ومقتضى الحال. فلقد أورد سيبويه أمثلة كثيرة تربط بين الحركات الإعرابية وأغراض المتكلمين داخل سياق وملابسات وظروف قائليها، فمن ذلك ما ذكره في(باب من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء) حيث يقول: «وأما قول لبيد:

نحنُ بَنُو أُمِّ البنينَ الأَرْبَعَه   ونحنُ خيرُ عامرِ بنِ صَعْصَعَهْ

---

(١) راجع ذلك في: الحديث عن(معمول كان وأخواتها)الكتاب١/ ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥٤ ـ(باب يُختار فيه أن تكون المصادر مبتدأة مبنيًا عليها ما بعدها...) الكتاب١/ ٣٢٨ـ(باب مالا يجوز أن يُندب) الكتاب ٢/ ٢٢٧، ٢٢٨.

(٢) أشرت إلى ذلك في «الميل إلى التقديم والتأخير».

(٣) أشرت إلى ذلك في «الميل إلى الإضمار».

(٤) بل تجاوز الحديث عن أمن اللبس في التعريف والتنكير إلى الأغراض النفسية منه، وسيأتى بيان ذلك في الحديث عن التعليلات النفسية..

فلا ينشدونه إلا رفعًا، لأنه لم يُرِدْ أن يجعلهم إذا افتخروا أن يُعْرَفوا بأنّ عدَّتهم أربعة، ولكنه جعل الأربعة وصفًا ثم قال: المطعمون، الفاعلون، بعدما حَلاَّهم ليُعْرَفوا»[١].

وذلك لأن نَصْب «بني» على الاختصاص المفيد للتعظيم والافتخار غير مقصود هنا، وإنما رَفَعَ الشاعرُ وقال «بنو» لأن «الأربعة» لا تدل على معنى الفخر أو التعظيم، وإنما هو مخبر بعددهم، ونسبهم: ليعرفوا.

فسيبويه دائمًا يؤكد على ارتباط الحكم الإعرابي بمقاصد البلاغة بأمثلة كثيرة[٢].

توخي التئام النَّظْم

نَظْم الكلام على شكل متسق مع قواعد اللغة غرض بلاغي أحس فيه سيبويه بأن الاستقامة والحسن والقبح قائم على توخي قواعد اللغة[٣]؛ فذكر ذلك في (باب الاستقامة من الكلام والإحالة) قائلًا: «...فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتُك أمسِ وسآتيك غدًا، وأما المحال، فأن تَنْقُض أول كلامك بآخره، فتقول: أتيتك غدًا،وسآتيك أمس... وأما المستقيم القبيح فأن تَضعَ اللفظ في غير موضعه نحو قولك: قد زيدًا رأيتُ، وكي زيدًا يأتيك، وأشباه هذا...»[٤].

---

(١) الكتاب٢/ ٢٣٤، ٢٣٥.

(٢) ففي(باب الفاعلين والمفعولين اللذين كلّ واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يَفْعَلُ به وما كان نحو ذلك) عند تعليقه على قول امرىء القيس:

فَلو أنَّ مَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ   كَفَاني،ولَمْ أَطلُبْ،قَلِيلٌ مِنَ المَالِ

فيقول: «فإنما رَفَعَ لأنّه لم يجعل القليلَ مطلوبًا، وإنما كان المطلوب عنده المُلْكَ، وجَعَلَ القليل كافيًا، ولو لم يرد ذلك ونصب فَسَدَ المعنى» الكتاب١/ ٦٩، ٧٩.

ونظائر ذلك في الكتاب كثيرة فانظر في ذلك (باب يختار فيه الرفع) الكتاب١/ ٣٨٥، ٣٦١، ٣٦٢.

و(باب إجراء الصفة فيه على الاسم في بعض المواضع أحسن...) الكتاب١/ ٥٤وما بعدها.

و (باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه) الكتاب ٢/ ٧٣، ٧٤.

(٣) النظم عبارة عن توخي معاني النحو فيما بين الكلم" دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، ص ٣١، ٣٢.

(٤) الكتاب ١/ ٢٥، ٢٦.

فلقد أحس سيبويه بالأثر البلاغي الذي يحدثه حسن الكلام في نفوس متلقيه عندما يكون الكلام متسقًا مع قواعد اللغة وهو ما اصطلح عليه فيما بعد بنظم الكلام، غير أن سيبويه عبرعن ذلك في أكثر من موطن بالتأليف (الحسن أو القبيح)[١].

أي أن الكلام مرتبط بالتذوق البلاغي وارتبطت معه أحكامه وقواعده، وذلك «لأن ما يخرج بالصوت يدلّ على ما في النفس... والتى في النفس تدلّ على الأمور هي التى تسمى معانى؛ أي مقاصد النفس»[٢].

ويدلّ على ذلك أيضًا ويؤكده قول ابن سنان: «إن كلام الإنسان ترجمان عقله، ومعيار فهمه، وعنوان حسّه، والدليل على كلّ أمر لولاه لخفي منه، وبحسب ذلك يحتاج إلى فضل التثقيف، واجتماع اللب عند النظم والتأليف»[٣].

الإحساس بجمال اللغة

لقد أحس سيبويه إحساسًا فطريًّا بما لديه من سليقة لغوية بالجمال، بل جعله إحدى علل الكشف عن أسرار ومميزات لغتنا الجميلة؛ فيقول في حذف تاء التأنيث من الفعل الذي فاعله مؤنث: «وقال بعض العرب: قال فلانة، وكلما طال الكلام فهو أحسن نحو قولك: حضر القاضي امرأةٌ (برفع امرأة)؛ لأنه إذا طال الكلام كان الحذف أجمل...»[٤].

---

(١) (باب ما ينصب فيه الألف) الكتاب١/ ١٠٧.
(باب ما ينتصب فيه الصفة لأنه حال وقع فيه الألف واللام)الكتاب ١/ ٣٩٩.
(باب الواو التى تدخل عليه الاستفهام) الكتاب ٣/ ١٨٧، ١٨٨.
(باب الإضمار فيما جرى مجرى الفعل) الكتاب ٢/ ٣٦١، ٣٦٢.
وانظر أيضًا الأحكام اللغوية لسيبويه بـ (الحسن أو القبيح) الكتاب ١/ ١٠٧، الكتاب ٣/ ٦٠.

(٢) الشفاء لابن سينا، تصدير ومراجعة د. إبراهيم مدكور، تحقيق محمود الخضيري، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م، ص ٢ـ٣.

(٣) سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي، شرح وتصحيح عبد المتعال الصعيدي، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح، القاهرة، ١٣٨٩هـ ١٩٦٩م، ص ٢٨٢.

(٤) الكتاب١/ ٢٣٥.
ومن ذلك أيضًا "يخالف سيبويه يونس في نصب المسكين حيث يرى يونس أن قولك مررت به المسكين (بنصب المسكين) انتصب المسكين لأنه حاله ويرفض سيبويه ذلك معللًا بعلتين:
الأولى:أنه معرف بالألف واللام.

وإن كانت النفس الآدمية تطمح إلى الاستخدام الجمالي في جميع فنون الحياة بما في ذلك اللغة، التى يكمن جلّ جمالها في استخدام اللغة على سبيل المجاز (الاستعارة ـ الكناية ـ التشبيه ـ المجاز المرسل). فلقد فطنت الحاسة الجمالية في نفسية سيبويه إلى ذلك المجاز الموجود عند الإسناد لألفاظ اللغة وسمّاه «التوسع أو الاتساع» في اللغة(١)، بخلاف الحقيقة أو الأصل اللغوي، وهو ما اصطلح عليه فيما بعد بـ «المجاز العقلي»(٢) في مقابل الأصل اللغوي.

فقد تعرض لذلك سيبويه، ودلّ عليه بأمثلة عديدة(٣)، ففي (باب جرى مجرى الفاعل الذي يتعداه فعلُه إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى) بقوله: «على هذا الحد: سرقتُ الليلةَ أهلَ الدار، فتُجرِي الليلةَ على الفعل في سَعَةِ الكلام، كما قال: صِيْدَ عليه يومان، وَوِلدَ له ستون عامًا.. والمعنى إنما هو في الليلة، وصيد عليه في اليومين، غير أنهم أوقعوا

الثانية: إمكان حمله على الأحسن وهو تضمين مررت معنى لقيته فيكون مفعولًا به.
والعلة الأولى من وادي الصناعة النحوية.
والثانية من دنيا المعاني السليمة"انظر الكتاب ١/ ٢٥٦، والعلل النحوية لمبروك عطية ط١، ١٩٩٥م، ص ١٨٣.

(١) «إن التوسُّع اسم يقع على جميع الأنواع المجازية كلِّها، واشتقاقه من السعة، وهو نقيض الضيق، فالضيق قَصْرُالكلام على حقيقته من غير خروج عنها، والتوسُّع شامل لما ذكرناه من أنواع المجازات، فإطلاق التوسُّع على ما يندرج تحته من أنواع المجاز بمنزلة إطلاق الكلمة على ما يندرج تحتها من أنواعها الخاصة: الاسم والفعل والحرف، وهكذا اسم المجاز، فإنه شامل لأنواعه من الاستعارة والكناية والتمثيل، فَهُمَا سِيَّانِ كما ترى في إفادة ما تحتهما من هذه الأنواع وليسا مُختَصَّين بنوع من المجاز دون نوع....» «الطراز للعلوي»، ١/ ١٩٧.

(٢) المجاز العقلي يقوم على الإسناد، وذلك الإسناد يقتضي تعدد الألفاظ، ولا يكون في اللفظ المفرد؛ لذا فإن المكان المناسب له يكون علم المعاني وليس علم البيان.(انظر:الأصول للدكتورتمام حسان، وبغية الإيضاح للخطيب القزويني ١/ ٦٣-٧٢).

(٣) (باب من الفعل يُبْدَلُ فيه الآخِرُ من الأوَّل ويُجْرَى على الاسم، ويُنْصَبُ بالفعل لأنه مفعول) الكتاب١/ ١٦٠، ١٦١. (باب جرى مَا ينتصب فيه المصدر كان فيه الألف واللام أو لم يكن فيه على إضمار الفعل المتروك إظهاره..) الكتاب١/ ٣٣٦، ٣٣٧.

الفعل عليه لسعة الكلام.. ومثل ما أُجرِيَ مُجْرَى هذا في سَعةِ الكلام والاستخفاف قوله ﷻ: (بل مَكْرُ اللَّيْلِ والنَّهَارِ) فالليل والنهار لا يَمكُرانِ ولكنَّ المكرَ فيهما»[1].

فسيبويه كأي بشر يحمل نفسًا إنسانية ذواقة للغتها، أحست تلك النفس بما في تلك اللغة من طباع جمالية باستعمال المجاز بوصفه معنى مقابلًا للحقيقة. وإننا كبشر نعبر بذلك المجاز عمَّا يختلج في نفوسنا من مشاعر وأحاسيس تجاه الآخرين «ولقد اخترع البدوي المجازات البيانية، والصور الخطابية قبل أن ينشأ الفن، ويُوضعَ البيان، ولقد كان إذا ما ضرَّم النَّوى أنفاسه، وأرمض الهوى نفسه، يخاطب الغُيَّاب ويظنهم يسمعونه، ويكلِّم الأطلال والأموات ويعتقد أنهم يفهمونه...»[2].

تعقيب: هكذا نرى أن الجمال الذي تتسم به لغتنا العربية قد أبهر سيبويه وأثر في نفسه:

- تارة بإحساسه الفطري بالجمال والحسن في قول كذا.
- تارة أخرى بالتبرير والتعليل للأحسن والأجمل لغويًّا أو مجازيًّا.

وإن كان سيبويه أحس إحساسًا فطريًّا بما لديه من سليقة لغوية بالجمال اللغوي؛ فلا عجب في ذلك من إنسان رُوِيَ عنه أنه جميل في ذاته وشخصه فانعكس ذلك على رؤيته وتذوقه للغة؛ ففي شذرات الذهب: «قال ابن عائشة كنا نجلس مع سيبويه في المسجد، وكان جميلًا نظيفًا قد تعلق من كل علم بسبب مع حداثة سنه...»[3].

الإحساس بالأداء الصوتي الذي يتسق مع الغرض البلاغي

تجنح النفس الإنسانية إلى أداء صوتي يتسق مع حالة المخاطب.

ولقد فطنت حاسة الذوق الصوتية لدى سيبويه إلى ذلك في باب النداء حيث قال في

(١) الكتاب ١/ ١٧٥، ١٧٦، ٢١١، ٢١٢.

(٢) فقه اللغة للدكتور علي عبد الواحد وافي، ص ٢٣١، ٢٣٣.

(٣) شذرات الذهب لابن العماد، ط١، ١/ ٢٥٢.

(باب الحروف التى يُنبَّه بها المدعو) «فأما الاسم غير المندوب فينبَّه بخمسة أشياء: بيَا، وأيَا، وهَيَا، وأَي، وبالألف، نحو قولك: أَحَارِ بن عمرٍو، إلا أن الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدُّوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم، أو الإنسان المُعرِض عنهم الذي يرون أنه لا يُقبِل عليهم إلا بالاجتهاد، أو النائم المستثقل، وقد يستعملون هذه التى للمد في موضع الألف، ولا يستعملون الألف في هذه المواضع التى يمدُّون فيها، وقد يجوز لك أن تستعمل هذه الخمسة غَيْر(وَا). إذا كان صاحبك قريبًا منك مُقبِلًا عليك، توكيدًا، وإن شئت حذفتَهن كُلَّهن استغناء كقولك: حارِ بن كعبٍ، وذلك أنه جعلهم بمنزلة مَنْ هو مُقبِل عليه بحضرته يخاطبه... وأما المستغاث به (فَيَا) لازمةٌ له؛ لأنه يجهتد، فكذلك المُتعجَّبُ منه، وذلك: يالَلناسِ وياللماء، وإنما اجتهد لأن المستغَاث عندهم متراخٍ أو غافل، والتعجب كذلك، والنُّدبة يلزمها(يا) و(وا)، لأنهم يختلطون ويدعون ما قَد فات وبَعُدَ عنهم، ومع ذلك أن النُّدبة كأنهم يترنَّمون فيها؛ فمن ثَمَّ ألزموها المدَّ وألحقوا آخر الاسم المدَّ مبالغةً في الترنُّم»[1].

فقد خصّ سيبويه كل حرف نداء بمعنى خاص يتفرد به وإن كان يشترك مع بقية حروف النداء في المعنى العام. وهذا مساير لذوق الإنسان الذي ينحو نحو التحديد والإبانة. فإن كانت أحرف النداء تجتمع حول معنى عام وهو تنبيه المدعو ـ على حد التعبير النفسي لسيبويه «الحروف التى ينبه بها المدعو» ـ إلا أنها تتخصص فيما بينها حسب حالة المخاطب النفسية، عبر مراعاة المسافة التى تفصل المُنادِي عن المُنادَى عليه.

أضف إلى ذلك حالة المتكلم؛ فأساليب الاستغاثة، والنداء التعجبي، والندبة تنادى بأدوات نداء دالة على البعد لتكون مؤدية لمعناه المراد مع حالة المتكلم التى تتطلب هنا زيادة في الصوت ومطلًا في المَدّ مبالغة في الترنم، خاصة في الوقف بالإشباع بمعنى الإطالة التي تؤدي أغراضًا نفسية؛ فمن ذلك ما ذكره تحت (باب وجوه القوافي في الإنشاد): «وأمَّا الذين ترنَّموا فإنهم يلحقون الألف والواو والياء ما ينوَّن و ما لا ينوَّن لأنهم أرادوا مَدَّ الصوت، وذلك كقوله:

قِفَا نَبْكِ مِن ذِكْرَى حَبيبٍ ومَنْزِلِي

---

(١) الكتاب ٣/ ١٧١، ١٧٢.

وقال في النصب ليزيد بن الطثرية:

فبتنا تحيد الوحوش عنا كأننا   قتيلان لم يَعْلَمْ لنا الناسُ مصرَعا

وقال في الرفع لجرير:

متى كان الخيام بذي طلوعِ   سُقِيتِ الغيثَ أيتها الخيامُ

وإنما ألحقوا هذه المَدَّة في حرف الروي؛ لأن الشعر وضع للغناء والترنم به فألحقوا كل حرفٍ الذي حركته منه فإذا أنشدوا أو ترنموا فعلى ثلاثة أوجه، أما أهل الحجاز فيدعون هذه القوافي ما نُوِّن منها وما لم ينوّن على حالها في الترنُّم ليفرقوا بينها وبين الكلام الذي يوضع للغناء، وأما ناسٌ كثير من بنى تميم فإنهم يبدلون مكان المدة النون فيما ينوَّن وما لم ينوَّن لما لم يريدوا الترنم أبدلوا مكان المدة نونًا ولفظوا بتمام البناء»[1].

وإن كان سيبويه هنا تحدث عن الوقف بالإشباع فقد تحدث أيضًا عن أنواع أخرى من الوقفات- على أنها أحد عناصر الأداء الصوتي المعبر عن أغراض النفس- تلك الوقفات تؤدي دورًا مهمًا في إظهار أغراض المتكلم؛ فعن طريقها يستطيع المتكلم أن يؤكد فكرة ما، وأن ينقل هذا التأكيد للمستمع، وأن يخطط للفكرة التالية لها[2].

---

(١) الكتاب٢/ ٢٩٨، ٢٩٩و ٤/ ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦ (باب وجوه القوافي في الإنشاد).

(٢) فعلى سبيل المثال يتحدث سيبويه عن الوقف بالتضعيف المتمثل في أن حرف الإعراب قد يلحقه التثقيل عند الوقف؛ نحو هذا خالدّ، وهو يجعلّ بقوله: «وأما الذين ضاعفوا فهم أشد توكيدًا، أرادوا أن يجيئوا بحرف لا يكون الذي بعده إلا متحركًا لأنه لا يلتقي ساكنان، فهؤلاء أشد مبالغة.. حيث يضغطون على المقطع الأخير فيقولون هذا خالدّ، وهو يجعلّ،وهذا فرجّ».

وإن كان سيبويه هنا قد أشار إلى النبر، فكذلك أشار إلى أهمية الأداء الصوتي في التعبير عن الغرض البلاغي بالتنغيم الذي أحس سيبويه بأهميته كأداء صوتي متسق مع أغراض النفس. تلك الإشارة من سيبويه أوضحها ابن جني بقوله: «وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها، وذلك فيما حكاه - سيبويه- صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه ليل، وهم يريدون: ليل طويل، وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دلّ من الحال على موضعها، وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك، وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملته. وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه، فتقول: كان والله رجلًا! فتزيد في قولة اللفظ بـ(الـله) هذه الكلمة، وتتمكن من تمطيط اللام وإطالة الصوت بها وعليها؛ أي رجلًا فاضلًا، أو شجاعًا كريمًا، أو نحو ذلك، وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنسانًا! وتمكن الصوت بإنسان وتفخمه، فتستغني بذلك عن وصفه بقولك: إنسان سمحًا أو جوادًا أو نحو ذلك، وكذلك إن ذممته ووصفته بالضيق، قلت: سألناه، وكان إنسانًا! وتزوي

سيبويه أثناء شرحه لمسائله اللغوية يدلل عليها بشواهد من القرآن أو النثر أو الشعر، مستخدمًا أحيانًا التحليل البلاغي لتلك الشواهد بما يخدم أحكامه اللغوية:

ففي الجانب الصرفي لذلك ما ارتآه سيبويه في (باب جمع التكسير الواحد للجمع) قائلًا: قد يجمعون بالتاء (جمع المؤنث السالم) وهم يريدون الكثير، وقال الشاعر: وهو حسان بن ثابت:

لَنَا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بالضُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِن نَجْدَةٍ دَمَا

فلم يُرِدْ أدنى العدد[١].

وفي الجانب الصوتى لذلك رأيه في قول امرئ القيس:

قِفَا نَبْكِ مِن ذِكْرَى حَبيبٍ ومَنْزِلي

وإنما ألحقوا هذه المَدَّة في حرف الرويّ؛ لأن الشعر وضع للغناء والترنم[٢].

وفي الجانب النحوي لذلك تعليقه على قول امرئ القيس:

فَلَو أَن ما أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي، وَلَمْ أَطْلُبْ، قَلِيلٌ مِنَ المِال

فيقول سيبويه: فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوبًا وإنما كان المطلوب عنده المُلْك، وجعل القليل كافيًا، ولو لم يُرِد ذلك ونصب فَسَد المعنى»[٣].

وجهك وتقطبه فيغني ذلك عن قولك: إنسانًا لئيمًا...» (الخصائص ٢/ ٣٧٠-٣٧١ تح محمد على النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت ط٢).

ونجد هنا في إشارة سيبويه عن ظاهرة التنغيم في عبارة «سير عليه ليل» التي أوضحها ابن جني أن هناك إحساسًا تراثيًّا بأثر الأداء الصوتي في تحويل المعنى النحوي بما يتسق مع الأغراض البلاغية.

(١) الكتاب ٣/ ٥٧٨.

(٢) الكتاب ٤/ ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦ (باب وجوه القوافي في الإنشاد).

(٣) الكتاب ١/ ٧٩ (باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك).

ومن ذلك رأيه في قول الفرزدق:

أَلَم تَر أَنَّا بني دَارمٍ زرارةُ مِنَّا أبومَعْبدِ

وهكذا رأينا سيبويه محللًا بلاغيًا في شواهد عدة؛ لذلك قال الجرمي «وكتاب سيبويه يُتعلم منه النظر والتفتيش» والمراد بذلك أن سيبويه، وإن تكلم في النحو فقد نَبَّه في كلامه على مقاصد العرب وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر على بيان أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب،ونحوذلك بل هو يبين في كل باب ما يليق به حتى أنه احتوى على علم المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني، ومن هنالك كان الجرمي على ما قال وهو كلام يروى عنه في صدر كتاب سيبويه من غير إنكار»(١).

الإحساس البلاغي بغرض الكلام الظاهري

النفس الإنسانية تميل أحيانًا إلى التعبير عن نفسها بأسلوب لغوي ذي شكل ظاهر غير مقصود، بيد أن المقصود أغراض باطنية تستفاد من السياق وقرائن الحال.

وأبرز ما يبين الخروج على مقتضى الظاهر في لغتنا هو:

فإنما اختُص الاسمُ هنا؛ ليُعرَف بما حُمِل على الكلام الأول، وفيه معنى الافتخار» الكتاب ٢/٦٦ (باب من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء).

ومن ذلك رأيه في قول الشاعر بالكتاب ١/٣٤٣، ٣٤٤ (باب ما جرى من الأسماء التى لم تُؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التى أُخذت من الفعل).

ومن ذلك رأيه في قول أبي الأسود الدؤلي الكتاب ١/ ١٤١، ٣١٤، ٢/ ٧٦ (باب الأمر والنهي).

ومن ذلك رأيه في قول عُرْوة الصَّعاليكِ العبسي بالكتاب ٢/ ٧٠ (باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه).

ومن ذلك رأيه في قول حسان بن ثابت بالكتاب ٢/ ٧٣، ٧٤(باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه).

ومن ذلك رأيه في قول لبيد بالكتاب ٢/ ٢٣٤، ٢٣٥ (باب من الاختصاص يجري على ما جرى عليه النداء)

ومن ذلك رأيه في قول الشاعر بالكتاب ١/ ٢٨٠.

ومن ذلك رأيه في قول الأخطل بالكتاب ١/٤١٦، ٤١٧ (باب ما شُبِّه من الأمكان المختص بالمكان غير المختص).

ومن ذلك رأيه في قول الأحوص بالكتاب ١/ ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤(باب ما شُبِّه من الأمكان المُختصّ بالمكان غير المختص)

(١) انظر:الموافقات في أصول الفقه ٤/ ١١٤-١١٦ لأبى إسحاق الشاطبى ط دار المعرفة - بيروت، مفهوم القوة والضعف عند سيبويه وأثره في التقعيد النحوي، دكتوراه عيشةأبو الفتوح الحداد ٢٠٠٢م، دارسات إسلامية وعربية بالإسكندرية إشراف حامد أحمد نبيل، ص ٣٩.

١ـ الإنشاء الذي يُعبر عنه بالأسلوب الخبري الذي يحتمل الصدق أو الكذب. فالجملة الخبرية قد تأتى ويراد بها معنى الجملة الإنشائية(الدعاء، أو التحسر، أو التوبيخ...) وهذه المعاني تستفاد من السياق وقرائن الحال؛ فمن ذلك ما أشار إليه سيبويه في (باب الأمر والنهي) قائلًا: «... وتقول: زيدًا قَطَعَ اللهُ يدَه، وزيدًا أمرَّ الله عليه العيشَ، وقال أبوالأسود الدؤلي:

أميرانِ كَانَا آخَيَانِي كِلاهُما فكلًّا جزاه اللهُ عَنِي بِما فَعَل»[1]

فسيبويه بيَّن أن الغرض والمعنى المراد هو الدعاء له أو عليه وليس المقصود معنى الخبر الأصلي.

٢ـ الخبر الذي يُعبَر عنه بالأسلوب الإنشائي. سواء أكان الإنشاء طلبيًا يستدعي مطلوبًا غير حاصل وقت الطلب بالاستفهام والنداء والأمر والنهي والتمني، أم غير طلبي لا يستدعي مطلوبًا كالتعجب والمدح والذم والقسم وأفعال الرجاء...

فسيبويه كثيرًا ما أحس بالغرض البلاغي لهذه الأساليب الإنشائية، فمن ذلك أسلوب الاستفهام الذي قد يأتي لأغراض بلاغية كـ (التقرير[2]، والإنكار[3]، والتنبيه[4]، والتسوية[5]، والسخرية[6]...).

أتحدث منها ها هنا عن مثال وهوالاستفهام للتوبيخ الذي ذكره سيبويه في (باب ما جرى من الأسماء التى لم تُؤخَذْ من الفعل مجرى الأسماء التى أُخذت من الفعل)

---

(١) الكتاب ١/ ١٤١، ٣١٤، ٢/ ٧٦ (باب الأمر والنهي).
انظر أيضًا (باب الأفعال في القسم) الكتاب ٣/ ١٠٦،(باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أخذت من الفعل) الكتاب ٢/ ٣٤٣، ٣٤٥.

(٢) الكتاب٣/ ١٨٧، ١٨٨ (باب الواو التي تدخل عليها ألف الاستفهام).

(٣) الكتاب٢/ ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١(باب ما تلحقه الزيادة في الاستفهام).

(٤) الكتاب١/ ٣٤٠: ٣٤٣ (باب ما ينتصب من الأسماء التي أخذت من الأفعال انتصاب الفعل،استفهمتَ أو لم تستفهِم).

(٥) الكتاب ٣/ ١٧٠.

(٦) الكتاب ٣/ ١٧٠.

«وذلك قولُك: أتميميًّا مرَّةً وقَيسيًّا أخرى؟ وإنما هذا أنك رأيتَ رجلًا في حال تَلوُّن أخرى، فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك الحال في تلوُّن وتنقُّل، وليس يسأله مسترشدًا عن أمر هو جاهل به ليفهِّمَه؛ أي ويخبر عنه، ولكنه وبَّخه بذلك...ومثل ذلك قول الشاعر:

أَفي السِّلم أعيارًا جَفَاءً وغِلظَةً   وفي الحرْب أشباهَ الإماءِ العَوارِكِ

أي تنقَّلون، وتلوَّنون مرَّةً كذا ومرَّةً كذا وقال:

أَفي الوَلائِم أولادًا لواحِدةٍ   وفي العِيادَةِ أَولادًا لعَلاتِ»[1]

وهناك صور أخرى لخروج الكلام على مقتضى الظاهر، تعرض لتلك الصور سيبويه في تضاعيف كتابه؛ منها:

١ـ خروج أداة الشرط «لو» عن معنى الشرط الظاهري إلى معنى التمني ففي (باب الفاء) يذكر سيبويه: «ويقول: ودّ لو تأتيه فتحدِّثَه، والرفع جيد على معنى التمني: ومثله قوله ﷻ: (وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ).

٢ـ خروج لفظ المثنى إلى معنى الجمع لغرض نفسي متمثل في التوكيد الذي نحسه في تكرار الشيء مرة بعد مرة، فحنانيك(تحنن أولًا+ تحنن ثانيًا) أي مرة بعد مرة؛ ففي (باب ما يجيء من المصادر مثنى منتصبًا على إضمار الفعل المتروك إظهاره) يذكر سيبويه قائلًا: «وذلك قولك: حَنَانَيْكَ،كأنه قال: تَحنُّنًا بعد تحنُّنٍ، كأنه يسترحمه ليرحمه.. ولا يكون هذا مثنى إلا في حال إضافة.. وزعم الخليل رحمه الله أن معنى التثنية أنه أراد تَحنُّنًا بعد تحنُّنٍ، كأنه قال: كلما كنت في رحمة وخير منك فلا ينقطعن، وليَكُنْ موصولًا بآخر من رحمتك.. ومثل ذلك: حَذَارَيْكَ، كأنه قال: ليكن منك حَذَر بعد حذر. كما أنه أراد بقوله لَبَّيكَ وسَعْدَيكَ: إجابةً بعد إجابة كأنه قال: كُلما أجبتُكَ في أمر فأنا في الأمر الآخر مجيب، وكأنَّ هذه التَّثنيةَ أشدُّ توكيدًا»[2].

(١) الكتاب١/ ١٧١.
(٢) الكتاب١/ ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠.

٣ـ خروج لفظ المفرد إلى معنى المثنى والجمع لغرض نفسي قد يكون الاستخفاف والاختصار؛ ففي (باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه) يقول: «... ويعمل في الجمع كقولهم: هو خيرٌ منك أعمالًا، فإن أضفت فقلت: هذا أوَّلُ رجلٍ، اجتمع فيه لزوم النكرة، وأن يلفظ بواحد وهو يريد الجمع، وذلك لأنه أراد أن يقول: أول الرجال فحذف استخفافًا، كما قالوا: كلُّ رجل، يريدون: كُلَّ الرجال، فكما استخفوا بحذف الألف واللام استخفوا بترك بناء الجميع، واستغنوا عن الألف واللام، وعن قولهم: خيرُ الرجالِ، وأوّلُ الرجال»[1].

الإحساس البلاغي بحالة المخاطب عند اختيار المصطلح اللغوي

تجنح النفس الإنسانية أثناء اختيارها للمصطلحات اللغوية أن تخضعها لمطابقة المقام والحال- هذا ما أشرنا إليه طوال هذا البحث- بما يتسق مع حالة المخاطب.

ولقد فطنت حاسة الجمال اللغوية لدى سيبويه إلى ذلك في باب الأمر والنهي فيقول: «واعلم أن الدعاء بمنزلة الأمر والنهي، وإنما قيل: دعاء، لأنه استُعظم أن يقال: أمر أو نهي، وذلك قولك: اللهم زيدًا فاغفر ذنبه، وزيدًا فأصلح شأنه وعمرًا ليجزه الله خيرًا...»[2].

فاختياره لمصطلح الدعاء في هذا المقام يوحي بإحساسه بالغرض البلاغي من الأمر والنهي وهو الدعاء أو الالتماس حينما يتوجه الكلام من الأدنى إلى الأعلى في المكانة[3].

---

(١) الكتاب ١/ ٢٠٢.

(٢) الكتاب ١/ ١٤٢، ١٤٣.

(٣) وعلى غرار ذلك اختياره للتعبير اللغوي المناسب عند التحدث عن الذات الإلهية؛ فيقول في (باب من النكرة يجري مجرى ما فيه الألف واللام من المصادر والأسماء) «وأما قوله تعالى جدّه: (ويل يومئذ للمكذبين)، و(ويل للمطففين)، فإنه لا ينبغي أن تقول إنّه دعاء ها هنا، لأن الكلام بذلك قبيح، واللفظ به قبيح، ولكنّ العباد إنما كُلّموا بكلامهم، وجاء القرآن على لغتهم وعلى ما يَعْنون، فكأنه والله أعلم قيل لهم: ويل للمطففين، وويل يومئذ للمكذبين، أي هؤلاء ممّن وَجبَ هذا القول لهم، لأن هذا الكلام إنما يقال لصاحب الشّرِّ والهلكة، فقيل: هؤلاء ممّن دخل في الشر والهلكة ووجب لهم هذا، ومثل ذلك قوله تعالى: (فَقُولا لَهُ

سيبويه أثناء تسمياته لأحكام لغوية أخضعها لحاسته النفسية في التذوق اللغوي، مثال ذلك حديثه عن أحرف النداء التى أسماها تبعًا للغرض البلاغي منها بـ «الحروف التي ينبه بها المدعو» وبأنها قد تحذف دلالة على القرب ويأتي المنادى بدون أداة نداء على تصور تقدير أداة نداء[1]؛ فذكر تحت(باب الحروف التي ينبه بها المدعو): «... إذا كان صاحبك قريبًا منك مُقبِلًا عليك، توكيدًا، وإن شئت حذفتَهن كُلَّهن -أدوات النداء- استغناء كقولك: حارِ بن كعبٍ، وذلك أنه جعلهم بمنزلة مَنْ هو مُقبِل عليه بحضرته يخاطبه... »[2].

وإذا كان سيبويه يستسيغ حذف أداة النداء إذا تطلب الغرض البلاغي ذلك، فإنه يعترض على حذفها لتنافي الحذف مع غرضها المنوط بها في مواطن نفسية أخرى كالاستغاثة، أو النداء التعجبي، أو الندبة. حيث يأتي النداء في ذلك ويُراد به خلاف معناه الأصلي.

فأدوات النداء قد تدخل على ما يسمى بالمنادى غير أن الغرض البلاغي -بخلاف معنى النداء- يرمي إلى معانٍ أخرى كالاختصاص الذي يفيد بدوره الافتخار والتعظيم أو التحقير والتصغير. فمن ذلك حديثه: (هذا باب ما جرى على حرف النداء وصفًا

قَوْلًا لَيِّنًا لَعَلَّهُ يتذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى)، فالعلم قد أوتي من وراء ما يكون ولكن اذهبا أنتما في رجائكما وطمعكما ومبلغكما من العلم، وليس لهما أكثر من ذا ما لم يعلما، ومثله: (قَتَلَهُمُ الله)، فإنما أجري هذا على كلام العباد وبه أنزل القرآن» (الكتاب: ١/ ٣٣١، ٣٣٢، وينظر ٤/ ٢٣٣).

وعلى غرار ذلك التعبير النحوي عن اسم «الله» بكلمة «لفظ الجلالة» بأن اللفظ مفعول به أو مكسور أو...

وعلى غرار ذلك التعبير النحوي التراثي عمَّا نسميه الآن بـ «المبني للمجهول» في أمثال الآيات القرآنية «خُـلِـقَ الإنسان...» بأن الفعل هنا «مَبْنِيّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُه»؛ حتى لا نقع في الكفر بالله إذا قلنا المصطلح الشائع حاليًّا بأنه «مبني للمجهول».

تلك أمثلة تدل على المراعاة النفسية لحالة المخاطب.

(١) الكتاب ٢/ ٢٢٩، ٢٣٠(باب الحروف التى يُنَبَّه بها المدعو).

(٢) الكتاب ٢/ ٢٢٩، ٢٣٠.

له، وليس بمنادى ينبِّهُه غيره، ولكنه اختُصَّ كما أن المنادى مُختصٌّ من بين أمته، لأمرك ونهيك أو خبرك... وذلك قولك: أما أنا فأفعل كذا وكذا أيُّها الرجل... واللهم اغفر لنا أيَّتُها العصابة، وأردت أن تختص ولا تبهم حين قلت: أيتها العصابة وأيها الرجل، أراد أن يؤكد؛ لأنه قد اختص حين قال: أنا، ولكنه أكَّدَ كما تقول للذي هو مقبل عليه بوجهه مستمع منصت لك، كذا كان الأمر يا أبا فلان توكيدًا... وذلك نحو قوله، هو عمرو بن الأهتم

إنَّا بني مِنْقَرٍ قومٌ ذَوُو حَسَبٍ   فينا سَراةُ بنى سَعْدٍ ونَادِيهَا

وقال الفرزدق

أَلَمْ تَرَ أَنَّا بني دَارِمٍ   زُرارةُ مِنَّا أبو مَعْبَدِ

فإنما اختص الاسم هنا؛ ليُعرَف بما حُمِل على الكلام الأول، وفيه معنى الافتخار... وإذا صغَّرتَ الأمر فهو بمنزلة تعظيم الأمر في هذا الباب، وذلك قولك: إنَّا معشَر الصعاليك لا قوة بنا على المُرُوَّةِ»(١).

فسيبويه هنا تذوق الصياغة الشكلية للنداء على أنها اختصاص؛ فأطلق مصطلح الاختصاص بناء على التذوق البلاغي، لاعلى أساس الشكل اللغوي(٢).

وعلى غرار ذلك تذوقه للحذف اللغوي على أنه إضمار نفسي يرمي لـ «التخفيف أو الاتساع أو الإيجاز» فآثر مصطلح الإضمار بما له من اتصال نفسي في مواطن كثيرة بالكتاب(٣) الإضمار للتخفيف ـ وللاتساع ـ وللإيجاز ـ.

---

(١) الكتاب٢/ ٢٣١: ٢٣٤.

(٢) ويقاس على ذلك أيضًا تسمية حروف (و،ا،ي) بحروف العلة، حملًا على أَنّات العليل لما فيها من أَنَّات وموت.

(٣) الإضمار للتخفيف: الكتاب ١/ ١٦٥، ١٦٦، ١/ ١٥٧، ١٥٨، ١/ ١٦١، ٤/ ١٠، ٢/ ١٦٣، ١٦٤، ١/ ٢٥٣، ٢٥٤.

وللاتساع: الكتاب٢/ ٢١١، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٩.

وللإيجاز: الكتاب ٢/ ٢١١، ٢١٤، ٢١٥.

وعلى غرار ذلك تذوقه لما نسميه حديثًا بالمجاز على أنه «اتساع» كغرض بلاغي يرمي إليه المجاز؛ فآثر تسمية المجاز بلفظة «الاتساع، والسعة» لدلالتها البلاغية[1].

(١) (باب من الفعل يُبْدَلُ فيه الآخِرُ من الأوَّل ويُجْرى على الاسم، ويُنْصَبُ بالفعل لأنه مفعول) الكتاب١/ ١٦١،١٦٠.

(باب جرى مَاينتصب فيه المصدر كان فيه الألف واللام أو لم يكن فيه على إضمار الفعل المتروك إظهاره..) الكتاب١/ ٣٣٦، ٣٣٧.

(باب جرى مجرى الفاعل الذي يتعداه فعلُه إلى مفعولين في اللفظ لا في المعنى)الكتاب ١/ ١٧٥، ١٧٦، ٢١١، ٢١٢.

خاتمة الباب الثالث

أمران اثنان صفوة ما انتهى إليه هذا البحث:

أولهما: بلورة البحث حول محاور عامة.

ثانيهما: نتائج البحث.

أما بخصوص أولهما فقد حاول الباحث الربط بين علم البلاغة وكتاب سيبويه باستقراء الكتاب، واستخراج ما له علاقة بعلم البلاغة؛ فتكونت لديَّ أشتات لغوية بلاغية بالكتاب، ثم أخذت تتبلور على المحاور اللغوية البلاغية لـ(المتكلم، والمتلقي، والمحلل) على النحو التالي:

أولًا: المتكلم:

لاحظ الباحث من خلال استقراء ما جاء بالكتاب أن ابن تلك اللغة أو المبدع له ميول بلاغية لغوية تتجه إلى: الإضمار تارة أو إلى التوضيح تارة أخرى، والفهم والإفهام، والتئام النظم. فلا يخفى على الباحث البصير في كل ذلك عناية التقعيد اللغوي عند أئمة العربية بالغرض البلاغي للمتكلم؛ كالحديث عن أدوات نداء للقريب، وأدوات نداء للبعيد. وقد ترى بلاغة المتكلم إنزال القريب منزلة البعيد؛ فينادي على القريب بأحد الحروف الموضوعة للبعد إحساسًا من المتكلم بأن المنادى عظيم الشأن رفيع المرتبة، فاستخدام أداة نداء للبعيد هنا، الغرض منها عند المتكلم، بيان أن المنادى صار بعيدًا، هنا البعد ليس مكانيًّا، ولكنه نفسي، وقد ترى بلاغة المتكلم إنزال البعيد منزلة القريب فينادى على البعيد بأحد الحروف الموضوعة للقريب إحساسًا من المتكلم بأن المنادى قريب من

نفس المتكلم حتى صار كالحاضر معه لا يغيب عن القلب وكأنه ماثل أمام العين لأنه حاضر في ذهنه.

وفي درس النداء أيضًا اعتنى سيبويه بغرض المتكلم عند حديثه عن المنادى النكرة، فهل هي نكرة مقصودة تبنى على الضم كالعلم المفرد أو هي نكرة غير مقصودة فتنصب، والذي يحدد كونها مقصودة أو غير مقصودة غرض المتكلم.

ومن عناية سيبويه بغرض المتكلم الحديث عن أن المتكلم قد ينطق بأدوات النداء ولا يقصد النداء بل التمني. وهذا يكشف حالة المتكلم الذي قد يطلب شيئًا مستحيلًا باستخدام أدوات النداء، وهو لون من ألوان البلاغة التي تكشف ما وراء الدلالة الظاهرة للنص، كحديثه عن التمني بأدوات غير لعل وهي (لو- هل- أدوات النداء) هذه الأدوات تقوم مقام ليت وتبقى وسيلة للتعبيرعن غرض المتكلم. تلك الأغراض التي اعتنى بها سيبويه لدى المتكلم والمتلقي، ويتضح ذلك من دراسة الاستفهام في كتابه؛ حيث يحلل دلالات الاستفهام رابطًا إياها بالغرض الكامن في هذا الأسلوب لدى المتكلم، ويتوقف فهم دلالات الاستفهام على تحليل السياق ومعرفة الغرض البلاغي للمتكلم ودلالته المجازية؛ كالإنكار والتقريع، والتهديد، والتحسر، والتوجع، والتمني والتقرير والتعجب والتعظيم والحزن وغيرها من مقاصد البلاغة النفسية.

كذلك اعتنى سيبويه بالبلاغة النفسية للمتكلم في الحديث عن الأداء الصوتي الذى يتسق مع غرض المتكلم؛ كالوقف على الفتحة بالألف وعلى الضمة بالواو وعلى الكسرة بالياء أي الوقف بالإشباع للترنم. وأنواع أخرى من الوقفات التي تؤدي دورًا في إظهار أغراض البلاغة النفسية للمتكلم. وإشارته إلى النبر والتنغيم لتحويل المعنى النحوي بما يتسق مع أغراض المتكلم؛ حيث إن الأداء الصوتي ينقل الحالة النفسية للمتكلم إلى السامع، كما يتبين لنا تأثير الأداء الصوتي على الدلالات والمعاني نحو إشارة سيبويه إلى الأداء التنغيمى في قول «سير عليه ليل» فتحديد المعنى هنا يتوقف على الطريق الصوتية التي تؤدى بها. لتعكس لنا عواطف المتكلم وانفعالاته وحالته المصاحبة للكلام.

ثانيًا المتلقي:

لاحظ الباحث من خلال استقراء ما جاء بالكتاب أن صاحب الكتاب اعتنى بإحساس المتلقي للغة؛ مثل: الإحساس بجمال اللغة المجازية، والإحساس بالغرض البلاغي النفسي للشاهد اللغوي، والإحساس البلاغي بغرض الكلام الظاهري، والإحساس بحالة المخاطب عند اختيار المصطلح اللغوي، والتذوق البلاغي للمصطلح اللغوي. فلا يخفى على الباحث البصير في كل ذلك عناية سيبويه باستعمال ألفاظ ومصطلحات خاصة بأثر الكلام في نفس المتلقي حسبما ذكرنا عددًا من المصطلحات كالتوبيخ، التوكيد، التخفيف....

وهناك لدى سيبويه أثناء الحديث عن الخروج على مقتضى الظاهر العديد من المصطلحات الأخرى الخاصة بغرض المتلقي تحتاج إلى تأنٍّ وتروٍّ في فهمه لا سيما عند من لا يألف لغة سيبويه.

فقد كان يجنح أحيانًا إلى استعمال مصطلحات هي مظهر من مظاهر التلقي أو نتيجة من نتائجه كاستعماله مصطلح الاتساع على المجاز، على حين أن الاتساع أحد مظاهر المجاز.... وعمومًا يكتشف قارئ البلاغة النفسية عند سيبويه أن الرجل قد أولى عناية بأثر الكلام أو القول في المتلقي.

ومن هنا ألفينا في كتابه ألفاظًا تنسب لحقل التلقي؛ مثل:

- الحروف التى ينبه بها المدعو- الترنم - «التعجب والمدح والذم والقسم والرجاء في حديثنا عن الخبر الذي يعبر عنه بالإنشاء».

- والدعاء أو الالتماس أو الأمر أو النهي حسب مكانة المتلقي من المتكلم، فكل هذه الألفاظ لا تكون إلا أفعالًا للنفس أو أوصافًا لها أو ردودًا منها عند التلقي.

ثالثًا المُحَلِّل:

لاحظ الباحث من خلال استقراء ما جاء بالكتاب أن صاحب الكتاب(إمام النحاة) اعتنى بالتأويل أو بالتحليل البلاغي المرتكز على التعليلات النفسية؛ مثل: أمن اللبس،

وطلب الخفة، والأغراض البلاغية من التقديم والتأخير المتمثلة في (الشك بعد اليقين - العناية والاهتمام - التنبيه)، والعلل النفسية من الأداء الصوتي المتمثلة في(العلة من النداء «التنبيه» - العلة من الإشباع في القوافي «الترنم» - العلة من الوقف «الإحساس بالمعنى اللغوي» - العلة من النبر والتنغيم «الإحساس بالمعنى النحوي». فلا يخفى على الباحث البصير لعلل سيبويه أن بعضًا منها يتعلق بالتحليل البلاغي النفسي؛ فقد قال الأستاذ علي النجدي عن التعليل في الكتاب «... كان يلتمس علله من حُكْم العَدَل، ومراعاة الأصل، ودفع اللبس ومراد المتكلم وحال النحاة»(١).

إذًا نستطيع أن نضيف إلى شخصية سيبويه النحوي إضافة أخرى، وهي شخصية سيبويه البلاغي التي جعلت كتابه ليس حكرًا على التقعيد اللغوي، وإنما تخلص أحيانًا من إطار الدرس النحوي لينطلق حرًّا في آفاق النفس البشرية، فأثرى ذلك الكتاب برؤى النقد النفسية المتشعبة؛ تُركت منثورة بين تضاعيف كتابه، رؤية هنا، ولمحة هناك، ونظرة هنالك تحتاج إلى جمع شتاتها المتناثرة لتنظم في عقد واحد لعلم البلاغة والنقد؛ خاصة قضايا البلاغة والنقد التى ألقى بذورها إمام النحاة كتأويلاته؛ فالتأويل عند المُحَلِّل ملكة ذهنية وقادة ناتج عن وعي المُحَلِّل النحوي بالمفارق التى تباعد بين الأصول المتفق عليها والخارج على الأصول نفسها.

إذًا التأويل عند سيبويه أداة تحليلية يلجأ إليها للتوفيق بين القاعدة والمثال «وأكثر سيبويه من تحليله للعبارات حتى تتجه مع ما يراه لألفاظها من إعراب»(٢)، ولقد أصبح التأويل عند سيبويه وغيره من نحاة البصرة ظاهرة نحوية؛ ولقد كان أسلوب نحاة البصرة في التأويل هو السمة السائدة الشائعة في كتب النحو حتى الآن؛ لأنها حلَّت كثيرًا من المشاكل التى لا تُحل إلا بالتأويل أو ما نسميه تارة بالتخريج أو التقدير أو التوجيه أو الـحـمـل، وهى كلمة شائعة في كتاب سيبويه.

على أن أسباب نشأة التأويل أو التحليل البلاغي عند سيبويه هي البيئة الفكرية العقائدية التى قَعَّد فيها للنحو، فالبيئة العقائدية تتمثل في أن النحو نشأ في الأساس

---

(١) سيبويه إمام النحاة، علي النجدي ناصف، ط دار الكتب، ص ١٦٨، ١٦٩، المدارس النحوية، شوقي ضيف، ط دار المعارف، ص ٨٢، ٨٣.

(٢) المدارس النحوية، شوقي ضيف، ط دار المعارف، ص ٧٥.

لخدمة القرآن. ذلك الكتاب الشريف الذي بُدِئ بتفسيره وتأويله قبل نشأة علم النحو وأثناء التقعيد اللغوي، فتأثر أوائل النحاة بالتأويلات القرآنية التي تستند على «القصد عند المتكلم» كما هو عند الأصوليين في استنباطهم الأحكام من الكتاب والسُّنة، فسيبويه - كما يذكر الشاطبي - «وإن تكلم في النحو فقد نبه في كلامه على مقاصد العرب، وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر على بيان أن الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب ونحو ذلك، بل هو مبين في كل باب ما يليق به حتى إنه احتوى على علم المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني»(١).

أضف إلى ذلك أن سيبويه وأوائل النحاة تأثروا بالفرق الكلامية العقائدية آنذاك؛ خاصة المعتزلة الذين كانت مذاهبهم تشيع التأويل.

إذًا كثرة التأويل عند سيبويه تدل على جملة أمور في تحليل شخصيته؛ منها:

- نزعته الدينية العقائدية التى تتضح من كثرة استشهاده بالآيات القرآنية التى تعتمد على التأويل في تفسيراتها؛ فألجأت سيبويه إلى تنمية التأويل النحوي في كتابه بتأثير من التأويلات القرآنية أو بتأثير من الفِرَق الكَلامِيَّة العقائدية.

- ثقافته التى تتضح من تعرضه للقراءات ولهجات قبائل العرب وأشعارهم وأمثالهم... إلخ من معارف، خاصةً الجو الفكري السائد في عصره من معارف عقائدية ودينية وفلسفية كتأثره بالفرق الكلامية العقائدية التى ألجأته إلى التأويل الذي من مظاهره قضية العامل، حيث قدَّر أن كل معمول لا بد له من عامل؛ بسبب التداخل الفكري والمعرفي في ثقافة سيبويه.

- عقليته الألمعية التي تتضح من تعليلاته وقياسه وتفريعاته واستنباطاته...إلخ من أمور تتصدرها تأويلاته التي تصدر عن عقلية متوهجة تعتمد على التصورات الذهنية في توجيه النص وتخريجه؛ فلا عجب في ذلك من رجل من أهل فارس الذين اشتهروا بالتفوق الذهني والعلمي حتى قال عنهم - ﷺ -: «لو تعلق العلم بأكناف الثُّرَيَّا لنَالَه رجالٌ من فارس».

---

(١) الموافقات في أصول الأحكام للشاطبي، تحقيق محمد محيي الدين ط المدني القاهرة ١٩٦٩م، ج٤، ص ٧١.

أما بخصوص ثانيهما (نتائج البحث)؛ فقد حاول الباحث في هذا البحث جمع آراء سيبويه المتعلقة بالجانب البلاغي بإشارة الباحث لذلك في حاشية متن كل مسألة يعرض لها؛ حتى يتم وضع سيبويه موضعه الصحيح في إطار حقل البلاغة بعد أن طبقت شهرته الآفاق في عداد اللغويين.. وقد سلك الباحث لهذه الغاية سُبلًا متعددة توصّل في النهاية إلى أن لسيبويه مواقف وآراء كثيرة في البلاغة كفيلة بأن تسلكه في عدادهم؛ بما له من آراء تُعتبر بذورًا أو أصولًا بلاغية بُني عليها صرح هذا العلم؛ بما يؤكد على أهمية تكامل العلوم الإنسانية. وقد سرد الباحث آراء سيبويه التي تُبيِّن لنا أنه تخطى حدود منهجه النحوي الذي غايته التقعيد للغة وضبط القوانين التي تكفل سلامة اللغة من الخطل والإلباس، إلى منهج آخر بلاغي تجاوز فيه حدود النحو بمحاولة استشراف الأغراض البلاغية التي تلجئ المتكلم إلى تفضيل سلوك لغوي ما.

وهاكم سرد الباحث لآراء سيبويه في ذلك التي يمكن عدها نتائج:

١) الزيادة أو الحذف تكمن بهما قيم بلاغية، مرتبطة بحال المتلقي وطبيعة المقال وإلا كان قبيحًا.

٢) في تناوله للتقديم والتأخير تخطى حدود المعالجة النحوية من حيث الوجوب والجواز إلى استشراف أغراضه الجمالية.

٣) هذا البحث أعطانا فكرة عن فطنة سيبويه وحسه المرهف تجاه الغرض البلاغي المتعلق بالتخفيف، وأمن اللبس، والفهم (من السامع) والإفهام (من القائل). فسيبويه دائمًا يؤكد على ارتباط الحكم الإعرابي بالأغراض البلاغية بأمثلة كثيرة.

٤) أحس سيبويه بالأثر البلاغي الذي يحدثه حسن الكلام في نفوس متلقيه عندما يكون الكلام متسقًا مع قواعد اللغة وهو ما اصطلح عليه فيما بعد بنظم الكلام، غير أن سيبويه عبر عن ذلك في أكثر من موطن بالتأليف (الحسن أو القبيح).

٥) فطنت الحاسة الجمالية في نفسية سيبويه إلى ذلك المجاز الموجود عند الإسناد لألفاظ اللغة وسمّاه «التوسع أو الاتساع» في اللغة.

٦) فطنت حاسة التذوق الصوتية لدى سيبويه إلى أداء صوتي يتسق مع حالة المخاطب؛ في مثل «باب النداء».

٧) فطنت حاسة الذوق اللغوية لدى سيبويه أثناء اختيارها للمصطلحات اللغوية أن تخضعها لمطابقة المقام والحال؛ كاختياره لمصطلح «الدعاء» بدلًا من «الأمر والنهي» حينما يتوجه الكلام من الأدنى إلى الأعلى في المكانة.

الباب الرابع

صلة المعجم
بعلوم اللغة العربية

مقدمة

إن الصناعة المعجمية تتصل ببقية الدراسات العربية؛ فأول معجم للخليل صاحبه موسوعي عالم بالأصوات والصرف والنحو والعروض والقافية والفصاحة والقراءات وأشعار العرب... فانعكست معرفته بتلك العلوم على معجمه؛ فجاء أول معجم متصلًا بتلك العلوم. وحذا حذوه أصحاب المعاجم الأخرى؛ حيث كان الرجل منهم يجمع بين الصناعة المعجمية والصوتية والصرفية والنحوية... واللغوية عامة، ولهم مصنفات في ذلك، أو تتلمذوا على يد أساتذة في تلك العلوم؛ فتأثروا بهم في معاجمهم، وأخذوا عنهم مباشرة أو أخذوا عن غيرهم عن طريق تصنيفاتهم، ولم يكونوا جامعين للغة فحسب، بل هم أهل دربة بعلوم متنوعة أهمها العلوم الشرعية واللغوية من صرف ونحو وعروض وقافية وأدب.

وجاءت مقدمات معاجمهم تشير إلى أن من يخوض في تلك الصناعة سيزود بعلوم اللغة جمعاء[1]، التي هي بحاجة إلى تحقيق جديد لاستكمال الجانب الدلالي بها بالاعتماد على الصناعة المعجمية؛ لأن كثيرًا من الألفاظ في تصنيفات علوم اللغة العربية تحتاج إلى إيضاحات دلالية معجمية. أيضًا أدعو إلى تحقيق جديد للتصنيفات المعجمية لاستكمال أي من جوانب علوم اللغة العربية بها بالاعتماد على تلك العلوم؛ لأن كثيرًا من الألفاظ في التصنيفات المعجمية تحتاج إلى إيضاحات تخصيصة أكثر.

---

(١) انظر: مقدمة "المحكم" لابن سيده.

وبالفعل هناك أبحاث بالمعجم تخص كل فرع من علوم اللغة العربية مثل: «العروض والقافية في لسان العرب»[1]، ورسالتي للدكتوراه «التذكير والتأنيث في لسان العرب»[2] التي أردفتها بمعجم المذكر والمؤنث من لسان العرب؛ فيمكن عمل معاجم تخصصية مستخلصة من المعاجم الأصيلة. وهذا يدل على أن معجم لسان العرب وغيره من المعاجم الأمهات الأصيلة تحتوي جميع علوم اللغة العربية.

ولا عجب أن تصب كل علوم العربية بالمعجم؛ فبدايات النواة الأولى للصناعة المعجمية كـ «غريب القرآن لابن عباس ت٦٨هـ» جاءت لخدمة القرآن. وكذلك جميع الدراسات العربية ظهرت لخدمة القرآن.

وصلة المعجم بعلوم اللغة العربية أجزم بأنها أكيدة بل بدهية. بيد أن الجديد في بحثنا هو أن نتناوله بمعالجة علمية لا تتكلم كلامًا إنشائيًّا جذابًا بإبراز حسن ذلك الاتصال؛ بل بمعالجة علمية تحتكم إلى أسس سليمة تظهر الجانب الآخر السلبي في هذا الاتصال.

وهاك تفصيل تلك الصلة بين الصناعة المعجمية مع بقية جوانب اللغة[3] على النحو التالي:

- اتصال المعجم بالجانب الصوتي.
- اتصال المعجم بالجانب الصرفي.
- اتصال المعجم بالجانب النحوي.

---

(١) العروض والقافية في لسان العرب - عبد الوهاب محمود الكحلة - دار القلم - الكويت - ط١ - ١٩٨٨م.
إضافة إلى الرسائل الجامعية الأخرى كالخاصة بالأمور النحوية والصرفية بمعجم لسان العرب، والتي أشرتُ إلى ذكرها في تلك الدراسة.
أيضًا القضايا النحوية والصرفية في المحكم لابن سيده(ماجستير)، إيهاب همام همام بدار العلوم بجامعة القاهرة.
أيضًا القضايا الصرفية في المخصص لابن سيده(دكتوراه)، عادل علي السكري بـآداب جامعة الإسكندرية.

(٢) رسالتي للدكتوراه من دار العلوم بالقاهرة ٢٠٠٣م.

(٣) أيضًا تحدثتُ عن صلة الإيقاع الشعري (العروض والقافية) بالمعجم في باب «صلة الإيقاع الشعري بعلوم اللغة العربية».

- اتصال المعجم بالجانب البلاغي.

اتصال المعجم بالجانب الصوتي، وقد بينت ذلك بالتفصيل في باب «صلة الأصوات بعلوم اللغة العربية».

اتصال المعجم بالجانب الصرفي، وقد بينت ذلك بالتفصيل في باب «صلة الصرف بعلوم اللغة العربية».

اتصال المعجم بالجانب النحوي، وقد بينت ذلك بالتفصيل في باب «صلة النحو بعلوم اللغة العربية».

اتصال المعجم بالبلاغة

الدافع وراء بحث اتصال المعجم بالبلاغة أمران:

الأمر الأول: أننا كثيرًا ما نجد آراء البلاغيين تفرق بين الدلالة اللغوية المعجمية والدلالة البلاغية، على اعتبار أن وقوف المتلقي عند حد الدلالة المعجمية أمر قاصر؛ فلابد أن يتجاوز المستمع الدلالة المعجمية إلى الدلالة البلاغية التي يريدها المبدع(١).

أي أن هناك بونًا بين الصناعة المعجمية والدرس البلاغي. «وإذا كان قدماء اللغويين العرب قد انتهوا بصفة عامة إلى الفصل بين المباحث «البيانية» («البلاغية» عمومًا) من جهة، والمباحث النحوية واللغوية الأخرى بما فيها المعجم من جهة ثانية، فإن اللغويين العرب المحدثين لم يغيروا من هذا الوضع شيئًا ويكفي أن نلاحظ عمومًا أن المعالجات التقليدية ظلت في هذا الإطار، «أعني» ما يمكن أن يقرأه المرء باللغة العربية عن المجاز والتراكيب المجازية؛ فقد بقيت «البلاغة» بالنسبة للمحدثين من العرب، معزولة عن البحث الدلالي في اللغة،وارتبطت في أحسن الأحوال، بتعليقات غير دقيقة وغير واضحة على حواشي النصوص والأساليب «الأدبية» سيرًا على «عادة» قديمة تريد ألا يثار المجاز في الأذهان إلا عند الحديث عن قضايا «الأدب»... فالفصل الحاد بين «لغة أدبية» (أو «شعرية») و«لغة عادية»، قد يؤدي إلى نتائج نظرية ومنهجية لا تخطر- في الغالب - ببال ممن يتبنون هذا الفصل. من ذلك أننا نصبح أمام «قدرتين»: «قدرة شعرية» و«قدرة عادية» وفي هذا ما فيه من تجاوز للقيود على وضع الافتراضات العلمية؛ إذ نصبح أمام افتراض ضعيف على مستوى قيمته التعميمية والتفسيرية، وعلى مستوى واقعيته النفسية، مفاده أن الطفل يجب أن يكتسب قدرتين لغويتين عوض قدرة لغوية واحدة... وأرجو أن تتضح الاهتمامات أكثر في إطار معالجات تطمح إلى الشمولية، تأكيدًا على اعتبار العلاقات المجازية مكونًا أساسيًّا للبنيات الدلالية في اللغات الطبيعية،وضرورة اهتمام أية نظرية دلالية كافية برصيد هذه العلاقات، وخاصة على

---

(١) انظر: الإيمان - ابن تيمية - ط٢- بيروت - ١٩٧٢ - ص٨٥، الخصائص- ابن جني- تحقيق محمد رشيد رضا -١٩٥٢ م - ٢/ ٤٤٢، أسرار البلاغة - عبد القاهر الجرجاني - تحقيق هـ ريتر - إستانبول - ١٩٥٢م - ص ٣٢٥.

مستوى معالجة التراكيب الدلالية المولدة، والترابطات بين المداخل المعجمية، استنادًا إلى مبادئ علاقية دلالية عامة؛ لأن المجاز ليس واقعة مكونة للغة فحسب، وإنما يلعب دورًا أساسيًّا في بنية الأنساق التصورية بصفة عامة»[1].

ومن هنا فقد أردت أن أبين في بحثنا هذا أن هناك اتصالًا بين الأمرين، محاولًا إبراز الجانب البلاغي بالمعجم العربي.

الأمر الثاني: أننا كثيرًا ما نجد خلطًا بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي بالمعاجم[2]، فلا تكاد تخلو مادة بالمعجم من الخلط بينهما. وقبل أن أتحدث عن الخلط بين الاثنين أعرف بكل منهما.

١-المعنى الحقيقي: وهو كلام بقي على موضوعه[3] لم يتجوز فيه ويتوسع عن أصل وضعه «وهو الكلام الموضوع الذي ليس باستعارة ولا تمثيل»[4].

٢-المعنى المجازي: عرفه عبد القاهر الجرجاني أنه «كل كلمة أريد بها غير ما وقعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثاني والأول»[5].

فالمعنى المجازي يتبدى لنا من خلال السياق المعجمي ويكون بإطلاق اللفظ في معنى أوسع من معناه الأصلي الذي وضع له بالتشبيه والاستعارة الكناية... فمن سنن العرب «مخالفة ظاهر اللفظ معناه»[6].

---

(١) انظر: التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم لمحمد غاليم- الطبعة الأولي-دار توبقال للنشر- الدار البيضاء- ١٩٨٧م -ص٥١: ٥٣.

(٢) دراسات في القاموس المحيط- محمد مصطفى رضوان- منشورات الجامعة الليبية ط١- ١٩٧٣م- ص١٥١، كلام العرب من قضايا اللغة-حسن ظاظا- القاهرة ١٩٧٦م-ص١٥٠.

(٣) البرهان في علوم القرآن للزركشي- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم-ط٢-الحلبي-مصر-١٩٧٢م ٢/ ٢٥٥.

(٤) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب وكلامها لأبي الحسين أحمد بن فارس- القاهرة- ١٣٢٨هـ - ص١٦٧.

(٥) أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني، ص٢٨١.

(٦) الصاحبي لابن فارس،ص١٦٩.

والمعاني المجازية تأتي بالمعاجم بعد عرض المعنى الحقيقي الرئيسي لاستكمال المعنى الرئيسي الذي يعرفه جميع الأشخاص؛ بينما المجازي معروف عند أصحاب التذوق الأدبي للغة.

وأحيانًا يخلطون بين المعنى الحقيقي اللغوي والمعنى المجازي. وهذا الخلط نلحظه بوضوح عند جُلِّ أصحاب المعاجم. فلا ندري هل هذا التعبير على سبيل الحقيقة أم المجاز؟ نحو ما ذكره لسان العرب في مادة (فوه): «فاه الرجل يفوه فوهًا إذا كان متكلمًا... ورجل مُفَوَّه: قادر على المنطق والكلام... وأنه لذو فوهة أي شديد الكلام... وقولهم: إن رد الفوهة لشديد؛ أي القالة، وهو من فُهْتُ بالكلام ويقال: وهو يخاف فوهة الناس أي قالتهم. والفوهة: تقطيع المسلمين بعضهم بعضًا بالغيبة. ويقال: من ذا يطيق رد الفوهة».

فلم يصرح ابن منظور بأن إطلاق الفم على الكلام هو تعبير مجازي(مجاز مرسل علاقته الآلية)، وأحيانًا تفرق الصناعة المعجمية بين التعبير المجازي والحقيقي؛ ففي مواطن أخرى للتعبير المجازي كانت تذكر أنه ليس تعبيرًا حقيقيًّا بل هو مجازي بلفظ المجاز[١] أو ضرب من التجوز[٢].... أو اتساع في اللغة ؛ ففي مادة (رزق) يذكر ابن منظور «وقد يسمى المطر رزقًا، وذلك قوله تعالى: (وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها)...وهو المطر، وهذا اتساع في اللغة، فقوله: «اتساع في اللغة» معناه مجاز مرسل(علاقته المسببية لأن المطر سبب في الرزق).

على حين أنه في أغلب المواد التي بها مجاز لايصرح بأي لفظ من ألفاظ المجاز. فكان هذا الخلط بين المعاني الحقيقية والمجازية؛ فتسبب ذلك إلى أننا نرى مواد المعجم تتكرر فيها المعاني المجازية. والسبب في ذلك أن المعنى المجازي قد يشيع، ويحدث بمرور الوقت للفظ معنيان، وقد يشيع المجازي على حساب المعنى الحقيقي[٣] حتى نحس بأن ذلك المجازي أصبح في عرف الحقيقة الذي يتفرع عنه مجاز جديد آخر.

---

(١) االلسان (ربد).

(٢) اللسان (قول).

(٣) علم الدلالة- أحمد مختار- ط٤- ١٩٩٣م -ص٢٤١.

فالمعجم العربي متخم بأمثلة من ذلك على نحو ما جاء بلسان العرب: «السر: النكاح لأنه يكتم قال الله تعالى: ولكن لا تواعدوهن سرًّا»[1] إنه مجاز عن مجاز فإن الوطء يتجوز عنه بالسر لأنه يقع غالبًا في السر، فلما لازم السر في الغالب سمى سرًّا، ويتجوز بالسر عن العقد لأنه سبب فيه، فالمصحح للمجاز الأول الملازمة، والمصحح للمجاز الثاني التعبير باسم المسبب الذي هو السر عن العقد الذي هو سبب، كما سمي عقد النكاح نكاحًا ؛ لكونه سببًا في النكاح وكذلك سمي العقد سرًّا لأنه سبب في السر الذي هو النكاح؛ فهذا مجاز عن مجاز مع اختلاف المصحح، فمعنى قوله(ولكن لا تواعدهن سرًّا) لا تواعدوهن عقد نكاح»[2].

وكثيرًا ما نرى الصناعة المعجمية لا تنبه القارئ إلى ذلك المجاز. وبعض المعاجم العربية تقوم بإيضاح المعنى الحقيقي من المعنى المجازي أمام القارئ، وعلى رأس هذه المعاجم أساس البلاغة للزمخشري، وتاج العروس للزبيدي.

فمثلا كلمة «سفرة» معناها الأصلي الحقيقي «الطعام» ثم تحولت مجازًا إلى «المائدة التي تحمل الطعام»، وأصبح هذا المجاز حقيقة ونتحدث عنه بمجاز آخر إذا قلنا: سفرتك عامرة.

ومثال ذلك أيضًا من لسان العرب لابن منظور أنه ذكر في مادة (سما): السماء المطر.. يقال ما زلنا نطأ السماء أي المطر... ويسمى العشب أيضًا سماء لأنه يكون عن السماء الذي هو المطر»[3]؛ أي أن العشب أصبح مجازًا عن مجاز. وأحسب أن ذلك سبب في ظاهرة المشترك اللفظي. فالمشترك اللفظي قد يتأتى من تداخل اللهجات؛ وهو أن يكون للفظ الواحد عدة معانٍ باختلاف لهجات القبائل. وذلك بعيد عن بحثنا هذا، أما الذي يعنينا بهذا الصدد فهو المشترك اللفظي الذي يتأتى من الخلط بين المعنى الحقيقي والمجازي على نحو ما ذكر ابن منظور في مادة «عين»: «العين: حاسة البصر والرؤية... والعين

---

(١) اللسان (سرر).

(٢) الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز- العز بن عبد السلام- المكتبة العلمية- المدينة المنورة -ص ١٤٥، ١٤٦.

(٣) اللسان (سفر).

الذي يبعث ليتحسس الخبر... وفلان عين الجيش يريدون رئيسه... والعين الديدبان والجاسوس... وأعيان القوم: أشرفهم وأفاضلهم، على المثل بشرف عين الحاسة... وعين كل شيء: خياره...والأعيان الإخوة يكونون لأب وأم...»، إلخ.

فلفظة العين الأصل فيها: حاسة البصر أما بقية المعاني الستة التي اخترتها من «لسان العرب لابن منظور» فعلى سبيل المجاز بالتشبيه، ولم يصرح ابن منظور بذلك إلا في موضع واحد وهو قوله «وأعيان القوم: أشرافهم على المثل بشرف العين» فكل هذه المعاني الستة المذكورة للعين «مشبهة بالعين لشرفها»[١].

وقد عبر أبو على الفارسي عن المشترك اللفظي الناشئ عن الخلط بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي «بأن تكون كل لفظة تستعمل بمعنى ثم تستعار لشيء فتكثر وتغلب، فتصير بمنزلة الأصل»[٢].

وظاهرة المشترك اللفظي يمكن تجنب الوقوع فيها عن طريق ذكر المعاجم للمعنى الأصلي والآخر المجازي.

ذلك المعنى المجازي نراه عند كثير من المعجميين غير مصرح به في مواطن نرى المجاز فيها جليًّا، وأحيانًا يعبرون عن المجاز بأوصاف أخرى أوردها ابن منظور حكاية عن ابن جني؛ ففي مادة «رحم» ذكر ابن منظور: «وقوله تعالى﴿وَأَدْخَلْنَـٰهُ فِى رَحْمَتِنَآ﴾[٣] يورد قول ابن جني: هذا مجاز، وفيه من الأوصاف ثلاثة: السعة والتشبيه والتوكيد، ثم عرض شرح كل وصف باختصار.

-أما السعة: فلأنه زاد في أسماء المحال والجهات اسمًا هو الرحمة.

- وأما التشبيه: فلأنه شبه الرحمة (وإن لم يصح الدخول فيها) بما يجوز الدخول فيه؛ فلذلك وضعها موضعه.

---

(١) المزهر للسيوطي ١/ ٣٧٤- ٣٧٥.

(٢) المخصص لابن سيده:ن.ص.

(٣) سورة الأنبياء، الآية ٧٥.

-وأما التوكيد: فلأنه أخبر عن العَرَض بما يُخْبِر به عن الجوهر، وهذا تَغَالٍ بالعَرض وتفخيم منه؛ إذ صُيِّر إلى حيِّز ما يُشاهد ويُلْمَس ويُعَاين، ألا ترى إلى قول بعضهم في الترغيب في الجميل: ولو رأيتم المعروف رجلًا لرأيتموه حسنًا جميلًا؟

كقول الشاعر:

ولم أر كالمعروف، أمَّا مذَاقُه فحُلو، وأمَّا وَجْهُهُ فَجَمِيلُ

فجعل له مذاقًا وجوهرًا، وهذا إنما يكون في الجواهر، وإنما يُرَغِّبُ فيه ويُنَبِّه عليه، ويُعَظِّم من قدره، بأن يصوره في النفس على أشرف أحواله وأنوه صفاته وذلك بأن يتخير شخصًا مجسمًا لا عَرَضًا مُتَوهَّمًا(١).

نخلُصُ من ذلك بأن المعجم العربي حوى إلى جانب «المعنى اللغوي الرئيسي» «المعاني المجازية» التي كان يُصرح بها أحيانًا(٢)، وتُتْرَك لفهم القارئ أحيانًا أخرى؛ بمعنى أن أصحاب الصناعة المعجمية كثيرًا ما قاموا بالتحليل البلاغي، بل نحكم عليهم بأنهم من أصحاب فن البلاغة بالسليقة إذا نظرنا إلى أسلوبهم خاصة في مقدمات معاجمهم التي تباروا في جعلها بليغة إضافة إلى أنها تتسم بالفصاحة.

تلك الفصاحة التى هي بواكير الدرس البلاغي؛ خاصة فصاحة الكلمة جاءت بها الصناعة المعجمية.

حيث نرى الخليل في معجمه العين تحدث عمّا يأتلف وما لا يأتلف بالكلمة من خلال البناء الصرفي للكلمة؛ مما يجعلنا نقرر بأن من بين قضايا البلاغة التي تربطها صلات رحم بأقدم معجم عربي، وهو «العين» قضايا الفصاحة والتجانس والتلاؤم بين الأصوات في الكلمة والكلام؛ إذ إن أول كتاب تحدث عن ذلك هو معجم العين للخليل الذي تحدث عن الكلمة المفردة من حيث حروفها متنافرة أو متلائمة وعوامل التنافر والتلاؤم من حيث خفتها وثقلها وأسباب الخفة والثقل، ومن حيث كونها مهجورة أم مألوفة؟

---

(١) لسان العرب(رحم).

(٢) سيأتي الحديث عن ذلك.

فهذا التفاوت في الألفاظ هو أساس فكرة البلاغة.

وأخذ البلاغيون تلك الأفكار عن الخليل وصاغوا منها نظريتهم في الفصاحة.

وقد أوضحنا ذلك بالتفصيل في بحث الأساس الصوتي لعلوم اللغة العربية تحت مبحث الأساس الصوتي البلاغي؛ إذ إنه بالاطلاع على معجم العين سُقْنا أمثلةً متنوعة تُبين إدراك الخليل للبلاغة الصوتية في الحروف وفي بنية الكلمة وفي التركيب النحوي.

وذكرنا أشهر مثال له في بنية الكلمة تناقله المشتغلون بفصاحة الكلمة كابن سنان الخفاجي الذي ذكر رأي الخليل في سر الفصاحة بقوله: «سمعنا كلمة شنعاء وهي «الهعخع» وإنكار تأليفها كل ذلك اعتمادًا للخفة وتجنبًا للثقل في النطق»[1].

والفصاحة فن بالممارسة اللغوية وعلم تنظيري.

وقد رأينا أصحاب الصناعة المعجمية يتسمون بفن الفصاحة إذا نظرنا إلى أساليبهم اللغوية، خاصة في مقدمات معاجمهم التى تباروا في جعلها تتسم بالفصاحة، كما أنهم اشتغلوا بالفصاحة كعلم تنظيري بتعرضهم لمصطلحات الفصاحة كـ (الغريب- الحوشي- المبتذل- المولَّد..) حيث «اتجهت عناية المعجميين إلى انتقاء «فصيح» اللغة و«صحيحها»، وذلك واضح خاصة في المعاجم التي صُنفت بعد الخليل وابن دريد، والتي اتخذت أسماء تشير إلى تنقية اللغة من «الغريب»[2] و«الحوشي»، مثل (تهذيب اللغة) للأزهري و(الصحاح) للجوهري... يقول الأزهري مثلًا في مقدمة معجمه: «وقد سميت كتابي هذا (تهذيب اللغة) لأني قصدت بما جمعت فيه نفي ما أدخل في لغات العرب من الألفاظ التي أزالها الأغبياء عن صيغها، وغيرها الغتم عن سننها». ومن ضمن ما يقصده الأزهري بالألفاظ التي أزيلت عن صيغها... ما اعتبر حوشيًّا[3] أو مبتذلًا وغير لائق، والمُبْتَذَل كما يعرفه السيوطي «ما يكون شائعًا بين العامة دون الخاصة»[4].

---

(١) سر الفصاحة لابن سنان- صبيح- ١٩٥٣م- ص ١١٢.

(٢) اللسان (غرب).

(٣) اللسان (حوش) حوشي الكلام وحشيه وغريبه.

(٤) انظر: المعاجم اللغوية- محمد أبي الفرج- دار النهضة العربية- ١٩٦٦م-ص٣٣، المزهر للسيوطي ١/ ٣٣، التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم لمحمد غاليم، ص٣١.

بيد أن هناك تصادمًا بين الصناعة المعجمية {بما تعنى به من المحافظة والتمسك بمعايير صارمة} والدرس البلاغي {بما يحيي التوليد الدلالي على أساس أنه إبداع ومجاز حس}.

وبعد أن انتشرت الألفاظ والأساليب المولَّدة في العصر الحديث وأخذت الصناعة المعجمية تدخلها وتنص في قواميسها على أنها مولدة؛ أي ليست فصيحة لأنها ليست مما نطق به العرب، على حين يرى الدرس البلاغي أن «تعامل القاموسيين مع بعض التراكيب الدلالية باعتبارها «مولدة» و«غير طبيعية»، فيتم تسجيل بعضها في القاموس على هذا الأساس، علمًا بأن مبرر هذا التسجيل ليس سوى «شيوعها وتواترها في استعمالات المتكلمين» فتعتبر قول (توترت العلاقة) مثلًا من المولدات بالمقارنة مع قول (توتر العصب).

وذلك فيما يبدو بناء على أن (توتر) «لا يأخذ في الأصل» فاعلًا مثل (العلاقة) وما شابهها من الفواعل المجردة. على أننا لا نجد ما يبرر اعتبار بنيات مثل(توترت العلاقة بين الدولتين) «مولد» بمعنى القاموسيين، أي أنها بنيات «ذات طابع استثنائي» تحتاج إلى اجتياز «امتحان القبول» بنجاح حتى تتم «معجميتها». فهي بنيات، على افتراض عدم تحقيقها في عينات محصورة ومحددة مسبقًا مثلًا، ممكنة وطبيعية (مُطَّردة)، بالنظر إلى ما تسمح به بنية دلالية لصنف من الأفعال في نسق المعجم العربي، وبناء على مبدأ دلالي تتوسع بموجبه دلالات الأفعال من دلالات محسوسة إلى دلالات مجردة. وتصدق الملاحظات نفسها بالنسبة لحالات أخرى، منها (هضم) في:

هضمت هند الأكلة الدسمة. - هضمت هند النظرية الجديدة.

حيث تعتبر هضمت هند النظرية الجديدة «مولدة» بالمعنى المذكور ومنها (قتل) في:

قتل زيدٌعَمْرًا قتل زيدٌ الوقتَ[1]

ويتبرم من ذلك الدرس البلاغي بأن «هذه الأحكام تتناسب مع الخصائص المعيارية لمثل هذه التحاليل التي رأيناها في الفقرة السابقة، كما تشير إلى أننا لم نتقدم خطوة واحدة

---

(١) التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم- محمد غاليم، ص٤٣ بتصرف..

على هذا المستوى بالنسبة للموقف العام الذي سجلناه عند قدماء اللغويين من بلاغيين ونقاد أدب ومعجميين خاصة بصدد تحفظاتهم في مجال توليد المعاني والتصورات. كما ترتبط الأحكام المذكورة بجملة من المواقف السلبية المسجلة عند المحدثين، من الظواهر المتعلقة بالتغير الدلالي كالمشترك اللفظي والتعدد الدلالي والمجاز، وتدور هذه المواقف في معظمها حول الحد (أو التخلص) من هذه الظواهر بحجة ارتباطها بكثرة الدلالة وبالالتباس الدلالي الذي يعتبر في هذا التصور داء يجب استئصاله»[1].

وإن كانت الرؤية السلفية تتحفظ على التوليد الدلالي فإن البلاغيين الحديثين يعتبرون التوليد الدلالي إبداعًا لدلالات جديدة.

وبعد أن أبرزت الاتصال بين الدرس البلاغي والصناعة المعجمية بحديث تلك الصناعة عن فصاحة الكلمة وأيضًا عن المجاز بالمعجم، أُزْجِي جملة سمات لاحظتها من خلال بحثي في الآراء البلاغية بالصناعة المعجمية عامة ولسان العرب خاصة الذي عشت معه سنوات عديدة في رسالتي للماجستير والدكتوراه؛ فاخترته نموذجًا للصناعة المعجمية في أمثلتي؛ لأنه أشهر المعاجم؛ ولأنه حوى خمسة معاجم سابقة عليه؛ أي أنه خلاصة تلك الصناعة المعجمية المتمثلة في مصادره الخمسة، إضافة إلى أن لسان العرب لابن منظور (ت ٧١١هـ) من المعاجم المتأخرة في الترتيب الزمني للمعاجم، بعد أن كانت البلاغة العربية استقرت باصطلاحاتها وتعريفاتها وتحديداتها واستوت على سوقها.

وآثرت أن أختار أمثلتي مقتصرة على معجم لسان العرب[2] بمفرده؛ حتى يكون البحث دقيقًا بعيدًا عن الأحكام العامة والنتائج غير الدقيقة.

تلك السمات -المميزات والمآخذ- أسوقها فيما يلي على سبيل المثال لا الحصر والترتيب:

---

(١) السابق، ص٤٥.

(٢) هناك تطبيقات كثيرة دارت حول المعجم بصفة عامة ولسان العرب خاصة، وأثبت في بحثنا هذا أسماء العديد من الأبحاث، فقد استفدت منها في هذا البحث وخاصة تصنيفات الشواهد في «لسان العرب» وأهمها «الشواهد القرآنية في لسان العرب» أخذت منها الشواهد بأشكالها التفهيمية.

* **إن الصناعة المعجمية وخاصة اللسان تسهب في التعريف اللغوي للمصطلحات البلاغية وتترك التعريف الاصطلاحي[1] البلاغي للتطبيقات العملية بالتعليقات البلاغية على الشواهد.**

فمثلًا «الكناية» أسهب ابن منظور في تعريفها اللغوي في مادتَي «كنى» و«صرح» بأن الكناية ضد التصريح. على حين أنه ترك المعنى الاصطلاحي البلاغي اللهمَّ إلا تعليقات على شواهد يبدو منها إدراكه للاصطلاح البلاغي نحو تعليقه على حديث أم زرع في مادة (نجد): «وفي حديث أم زرع. زوجي طويل النجاد، النجاد حمائل السيف. تُريدُ طول قامته. فإنها إذا طالت طال نجاده، وهو من أحسن الكنايات».

ونحو تعليقه على حديث أبي بكر في عهده إلى عمر في مادة (أنف): «وأَنِفَ الطعامَ وَغَيْرَهُ أَنَفًا: كَرِهَه.... وَفِي حَدِيثِ مَعْقِل بْنِ يَسَارٍ: فَحَمِيَ مِنْ ذَلِكَ أَنَفًا....وأراد بِهِ هَاهُنَا أَخذته الحَمِيّةُ مِنَ الغَيْرَة والغَضَبِ؛ قَالَ ابْنُ الأَثير: وَقِيلَ هُوَ أَنْفًا، بِسُكُونِ النُّونِ، للعُضْوِ؛ أَي اشتدَّ غضبُه وغَيْظُه مِنْ طَرِيقِ الْكِنَايَةِ كَمَا يُقَالُ للمُتَغَيِّظ وَرِمَ أَنْفُه. وَفِي حَدِيثِ أَبِي بَكْرٍ فِي عَهْده إِلَى عُمَرَ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، بِالْخِلَافَةِ: فكلُّكم ورِمَ أَنْفُه أَي اغْتاظَ مِنْ ذَلِكَ، وَهُوَ مِنْ أَحسن الكنايات»[2].

* **قد يتبنى المعجمي القضية البلاغية وعكسها حسب سياق الآية،** فمثلًا يورد ابن منظور رأي الأزهري في تهذيب اللغة عن الحمل على ظاهر اللفظ لا على معناه في تعليقه على قوله تعالى: «يتوارى من القوم من سوء ما بُشِّر به أيمسكه على هون أم يدسه في التراب».

---

(١) وإذا كانت فكرة عمل معاجم متخصصة مستخلصة من معجم موسوعي كلسان العرب فكرة صائبة مثال «معجم الألفاظ الاقتصادية في لسان العرب» فإن تلك الفكرة غير مجدية في تطبيقها على جانب الألفاظ البلاغية في المعجم؛ لأن الصناعة المعجمية جل تركيزها على التعربف اللغوي للمصطلح غير مبرزة تعريفها الاصطلاح البلاغي الذي ظل متخبطًا عند البلاغيين ولم يستقر إلا حديثًا.كما أن طبيعة الصناعة المعجمية ليست بلاغية فقط، فهي تأتي عرضًا أثناء تجميع المعجمي كل ما يخص جذر الكلمة وتطوافه حول شواهدها القرآنية والشعرية... والتي تؤدي به إلى التعرض لجوانب بلاغية أحيانًا.

(٢) لسان العرب (أنف).

بأن الضمير المذكر في «أيمسكه» لم يعد على «الموءودة» المؤنثة وإنما عاد الضمير على لفظ (ما) في الآية نفسها[1].

على حين أننا نراه في مادة أخرى يتبنى العكس حسب سياق الآية، فمثلًا يورد ابن منظور رأي الأزهري عن الاختصار بالحذف الذي هو مطلب بلاغي ففي مادة «ذهب» في تعليقه على قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ (سورة التوبة، الآية: ٣٤) بقوله «إن الضمير يعود على الكنوز أو الأموال {أي أن الضمير يعود على المعنى لا على اللفظ}أو إلى الفضة مع حذف الذهب، كأنه تعالى قال والذين يكنزون الذهب ولا ينفقونه والفضة ولا ينفقونها فاختصر الكلام كما قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ (سورة التوبة، الآية، ٦٢) بضمير المفرد بدل المثنى(يرضوهما).

* قد لا ينقل الرأي البلاغي عن صاحب الرأي مباشرة وإنما ينقله عن طريق معجم آخر على نحو ما ذكر في مادة (عدل)في قوله تعالى: «الذي خلقك فسواك فعدلك في أي صورة ما شاء ركبك» وردت قراءتان في الفعل (عدلك): التخفيف والتشديد، وقد اعتمد ابن منظور في توجيهه على هاتين القراءتيْن على ما نقله الأزهري عن الفراء.

فوجه التخفيف: إما أن يكون بمعنى: صرفك إلى أي صورة ما شاء، إما حسن وإما قبيح وإما طويل وإما قصير. وإما أن يكون المراد: عَدَلك من الكفر إلى الإيمان وهي نعمة.

أما وجه التشديد: فمعناه قوَّمك وجعلك معتدلًا معدَّل الخلق، وقد ذكر الأزهري هذا الوجه أنه أعجب الوجهين إلى الفراء، وأجودهما في العربية.

وفي محاولة للأزهري لتعليل إعجاب الفراء بقراءة التشديد وجودتها، نراه يقول: «واخترت عدلك لأن (في) في التركيب أقوى في العربية منها (في العدل)،لأنك تقول: عَدَلْتُك إلى كذا وصَرَفتُك إلى كذا وهو أجود في العربية من أن تقول: عَدَلْتُك فيه وصرفتك فيه»[2].

---

(١) لسان العرب (دسس).

(٢) لسان العرب (دسس).

* قد يكتفي بآراء أسلافنا من أعلام العربية كالزجاج والفراء دون أن يذكر لنا رأيه في تلك القضية البلاغية(فهو مجرد ناقل) على نحو ما ذكر في مادة (فرش) في قوله تعالى: «يوم يكون الناس كالفراش المبثوث» فابن منظور يكتفي بما يورده عن كل من الزجاج والفراء في توضيح هذا التشبيه.

فعند الزجاج أن الله ﷻ شبه الناس يوم البعث بالجراد المنتشر وبالفراش المبثوث؛ لأنهم إذا بعثوا يموج بعضهم في بعض كالجراد الذي يموج بعضه في بعض[١].

وعند الفراء: كالغوغاء من الجراد يركب بعضه بعضًا، كذلك الناس يجول يومئذ بعضهم في بعض[٢].

*** قد يدلل على رأيه في القضية البلاغية برأي أحد المعجميين؛ فمثلًا بلاغة ذكر الخاص** بعد العام (في علم المعاني) يدلل عليه ابن منظور برأي معجمي آخر وهو الأزهري، على نحو ما عرض في مادة(فكه)لإيراد التخصيص بعد التعميم في مناقشته لقوله تعالى ﴿فِيهِمَا فَٰكِهَةٞ وَنَخۡلٞ وَرُمَّانٞ﴾[٣].

فقد درج العلماء - كما ورد في لسان العرب- على القول بأن النخل والرمان ليسا من الفاكهة بحجة أن العطف يقتضي المغايرة، بيد أن ابن منظور يحاول إبطال هذا التصور بما يورده عن الأزهري في هذه القضية.

فالأزهري يتعجب ويسخر ممن يقول إنهما ليسا من الفاكهة:(ما علمت أحدًا من العرب قال إن النخيل والكرم ثمارها ليست من الفاكهة)[٤].

وهو يرى أن العرب تذكر الأشياء جملة ثم تخص منها شيئًا بالتسمية تنبيهًا على فضل فيه، ويؤيد ذلك بقوله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوّٗا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾[٥].

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج-تحقيق عبد الجليل عبده شلبي-عالم الكتب- بيروت٥/ ٣٥٥.

(٢) معاني القرآن للفراء٣/ ٢٨٦.

(٣) سورة الرحمن، الآية:٦٨.

(٤) انظر: تهذيب اللغة لأزهري١٥/ ٢١٦.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٩٨.

فمن قال إن جبريل وميكال ليسا من الملائكة لإفراد الله -عز وجل- إياهما بالتسمية بعد ذكر الملائكة جملة، فهو كافر، لأن الله تعالى نص على ذلك وبيَّنه.

وكذلك من قال: إن ثمر النخل والرمان ليس فاكهة لإفراد الله تعالى إياهما بالتسمية بعد ذكر الفاكهة جملة، فهو جاهل وهو خلاف المعقول، وخلاف لغة العرب[1] ويزيد الأزهري شاهدًا آخر على ذلك هو قوله تعالى ﴿حَـٰفِظُوا۟ عَلَى ٱلصَّلَوَٰتِ وَٱلصَّلَوٰةِ ٱلْوُسْطَىٰ﴾[2].

* **قد يدلل على رأيه في القضية البلاغية برأي أحد أسلاف البلاغيين من أعلام العربية (كالزجاج)؛** فمثلًا بلاغة النداء (في علم المعاني) حين يخرج عن معناه الحقيقي (وهو طلب إقبال المدعو على الداعي) إلى أغراض بلاغية أخرى كالتعظيم أو التهويل أو الإغراء أو التحذير... أو على نحو ما ذكر للتنبيه في مادة(حسر) مستشهدًا على ذلك بقوله تعالى: ﴿يَـٰحَسْرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِ ۚ مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾[3].

وهو يورد في هذا المجال ما ذكر الزجاج من أن هذه من أصعب المسائل في القرآن وهو يمثل هذه الصعوبة في سؤال السائل: ما الفائدة في مناداة الحسرة والحسرة مما لا يُجِيبُ؟

ويُجِيبُ الزجاج: الفائدة في مناداتها كالفائدة في مناداة ما لا يعقل، لأن النداء باب تنبيه، فإذا قلت يا زيد، فإن لم تكن دعوته لتخاطبه بغير النداء، فلا معنى للكلام، وإنما تقول لتنبهه بالنداء، ثم تقول: فعلت كذا وأفعل كذا، ألا ترى أنك إذا قلت لمن هو مقبل عليك: يا زيد ما أحسن ما صنعت! فهو أوكد من أن تقول له: ما أحسن ما صنعت! من غير نداء؟ وكذلك إذا قلت للمخاطب أنا أعجب مما فعلت، فقد أفدته أنك متعجب، ولو قلت: واعجباه مما فعلت، وياعجباه أن تفعل كذا! كان دعاؤك العجب أبلغ في الفائدة؟ والمعنى ياعجبًا أقبل فإنه من أوقاتك[4].

---

(١) لسان العرب (فكه).

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٣٨ وانظر: تهذيب اللغة: ١٥/ ٢١٦.

(٣) سورة يس، الآية: ٣٠.

(٤) لسان العرب (حسر) ومعاني القرآن للزجاج ٤/ ٢٨٤.

*** قد نراه ذواقة صاحب آراء بلاغية تنم عن حس بلاغي شخصي غير منقول عن أحد؛** فمن ذلك تعليقه على قول الشاعر:

مِنَا أَنْ ذَرَّ قَرْنُ الشمسِ حتى　　أغاث شريدَهم فَنَنُ الظَّلام

حيث استعار للظلمة أفنانًا، لأنها تستر الناس بأستارها كما تستر الغصون بأفنانها وأوراقها[١].

*** قد يتذوق قضية بلاغية مركبة دون ذكر اسمها** كحذف المضاف في «أُشْرِبُوا في قلوبهم العجل» كعلم البيان المختص بالاستعارة، أو كعلم المعاني المختص بالحذف كما في قوله تعالى: ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾[٢] أي: حب العجل لا يجوز أن يشربه القلب[٣].

***قد يدلل على القضية البلاغية ممتزجة بآراء لغوية:**

- مثل حذف المضاف في «اسأل القرية» كعلم بيان مختص بالاستعارة أو كعلم المعاني مختص بالحذف. فأكثر الأمثلة دورانًا على ألسنة البلغاء في هذا المجال قوله تعالى: ﴿ وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾[٤] وقد أورده ابن منظور في ثنايا اللسان أكثر من مرة معضدًا به حذف العرب للمضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، موردًا تعليل العلماء لهذا الحذف.

فسيبويه يرى أن (واسأل القرية) إنما جاء على الاتساع والاختصار، وإنما يريد الله تعالى، واسأل أهل القرية فاختصر. وهنا تغلب على سيبويه نزعته النحوية فيصرف عمل الفعل (اسأل) إلى القرية كما كان عاملًا في (الأهل) لو كان ههنا.

وأما ابن جني، فيتوسع في التعليل، ويرى أن لهذا الحذف ثلاثة معانٍ: الاتساع والتشبيه والتوكيد.

---

(١) لسان العرب (فنن).

(٢) سورة البقرة، الآية: ٩٣.

(٣) لسان العرب(شرب).

(٤) سورة يوسف، الآية: ٨٢.

أما الاتساع: فاستعمال لفظ السؤال مع ما لا يصح في الحقيقة سؤاله وهو القرية.

وأما التشبيه: فلأنها شبهت بمن يصح سؤاله.

وأما التوكيد: فلأنه في ظاهر اللفظ إحالة بالسؤال على من ليس من عادته الإجابة؛ فإنهم(أي إخوة يوسف) تَضَمَّنُوا لأبيهم- عليه السلام- أنه إن سأل الجمادات والجمال أنبأته بصحة قولهم، وهذا تناهٍ في تصحيح الخبر: أي لو سألتها لأنطقها الله بصدقنا فكيف لو سألت ممن عادته الجواب[1].

- مثل صرف الممنوع من الصرف لموافقة رءوس الآيات (في علم البديع) ممتزج بدليل لغوي على نحو ما ذكره في قوله تعالى: ﴿عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّىٰ سَلْسَبِيلًا﴾[2]، فإن (سلسبيلا) هنا مصروفة، وكان حقها أن تمنع من الصرف بسبب التعريف والتأنيث؛ إذ إنها اسم عين في الجنة بنص الآية الكريمة:(عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّىٰ سَلْسَبِيلًا) وقد أرجع ابن منظور سبب صرفها لاحتمالين؛ الأول: لموافقة رءوس الآيات إذ كان التوفيق بينها أخف على اللسان وأسهل على القارئ.

وقد أيد الزركشي هذا الرأي في البرهان وأورد (صرف ما أصله ألا ينصرف) كموضع عاشر من المواضع التي خرج فيها الأسلوب القرآني عن نظم الكلام، لإيقاع المناسبة في مقاطع الفواصل بسبب تأثيرها في اعتدال نسق الكلام وحسن موقعه من النفس، واستشهد لذلك بآية (سلسبيلا) وبين تناسبها مع رءوس الآيات[3].

الاحتمال الثاني: لصرف (سلسبيلا) هو عدم وجود علة حقيقية للمنع من الصرف على اعتبار أنها صفة للعين ونعت له، وبذلك زال عنها ثقل التعريف فاستحقت الإجراء (التنوين)[4].

---

(١) لسان العرب (قرا) وانظر حذف المضاف في الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني تحقيق محمد علي النجار -ط دار الكتاب العربي- بيروت ٢/ ٣٦٢، ٢/ ٤٤٧..

(٢) سور الإنسان، الآية: ١٨.

(٣) البرهان: ١/ ٦٦ وانظر المزيد من ذلك في كتاب المعاني الثانية في الأسلوب القرآني- للدكتور فتحي عامر- منشأة المعارف- الإسكندرية، ص٤٥٢ وما بعدها.

(٤) لسان العرب(سلسل).

* قد تزود الصناعة المعجمية الدرس البلاغي في بيان التضاد الذي يقول عنه أهل البديع بأن سر جماله في إبراز المعنى وتوكيده؛ حيث إن لسان العرب لابن منظور كثيرًا ما اعتمد على التضاد الدقيق في توضيحاته المعجمية بقوله{كذا بخلاف كذا، أو ضده، أو عكسه، أو نقيضه، أو مغاير له... على نحو ما ذكر في مادة (بعد): البعدُ خلاف القُرب... وقوله:

مَدّا بأَعْناقِ المَطِيِّ مَدّا   حتى توافي المَوْسِمَ الأَبْعَدّا

فإنه أراد الأبعد فوقف فشدّد، ثم أجراه في الوصل مجراه في الوقف، وهو مما يجوز في الشعر» فقد وضح موطن الشاهد «الأبعد» بالتضاد.

* قد ينقل الرأي البلاغي عن أحد التصنيفات البلاغية مباشرة؛ فمن ذلك وضع التيسير موضع التعسير في علم المعاني شارحًا ذلك برأي الفراء في معاني القرآن على نحو ما ذكره في قوله تعالى: ﴿فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ﴾[1] وقد شرح الفراء ذلك بقوله: فإن قال قائل: كيف كان يسره للعسرى؟ وهل في العسرى تيسير؟

قلت:هذا كقوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[2] فالبشارة في الأصل الفرح، فإذا جمعت في كلامين أحدهما خير والآخر شر جاز التيسير فيهما[3].

* قد يدلل على القضية البلاغية باستطراد في بيان تلك القضية بشواهد متنوعة (قرآنية ونبوية وشعرية)؛ فمثلًا بلاغة الأمر (في علم المعاني) حين يخرج عن معناه الحقيقي إلى أغراض بلاغية أخرى كالتهديد أو الوعيد... أو الحث على نحو ما ذكر للحث حينما عرض لحالتين فقط هما التهديد أو الوعيد في قوله تعالى: ﴿ٱعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾[4] ومثله ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾[5]، ثم يتطرق مستطردًا للحالة

(١) سورة الليل، الآية: ١٠.

(٢) التوبة:٣.

(٣) لسان العرب (يسر)، ومعاني القرآن للفراء ٣/ ٢٧١.

(٤) سورة فصلت، الآية:٤٠.

(٥) سورة الكهف، الآية:٢٩.

الثانية وهي الحث أو التحضيض لا في القرآن وإنما في الحديث الشريف والشعر. حيث أورد قول الرسول (ﷺ): «إذا لم تستحي فاصنع ما شئت» مشيرًا إلى أن المراد من الحديث الحث على الحياء والأمر به وعيب من تركه، منشدًا في ذلك قول الشاعر:

إذا لم تخشَ عاقبة الليالي ولم تستحي فاصنع ما تشاء[1]

* **قد يدلل بشواهد عديدة على قضية، بلاغية** مثل وضع لفظ موضع لفظ (في علم المعاني) لأن هناك علاقة ما بين اللفظين تفهم من خلال السياق؛ فمن ذلك وضع «الظن» موضع «العلم» على نحو ما ذكر في قوله تعالى: ﴿إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَٰقٍ حِسَابِيَهۡ﴾[2] والحديث هنا عن المؤمن في يوم الحشر وقد علم يقينًا أنه قد لقي حسابه حين أعطى الكتاب بيمينه فأيقن بنجاته وطار فرحًا يدعو الآخرين لقراءته قائلًا: هاؤم اقرءوا كتابيه إني ظننت أني ملاق حسابيه، لكن التعبير بـ(ظننت) بدل (علمت) يوحى - ضمن ما يوحى - بالفرحة الغامرة والنشوة البالغة بالظفر، تلك الفرحة التى إذا تحققت للشخص فلا يكاد يصدقها لفرط انتظارها.

ومن التعبير بالظن بدل العلم - أيضًا- قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ٱسۡتَيۡـَٔسَ ٱلرُّسُلُ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ قَدۡ كُذِبُواْ جَآءَهُمۡ نَصۡرُنَا﴾[3]؛ أى: علموا ولكن التعبير بـ(ظنوا) هنا يوحى بأنه مازال عند الرسل بقية من أمل فى تصديق قومهم لهم.

ومن ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿وَجَآءَهُمُ ٱلۡمَوۡجُ مِن كُلِّ مَكَانٖ وَظَنُّوٓاْ أَنَّهُمۡ أُحِيطَ بِهِمۡ دَعَوُاْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾[4].

فالتعبير بالظن هنا يوحى بالتشبث بالحياة والأمل فى النجاة لمن لفهم الموج العاتى والريح العاصف.

(١) لسان العرب (صنع).
(٢) سورة الحاقة، الآية:٢٠.
(٣) سورة يوسف، الآية:١١٠.
(٤) سورة يونس، الآية:٢٢.

ومثله - أيضًا - قول الله تعالى: حكاية عن الكفار يوم القيامة ﴿ وَرَءَا ٱلْمُجْرِمُونَ ٱلنَّارَ فَظَنُّوٓاْ أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا وَلَمْ يَجِدُواْ عَنْهَا مَصْرِفًا ﴾(١).

لقد رأوها رأي العين إلا أنهم يميلون إلى الظن أملًا فى النجاة منها وقد وضع الظن موضع العلم فى الشعر فى قول «دريد بن الصمة»:

فقلت لهم ظنوا بألفي مدجج   سراتهم فى الفارسي المسرد

أى: استقينوا، وهو إنما يخوف عدوه باليقين لا بالشك(٢).

*** قد يدلل بشاهد شعرى على قضية بلاغية كالاستعارة (فى علم البيان) ثم يؤكد ذلك بشاهد قرآني**؛ على نحو ما ذكر فى مادة (فرغ) «والإفراغ الصب، وفرغ عليه الماء، وأفرغه صبه... وأنشد:

فرغن الهوى فى القلب ثم سقينه   صبابات ماء الحزن بَالأعين النجل

وفي التنزيل «ربنا أفرغ علينا صبرًا» أي اصبب، وقيل أنزل علينا صبرًا يشتمل علينا وهو على المثل»(٣) أي على الاستعارة.

*** قد يدلل بشواهد قرآنية على قضية بلاغية ثم يؤكد ذلك بشاهد شعري**؛ مثل وضع الماضي موضع المضارع في علم المعاني على نحو ما ذكر في قوله تعالى: ﴿يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُۥٓ أَخْلَدَهُۥ﴾(٤) معنى أخلده أي يخلده ومثله ﴿ وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ أَصْحَٰبَ ٱلْجَنَّةِ ﴾(٥)؛ أي ينادي ثم دعم مجيء الماضي موضح المضارع بقول الحطيئة:

شهد الحطيئة حين يلقى ربه   أن الوليد أحق بالعذر

---

(١) سورة الكهف، الآية:٥٣.

(٢) لسان العرب (ظنن).

(٣) لسان العرب (فرغ).

(٤) سورة الهمزة، الآية:٣.

(٥) سورة الأعراف، الآية:٥٠.

يريد: يشهد حين يلقى ربه(١).

* **قد ينفرد برأي بلاغي؛** فمثلًا يتفرد ابن منظور بأنه جعل الأداتين «ضرع، صرع» أداتين من أدوات التشبيه المعروفة في علم البيان على نحو ما ذكر في مادة (ضرع): «يقال هذا ضرع هذا وصرعه بالضاد والصاد أي مثله قال الأزهري والنحويون يقولون للفعل المستقبل مضارع لمشاكلته الأسماء فيما يلحقه من الإعراب»(٢).

* **قد لا يصرح باسم القضية البلاغية التي يتحدث عنها بتذوقه وحاسته البلاغية؛** كالمجاز المرسل الذي يحلله ويدلل عليه بشواهد شعرية على نحو ما ذكر في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَحَدُهُمَآ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾(٣) فقد عبر القرآن الكريم بلفظ (خمر) والمعصور فى الحقيقة هو العنب وذلك باعتبار الحال المتوقعة للعنب: سمى باسم ما فى الإمكان أن يئول إليه، فكأن فتى السجن قال إنى أرانى أعصر عنبًا، ولقد أيَّدَ ابن منظورهذا بقوله الراعي:

ينازعنى بها ندمان صدق شواء الطير والعنب الحقينا

حيث عبر الراعي عن الخمر بالعنب الحقين(٤).

* **قد لا يصرح باسم القضية البلاغية التي يتحدث عنها كالمجاز المرسل. بيد أنه يصرح باسم من نقل عنه تحليل تلك القضية البلاغية فيذكر صاحب القول،**

---

(١) لسان العرب (حسب).

(٢) لسان العرب (ضرع). بالنظر إلى ما ذكره ابن منظور عن أداتي التشبيه «ضرع، صرع» لا نجدهما عند بهاء الدين السبكي الذي جمع أدوات التشبيه فذكر «إن كل ما كان بمعنى مثل، وشبه أداة تشبيه، فمن أدوات التشبيه الكاف، وكأن، وياء النسب، ومثل، ومثيل، وشبه، وشبيه، و نَحْو ذكره جماعة منهم ابن النحاس النحوي الحلبي، وقلّ من صرح به من أهل اللغة، و إن كان مشهورًا فى الاستعمال، ومثيل، وضريب، وشكل، ومُضَاه، ومُسَاو، ومُحَاك، وأخ، ونظير، وعدل، وعديل، وكفء، ومواز، وموازنٌ، ومضارع، وندّ، وصنو، وما كان بمعناها، أو كان مشتقًا منها من فعل أو اسم " عروس الأفراح – شرح تلخيص المفتاح» – ٣٩٣/٤

(٣) سورة يوسف، الآية: ٣٦.

(٤) لسان العرب (خمر).

على نحو ما ذكر في قوله تعالى: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾[1].

وهنا نجد ابن منظور يورد لنا أقرب التعليلات إلى روح القرآن وهو ما ذكره الفراء من أن (الأعناق إذا خضعت فأربابها خاضعون)[2].

---

(١) الشعراء:٤.

(٢) لسان العرب (خضع)، ونظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٢٧٧.

خاتمة الباب الرابع

وبعد هذا التطواف والتجوال فى السمات البلاغيه للقضايا البلاغية ذات الشواهد (القرآنية والشعرية والنبوية) وذات الآراء المتنوعة، التى منها على اعتبار المآخذ وأكثرها على اعتبار مميزات للسمات البلاغية للمعجم التى تدل بتعدادها وتنوع مضامينها على أن المعجم خزانة واسعة لقضايا البلاغة العربية عامة وعلم المعاني، خاصة الذي تألق المعجم فيه أكثر من التصنيفات الخاصة بعلم المعانى، بل وتفرد ببعض آراء تحسب لتلك الخزانة المعجمية البلاغية المتنوعة بشواهدها القرآنية. تلك الشواهد القرآنية بقراءاتها المتعددة التي تساعد كل قراءة منها من توضيح المعنى أو زيادته أو جمال التعبير فيه؛ حيث برعت الصناعة المعجمية فى بيان وجوه الإعجاز البلاغي لتلك القراءات، إضافة إلى أنها برعت في بيان التبريرات البلاغية واللغوية في بعض الضرورات الشعرية. تلك الشواهد الشعرية أو القرآنية أو النبوية التى تعتبر أبرز باب يمكن الدخول منه إلى خزانة البلاغة المعجمية. تلك الخزانة البلاغية المعجمية التي حاولت أن أتعرف على أبرز معالمها فى النقاط التالية:

- نلاحظ على المعجمى عامة وابن منظور خاصة أن أغلب شواهده البلاغية جاءت شعرًا تليها الآيات القرآنية تليها الأحاديث النبوية.

وأحسب أن السبب فى ذلك هو التورع عن الحكم على النص الشرعي بالتعبير البلاغي المجازي أو التعبير الحقيقي فى هذا الموضع أو ذاك. على حين أن هذا التورع لا نجده فى التحدث عن الشاهد الشعري، بل إن التصريح بالمصطلحات البلاغية جاء أكثرها مع الشواهد الشعرية.

وأحسب أن هناك سببًا آخر و هو أن جلَّ روافد المعجمي في صناعة المعجم جاءت روافد لغوية، على حين أن بعض هذه الروافد جاءت شرعية خاصة بالقراءات والتفاسير القرآنية.

- بالنظر إلى الصور البيانية فى المعجم العربي عامة ولسان العرب خاصة؛ نجد تلك الصور على ثلاثة أنواع:

الأول: ما صرح فيه بإطلاق المصطلح الخاص بالصورة البيانية(كناية - تشبيه - استعارة - مجاز مرسل) وهذا الضرب سهل تجميعه وإحصاؤه لدى الباحث بعد أن أصبحت جلّ المعاجم العربية مدونة إلكترونيًّا على أسطوانات الكمبيوتر؛ حيث إن الباحث أصبح يدخل اسم المصطلح البياني على الكمبيوتر، وبعد لحظات تتجمع لديه المواضع التى ورد بها ذلك المصطلح البيانى فى هذا المعجم أو ذاك.

الثانى: لم يصرح فيه بالمصطلح البياني بل اكتفى بإلقاء بعض الأضواء عليه.

الثالث: ذكر شاهدًا يحوي صورة بيانية دون أن يتعرض بأي تصريح عن ذلك؛ حيث إن المعجم العربي موسوعة لغوية عامة غير مقتصر على الجانب البلاغى فقط.

- المعجم يورد آراء بلاغية فهو بمثابة خزانة لآراء السلف البلاغية، وقد كان المعجم العربى أمينًا فى نسبة تلك الآراء لأصحابها؛ فمثلًا معجم لسان العرب فى مادة «رسل» يثبت الرأي البلاغي للفراء والزجاج في أن المصدر المفرد ينوب عن المثنى بقصد الالتحام.

وبتحقيق أقوال الزجاج وجدناها موجودة بالفعل في كتاب «معاني القرآن الكريم وإعرابه للزجاج»[١] وكتاب «معاني القرآن للفراء»[٢]، وعلى جانب آخر نجد المعجم العربي خزانة لآراء بلاغية لأشخاص لم يتركوا آراءهم في تصنيفات، فمن الممكن تجميع تلك الآراء البلاغية لأحد أسلافنا وجعلها في سفر مستقل بالنسبة لذلك العالم.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج:٣/ ٣٩٠.

(٢) معاني القرآن للفراء:٢/ ٢٠١.

ـ القضايا البلاغية بالمعجم تحتاج إلى تحقيق، وبحاجة إلى دراسة أيضًا؛ لأننا نجد آراء بلاغية تفرَّد بها صاحب المعجم ولم يسبقه بها أحد البلاغيين على نحو ما ذكرناه في مادة «ضرع» بجعله الأداتين «ضرع، وصرع» من أدوات التشبيه.

- البلاغيون دائمًا لا يعولون على المعنى المعجمي للكلمة، وإنما يعولون على توظيف الكلمة في السياق لتكتسب دلالات جديدة بعيدة عن الدلالة المعجمية، إذ الدلالة البلاغية السياقية أفضل عندهم من الدلالة المعجمية القاصرة.

- لا نستطيع عمل معجم مختص بالبلاغة مستخلص من معجم لسان العرب كأحد المعاجم الأصيلة؛ وذلك لأن طبيعة الصناعه المعجمية ليست بلاغية فقط؛ فالبلاغة فيها تأتى عرضًا أثناء تجميع المعجم كل ما يخص جذر الكلمة وتطوافه حول شواهدها القرآنية والشعرية؛ والتي تؤدي به إلى التعرض لجوانب بلاغية أحيانًا. على حين أنها تسهب في التعريف اللغوي للمصطلحات البلاغية وتترك التعريف الاصطلاحي البلاغي للتطبيقات العملية بالتعليقات البلاغية على الشواهد.

الباب الخامس

صلة الإيقاع الشعري بعلوم اللغة العربية

مقدمة

لقد أدرجت هذا الباب آخر أبواب ذلك البحث التى هي أركان البحث الأساسية المفترضة منطقيًّا في مستويات اللغة «الصوتية - والصرفية-والنحوية-والمعجمية- والبلاغية»؛ فجاء باب صلة الإيقاع الشعري تتمة لعنوان البحث العام «البـيـنـيـة...». بيد أن باب «صلة الإيقاع الشعري بعلوم اللغة العربية» تَمَّ إدراجه أو إلحاقه بعد الحديث عن الفروع اللغوية المنطقية أو المستويات اللغوية المذكورة، فباب «الإيقاع الشعري» المتصل بعلوم اللغة العربية أُدرج إلحاقًا لأنه أسفر عن ظاهرة نشازية أو شقاقية لما تدعو إليه الفكرة الأساسية لبحث البينية والتواصل التكاملي... والأمانة العلمية تقتضي ذكر ذلك الشقاق المتمثل في الصراع على الإيقاع الشعري بين أهل الدراسات اللغوية، وأهل الدراسات الأدبية.

إن تدريس الإيقاع الشعري (العروض والقافية) يقوم به أساتذة النحو والصرف بكلية دار العلوم، وكذلك فإن الذي ينهض بدراسة الإيقاع الشعري بجامعة الأزهر هو قسم اللغويات، على حين أننا نرى أن الذي يدرس الإيقاع الشعري بجميع كليات الآداب ليس أصحاب الدراسات اللغوية، بل أصحاب الدراسات الأدبية، ودار جدال بين أهل العلم حول أيهما أحق بتدريس علم الإيقاع الشعري (العروض والقافية)هل أحق به أساتذة النحو والصرف كما تفعل دار العلوم وأساتذة اللغويات كما تفعل جامعة الأزهر،أم أحق به أساتذة الأدب كما تفعل كليات الآداب[1]؟

---

(١) لقد حدث جدال وخلاف بين أساتذة اللغة العربية في ذلك بقسم اللغة العربية بكلية الآداب بقنا بجامعة جنوب الوادي بمصر، واحتدم الأمر حتى وصل إلى القضاء واستمر الاحتدام في ذلك الأمر بين أساتذة

أو علينا أن نطرح السؤال بشكل آخر، هل أصحاب الدراسات اللغوية أحق بذلك؟

ولأبين أن أصحاب الدراسات اللغوية أكثر أحقية بتدريس الإيقاع الشعري الخليلي عن أصحاب الدراسات الأدبية أذكر أن علماء اللغة البصريين هم رواد علم النحو ومبتكروه ومؤسسوه ومرسخوه...لتصحيح الأخطاء التي تقع في اللغة سواء أكانت شعرًا أم غيره.

أيضًا؛ فإن رواد علم الإيقاع للشعر العربي ومبتكريه ومؤسسيه ومرسخيه هم علماء البصرة، ألا وهم الخليل بن أحمد، ثم تلميذه الأخفش الأوسط البصري؛ لتجنب الأخطاء التي تؤدي إلى الشعر المكسور.

أما الأدبيون أمثال (ابن عبد ربه ت٣٢٨ هـ) صاحب كتاب «العقد الفريد» الذي تحدث فيه ضمن ما تحدث عن علم الإيقاع الشعري الخليلي، ثم (ابن رشيق ت ٤٦٢هـ) صاحب كتاب «العمدة» الذي تحدث فيه ضمن ما تحدث عن علم الإيقاع الشعري الخليلي... فقد تلقوا علم العروض عن اللغويين بعدما ابتكر وتأسس ورسخ على أيدي جماعة من أئمة اللغويين؛ ألا وهم:الخليل (ت ١٧٥هـ) أول رائد لهذا العلم، ثم الأخفش (ت ٢٠٧هـ) صاحب كتابَي «العروض»[١] و«القوافي»[٢]، ثم المبرد (٢١٠هـ ـ ٢٨٥هـ) صاحب كتاب «القوافي وما اشتقت ألقابها منه»[٣].

أي أن الإيقاع الشعري (العروض والقافية) من حيث مظانه التصنيفية يغلب عليه الجانب اللغوي؛ فأغلب المؤلفين في العروض والقافية في التراث العربي لغويون.

فالإيقاع الشعري (العروض والقافية) الخليلي في بداياته وصل إلينا عن طريق تلاميذ الخليل[٤] اللغويين، أخص الأخفش، ولم يصل إلينا عبر الأدبيين.

النحو وأساتذة الأدب ما بين عام ١٩٩٩ م حتى عام ٢٠٠٣م، والذي انتهى بالتراضي بينهم على أن يدرس العروض الخليلي أساتذة النحو وأن يدرس العروض غير الخليلي أساتذة الأدب.

(١) كتاب العروض للأخفش مخطوط بدار الكتب رقم ٣٨عروض.

(٢) كتاب القوافي للأخفش ـ تحقيق د.عزة حسن ـ دمشق١٩٧٠م.

(٣) القوافي وما اشتقت ألقابها منه للمبرد ـ تحقيق د.رمضان عبد التواب.

(٤) انظر: علم القافية ـ د.أحمد عبد الدايم ـ دار الثقافة العربية ـ ١٩٩٢م ـ ص ٥١.

أما آراء الأدبيين في تصنيفاتهم فغلب عليها استعراض آراء اللغويين السابقين[١].

فاتصال الإيقاع الشعري بالدراسات اللغوية أكثر من اتصاله بالدراسات الأدبية؛ حيث إن الذين تركوا لنا تصنيفات تتحدث عن الإيقاع الشعري عروضه وقافيته ـ أخص قضايا الإيقاع الخاصة بالضرائر الشعرية ـ فإن مصنفيها من أصحاب الدراسات اللغوية بدءًا من القرن الثاني الهجري بناء على تتبعي لأحد الباحثين في بحثه «مؤلفات العروض والقافية حتى نهاية القرن السادس الهجري[٢]». وإذا كانت هناك بعض المؤلفات التابعة تصنيفيًّا للدراسات الأدبية قد تحدثت ـ في ثناياها أو بعقد باب وليس بتصنيف كامل خاص ـ عن الإيقاع الشعري أو قضايا الإيقاع كالضرائر الشعرية؛ فإن أصحاب هذه التصنيفات اصطبغوا في تصنيفاتهم بالصبغة اللغوية بجوار الأدبية، إذ إن الدراسات اللغوية والأدبية تتضافران في حديثهما عن تلك الأمور. بل إن الرأي الأكثر اعتدادًا به في تعريف القافية هو رأي أصحاب الدراسات اللغوية؛ أخص الخليل بشهادة الأدبيين في تصنيفاتهم مثل العقد الفريد[٣] والعمدة الذي يقول فيه ابن رشيق: «قال الخليل: القافية من آخر حرف في البيت إلى أول ساكن يليه من قبله مع حركة الحرف الذي قبل الساكن... ورأي الخليل عندي أصوب وميزانه أرجح[٤]».

أضف إلى ذلك أن قضايا الإيقاع الشعري ـ أخص القافية من حيث التعريف بها لغويًّا ـ يرجع فيها إلى كتب اللغة (أخص المعاجم)،ومن حيث التعريف بها اصطلاحيًّا يغلب فيها آراء اللغويين على آراء الأدبيين فمثلًا تعريف القافية اصطلاحيًّا المتداول فيه تعريف الخليل، والأخفش.

---

(١) انظر: السابق، ص ٤٥:٦٣.

(٢) راجع فهرس مؤلفات العروض والقافية حتى نهاية القرن السادس ـ أحمد عبد الباقي عباس ـ دكتوراه بدار العلوم ١٩٨٥م.

(٣) راجـع: موسيقى الشعر بين الاتباع والابتداع ـ د. شعبان صلاح ـ مكتبة دار العلوم ـ ط١ ـ ١٩٨٢م ـ ص ٢٨٨.

(٤) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ـ ابن رشيق القيرواني ـ تحقيق محمد محيي الدين ـ ط٤ ـ ١٩٧٢م ـ جـ١، ص ١٥١، ١٥٢.

أضف إلى ذلك أن التصنيفات في علوم اللغة العربية (لغوية وأدبية) بدأت باللغوية أولًا التي احتضنت علم العروض وحافظت عليه، بل تصدت للخروج عنه، أما الأدبية فقد ظهرت متأخرة وغلبت عليها الدراسة التأملية التحليلية النقدية للإيقاع الشعري أكثر من الحفاظ على العروض التراثي(١).

كما أنه مما يبين الاتصال أو قل التشابه بين الدراسات اللغوية والإيقاع الشعري الخليلي أن الشواهد الشعرية لكل منهما تقتصر على عصر الاستشهاد بالشعر؛ أي حتى منتصف القرن الثاني الهجري. وهو عصر الخليل بن أحمد الذي اكتشف الإيقاع في الشعر العربي ووضع له علم العروض بناء على ما استقرأه من أشعار العرب من العصر الجاهلي حتى عصر الخليل (ت ١٧٥هـ)؛ فقد قسم اللغويون الشعراء إلى أربعة أقسام هي: طبقة الشعراء الجاهليين، ثم المخضرمين، ثم الإسلاميين، ثم المولَّدين، وآخر شاعر يحتج بشعره ابن هرمة (١٧٦هـ)(٢).

أما أصحاب الدراسات الأدبية فيستشهدون في أبحاثهم بأبيات تراثية وأبيات حديثة.

بل إن أصحاب الدراسات اللغوية يرون أنه لا بد من الالتزام بالإيقاع الشعري الخليلي، وليس في ذلك تقييد للإبداع، أما الأدبيون فتحاول جماعات منهم أن تبين أن في ذلك تقييدًا للإبداع والتلقائية،وقوقعة لإبداع الشعراء داخل الأطر الخليلية(٣).

إضافة إلى أن اللغويين يرون أن الإيقاع الشعري الخليلي هو المعتد به والمعتمد عليه والمعتبر عندهم، أما الأدبيون؛ أخص كثيرًا من الحديثيين يتجاوزون ذلك فيرون أن الإيقاع عامة ـ خليلي أو غير خليلي ـ هو الفارق بين الشعر والنثر(٤).

---

(١) انظر: التفكير العلمي في النحو العربي ـ د.حسن خميس الملخ ـ دار الشروق بعمان الأردن ـ ط١ ـ سنة ٢٠٠٢م ـ ص ٩٢.

(٢) الاقتراح ـ جلال الدين السيوطي ـ تحقيق د/ حمدي عبد الفتاح مصطفى ـ ط١ ـ ١٩٩٩م ـ ص ٨٠.

(٣) انظر: في البنية الإيقاعية للشعر العربي.. نحو بديل جذري لعروض الخليل ـ د.كمال أبو ديب ـ دار العلم للملايين ـ ط٢ـ ببيروت ـ١٩٨٢م ـ ص ٩٤.

(٤) الإيقاع في الشعر العربي ـ د. مصطفى جمال الدين ـ مطبعة النعمان والنجف الأشرف بالعراق ـ ط٢ ـ سنة ١٩٧٤م ـ ص ١٤.

فاللغويون يحافظون على دراسة الإيقاع الشعري الخليلي الموروث عن شيخهم دون تبديل، أما الأدبيون فيتجاوزون ذلك ؛ حيث إن منهجية الإيقاع الشعري وعرضه لدى بعضهم على خلاف الموروث عن اللغويين وأخص العروضيين التقليديين. وهذا ما يبينه أحدهم؛ ألا وهـو د. مصطفى جمال الدين الشاعر وأستاذ الأدب بالعراق الذي يقول في مقدمة كتابه المقرر على الطلاب بعنوان الإيقاع في الشعر العربي من البيت إلى التفعيلة تحت عنوان (منهجية وعرض): «يقوم هذا المنهج على واقع الشعر العربي، لا واقع العروض العربي، ولذلك لم أختر واحدًا من الكتب العروضية السابقة ؛ لأنها في تقديري لا تصلح لتدريس هذا الفن[1]».

إضافة إلى أنه تحدث آنفًا في مقدمة كتابه المقرر تدريسه عن تقسيم كتابه إلى قسمين:

١- (الإيقاع في البيت) وأدخل فيه العروض الخليلي.

٢- (الإيقاع في التفعيلة) وأدخل فيه كل شعر يكون أساس الإيقاع فيه التفعيلة الواحدة المتكررة وهو (الشعر الحر) و(البند) بما فيهما من أنماط وتغييرات ثابتة أو غير ثابتة[2].

فاللغويون نهجهم السائد أن إيقاعات الشعر العربي لا يخرج عن العروض الخليلي للخليل بن أحمد صاحب هذا العلم من الألف إلى الياء، حتى إن بحر المتدارك للأخفش يردونه للخليل بن أحمد[3].

أما أصحاب الأدب فنراهم يتمردون على ذلك، ويستدلون بأبي العتاهية حينما قال إنه أكبر من العروض؛ أي أن الفاعلية الشاعرية هي المنتجة للإيقاع، وعلى علماء العروض واللغة أن يصفوا ما تنتج. ويستدلون أيضًا بأن الأخفش اكتشف تشكلًا إيقاعيًا وأضافه للبحور الخليلية[4].

---

(١) راجع: السابق، ص ٨.

(٢) راجع: السابق، ص ١١.

(٣) من قضايا الصرف والإيقاع ـ د.أحمد كشك ـ دار الثقافة العربية ـ ص ٧٢.

(٤) انظر: في البنية الإيقاعية للشعر العربي نحو بديل جذري لعروض الخليل ـ د. كمال أبو ديب، ص ٤٥.

أي أن أصحاب الدراسات اللغوية أكثر حرصًا على العروض الخليلي، ولا عجب في ذلك؛ لأن الشواهد الشعرية اللغوية التراثية جاءت على العروض الخليلي.

وإذا كان الأدبيون ينظرون إلى اللغويين بأنهم أهل محافظة؛ أخص بذلك المحافظة على الإيقاع الشعري التراثي الخليلي.

أما هم؛ أي الأدبيين أهل تجديد علم الإيقاع الشعري أمثال أساتذة الأدب د. محمد النويهي، و د. مصطفى جمال الدين، و د. كمال أبو ديب... فإن تلك الفكرة غير صحيحة على إطلاقها.

فالأخفش أحد اللغويين الذين ورثوا العروض الخليلي بل هو التلميذ الثاني بعد سيبويه، وقد ورث علم العروض الخليلي كما ورث سيبويه علم النحو عن الخليل ودون آراءه (الخليل) في كتابه، أيضًا دون الأخفش آراء الخليل العروضية القافوية (الإيقاعية) في كتابيه «العروض للأخفش» و«القافية للأخفش»؛ فهذا اللغوي الشهير والتلميذ البارز للخليل العروضي، ألا وهو الأخفش، نراه يجدد في العروض الخليلي باستدراك إيقاع شعري جديد على أستاذه الخليل؛ ألا وهو بحر المتدارك، وله رأي في القافية يخالف رأي أستاذه الخليل.

كما أن اللغويين يحكمون على القافية من حيث سلامة اللغة والإيقاع، ويصدرون أحكامًا تتعلق باللغة والإيقاع كحديثهم عن عيوب القافية؛ كالعيوب التي تتعلق بحرف الرَّوِيّ (الإقواء، والإصراف، والإكفاء، والإجازة)، والتي تتعلق بلغة بناء الشعر (الإيطاء، والتضمين، والإغرام، والإدماج)، والتي تتعلق بموسيقا الشعر (السناد بأنواعه الخمسة)(١).

أما الأدبيون فتتجاوز أحكامهم القواعد اللغوية والإيقاعية إلى النقد الأدبي، كحديثهم الأدبي عن عيوب القافية؛ مثل:

الإيغال: وهو أن يأتي الشاعر بالمعنى في البيت تامًا من غير أن يكون للقافية في ما ذكره صنع، ثم يأتي بها لحاجة الشعر، فيزيد بمعناها في تجويد ما ذكره من المعنى...

---

(١) راجع: التفعيلة في الشعر العربي ـ أحمد محمد الشيخ ـ دكتوراه بدار العلوم بالقاهرة ١٩٩٦م ـ ص ٤٥٧.

قلق القافية: وهو أن تكون قلقة في مكانها لا يستدعيها المعنى...

القافية المستدعاة: وهي أن يتكلف الشاعر في طلبها... [1].

ناهيك عن أن هناك أشياء في الإيقاع الشعري تفسيرها يكون لغويًّا وليس أدبيًّا؛ مثل اختيار الشاعر كلمة القافية اسمًا وليست فعلًا طوال القصيدة ؛ وذلك لأن قصيدته مكسورة الروي، والجر بأنواعه (بالحرف أو الإضافة أو التبعية) لا يكون إلا في الاسم.

على أن الإيقاع الشعري قد يؤدي إلى تغيير الترتيب الذائع للجملة حسبما هو متعارف عليه عند اللغويين؛ ويكون ذلك مثلًا بتقديم أو تأخير من أجل سلامة الوزن؛ وبذلك فهو أقرب للحقل اللغوي عن الأدبي؛ إذ إن اللغوي، خاصة النحوي، هو المختص بتركيب الجملة.

أضف إلى ذلك أن اللغويين بمن فيهم العروضيون في مقارنتهم لفنون الشعر كالمعارضة مثلًا فإنهم يقارنون على أساس تراكيب الأبيات نحويًّا، وبناء الكلمات صرفيًّا، واستخدام الضرورات الشعرية النحوية والصرفية بين هذا الشاعر، وذاك الشاعر، والإيقاع الشعري بين هذا الشاعر وذاك.

أما الأدبيون فيتجاوزون ذلك إلى الأغراض الأدبية الموجودة عند الشاعر الأول ومقابلتها بالأغراض الأدبية عند الشاعر الآخر.

فمثلًا يقولون إن الأبيات (كذا وكذا) في القصيدة الأولى هي أبيات مدح أو حكمة أو فخر، وتقابلها، الأبيات (كذا وكذا) في القصيدة الثانية هي أبيات مدح أو حكمة أو فخر، والخصائص الأدبية لأبيات كل منها في القصيدة الأولى والخصائص الأدبية لأبيات كل منها في القصيدة الثانية.

أضف إلى ذلك أن كيفية أو خطوات وزن الشعر أقرب تخصصًا للغويين ؛ فخطوات الكتابة العروضية تعتمد على النطق في أن ما ينطق به يكتب وما لا ينطق لا يكتب. وهذا

---

(١) راجع:القافية ودورها في تركيب الجملة في الشعر ـ عصام عيد ـ دكتوراه بدار العلوم بالقاهرة ٢٠٠٥م ـ ص ٤٣: ٤٦.

الجانب الصوتي الجامد (أي البعيد عن إيحاءات اختيار الأصوات) يدخل في الدراسة الصوتية التي تختص باللغويين.

إضافة إلى أن الكتابة العروضية تختص بها دراسة قواعد الإملاء والصرف، فمثلًا في الكتابة العروضية الألف لا تنطق ولكنها تكتب بالإملاء وهي: ألفات الوصل نحو: تبارك اسم الله، فنكتبها عروضيًا (تباركسمللاه)، كما أنه تحذف ياء المنقوص وألف المقصور إذا لم يكونا منونين عندما يليها ساكن نحو: (قاضي القضاة) فنكتبها عروضيًا (قاضلقضاة). وكل ذلك يختص بعمل اللغوي لا الأدبي[1].

كما أن اللغويين يتشبثون برموز الإيقاع الشعري الخليلي، مثل: «الحركة / والسكون ه» ويتشبثون أيضًا بمصطلحات الخليل؛ مثل: «السبب، والوتد، والتفعيلة، والبحر...».

أما من أصحاب الأدب فيحيدون عن ذلك[2]؛ مثال صنيع كمال أبو ديب: الحركة ـ والسكون ه...إلخ من إشارات جديدة للإيقاع الشعري[3].

ومثال صنيع محمد طارق الكاتب الذي دعا إلى «تحويل الحروف المتحركة والساكنة إلى أرقام ثنائية وعشرية[4]» وعليه فإن تحليل هذا البيت:

أقفر من	أهله ملحوب	فالقطبيات فالذنوب
٢٨٢	٢٢٨	٢٤٤٢ ٤٢٢

أضف إلى ذلك أن اللغويين يسخرون دراسة الأصوات التي هي تابعة للحقل اللغوي إلى خدمة العروض الخليلي؛ حيث إن الضوابط للعروض الخليلي هي الأصوات المسموعة فقط؛ «فالحروف المكتوبة وغير منطوقة لا يعتد بها[5]». وتبدأ دراسة العروض

(١) من قضايا الصرف والإيقاع ـ د. كشك ـ ص ١٧.
(٢) في البنية الإيقاعية للشعر العربي نحو بديل جذري لعروض الخليل ـ د.كمال أبو ديب ـ ص ٤٨، ٤٩.
(٣) السابق، ص ـ ٤٩.
(٤) السابق، ص ١٦.
(٥) انظر: الميسر الكافي في العروض والقوافي ـ فيصل حسين طحيمر العلي ـ دار الثقافة ـ عمان الأردن ـ ص ١٠.

بأصغر رموزها الصوتية الساكنة أو المتحركة، أما من الأدبيين فيسخرون دراسة الأصوات ـ أخص النبر ـ في الخروج عن الإيقاع الخليلي في الشعر باستبدال النَّبْر به.

مثال: صنيع محمد النويهي الذي يؤكد على أهمية النبر في الشعر ـ ليس في الشعر الغربي فقط الذي يقوم في إيقاعاته على أساس النبر بل يجرب ذلك في الشعر العربي ـ حيث إن النويهي يرى قدرة النبر على خلق نظام إيقاعي متناسق(١).

أيضًا مثال: صنيع كمال أبو ديب الذي يبين لنا أهمية النبر كأساس إيقاعي بين النبر اللغوي والنبر الشعري، ويدلل بنماذج من النبر في الشعر العربي(٢).

فاللغويون يرون أن اللغة العربية لها طبيعتها الخاصة بين اللغات ؛ فلغتنا تمتاز بميزة الوزن فأكثر مفرداتها موزونة، وهذه الطبيعة الوزنية هي التي جعلت الشعر العربي يمتاز بأوزانه بين الإيقاعات الشعرية للأمم الأخرى التي تعتمد على النبر مثلًا ؛ فهذا هو اللغوي الكبير إبراهيم أنيس الشهير بأبحاثه في الأصوات اللغوية خاصة بالنبر اللغوي، أنكر أن يكون للنبر أثر في الأساس الموسيقي للشعر العربي(٣).

أما الأدبيون أمثال محمد النويهي(٤)، ومحمد مندور(٥) فيخرجون على الإيقاع العروضي الذي حدده الخليل، ويرون أن الشعر العربي شديد الارتباط بالنبر.

أضف إلى ذلك أن اللغويين يحاولون أن يرسموا ما يجب أن يكون عليه إيقاع الشعر.

أما أصحاب الأدب فيحاولون أن يصفوا ما هو عليه إيقاع الشعر المنتج فعلًا: في التراث أولًا، ثم في نماذج أنتجتها الثقافة العربية المعاصرة(٦).

---

(١) قضية الشعر الجديد ـ محمد النويهي ـ مكتبة الخانجي ـ دار الفكر بيروت ـ ط٢ ـ ١٩٧١م ـ ص ٣١٩.

(٢) في البنية الإيقاعية للشعر العربي نحو بديل جذري لعروض الخليل ـ د.كمال أبو ديب ـ ص ٣٢٥.

(٣) موسيقى الشعر ـ د.إبراهيم أنيس ـ مكتبة الأنجلو المصرية ـ الطبعة السادسة ـ ١٩٨٨م ـ ص ١٥٠.

(٤) قضية الشعر الجديد ـ محمد النويهي ـ ص ١٥٦.

(٥) الميزان الجديد ـ د.محمد مندور ـ ص ٢٣٩.

(٦) في البنية الإيقاعية للشعر العربي نحو بديل جذري لعروض الخليل ـ د.كمال أبو ديب ـ ص ٤٧.

وفي ختام التقدمة لذلك البحث تلك التقدمة التي بينت فيها أحقية الدراسات اللغوية بعلم الإيقاع الشعري الخليلي، فإنني بعد ذلك أدلف إلى بيان تلك الصلة بين الاثنين في ثلاثة محاور:

أولًا: المحور الصوتي.

ثانيًا: المحور الصرفي النحوي.

ثالثًا: المحور المعجمي.

أولًا: المحور الصوتي

مما يبين الاتصال بين القافية من الإيقاع الشعري والأصوات من الدراسات اللغوية التعريف الذي يحدد القافية بأنها «الأصوات التي يلتزم الشاعر تكريرها في كل بيت من الحروف والحركات»[(١)].

إذ إن علاقة الأصوات بالإيقاع الشعري علاقة العام بالخاص والكل بالجزء ؛ لأن الإيقاع الشعري فرع وجزء مهم من فروع دراسات الأصوات.

ومما يبين الاتصال بين الدراسات اللغوية والإيقاع الشعري أن الإيقاع الشعري يعتمد على حاسة السماع التي ترتكز أيضًا عليها الدراسات اللغوية[(٢)] في جلّ دراستها، ويظهر ذلك جليًّا عند تتبعنا لأثر التنغيم ـ بوصفه ظاهرة صوتية ـ في الإيقاع الشعري.

فمثلًا «الحذف اللغوي» يدرك سماعًا بالاعتماد على التنغيم؛ ففي:

١ ـ باب الاستفهام: قد تحذف أداة الاستفهام اعتمادًا على التنغيم ؛ ففي مثل قول الأسود بن يعفر:

لعمرك ما أدري وإن كنت داريًا ... شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر[(٣)]

(١) كتاب القوافي للقاضي أبي يعلى التنوخي تحقيق محمد عوني ـ مكتبة الخانجي ١٩٧٥ م، ص ٣٦ .

(٢) لغة الشعر(دراسة في الضرورة الشعرية) ـ د.محمد حماسة عبد اللطيف ـ دار الشروق بالقاهرة ـ ط١ ـ ١٩٩٦م ـ ص ١٠٤.

(٣) الكتاب ـ سيبويه ـ المطبعة الأميرية ببولاق ـ ١٣١٧هـ ـ ١/ ٤٨٥، المحتسب ـ ابن جني ـ تحقيق علي النجدي ناصف ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ ١٩٦٩م ـ ١/ ٥٠.

إذ يرى اللغويون أن التنغيم أدى هنا أداء همزة الاستفهام إضافة إلى وجود قرينة لفظية هي «أم».

٢ ـ باب النداء: قد تحذف أداة النداء اعتمادًا على التنغيم، كقول الشاعر:

إنما الأرض والسماء كتاب فاقرءوه، معاشرَ الأذكياء

أي: يا معاشر الأذكياء.

٣ ـ باب العطف: قد تحذف أداة العطف اعتمادًا على التنغيم ؛ كما في قول الشاعر:

كيف أصبحت، كيف أمسيت مما يثبت الود في فؤاد الكريم

أي: كيف أصبحت، وكيف أمسيت.

٤ ـ باب النعت: قد يحذف النعت، أو المنعوت اعتمادًا على التنغيم ؛ كما في قول الشاعر:

ورب أسيلة الخدين بكر مهفهفة لها فرع وجيد

أي: لها فرع فاحم، وجيد طويل.

وكما في قول الشاعر:

ترمي بكفَّيْ كان من أرمى البشر

أي: ترمي بكفي رجل كان من أرمى البشر.

٥ ـ أسلوب الشرط: قد تحذف جملة الشرط، أو جواب الشرط، أوهما معًا اعتمادًا على التنغيم؛ كما في قول الشاعر:

قالت بنات العم يا سلمى وإن كان فقيرًا معدمًا قالت وإن

أي: وإن كان فقيرًا معدمًا فسوف أتزوجه.

ومما يبين الاتصال بين الوزن الصرفي ـ من حيث كونه ظاهرة صوتية ـ والوزن العروضي أن هناك باحثين تتجه خطواتهم تجاه الدعوة إلى الوزن الصرفي المقطعي، أو

ما يسمى بالوزن الصرفي الصوتي[1]؛ حينئذ يصبح التشابه راضحًا بين الوزن الصرفي الصوتي والوزن العروضي في أن كلًّا منهما يعتمد على المنطوق ؛ إذ إن الاعتماد على الشكل الكتابي فحسب له آثار سيئة تتجلى في أن هناك أصواتًا تنطق ولا تكتب نحو «هذا...» وهناك حروف تكتب ولا تنطق نحو «عمرو...».

كما أن الاعتماد على المنطوق الذي يزعم الصرفيون أن بعض كلماته بها قلب مكاني له آثار سيئة، تتجلى في أن هناك من يرى أن ظاهرة القلب المكاني التي تراعى في حسبان الوزن الصرفي هي ضرب من التخيل لا أساس له من الصحة؛ إذ إن بعض هذه الكلمات مثل «جذب، جبذ»[2].

كل منهما أصل فلا يعدو الأمر أن يكون اختلاف لهجات... إلى آخره من التبريرات التي تخطئ اعتداد الوزن الصرفي بالبحث عن أصل الكلمة، لذا فالأفضل من الوزن الصرفي هو الوزن الصرفي الصوتي الشبيه بالوزن العروضي الذي يعتمد على المنطوق فحسب.

ومما يبين الاتصال بين الصرف ـ من حيث جانبه الصوتي ـ والعروض أن كلًّا منهما تصبغهما الحسابات الرياضية في استخدامهما للموازين، سواء أكان الوزن الصرفي أم الوزن العروضي.

ولا عجب في ذلك؛ إذ إن الخليل ـ ذا العقلية الرياضية ـ الذي يعتبر المؤسس الحقيقي للصرف والعروض يرجع إليه الفضل في صنع الميزان الصرفي المعروف، وهو شديد الصلة بالميزان العروضي، ولم لا ؟ أليس هما من صنيعه[3]. وفي ذلك يقول ابن رشيق «وصارت الأعاريض والقوافي كالموازين والأمثلة للأبنية»[4].

---

(١) راجع: من وظائف الصوت اللغوي (محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي) ـ د.أحمد كشك ـ ط٢ ـ ١٩٩٧م ـ ص ٤٠.

(٢) راجع: السابق، ص ٤٦.

(٣) في المكتبة اللغوية ـ د. حسام البهي ـ سنة ١٩٩٠م، ص ٣٧.

(٤) العمدة لابن رشيق ١/ ١٢١.

فالخليل أسبق علماء العربية في أنه ذاق حروف العربية ليتعرف مخارجها وصفاتها، وتعرف حروف العربية حرفًا حرفًا وأبنية كلماتها بناءً بإشارته إلى الشروط والأسباب التي بها تختص الكلمة العربية ؛ فذهب إلى أن لكل حرف عربي طبيعة نغمية خاصة تؤدي إلى بناء لفظة عربية حسنة أو قبيحة، فربط بين الطبيعة النغمية للصوت والجرس اللفظي؛ إذ يقول على سبيل المثال عن العين والقاف: «لا تدخلان في بناء إلا حسنتاه لأنهما أطلق الحروف وأضخمهما جرسًا، فإذا اجتمعا أو أحدهما في بناء حَسُنَ البناءُ لنصاعتهما»(١).

ومما يبين الاتصال بين القافية من الإيقاع الشعري، والدراسات الصوتية اللغوية أن التصنيفات الإيقاعية تذكر أن حرف الروي لا يصلح أن يكون الألف حين تكون ضمير مثنى، والألف التي لبيان حركة بناء الكلمة، والألف التي أبدلت من التنوين، وكذلك ترفض الياء التي للمد وياء الضمير أيًّا كانت للمتكلم أو الخطاب، وكذلك ترفض التي لضمير الجمع، وهناك حروف لا تصلح أن تكون رويًّا من ذلك التنوين أيًّا كان نوعه للتنكير أو للتمكين، ومن ذلك أيضًا نون التوكيد الخفيفة، ومن ذلك الهاء أيًّا كانت ضميرًا أو كانت للسكت(٢).

ومما يبين الاتصال بين الدراسات الصوتية اللغوية من جانب، والإيقاع الشعري (أخص العروض بعيدًا عن القافية) من جانب آخر أن الجانبين يتحدثان عن كراهية توالي الأمثال(٣)؛ إذ إن الجانب الأول اللغوي يبين أن اللغة العربية تكره توالي الأمثال في كثير من مواقعها، وإذا عرض للغة أمر يوقعها في هذا المكروه أسرعت بدفعه من خلال وسائل وبدائل تقيها الوقوع في هذا المكروه، ولأن العربية تكره توالي الأمثال فقد رفضت توالى السواكن، وتوالي المتحركات وتوالي الأصوات المتماثلة، فقد حذفت على سبيل المثال إحدى النونات في توكيد الأفعال الخمسة بالنون حيث لم تقبل التوالي تضربونن، وحذفت إحدى التاءات حين تواليها فقبلت تصدّى وتمنّى وتزكّى بديلًا

(١)العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة ط٢ إيران ١٤٠٩، ١/ ٥٣.
(٢) راجع: القافية تاج الإيقاع الشعري ـ د.أحمد كشك، ص ٥٠، ٥١.
(٣) ارجع إلى ما ذكره د/ كشك في ذلك في كتابه من قضايا الصرف والإيقاع، ص٤٢، ٤٣.

لتتصدّى وتتمنّى وتتزكّى. وحين كرهت اللغة توالي أربعة متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة سكنت أحد هذه المتحركات، فالفعل الماضي ضرب به ثلاث حركات لو حدث وألحقت به تاء الفاعل وهي متحركة لتوالي أربع حركات وهن أمثال واللغة تكره ذلك، ومن ثم أسكنت الثالث دفعًا لهذا المكروه فكان المنطوق ضربْت.

وإذا كان الجانب اللغوي تحدث عن تفادي التوالي وكراهيته؛ أليس من الممكن أن تكون هذه الكراهية مبررًا لفهم ما تحدث عنه جانب الإيقاع الشعري ؟ إن لدينا تصورًا معينًا يحدد الإيقاع الشعري من خلال هذه القوانين:

١) الإيقاع يرفض توالي المتحركات ويحكم قبولها في إطار معين.

٢) الإيقاع يرفض توالي السواكن أيضًا ويقبلها في إطار معين وتلك مسألة بدهية ؛ لأن اللغة العربية تكره التقاء الساكنين.

٣) الإيقاع يرفض توالي الأسباب حسب حدود معينة.

٤) الإيقاع يرفض توالي الوحدات ـ التفعيلات ـ في البيت ويقف بها عند حدود معينة[1].

ومما يبين الاتصال بين الإيقاع الصوتي؛ أخص الفاصلة القرآنية، والدراسات اللغوية أكثر من الاتصال بالدراسات الأدبية، أن البحث اللغوي سابق على البحث الأدبي في التحدث عن الترخص اللغوي من أجل اتفاق الفواصل القرآنية، ثم تحدث عن الترخص للضرورة الشعرية ؛ إذ إن الدراسات الإسلامية ـ بما فيها القرآنية ـ سابقة على الدراسات في علوم اللغة العربية (اللغوية تليها الأدبية) ؛ حيث إننا إذا تعرضنا لأسماء الذين تحدثوا عن ذلك فهم: الخليل، ثم سيبويه، ثم الفراء، ثم أبو الحسن الأشعري، ثم الرماني، ثم الباقلاني، ثم أبو هلال العسكري، ثم ابن سنان[2].

---

(١) من قضايا الصرف والإيقاع ـ د. كشك ـ ص٤٢، ٤٣.

(٢) راجع: الظواهر النحوية في فواصل القرآن الكريم ـ عائشة حسين عبد الله الأنصاري ـ دكتوراه بدار العلوم ١٩٩٧م ـ ص ١٥.

ومما يبين الاتصال بين علم الإيقاع الشعري وعلم اللغة ـ أخص الأصوات ـ أن هناك أبوابًا بين الاثنين. أمثال الآتي:

أ ـ ارتباط النون الخفيفة بالإيقاع الشعري: حيث إن ورود النون الخفيفة غالبًا يصحب أسلوبًا خاصًا هو الأسلوب الشعري. فمن ورودها في حقل هذا الفن قول الشاعر:

وإياك والميتات لا تقربنها   ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا

فالفعل «فاعبدا» ختم بنون التوكيد الخفيفة.

وحين تأتي النون الخفيفة قافية فإنها تحول أحيانًا إلى حركة طويلة هي ألف المد ؛ وعلى هذا فمن الممكن أن تبادل صوت النون الساكنة ويحق لشاعر أن يأتي بجرسها موافقًا لجرس نون التنوين الموجود في كل كلمة مثل «خالد»، فلو جاء الشاعر بقافية بيت «فاعبدا» وجاء بالآخر «خالدا» فإن الإيقاع الشعري يسوي بينهما من الناحية الصوتية تمامًا، فأدى الإيقاع الشعري إلى التقارب الذي بين نون التنوين ونون التوكيد الخفيفة ؛ لأنه إذا كان التنوين دليل تمكن الإسمية فإن النون الخفيفة دليل توكيد الفعلية[1].

ب ـ الإشباع (في العروض وفي الضرب):

حيث إنه مما يبين الاتصال بين علم الإيقاع الشعري وعلم اللغة ـ أخص الأصوات ـ هو الإشباع في عروض البيت وفي ضربه؛

كما في قول الشاعر:

ومن هاب أسباب المنايا ينلنهُ و وإن يرق أسباب السماء بسُلَّمِ ي

ج ـ «همزة بين بين» يبينها الوزن الشعري:

حيث إنه مما يبين الاتصال بين أصحاب الدراسات اللغوية ـ أخص الصوتية ـ والوزن العروضي ؛ أن أصحاب الدراسات اللغوية يعتمدون على الوزن الشعري

---

(١) من وظائف الصوت اللغوي ـ د. أحمد كشك ـ ص ٥١.

في تحديد «همزة بين بين» فقد استدل ابن جني بالوزن العروضي لإثبات أن «همزة بين بين» متحركة[١] خلافًا لرأي الكوفيين الذين يرونها ساكنة، أما مذهب البصريين أنها متحركة[٢] حيث يقول سبيويه «والمخففة فيما ذكرنا بمنزلتها محققة في الزنة. يدلك على ذلك قول الأعشى:

أأن رأت رجلًا أعشى أضرّ به ريب المنون ودهر مفسد خبل[٣]

ومما يبين الاتصال (التصادفي أي بدون اطِّراد) بين الدراسات اللغوية والإيقاع الشعري، أن السكت على عروض البيت الشعري يجعل النحاة يخرِّجون البيت نحويًا بتخريجات عدة؛ فمثلًا قول الشاعر:

لا ينسك الأسى تأسيًا فما ما من حمام أحد معتصما

فهناك من يعتبر «ما» في الشطر الثاني توكيدًا للأولى، على حين أن هناك من يرى أن تنغيم البيت يبعد عن أذهاننا القول بالتوكيد، فربما كانت النغمة الحاصلة من السكتة عند العروض جاعلة المراد بالأداة «ما» الأولى شيئًا غير النفي. وإنما هو شيء شبيه بترنم موسيقي غير مقصود الدلالة؛ إذ يقول بعض النحاة: «الحرف إن كان جوابيًا أو مفصولًا بسكتة أو باعتراضية أو بعاطف فلا شرط»[٤] أي لا شرط في التوكيد[٥].

ومما يبين الاتصال بين الإيقاع الشعري والدراسات اللغوية أن تحقيق الإيقاع الصوتي في القافية للأبيات يحدث تغيرًا في الجانب التركيبي؛ أي النحوي للجملة الشعرية داخل البيت[٦].

---

(١) انظر: سر صناعة الإعراب - ابن جني - تحقيق مصطفى السقا - ط١ - ١٩٥٤م - ١/ ٥٤، الخصائص - ابن جني - تحقيق محمد علي النجار - مطبعة دار الكتب المصرية - ط٢ - ١٩٥٥م - ٢/ ١٤٤.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف - أبي البركات عبد الرحمن بن الأنباري - تحقيق - محمد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة الاستقامة - ط١ - ١٩٤٥م - ٢/ ٤٣٠.

(٣) الكتاب لسيبويه ٢/ ١٦٧.

(٤) شرح التصريح على التوضيح - حاشية الشيخ يس - دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي - حـ٢/ ١٣٠.

(٥) من وظائف الصوت اللغوي - د. أحمد كشك - ص ٨٢.

(٦) انظر: الجملة في الشعر العربي - د. محمد حماسة عبد اللطيف - مكتبة الخانجي ط١ - القاهرة - ١٩٩٠م - ص ١٠٠.

ختامًا لا عجب أن نجد ذلك الاتصال الحميم بين الدراسة الصوتية التي هي إحدى فروع الدراسات اللغوية والإيقاع الشعري؛ حيث إن الخليل بن أحمد الفراهيدي «أسبق من ذاق الحروف ليتعرف مخارجها»؛ إضافة إلى أنه «اكتشف علم العروض وبين أوزان الشعر وإيقاعاته ووضح بحور الشعر وقوافيه، وكل ذلك لا يعدو أن يكون دراسة صوتية لموسيقى الشعر»[1].

---

(١) انظر: أصوات اللغة العربية بين الفصحى واللهجات ـ د. رمضان عبد التواب ـ مكتبة بستان الكتب سنة ـ ٢٠٠٦م.

ثانيًا: المحور الصرفي النحوي

مما يبين الاتصال بين الدراسات اللغوية والعروضية استخدام التعليل في كلٍ منهما؛ فاللغويون الذين على رأسهم الخليل استخدموا التعليل تبريرًا لقواعدهم الصرفية النحوية؛ إذ إن الخليل «استنبط من علل النحو ما لم يستنبطه أحد وما لم يسبقه إلى مثله سابق. ولفت كثرة ما يورده في النحو من علل بعض معاصريه. فسأله أعن العرب أخذت هذه العلل أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها، وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه، فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست وإن تكن هناك علة أخرى، فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارًا محكمة البناء عجيبة النظام والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق، أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا. وجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هي أليق مما ذكرته للمعلول فليأتِ بها»[1].

أيضًا الدراسات العروضية تستخدم التعليل تبريرًا لقواعد الإيقاع، فمثلًا ضرب بحر الطويل يرد على نحو مفاعلن كالعروض أو مفاعيلن أو مفاعي بحذف سبب

---

(١) الإيضاح للزجاجي / ٧٧.

خفيف. وفي حدود الضرب الأخير مفاعي لا يمكن للتفعيلة السابقة عليه مباشرة (فعولن) أن تأتي كاملة إذ لا بد من مزاحفتها بحذف الخامس الساكن لترد على نحو (فعول)، وسر ذلك حتى لا تكون الغلبة في البيت لتفعيلة المتقارب فتضيع خصوصية الطويل الإيقاعية[1].

ومما يبين الاتصال بين الدراسات اللغوية والعروضية اتخاذ السماع أساسًا في كل منهما. فاللغويون في تقعيدهم يتخذون السماع أساسًا تقعيديًّا، خاصة الشعر التراثي في عصر الاستشهاد ؛ فترك ذلك أثرًا ألا وهو أن اللغويين ـ بطبيعتهم التقعيدية ـ الذين على رأسهم الخليل[2] قَعَّدوا قوانين لإيقاع الشعر في عصر الاستشهاد بعد استقرائه كما قعدوا للشعر وغيره من التراث العربي قوانين نحوية وصرفية بعد استقرائه، فمثلًا: رأى اللغويون أن هناك ترخصات في قواعد اللغة للفاصلة القرآنية، أيضًا رأى العروضيون أن هناك ترخصات في قواعد اللغة للقافية الشعرية.

ومما يبين الاتصال بين الدراسات اللغوية والعروضية استخدام القياس في كل منهما؛ فاللغويون الذين على رأسهم الخليل استخدموا القياس في تقعيدهم الصرفي النحوي ؛ فكانوا يقيسون دائمًا على الكثرة المطردة من كلام العرب[3].

أيضًا الخليل استخدم القياس في التقعيد الإيقاعي للشعر ؛ فكان يقيس دائمًا على الكثرة المطردة من أشعار العرب.

ومما يبين الاتصال بين الدراسات اللغوية والإيقاعية أن كلًّا منهما تقعيد، سواء أكان للاستعمال اللغوي أم الاستعمال الإيقاعي.

ومن مظاهر التقعيد في كل منهما:

أن التقعيد اللغوي لا يسبق الاستعمال اللغوي إنما هو واصف له[4].

(١) من قضايا الصرف والإيقاع ـ د.أحمد كشك ـ ص ١٩.

(٢) في المكتبة اللغوية ـ د. حسام البهي ـ ص ٤٨.

(٣) انظر: السابق ـ د. حسام البهي ـ ص ٥٤.

(٤) التفكير العلمي في النحو العربي ـ د. حسن الملخ ـ ص ١٨١.

كما أن التقعيد الإيقاعي لا يسبق الاستعمال الشعري إنما هو واصف له.

ومما يبين الاتصال أو قل التشابه بين علم النحو والصرف من جهة وعلم العروض من جهة أخرى، أن العلم الأول «النحو والصرف» يقوم على استقراء الشواهد اللغوية الشعرية وغير الشعرية من أجل الوصول لوضع قواعد تصف أو تحكم تلك الشواهد {وجعل هناك المطَّرد والشاذ}.

أيضًا العلم الثاني «العروض» يقوم على استقراء الشواهد الشعرية من أجل الوصول لوضع قواعد تصف أو تحكم تلك الشواهد ؛ حيث إن تعريف العروض في اصطلاح العروضيين: علم بأصول مستنبطة من استقراء أشعار العرب، يعرف به صحة وزن الشعر وفساده. وهو ميزان الشعر به يعرف مكسوره من موزونه، كما أن النحو معيار الكلام يعرف به معربه من ملحونه(١).

كما أن صاحب الدراسات الصرفية النحوية من الأمور التي يتطلبها عمله حين الاستدلال بشاهد شعري هي تحقيق ذلك الشاهد الشعري بإبانة الغموض اللغوي به، ونسبته إلى صاحبه، وذكر بحره العروضي، وإذا كان هناك خلل في وزن البيت عروضيًا فتجده مدفوعًا إلى ذكر ذلك ؛ لأن عمله تقويمي.

ومما يبين الاتصال بين الدراسات اللغوية والإيقاع الشعري، أن علم الوزن الشعري كعلم الموسيقى أقرب إلى الحسابات الرياضية في تقطيعاته وتفعيلاته، فأقرب إلى العقلية الرياضية التي تتآلف مع عقلية اللغوي في دراسته لتركيب الجملة نحويًا وميزان بنية الكلمة صرفيًا.

أي أن الاتصال جلي بين الدراسات اللغوية (الأقرب سمتًا بالرياضيات) والعروض أيضًا الأقرب إلى الدراسة الرياضية ؛ لذلك قام أحد الباحثين بتأليف بحث بعنوان

---

(١) الإقناع: مخطوطة. ورقة أولى لأبى القاسم إسماعيل بن عباد (نسخة مصورة بمعهد المخطوطات)، ومؤلفات العروض والقافية حتى نهاية القرن السادس ـ أحمد عبد الباقي عباس ـ دكتوراه بدار العلوم ـ ١٩٨٥م ـ ص ٣.

«مدخل رياضي إلى عروض الشعر العربي[1]» بعد كتابة مقالين؛ الأول بعنوان «الصياغة الرياضية لعروض الشعر العربي الحلقة الأولى[2]» والثاني بعنوان «الصياغة الرياضية لعروض الشعر العربي الحلقة الثانية[3]»؛ لذلك فقد تمكن «الحاسب الآلي (الكمبيوتر) من تمييز الشعر الصحيح من المكسور[4]» بعد برمجة الحاسب الآلي عروضيًّا بطريقة رياضية هندسية.

إذن؛ فلا عجب أن نجد الخليل بن أحمد ـ اللغوي العروضي ـ ذا عقلية رياضية حتى روي عنه أنه في آخر أيامه عزم على الاتجاه إلى البحث الرياضي[5] «فقد وظف الخليل نظرية المعادلات، ونظرية التباديل والتوافيق في اشتقاق تفاعيل خاصة، جعل منها دوائر، مستخدمًا إشارات من النقط والحلقات، تصور ما يجرى في التفعيلات من زحافات. كما أنها تمكن لأجزائها التقديم أو التأخير، بحيث تجمع الأوزان العروضية التي عرفها العرب. كما تجمع ـ كذلك ـ ما لا يخص من أوزان جديدة لم يعرفوها ولا ألفوها.

كما استفاد الخليل من نظرية التباديل والتوافيق الرياضية، في وضع منهج قويم لمعجم العين المشهور، حيث أسسه الخليل على تقليب كل الصيغ الأصلية، بحيث تندرج فيه مع كل كلمة من الكلمات الأخرى التي تجمع حروفها، وتختلف في ترتيبها بتقديم بعض منها على بعض، حيث مكنته تلك الطريقة من جمع جميع الكلمات التي يمكن أن تقع في العربية، وكان يميز دائمًا بين ما هو مستعمل وما هو مهمل، كما فعل في العروض، حيث كان ينص على ما هو مستعمل من الأوزان وما هو مهمل منها ـ كذلك ـ[6].

أي أن الدراسات الصرفية النحوية بل اللغوية عامة تسري حسب قوانين منتظمة كما أن الإيقاع الشعري يسري حسب قوانين منتظمة[7].

---

(١) مدخل رياضي إلى عروض الشعر العربي ـ د. أحمد مستجير ـ ط١ ـ سنة ١٩٨٧م.

(٢) مجلة «الشعر» القاهرية ـ السنة العاشرة العدد ٣٩ يوليو ١٩٨٥م ـ ص ٨٧: ٩٧.

(٣) مجلة «الشعر» القاهرية ـ السنة العاشرة العدد٤٠ أكتوبر ١٩٨٥ م ـ ص ٧٧: ٨٧.

(٤) مدخل رياضي إلى عروض الشعر العربي ـ د/ أحمد ممستجير، ص ٧.

(٥) انظر: في المكتبة اللغوية ـ د. حسام البهي، ص ٢٥.

(٦) السابق، ص ٣١،٣٢.

(٧) من قضايا الصرف والإيقاع ـ د/ أحمد كشك ـ ص ٧٧.

وبما يبين الاتصال بين الدراسات الصرفية النحوية والدراسات العروضية، أن الصناعة العروضية احتوت علم النحو والصرف بتصنيف منظومات نحوية صرفية، بل إن كلًّا من الصناعتين العروضية والنحوية قد صيغ على شكل إيقاع شعري؛ حيث دونت قواعد النحو والصرف نظمًا على يد جماعة من النحاة أصحاب الملكة الإيقاعية؛ أمثال:

ـ جمال الدين القاسم بن علي (ت٥١٦هـ) صاحب النظم المعروف بملحة الإعراب[١].

ـ جمال الدين أبي عبيد الله بن مالك (ت٦٧٢هـ) صاحب النظم المعروف بألفية ابن مالك.

ـ الشيخ شعبان محمد القرشي (ت٨١٠هـ) صاحب النظم المعروف بالكافية[٢].

أيضًا علم العروض تم تدوينه بشكل منظوم مثل:

ـ نظم ابن عبد ربه (ت ٣٢٨هـ) بالعقد الفريد تحت عنوان: كتاب الجوهرة الثانية[٣].

ـ نظم صفي الدين الحلي لابن عبد العزيز بن سرايا الطائي (ت٦٧٧هـ) المشهور بالصفي الحلي[٤].

ـ نظم ابن الحاجب المسماة «الوجه الجميل في علم الخليل»[٥] أول ألفية نظمها جار الله أبو سعيد القرشي (ت٨٢٨هـ).

ويرى أحد الباحثين أن النحاة تأثروا واستفادوا من النظم في العروض «إذ النظم في العروض سبق النظم في النحو»[٦]؛ إذ إن الباحث يذكر أن «أول نظم في العروض لابن

---

(١) مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٣٢٠ نحو تيمور.

(٢) مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ١٥٤ نحو تيمور.

(٣) العقد الفريد لابن عبد ربه ـ تحقيق عبد المجيد الترحيني ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط١ ـ ٦/ ٢٨٨.

(٤) عروض المحلى مخطوط (٢ق/ ١٢س) دمشق.

(٥) مؤلفات العروض والقافية حتى نهاية القرن السادس الهجري ـ أحمد عبد الباقي عباس ـ ص١١٠.

(٦) السابق، ص ١٤٠.

عبد ربه (ت ٣٢٨هـ) (بعد الخليل)، أما منظومات النحو: نظم السيوطي وابن معطٍ وابن مالك وهم متأخرون له»[١].

على حين يرى باحث آخر أن النظم في النحو أسبق فيرجع بدايات النظم في النحو إلى أبي الأسود والخليل[٢].

على أية حال، إن كلتا الصناعتين العروضية والنحوية تتصلان بعضهما بالبعض بأنهما دُوِّنتا على شكل منظومات، وتأثر أصحاب الصناعتين بمنهج بعضهما البعض في النظم[٣].

ومما يبين الاتصال بين الدراسات الصرفية النحوية والإيقاع الشعري إضافة إلى ما ذكرناه من أن الصرف والنحو دُوِّنا على شكل إيقاعي ـ أقصد المنظومات الصرفية والنحوية «حتى يسهل حفظها واستيعاب ما جاء فيها من قواعد»[٤]. أنه أيضًا نجد الدراسات اللغوية اعتنت بالشواهد المدونة بشكل إيقاعي ـ أقصد الشواهد الشعرية ـ أكثر من اعتنائها بالشواهد الأخرى. «اعتقادًا منهم أن رواية الشعر أدق من رواية النثر، وأن تذكر المنظوم أيسر من تذكر المنثور، وأن احتمال التغيير والتبديل في الشعر أقل من احتماله في المروى من النثر»[٥].

فمثلًا المعاجم اللغوية اعتنت بشاهد الإيقاع الشعري أكثر من باقي الشواهد؛ حيث إن أشهر المعاجم، ألا وهو معجم لسان العرب، جاء فيه الاستشهاد بالنثر وشواهده المتنوعة، ونسبتها إلى الشواهد ذات الإيقاع الشعري على النحو الآتي:

١٢٪ آيات قرآنية، ١٥٪ أحاديث نبوية، ٢٠٪ شواهد نثرية مختلفة، ٥٣٪ شواهد الإيقاع الشعري[٦].

---

(١) السابق، ص ١٤٠.

(٢) النحو المنظوم ـ أحمد الليثي ـ دكتوراه بدار العلوم بالقاهرةـ ص ١٨، ٢٠.

(٣) مؤلفات العروض والقافية حتى نهاية القرن السادس الهجري، ص ١٤٠.

(٤) السابق، ص ٧.

(٥) من أسرار اللغة العربية ـ د.إبراهيم أنيس. (الطبعة الثالثة الأنجلو المصرية)، ص ٣٢٥.

(٦) انظر: معجم الشعراء في لسان العرب ـ د. ياسين الأيوبي ـ دار العلم للملايين ط٢ سنة ١٩٨٢م، ص ٢٥.

أما عن كتب النحاة فقد اعتمدت في التقعيد على الشاهد ذي الإيقاع الشعري أكثر من النثر ؛ حيث إن كتاب سيبويه جاء فيه الاستشهاد على النحو الآتي: ١٠٦١ شاهدًا شعريًا ـ ٣٧٣ شاهدًا قرآنيًا ـ ٢٨٨ مَثَلًا نثريًا ـ شاهدان حديثٍ نبوي[١].

ولعل كلتا الإحصائيتين تبين الأهمية العظمى للشاهد ذي الإيقاع الشعري في بلورة الألفاظ العربية: تركيبًا وتوضيحًا وشروحًا لغوامض معانيها واستعمالاتها المتعددة[٢].

ومما يبين الاتصال بين أصحاب الدراسات الصرفية النحوية والإيقاع الشعري إضافة إلى ما ذكرناه، أن النحاة أحيانًا يضطرون إلى استخدام الشواهد الشعرية المصنوعة؛ لتثبيت قاعدة ما ؛ فينظمون أبياتًا ذات إيقاع شعري كاستدلال على مذهبهم بأبيات مجهولة القائل، أو بتغيير في رواية البيت الأصلي بحيث يكون التغيير بما يتسق إيقاعيًا مع البيت الأصلي[٣].

ومما يبين الاتصال بين الدراسات اللغوية ـ أخص الصرفية أو النحوية ـ والإيقاع الشعري، أن اللغويين يأخذون من الترخصات اللغوية (الصرفية أو النحوية) لأواخر الأبيات؛ أي القوافي، كأدلة قياسية على غير الشعر؛ أعنى الفواصل القرآنية وآخر الجمل المسجوعة حيث إن الشعر وغير الشعر؛ من الكلام المسجوع يتفقان في باب الضرورات المباحة للاثنين معًا[٤]. فمثلاً إمام النحاة سيبويه يذكر «وجميع ما لا يحذف في الكلام وما يختار فيه ألا يحذف في الفواصل والقوافي، فالفواصل قول الله عز وجل: (والليل

---

(١) انظر: سيبويه إمام النحاة ـ علي النجدي ناصف ـ مكتبة نهضة مصر بالفجالة ـ ص ٢٣٥، وشواهد النحو الشعرية ـ د.حنا جميل حداد ـ دار العلوم ـ الرياض ـ ط١ ـ ١٩٨٤م ـ ١/ ٢٦٦،٢٦٧.

(٢) انظر: معجم الشعراء في لسان العرب، ص ٢٥.

(٣) انظر: لغة الشعر ـ د. حماسة، ص ٣٩٦.

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ٢٩٨، شرح السيرافي لكتاب سيبويه ١/ ٢٠٠ مخطوط١٣٧ نحو بدار الكتب المصرية، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ـ السيد محمود شكري الألوسي (المطبعة السلفية بمصر ١٣٤١هـ) ٢٨٧، المفصل في علم العربية ـ أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ـ مطبعة التقدم بمصر ـ ط١ ـ ١٣٢٣هـ ـ ص ٣٤٠.

إذا يسر) و(ما كنا نبغ) و(يوم التناد) و(الكبير المتعال) والأسماء أجدر أن تحذف إذا كان الحذف فيها في غير الفواصل والقوافي، وأما القوافي فنحو قوله وهو زهير:

وما أراك تفري ما خلقت وبعض القوم يخلق ثم لا يفر»[1]

ومما يبين الاتصال بين علمَي النحو والإيقاع الشعري وجود ظواهر يتجاذبها الاثنان؛ أخص بذلك ظاهرة «الإقواء» التي هي إحدى عيوب الإيقاع الشعري القافوية. فهل هذه الظاهرة تدخل ضمن العيوب النحوية ؟ فتدرس شواهدها في علم النحو أم أن هذه الظاهرة تدخل ضمن عيوب القافية فتدرس شواهدها في عيوب القافية.

ومما يبين الاتصال بين الإيقاع الشعري واللغويين، أن النحويين يقومون بتحايلات لوضع النحو والإيقاع في موقف لا تعارض بينهما.

مثال ذلك ما ذكره ابن هشام بأن من المواضع التي يُقَدَّر فيها الإعراب «ما اشتغل آخره بحركة القافية، فتعرب مثل كلمة الأسود في بيت النابغة مرفوعة بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بكسرة القافية.»[2].

ومما يبين الاتصال بين علمي النحو والإيقاع الشعري القافوي، وجود بعض الأمور الشعرية التي تحتاج إلى الاثنين في تفسيرها؛ أخص بذلك ظاهرة «التضمين» التي تعتبر في عرف بعض الباحثين عيبًا قفويًا حيث يعرفه أحد اللغويين الأدباء بأن «التضمين: تعليق البيت بالذي يليه تعليقًا معنويًا ونحويًا»[3].

ومما يبين الاتصال بين الإيقاع الشعري والنحو هو وجود ظواهر إيقاعية كالتدوير والتضمين، تؤدى إلى الحفاظ على الترابط بين الجانب التركيبي النحوي والجانب الإيقاعي الذي تبرز منه ظاهرة التضمين التي تحافظ على البناء التركيبي للجملة داخل الإيقاع الشعري. وهكذا نرى أن القصيدة العربية ليست منفكة العرى مقطوعة الأوصال. وفي ذلك رد على بعض الأدبيين[4] الذين يرون العروض يقطع أوصال

---

(١) الكتاب لسبيويه ٢/ ٢٨٩.

(٢) شرح تحفة الخليل لعبد الحميد الراضي ـ الطبعة الثانية ـ بغداد ـ ١٩٧٥م ـ ص ٣٦٥.

(٣) انظر: التدوير في الشعر: دراسة في النحو والمعنى والإيقاع ـ د. أحمد كشك ـ ط١ ـ ١٩٨٩م ـ ص ٨.

(٤) مقدمة الإيقاع في الشعر العربي ـ د. مصطفي جمال الدين ـ ص ١٤.

القصيدة، وأنا لا أدرى لماذا يذهبون إلى أن التضمين عيب ولا يعتبرونه ظاهرة إيقاعية ترابطية كالتدوير[١].

ومما يبرز اتصال الإيقاع الشعري ببناء الكلمة صرفيًا هو تفضيل الشاعر صورة لضبط الكلمة على الصورة الأخرى التي تجيزها اللغة أيضًا، فمثلًا يقول حافظ إبراهيم:

حَطَمْتُ اليراع فلا تعجبي وعفت البيان فلا تعتبي

فاختار الشاعر صورة «حَطَمْتُ» مع أنه يجوز لغويًا نطقه بالتشديد للطاء أو بغير تشديد الطاء، ولكن الإيقاع الشعري لبحر المتقارب هنا يجعلها بدون تشديد.[٢]

ومما يبرز اتصال الإيقاع الشعري بضبط الكلمة إعرابيًا هو تفضيل الشاعر صورة نحوية لضبط آخر الكلمة على صورة أخري تجيزها اللغة أيضًا.

فمثلًا يقول الشاعر:

ومالي إلا آل أحمد شيعةٌ ومالِيَ إلا مذهب الحق مذهبُ

فاختار الشاعر صيغة «ماليَ» بياء المتكلم المفتوحة مع أنه يجوز لغويًا نطقها بالفتح أو بالتسكين لكن الإيقاع الشعري هنا جعلها مفتوحة[٣].

ومما يبين الاتصال بين العروض من جهة والدراسات الصرفية النحوية من جهة أخرى، أن الجهتين تعتمدان بشكل أساسي على التشكيل.

فأولًا: العروض يعتمد على إبراز كلمات البيت بالحركات والسواكن.

وثانيًا: الدراسات الصرفية النحوية تعتمد على التشكيل للكلمة داخليًا (أي صرفيًا)، أو آخر حرف في الكلمة (أي نحويًا).

إذن؛ فلا عجب أن نجد الخليل بن أحمد الذي وضع نظام العروض «وضع أيضًا الحركات التي تضبط بها الكلمات بالشكل ؛ حيث أخذ من حروف المد واللين صورها

---

(١)التدوير في الشعر: دراسة في النحو والمعنى والإيقاع ـ د.أحمد كشك، ص ١٢٣.

(٢) انظر: في عروض الشعر العربي ـ د. محمد الطويل ـ دار غريب القاهرة ـ سنة ٢٠٠٦م، ص ٢٣.

(٣) انظر: السابق، ص ٢٣، ٢٤.

المصغرة للدلالة عليها ؛ فجعل الضمة واوًا صغيرة في أعلى الحرف والكسرة ياء متصلة تحت الحرف، والفتحة ألفًا مبطوحة فوق الحرف[1]

ومما يبين الاتصال بين الإيقاع الشعري، أخص القافية، والدراسات اللغوية؛ أخص الصرف، أن البنية الصرفية تتلون بما يلائم حدي القافية والوزن معًا.

فمثلًا يقول محمد بن عبد الملك:

إنك مني بحيث يطــرد النا   ظـر مــن تحـــت دمعتيه

ولا ومن زادنـــي تـــودده   على صحابي بفضل عينيه

ما أحسن الترك والخلاف لما   تريد مني ومـا تقـول ليهْ

يا بأبي أنت مـــا نسيتك في   يــوم دعائي ولا هـــديته

إن أواخر الأبيات السابقة أصبحت بصورة صرفية واحدة ملتصقة بهاء السكت التي لا مبرر لوجودها إلا الإبقاء على ساكن الياء من خلال السكت بعده[2].

مما يبين الاتصال بين الدراسات اللغوية ـ الصرفية ـ والإيقاع الشعري، أن الصرف العربي الذي أتى على رأسه الخليل بن أحمد المؤسس الحقيقي للصرف العربي بابتكاره الميزان الصرفي قد ضبط ألفاظ العربية، سواء أكانت أسماءً أم أفعالًا في قوالب صرفية ذات إيقاع موسيقي مضبوط ودقيق لا يحيد عنه أهل العربية، فما دل مثلًا على الفاعلية من الثلاثي المجرد يكون دائمًا على وزن (فاعل) وما دل على المفعولية من (استفعل) يكون على وزن (مستفعل)، وما دل على جمع العاقل من (افتعل) هو على وزن (مفتعلون)[3].

ولعل هذا كان من الأسباب التي اهتدى بها إلى ضبط أبيات الشعر بالأوزان متخذًا الأساس الصوتي بناء. ولا عجب في ذلك؛ فاللغة العربية لغة إيقاعية تقوم على مبدأ المقاطع التي نلمح من خلالها تناسبًا بين الصوامت والصوائت، سواء على مستوى الألفاظ أم على مستوى التراكيب في المنظوم والمنثور[4].

---

(١) في المكتبة اللغوية ـ د حسام البهي، ص ٣٤.

(٢) القافية تاج الإيقاع الشعري ـ د. أحمد كشك، ص ٤٠، ٤١.

(٣) ينظر: الدلالة الصوتية لكريم زكي حسام الدين، مكتبة الأنجلو المصرية ط ١، ١٩٩٢ ص ١٥، وفقه اللغة وخصائص العربية، ص ٢٨٠.

(٤) مجلة التراث العربي-مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب-دمشق العدد ٩٨ - السنة الخامسة والعشرون - حزيران٢٠٠٥ - جمادى الأولى ١٤٢٦، ص٧.

وبما يبين الاتصال بين الدراسات اللغوية ـ الصرفية أو النحوية ـ والإيقاع الشعري، أن اللغويين يخرجون المخالفة النحوية للشاعر بتخريجها إذا وجدوا لها أي احتمال تخرج عليه بدلًا من أن يحكموا عليه بالضرورة، فمثلًا «سأل سيبويه الخليل عن قول الأعشى:

إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا أو تنزلون فإنا معشر نزلُ

لماذا رفع أو تنزلون، وهي معطوفة على فعل مجزوم، فقال: كأنه توهم أنه قال في أول البيت: أتركبون فرفع»[١].

وبما يبين الاتصال بين الدراسات اللغوية ـ الصرفية أو النحوية ـ والإيقاع الشعري، أن الكوفيين يجوزون أمورًا لغوية اعتمادًا على الاستشهاد الشعري فقط وغياب الشاهد النثري في ذلك، فمثلًا يقول الشاعر:

أبا عُرْو لا تبعد فكل ابن حرة سيدعوه داعي ميتة فيجيب

ويقول الآخر:

إما تريني اليوم أم حمز قاربت بين عنزى وجمزى

وبناء على الاستشهاد الشعري المذكور فقط وعدم وجود شواهد غير شعرية ؛ فالكوفيون يجيزون ترخيم المضاف في النداء في الشعر والنثر ولا يجيز البصريون ذلك في غير الشعر[٢].

بل إن النحاة عامة، بصريين وكوفيين، أحيانًا يجيزون ما لا يوجد له أي شواهد غير الشعر فقط، فيحكمون بالإجازة على الشعر والنثر سواء مثل ظاهرة الوقف بالنقل؛ أي جواز نقل حركة الحرف الموقوف إلى ما قبله.

وقد عرض أحد الباحثين اللغويين في بحث سماه «لغة الشعر» الأمور التي كان الاعتماد فيها على الشاهد الشعري وحده[٣].

---

(١) في المكتبة اللغوية ـ د حسام البهي، ص ٤٧.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٢١٤

(٣) راجع: لغة الشعر ـ د. حماسة، ص ٣٨٦: ٣٩٢.

ومما يبين الاتصال بين الدراسات اللغوية والإيقاعية، أن الضرورة الشعرية يحكم عليها بالحسن أو القبح بناء على أصول أصحاب الدراسات اللغوية ؛ حيث إن تدخل القياس النحوي أدى إلى الحكم بأن الضرورة تكون حسنة إذا أدت إلى رد فرع إلى أصل أو التشبيه لشيء بشيء ؛ فإمام النحاة سيبويه أبان هذين الأمرين بأكثر من مثال وفي أكثر من موضع، فيقول عن الرد إلى الأصل للضرورة: «قالوا حين اضطروا في الشعر فأجروا على الأصل، قال الشاعر الهذلي:

أبيت على معاريَ واضحاتٍ بهن ملوب كدم العباط

وقال الفرزدق يهجو عبد الله ابن أبي إسحاق:

فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا

فلما اضطروا إلى ذلك في موضع لا بد لهم فيه من الحركة أخرجوه على الأصل[1]»

أما عن التشبيه فإنه يقول عن حذف نون الوقاية من قد «وقد يقولون في الشعر قطي وقدي. فأما الكلام فلا بد من النون. وقد اضطر الشاعر فقال قدي شبهه بحسبي لأن المعنى واحد، قال الشاعر:

قدني من نصر الخبيبين قدي ليس الإمام بالشحيح الملحد

لما اضطر شبهه بحسبي»[2].

ومما يبين الاتصال بين صاحب الصناعة النحوية وصاحب الصناعة العروضية احتياج كل منهما للآخر، فصاحب الإيقاع الشعري (الشاعر) يحتاج إلى إجادة لغته صرفًا ونحوًا ؛ فلا بد أن يكون واعيًا بتقعيد لغته فنًا أو علمًا ؛ ليحكم أمرها، ويعرف متى يحذف ؟ وكيف يقدم ويؤخر ؟ وهو يوظف النحو من أجل لغة الإبداع؛ حيث إن القواعد النحوية تتسم بالمرونة والسعة، ولولا ذلك لجمدت التراكيب عند حد معين، وهذا يتيح للشاعر أن يتحكم في التراكيب[3].

---

(١) الكتاب لسيبويه ٢/ ٥٨: ٦٠.

(٢) الكتاب لسيبويه ١/ ٣٨٧.

(٣)راجع: القافية ودورها في تركيب الجملة في الشعر ـ د. عصام عيد فهمي أبو غربية ـ دكتوراه بدار العلوم بالقاهرة ـ ٢٠٠٥م ـ ص ٤١١.

أيضًا صاحب الصناعة الصرفية النحوية يحتاج إلى إجادة الصناعة العروضية والتعرف على لغة الشاعر صاحب الإيقاع الشعري، وإذا ابتعد النحوي عن إدراك ذلك فسوف يصطدم بصاحب الإيقاع الشعري ؛ وهذا ما حدث في بداية التقعيد النحوي من عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت ١٧٠هـ) مع الفرزدق حينما سأله ابن أبي إسحاق: علام رفعت «مجلف» ؟ التي كانت قافية للبيت، فأجابه الفرزدق: على ما يسوءك وينوءك.

أي أنه بداية اصطدام أصحاب الصناعتين كل بالآخر، ثم بعد ذلك تم العدول عن ذلك إلى تلمس التأويلات والتخريجات من أجل مراعاة الجانبين النحوي والإيقاعي دفعًا للتعارض بينهما[١].

ومما يبين الاتصال بين الصناعة الصرفية النحوية والصناعة العروضية، أن كلتيهما قد نشأت فنًّا يمارس بالسليقة اللغوية لفن النحو وبالموهبة الفطرية لفن العروض، ثم أصبحت كلتا الصناعتين بعد ذلك علمًا له قوانينه التي يكتسبها المرء بالتعلم[٢].

---

(١) راجع: مقدمة القافية ودورها في تركيب الجملة في الشعر ـ د. عصام عيد فهمي أبو غربية ـ دكتوراه بدار العلوم بالقاهرة ـ ٢٠٠٥م.

(٢) راجع: الجامع لفنون اللغة العربية والعروض ـ عرفات مطرجي ـ مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت ـ ط١ ـ سنة ١٩٨٧ م ـ ص ٢٤٥.

ثالثًا: المحور المعجمي

مما يبين الاتصال بين الدراسات اللغوية، وأخص المعاجم والإيقاع الشعري، أن بعض أصحاب المعاجم اللغوية القديمة رتبوا معاجمهم حسب الحرف الأخير للكلمة بغرض تزويد صاحب الإيقاع الشعري بالألفاظ التي تتسق مع القافية؛ فقد ذكر بعض العلماء أن سبب اختيار بعض أصحاب المعاجم لترتيب معاجمهم على أواخر الكلمات: «التيسير على الشعراء والكُتَّاب النظم والنثر، فالكتاب كانوا يلتزمون السجع، والشعراء القوافي، فهم في حاجة إلى الكلمات باعتبار أواخرها، أو أن غلبة السجع أو نظم القوافي هدت مؤلفي المعجمات إلى هذه الطريقة»[1].

وإذا كانت المعاجم اللغوية ذات الأصل الأخير تزود صاحب الإيقاع الشعري بالألفاظ التي يحتاجها لقافيته؛ فإن معاجم الأبنية كديوان الأدب للفارابي تزود صاحب الإيقاع بالأبنية التي يحتاجها في إبداعه؛ أقصد صنعته العروضية.

أضف إلى ذلك أن المعاجم اللغوية إحدى المظان العلمية للعروض والقافية، حيث إن أصحاب المعاجم حرصوا على تدوين ما يخص علم العروض والقافية ومصطلحاته، غير أنها مبثوثة في ثنايا المعجم؛ لذا فقد قام باحثون لغويون ـ من الذين أدركوا الاتصال بين المعجم وعلم العروض والقافية ـ ببحث العروض والقافية في المعجم ؛ فمثلًا «العروض والقافية في لسان العرب» بحث جليل يذكر صاحبه أسباب دفعه لذلك البحث: «وكانت الغاية التي دفعتني إلى استقصاء مادة العروض من معجم لغوي هي

---

(١) راجع: مقدمة الصحاح تأليف أحمد عبد الغفور عطا ـ دار العلم للملايين ـ بيروت ـ ط٣ ـ ١٩٨٤م ـ ص ١٢١.

معرفة العلاقة بين المصطلحات العروضية بالمادة اللغوية فنعرف مثلًا سبب تسمية البحر الطويل بالطويل، والآخر بالوافر ونحوهما، وإذا بالغاية تقودنا إلى ما هو أهم منها إذ وقفت بنا على علم في (العروض) كامل الجوانب يحق له أن يحل مكانًا مرموقًا بين المصنفات في هذه الصنعة»[1].

وأرجو أن يؤدي بحث «العروض والقافية في لسان العرب» إلى دفع الباحثين المختصين بالدراسات العروضية باستخراج المسائل العروضية من معاجم الأمهات التراثية الموسوعية لذكرها مع الأمور اللغوية (صرفية، أو نحوية، أو صوتية،أوعروضية، أو...) أشياء خاصة بالفقه وعلم الكلام والحديث والقراءات والتفسير والأنساب والنجوم والتاريخ وغيره من حشد من ألوان العلوم والمعارف.

مع إعادة ترتيب مادتها العروضية والقافوية المستخرجة بتناول أكثر تيسيرًا للاطلاع، بدلًا من التصنيفات الحديثة الخاصة بأحد حقول الدراسات اللغوية التي يرتاب الإنسان في جعلها مرجعًا أصيلًا ذا ثقة.

حيث إننا الآن في عصر التخصص والتشعب، فنحن بحاجة إلى تصنيفات متخصصة تسهل للباحث العثور على بغيته بسرعة وسهولة، فمثلًا في حقل العروض والقافية إذا أردتُ أن أبحث عن معنى بحر الطويل دون أن أضني نفسي بالرجوع إلى معجم موسوعي بحثًا عما أريد لكلمتي المنشودة فإنني أتعرض لقراءة أشياء شتى تائهًا بينها إلى أن أعثر على بغيتي ؛ بناءً عليه أرى أن الحاجة ماسة في عمل تصنيفات متخصصة مثل تصنيف «العروض والقافية في العين» ـ على سبيل المثل في الحقل الإيقاعي ـ مستخلص من المعجم العربي الأصيل الأم الموسوعي، وإلى أن نقوم بعمل معاجم إيقاعية متخصصة مستخلصة من المعاجم الأصيلة الموسوعية، إلى حين أن يتم ذلك أوصي أن نقوم بعمل فهارس عروضية وقافوية لتلك المعاجم عن طريق التحقيق الجديد الذي يساعده الحاسوب.

---

(١) العروض والقافية في لسان العرب ـ عبد الوهاب محمود الكحلة ـ دار القلم ـ الكويت ـ ط١ ـ ١٩٨٨م ـ ص ٧.

أضف إلى ما سبق أن الصناعة المعجمية احتوت علم العروض والقافية بتصنيف معاجم مختصة به[1].

أضف أيضًا أن الاتصال بين الصناعة المعجمية والإيقاع الشعري اتصال جلي باعتراف أصحاب الصناعة المعجمية؛ فمثلًا نرى ابن سيده يصرح في مقدمة معجمه المحكم «وليست الإحاطة بعلم كتابنا هذا، إلا لمن مَهَر بصناعة الإعراب، وتقدم في علم العروض والقوافي»[2].

وإذا كان بعض الذين يطالعون المعاجم اللغوية يتبرمون من احتوائها على أمور تتسم في أذهانهم بالجفاف، أو بالصعوبة[3] ألا وهي الإيضاحات الصرفية والنحوية والعروضية. غير أنني أذكر أن تلك الإيضاحات التي تؤدي إلى تضخم المعجم حسبما يرى البعض، أذكر أن أصحاب المعاجم كثيرًا ما كانوا يضطرون إلى ذكر تلك الإيضاحات الصرفية النحوية العروضية، وذلك عند إيرادهم للاستشهادات الشعرية التي تحتوي على إشكال أو غرابة أو غموض أو ندرة أو شذوذ صرفي أو نحوي أو إيقاعي داخل الخزانة المعجمية ؛ فكان المعجم مدفوعًا إلى الإفصاح الصرفي أو النحوي أو الإيقاعي الذي يبين تلك الأمور التي هي من خصائصه؛ ألا وهي الإبانة.

على أنه لا ينبغي النظر إلى تلك الإيضاحات التي تذكرها المعاجم على أنها أمور جافة، بل على أنها تبيان لخدمة جمهور الباحثين عن الدلالات داخل إطار حقل شمولي ذي أبعاد تتضافر تضافرًا تكامليًا.

---

(١) راجع: معجم مصطلحات العروض والقافية ـ تأليف د. محمد علي الشوابكة، د. أنور أبو سويلم ـ نشر بدعم من جامعة مؤتة ـ دار البشير ـ ١٤١١هـ ١٩٩١م ـ ص ٦، ٧، معجم مصطلحات النحو والصرف العروض ـ تأليف د. محمد إبراهيم عبادة ـ نشرة دار المعارف بمصر، الخليل: معجم في علم العروض ـ تأليف د.محمد أسبر، و محمد أبو علي ـ نشرة دار العودة ببيروت ١٩٨٢م.

(٢) المحكم لابن سيده ـ تحقيق مصطفى السقا وحسين نصار ـ مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ـ ط ١ ـ سنة ١٩٥٨ ـ ص ١٤، ١٥.

(٣) نظرية الاكتمال اللغوي عند العرب ـ د.أحمد طاهر حسنين ـ دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع ـ ط ١ ـ سنة ١٩٨٧م ـ ص ٢٠٧.

أضف إلى ذلك أن أصحاب الصناعة المعجمية ترى جماعة منهم من ذوي الشعر وأصحاب التصنيفات العروضية؛ أمثال:

ـ الجوهري صاحب معجم الصحاح فهو من ذوي الشعر[1]، ومن تصنيفاته: عروض الورقة[2].

ـ ابن سيده صاحب معجمَي المحكم والمخصص فهو من ذوي الشعر[3]، ومن تصنيفاته:

الوافي في علم أحكام القوافي[4].

الفيروزآبادي صاحب القاموس المحيط فهو من ذوي الشعر[5]، ومن تصنيفاته: مزاد المراد وزاد المعاد في وزن بانت سعاد[6].

الفيومي صاحب معجم المصباح المنير فهو من ذوي الشعر[7]، ومن تصنيفاته: شرح عروض ابن الحاجب[8].

نشوان بن سعيد الحميري صاحب معجم شمس العلوم فهو من ذوي الشعر[9]،

---

(١) انظر: يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر لأبي منصور عبد الملك الثعالبي ـ مطبعة دار الكتب العلمية ٤/ ٣٧٣،٣٧٤.

(٢) انظر: بغية الوعاة للسيوطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ مطبعة عيسى البابي الحلبي ١/ ٤٤٦، والأعلام للزركلي ـ طبعة دار العلم للملايين ـ بيروت ١/ ١٠٥.

(٣) انظر: مقدمة المحققين للمحكم لابن سيده، ص ٦.

(٤) معجم الأدباء لياقوت الحموي ـ مطبعة دار المأمون مصر ١٩٣٦م ـ ١٢/ ٢٣٣.

(٥) بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزآبادي ـ تحقيق محمد علي النجار ـ المكتبة العلمية ـ بيروت ـ ص ٨.

(٦) انظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ـ شمس الدين السخاوي ـ منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت ـ ١/ ٨٢،٨٣.

(٧) اللهجات العربية في معجم المصباح المنير ـ ماجستير بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بنون بالقاهرة ـ السيد عبد الحليم مصطفى ـ ٢٠٠٢م ـ ص ١٨، والأعلام للزركلي ١/ ٢٢٤.

(٨) هدية العارفين في أسماء المؤلفين والمصنفين ـ إستانبول ـ ١٩٦٤م ـ ١/ ١١٣

(٩) انظر: القضايا النحوية والصرفية في معجم شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ـ ماجستير بدار العلوم بالقاهرة ـ السعيد الشربيني ـ ٢٠٠٤م ـ ص ٩،١٤.

ومن تصنيفاته: بيان مشكل الروي وصراطه السوي، وميزان الشعر وتثبيت النظام، والقوافي[1].

أي أن أصحاب المعجمية ليسوا جامعين للعلوم فحسب، بل هم أهل دربة بعلوم متنوعة أهمها العلوم الشرعية واللغوية من صرف ونحو وعروض وقافية. ويتضح ذلك فيما أنا بصدد الحديث عنه «العروض والقافية» من أنهم كانوا يُطَعِّمُون معاجمهم بفوائد عروضية وقافوية لأجل تفادي الأخطاء الإيقاعية.

بناءً على ما ذُكر نتوصل إلى أن المعاجم الأصيلة كانت بمثابة الخزانة لعلم «العروض والقافية» ؛ ومن ثم يمكن الاعتماد عليها في تجميع آراء العروضيين خاصة هؤلاء الذين لم تصل إلينا تصنيفات لهم.

أخيرًا أذكِّر بأمر بارز أمام الباحثين اللغويين؛ وهو أنه لا عجب أن نجد ذلك الاتصال الحميم بين المعجم وعلم العروض والقافية، حيث إن الخليل أول واضع للعروض وللمعجم العربي بكتابه العين.

---

(١) السابق، ص ١٧.

خاتمة الباب الخامس

وأخيرًا؛ أخشى أن يُظن ببحثي عن صلة الدراسات اللغوية بالإيقاع الشعري أنه ليس ثمة صلة بين الدارسات الأدبية والإيقاع الشعري؛ حيث إن الدراسات اللغوية والأدبية تتضافران خدمة في حقل اللغة العربية.

فإن اللغويين حينما قصروا الاستشهاد على الإيقاعات الشعرية الخليلية؛ إذ إن سمتهم المحافظة على التراث العربي فأثر ذلك سلبيًّا على التعرف على مراحل تطور الإيقاعات الشعرية عبر تاريخ العربية من خلال التصنيفات اللغوية.

أما الأدبيون فأثبتوا بل واستشهدوا في تصنيفاتهم الأدبية بالشواهد التي تحوي إيقاعات شعرية خليلية، أو التي جاءت بعد ذلك على خلاف الإيقاعات الخليلية كالمستطيل والممتد والمتوفر والمتئد والمنسرد والمطرد والسلسلة والدوبيت والقوما والكان كان و الموشح والزجل والمَوَاليّا والمنظومة والمسمط والمخمس والمعكوس والمُطَرَّز والمصغّر والأَرْقَط والعاطل والحالي والأُخْيف والتَّوءم والمؤرّخ والمربَّع والمشجَّر والروضة والمضمّن... [1].

إذن فكل من اللغويين بسمتهم المحافظ على التراث الأصيل، والأدبيين قد أديا دورًا في خدمة الدراسات العربية.

أضف إلى ذلك أن هناك جماعة من اللغويين الأدباء دأبوا يبحثون في ربط اللغة (أصوات ـ صرف ـ دلالة ـ تراكيب) بالتحليل الأدبي للأبيات الشعرية بما فيها الإيقاعات

---

(١) راجع: الميسر الكافى فى العروض والقوافى فيصل حسين طعيمر العلى، دار الثقافة ـ عمان، ص ١٤٤ ـ ١٤٧.

الشعرية. أيضًا الأدبيون حينما يحللون قصيدة ويتحدثون عن الجانب الإيقاعي فيها فإن دأبهم أن يتحدثوا بشكل لغوى؛ حيث إنه دأبت طائفة من أصحاب الدراسات الأدبية إلى التحليل اللغوي بجوار الأدبي لتفعيلة بحر القصيدة، وتحليل الجانب الصوتي بها ؛ فمثلًا يرون أن الشاعر اختار أصواتًا بعينها للقافية الموحدة في القصيدة لأن ذلك أكثر تناسبًا.

كما أنهم يحللون الجانب الصرفي تحليلًا أدبيًا، فمثلًا يرون أن الشاعر اختار صيغة بعينها لكلمة ما مراعاة لتفعيلة بحر القصيدة، مما تسبب في ورود تلك الصيغة بكثرة في تلك القصيدة. كما أنهم يحللون الجانب النحوي بها تحليلًا أدبيًا، فمثلًا يرون أن الشاعر اختار تركيبًا بعينه لجملة ما مراعاة للإيقاع الشعري في تلك القصيدة

وختامًا أؤكد أن الدراسات اللغوية والأدبية تتصلان بالإيقاع الشعري، بيد أن لكل منهما دورًا يتناسب مع طبيعته.

أما عن التدريس أو التقعيد للإيقاع الشعري فأجدر به أهل الدراسات اللغوية؛ أهل المحافظة على أصول العربية والتقعيد للعربية الأصيلة، فهم أحق بذلك من أهل الدراسات الأدبية للأمور التي أشرنا إليها، والتي أهمها ذكرًا في هذا المقام أن الدراسات اللغوية أكثر صلة بإيقاع موسيقا الشعر حيث إن الخليل بن أحمد اللغوي ورائد عروض الشعر العربي هو لغوي وإيقاعي ؛ فقد ألف كتابًا في النغم الموسيقى؛ أي أنه ذو حس إيقاعي.

فأي رجل سواء أكان لغويًا أم أدبيًا إذا لم تتوافر لديه موهبة الحس الموسيقي فالأحرى به أن يبتعد عن حقل الإيقاع الشعري إلى حقل آخر يجد فيه نفسه ،وأؤكد على قول: «يجد فيه نفسه».

فقصة الخليل بن أحمد مع تلميذه الأصمعي مشهورة عندما أراد أن يصرفه عن دراسة العروض فقال له برفق العالم:

إذا لم تستطع شيئًا فدعه   وجـــاوزه إلى مـــا تستطيع

فعرف الأصمعي ما قصده الخليل فذهب ولم يعد[1].

فالأصمعي أحد أعلام التصنيفات اللغوية والأدبية وذو الشعر بالارتجال أو بالرواية...[2] شق وصعب عليه تعلم علم العروض على الرغم من أنه من أصحاب فن العروض ؛ وذلك لأنه لم يجد في ذلك العلم نفسه ؛ حيث إن التلاقي وتفاعل الكمياء بينهما إضافة إلى الأمور الأخرى التي أشرت إليها تؤدي إلى إيجاد العروضي الأفضل.

هـذا، والله أسـأل أن يـريـنا الحـق حقًّا ويـرزقنا اتباعه خدمة للغة القرآن ولغة حبيبه - ﷺ - القائل: «إذا اشتبه عليكم شيء من القرآن فاطلبوه في الشعر»[3].

---

(١) راجع: الميسر الكافي في العروض والقوافي - فيصل حسين طحيمر العلي - دار الثقافة - عمان - ص ١٤٤ : ١٤٧.

(٢) إنباء الرواة على إنباء النحاة - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر العربي، القاهرة - ط ١ - جـ٢- ص ١١٢ : ١١٤.

(٣) مجالس ثعلب - تحقيق عبد السلام هارون - دار المعارف - القاهرة ١/ ٣٨٣.

خاتمة عامة

فإنه في الختام أدعو إلى:

_ تجديد علم الصرف بما يتناسب مع التطور الصوتي الحديث للغة.

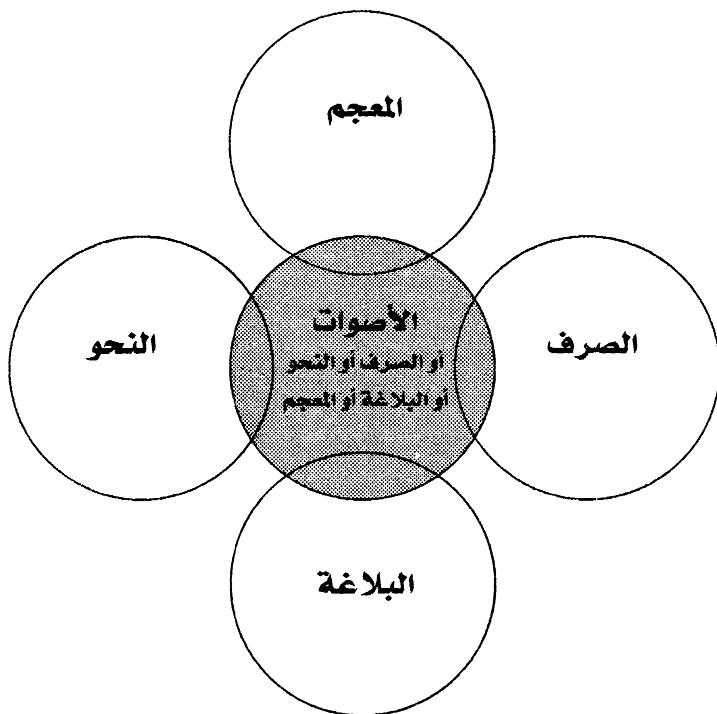
كذلك أدعو الدرس الصوتي الحديث إلى الاعتماد على الصناعة المعجمية.

كذلك أدعو الدرس النحوي إلى الاعتماد على الدرس الصوتي الحديث بدراسة النبر والتنغيم لأهميته في تغيير الدلالة الصرفية والنحوية.

_ وأيضًا أدعو إلى الاستفادة من الصناعة المعجمية بما تحويه من مسائل صوتية وصرفية ونحوية وبلاغية.

_ كما أوصي بتأصيل البلاغة العربية من أسلافنا اللغويين الذين اتسموا بالموسوعية؛ أمثال: الخليل، وسيبويه، وابن جني؛ لتأكيد التواصل بين علوم اللغة العربية.

_ كما أدعو إلى تفادي تصادم «الصرف والنحو» بـ «علم البلاغة» أو «الصناعة المعجمية» أو «الدرس الصوتي»، وذلك بعدما يُتجاوز عن الآثار السيئة التي أشرنا إلى بعض منها بما يتناسب مع روح التواصل والبينية اللغوية؛ حتى تتحقق سمة التكاملية اللغوية التي تؤدي إلى إبراز البينية لدراسات اللغة العربية، والذي أرغب في تجسيدها برسم توضيحي عَلَّنا نبرز تلك البينية من خلال التخطيط البياني الآتي:


المعجم
النحو
الأصوات
أو الصرف أو النحو
أو البلاغة أو المعجم
الصرف
البلاغة

المصادر والمراجع

أولًا: المطبوعات

*أبحاث في اللغة ـ د/ داود عبده- مكتبة لبنان- بيروت-١٩٧٣م.

*الإبدال لأبى الطيب اللغوي، تحقيق عز الدين التنوخي، دمشق،١٩٦٠م.

*أبنية الأفعال دراسة لغوية قرآنية ـ د. نجاة عبد العظيم الكوفي ـ دار الثقافة للنشر والتوزيع.

*أبنية الصرف في كتاب سيبويه ـ د/ خديجة الحديثى ـ مكتبة النهضة ـ بغداد ـ ط١ ـ ١٩٦٥م.

*أثر النحاة في البحث البلاغي ـ د. عبد القادر حسين ـ دار نهضة مصر بالفجالة ـ ١٩٧٥م.

*أسرار البلاغة- عبد القاهر الجرجاني- تحقيق هـ -ريتر-إستانبول-١٩٥٤م

*الأشباه والنظائر- السيوطي (مطبعة دائرة المعارف العثمانية ـ الطبعة الثانية ـ ١٣٥٩هـ) (تحقيق طه عبد الرءوف سعد-١٩٧٥م).

*الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز- العز بن عبد السلام- المكتبة العلمية- المدينة المنورة.

*أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، / عباس محمود العقاد-دار المعارف- القاهرة- ١٩٦٣م.

* الاشتقاق ـ عبدالله أمين،ط لجنة التأليف الترجمة والنشر،١٩٥٩م.

* أصوات العربية د/ رفعت الفرنواني- أم القرى للطبع والنشر-ط٣-القاهرة-١٩٩٦م.

* أصوات اللغة العربية بين الفصحى واللهجات ـ د. رمضان عبد التواب ـ مكتبة بستان الكتب ـ ٢٠٠٦م.

* الأصوات اللغوية: إبراهيم أنيس، الطبعة الخامسة، القاهرة، ١٩٧٩م.

* الأصول ـ تمام حسان ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة ١٩٨٢م.

* الأصول في النحو لابن السراج ٣١٦هـ-أبو بكر محمد بن سهيل السراج- تحقيق عبد الحسين الفتلي-مؤسسة الرسالة-بيروت- ط٣- ١٩٨٨م.

* أصول النقد الأدبي- د/ أحمد الشايب- الطبعة العاشرة-مكتبة النهضة المصرية-القاهرة-١٩٩٤م.

* الإعجاز القرآني للرافعي- ط١-المكتبة العصرية- بيروت.

* الأعلام للزركلي ـ طبعة دار العلم للملايين ـ بيروت.

* الاقتراح ـ جلال الدين السيوطي(تحقيق د.حمدي عبد الفتاح مصطفى ـ ط١ ـ ١٩٩٩م) (حيدرآباد الدكن بالهند).

* إملاء ما من به الرحمن للعكبري- ط١- دار الفكر ـ بيروت - ١٩٨٦م.

* إنباه الرواة على إنباه النحاة ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار الفكر العربي القاهرة ـ ط ١.

* الإنصاف في مسائل الخلاف ـ أبي البركات عبد الرحمن بن الأنباري ـ تحقيق ـ محمد محيي الدين عبد الحميد ـ مطبعة الاستقامة ـ ط١ ـ ١٩٤٥م.

* أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث ـ د/ حسام البهنساوى ـ مكتبة الثقافة الدينية ـ القاهرة ـ ١٩٩٤م.

* الإيقاع في الشعر العربي ـ د. مصطفي جمال الدين ـ مطبعة النعمان والنجف الأشرف بالعراق ـ ط٢ ـ سنة ١٩٧٤م.

* الإيمان- ابن تيمية- ط٢-بيروت-١٩٧٢م.

* البحث اللغوي عند العرب، د/ أحمد مختار عمر(دار المعارف، القاهرة،١٩٧١م) (ط٤،عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٢م).

* البحث اللغوي عند العرب، د/ محمود فهمي حجازي، دار غريب، القاهرة.

* البديع لابن المعتز، دار العهد الجديد.

* البرهان في علوم القرآن للزركشي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم-ط٢- الحلبي- مصر- ١٩٧٢م.

* البرهان في وجوه البيان ـ ابن وهب الكاتب ـ تحقيق عبد القادر أحمد عطا ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت.

* بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز للفيروزآبادي ـ تحقيق محمد علي النجار ـ المكتبة العلمية ـ بيروت

* بغية الإيضاح للقزويني- تحقيق عبد المتعال الصعيدي- مكتبة الآداب - القاهرة.

* بغية الوعاة للسيوطي ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ مطبعة عيسى البابي الحلبي.

* البلاغة تطور وتاريخ د/ شوقي ضيف- دار المعارف - ١٩٦٥م.

* البناء الصوتي في البنيان القرآني، محمد حسن شرشر، ط، دار الطباعة المحمدية، ١٩٨٨م.

* البيان والتبيين ـ الجاحظ (تحقيق حسن السندوبي- ط دار الكتب العلمية ـ بيروت) (تحقيق عبد السلام هارون، ط٢ دار الجيل ـ بيروت).

* تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر، دارالتراث بالقاهرة، ط٢، ١٩٧٣م.

* تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي (ت ١٢٠٥ هـ) ـ السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (تحقيق عبد الستار أحمد فراج ـ التراث العربي بالكويت ـ دار الجيل ـ ١٩٦٥م) (دار ليبيا للنشر والتوزيع - بني غازي).

* تحقيقات وتنبيهات في معجم لسان العرب لعبد السلام هارون ـ مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ ط١ ـ سنة ١٩٧٩م

* التدوير في الشعر: دراسة في النحو والمعنى والإيقاع ـ د. أحمد كشك ـ ط١ ـ ١٩٨٩م.

* الترادف في صيغ الأفعال بين الصرفيين والمعاجم ـ د.إبراهيم الدسوقي ـ مكتبة الأنجلو المصرية.

* التصوير الفني في القرآن _ سيد قطب.

* التطبيق الصرفي ـ د. عبده الراجحي ـ دار النهضة العربية ـ بيروت ـ ١٩٧٩م.

* التطور اللغوي، عبد الصبور شاهين ـ ط١ ـ مكتبة دار العلوم ـ القاهرة ـ ١٩٧٥م.

* التطور النحوي لبرجشتراسر ـ ط٢ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة ـ ١٩٩٤م.

* التفكير الصوتي عند الخليل:د/ حلمي خليل - دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية ١٩٨٨م.

* التفكير العلمي في النحو العربي ـ د.حسن خميس الملخ ـ دار الشروق بعمان الأردن ـ ط١ ـ سنة ٢٠٠٢م.

* التكملة لأبي علي الفارسي، تحقيق كاظم المرجان.

* التناوب الدلالي بين صيغ الوصف العامل ـ د. طه الجندي ـ مطبعة الجندي للدعاية والإعلان.

* تهذيب اللغة للأزهري (ت ٣٠١هـ) ـ أبو منصور بن أحمد الأزهري ـ تحقيق عبد السلام هارون ـ القاهرة ـ ١٩٦٧م

* التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية ـ د. أحمد سعد محمد ـ مكتبة الآداب ٤٢ ميدان الأوبرا ـ القاهرة ـ ١٩٩٨ م ـ الطبعة الثانية ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.

* التوجيه اللغوي والبلاغي لقراءة الإمام عاصم -د/ صبري المتولي - دار غريب - القاهرة- ١٩٩٨م.

* التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم لمحمد غاليم -ط١- دار توبقال للنشر - الدار البيضاء- ١٩٨٧م.

* الجامع لفنون اللغة العربية والعروض ـ عرفات مطرجي ـ مؤسسة الكتب الثقافية ـ بيروت ـ ط١ ـ سنة١٩٨٧ م.

* الجملة في الشعر العربي- د. محمد حماسة عبد اللطيف- مكتبة الخانجي - القاهرة - ط- ١٩٩٠م.

* الجمل في النحو للزجاجي- تحقيق د.علي توفيق الحمد- مؤسسة الرسالة- بيروت-ط٥-١٩٩٦م.

* جمهرة اللغة لابن دريد- ط١- دار صادر- بيروت١٩٤٤م.

* حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، محمد الخضري، ط دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي).

* الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السيد البطليوسي- تحقيق د.مصطفى إمام- القاهرة- ١٩٧٩م.

* الخصائص لابن جني (تحقيق محمد رشيد رضا، القاهرة، ١٩٥٢م) (تحقيق محمد علي النجار مطبعة، دار الكتب المصرية،ط١٩٥٥،٢م) (ط دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت لبنان،١٩٥٨م).

* الخلاصة النحوية: د/ تمام حسان- ط١- عالم الكتب- القاهرة ٢٠٠م - بيروت.

* الخليل: معجم في علم العروض ـ تأليف د.محمد أسبر، و محمد أبو علي ـ نشرة دار العودة ببيروت ١٩٨٢م.

* دراسات في علم أصوات العربيةد/ داود عبده - مؤسسة الصباح- الكويت

*دراسات في علم اللغة ـ د. كمال بشر ـ دار المعارف بمصر ١٩٦٩م

* دراسات في القاموس المحيط للفيروزآبادي- محمد مصطفى رضوان- منشورات الجامعة الليبية- ط١-١٩٧٣م

* دراسات في اللسانيات العربية د/ عبد الحميد مصطفى -دار الحامد للنشر والتوزيع- عماد - الأردن -٢٠٠٣م

* دراسات في النص الشعري - العصر العباسي- د/ عبده بدوي - دار الرفاعي- الرياض- السعودية

*دراسة الصوت اللغوي ـ د. أحمد مختار عمر ـ ط١ ـ عالم الكتب - القاهرة ـ ١٩٧٦م، دراسة الصوت اللغوي، د/ أحمد مختار عمر، ط٢، عالم الكتب، جامعة الكويت، ١٩٨١م

* دروس في علم أصوات العربية:كانتينيو، ترجمة الأستاذ صالح القرماوي، ط تونس، ١٩٦٦م

* دلائل الإعجاز ـ عبد القاهر الجرجاني (المنار ـ ط١) (ط المدني، تحقيق محمود شاكر) (الخانجي بالقاهرة ١٩٨٤م).

* الدلالة الصوتية د/ كريم ذكي حسام الدين- مكتبة الأنجلو المصرية - ط١- ١٩٩٢م

* سر صناعة الإعراب ـ ابن جني ـ تحقيق مصطفى السقا ـ ط١ـ١٩٥٤م

* سر الفصاحة ـ لابن سنان الخفاجي (تح علي فودة، القاهرة، الخانجى. ط ١،١٩٣٢م، ط٢، ١٩٩٤م) (صبيح،١٩٥٣م، ١٩٦٩).

* سيبويه إمام النحاة ـ على النجدي ناصف (مكتبة نهضة مصر بالفجالة) (ط دار الكتب)

* شذا العرف في فن الصرف للحملاوي ـ ط مصطفى الحلبي

* شذرات الذهب لابن العماد- ط١

* شرح ابن عقيل ـ مطبعة الحلبي ـ القاهرة

* شرح الأشموني ـ مطبعة الحلبي ـ القاهرة

* شرح تحفة الخليل لعبد الحميد الراضي ـ الطبعة الثانية ـ بغداد- ١٩٧٥م

* شرح التصريح على التوضيح ـ حاشية الشيخ يس ـ دار إحياء الكتب العربية ـ عيسى البابي الحلبي

* شرح الشافية لابن الحاجب (لرضي الدين الاستراباذى، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، مطبعة حجازي بالقاهرة، الطبعة من عام ١٣٥٦ هـ إلى ١٣٥٨هـ) (ط دار الكتب العلمية، بيروت،١٩٧٥م)

* شرح المفصل ـ لابن يعيش ـ دار الاستقامة بالقاهرة

* الشعراء وإنشاد الشعر-علي الجندي- دار المعارف مصر- ١٩٦٧م

* الشعر الجاهلي- في دراسته ونقده د/ محمد النويهى - الدار القومية للطباعة والنشر- القاهرة

* شعر الحرب في آداب العرب- د/ زكي المحاسني- دار المعارف- القاهرة

* الشفاء لابن سينا، تصدير ومراجعة د. إبراهيم مدكور، تحقيق محمود الخضيري، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر-١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م

* شواهد النحو الشعرية ـ د.حنا جميل حداد ـ دار العلوم ـ الرياض ـ ط١ ـ ١٩٨٤م

* الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية وكلامها لأبي الحسين أحمد بن فارس (القاهرة- ١٣٢٨هـ) (حققه وقدم له مصطفى الشويمي، مؤسسةأ/ بدران، بيروت ١٩٦٤م)

* الصحاح للجوهري ت ٤٠٠هـ ـ إسماعيل بن حماد الجوهري ـ تحقيق أحمد عبد الغفور عطا ـ القاهرة ـ ط٢ ـ ١٩٨٢م

* صلة النحو العربي بعلوم الشريعة الإسلامية واللغة ـ عبد الله أحمد جاد الكريم ـ منشورات نادي جازان الأدبي بالسعودية ـ ط١ ـ سنة ٢٠٠٣م

* الصناعتين لأبي هلال العسكري- تح مفيد قميحة- دار الكتب العلمية ١٩٧٦م

* صوت الضاد وتغيراته في ضوء المعجم العربي:د/ أحمد عبد المجيد هريدي- مكتبة الخانجي القاهرة ـ ط١- ٢٠٠١م

*الصيغ الصرفية في ضوء علم اللغة المعاصر ـ د. رمضان عبد الله ـ مكتبة بستان المعرفة ـ ٢٠٠٦م

* الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ـ السيد محمود شكري الألوسي (المطبعة السلفية بمصر ١٣٤١هـ)

* الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ـ شمس الدين السخاوي ـ منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت

* طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ القاهرة ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٣م.

*الطراز للعلوي- دار الكتب العلمية - بيروت- ١٩٨٢م

* ظاهرة التحويل في الصيغ الصرفية ـ د. محمود سليمان ياقوت ـ دار المعرفة الجامعية ـ ١٩٨٥م

* ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي د. طاهر سليمان حمودة ـ الدار الجامعية للطباعة والنشر ـ الإسكندرية ـ ١٤٠٣ هـ- ١٩٨٢م.

* عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني ـ البدراوي زهران ـ الطبعة الثالثة منه ١٩٨٦م ـ دار المعارف بالقاهرة

* العربية الفصحى، هنري فليش،تعريب وتحقيق د/ عبد الصبور شاهين،ط٢، مكتبة الشباب،١٩٩٧م

* العروض والقافية في لسان العرب ـ عبد الوهاب محمود الكحلة ـ دار القلم ـ الكويت ـ ط١ ـ ١٩٨٨م

* العقد الفريد لابن عبد ربه ـ تحقيق عبد المجيد الترحيني ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ ط١

* العلل النحوية – مبروك عطية- ط١ - ١٩٩٥م

* علم الدلالة- أحمد مختار عمر- ط٤ - ١٩٩٣م

* علم القافية ـ د.أحمد عبد الدايم ـ دار الثقافة العربية ـ ١٩٩٢م

* علم اللغة العام(الأصوات العربية) ـ د/ كمال بشر – مكتبة الشباب- القاهرة – دار المعارف بمصر-١٩٧٩م

* علم اللغة ـ د. محمود السعران ـ مقدمة للقارئ العربي دار المعارف بمصر ١٩٦٢م

* العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده ـ ابن رشيق القيرواني ـ تحقيق محمد محيي الدين ـ ط٤ ـ ١٩٧٢م

* العين للخليل تحقيق مهدي المخزومي ـ دار الرشيد للنشر ـ ١٩٨٠م

* فصول في فقه العربية ـ د. رمضان عبد التواب ـ مكتبة الخانجي بالقاهرة ـ ط ٣ـ سنة ١٩٩٤م

* فلسفة عبد القاهر النحوية في دلائل الإعجاز لفؤاد مخيمر ـ دار الثقافة ـ ١٩٨٣م

* فقه اللغة للدكتور علي عبد الواحد وافي- دار نهضة مصر- ط٨-١٩٧٤م

* فقه اللغة في الكتب العربية ـ د.عبده الراجحي ـ دار النهضة العربية ـ بيروت ـ١٩٧٢م

* فلسفة عبد القاهر النحوية في دلائل الإعجاز لفؤاد مخيمر ـ دار الثقافة ـ ١٩٨٣م

* فن الكلام- د/ كمال بشر، دار غريب- القاهرة ٢٠٠٣م

* في البنية الإيقاعية للشعر العربي نحو بديل جذري لعروض الخليل ـ د.كمال أبو ديب ـ دار العلم للملايين ـ ط٢ـ ببيروت ـ١٩٨٢م

* في تاريخ البلاغة العربية ـ د. عبد العزيز عتيق ـ دار النهضة العربية ـ بيروت

* في الصناعة المعجمية ـ د. إبراهيم السامرائي ـ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ـ عمان الأردن ـ طـ١ ـ ١٤١٩ هـ ١٩٩٨م

*في علم الصرف ـ د.أمين على السيد ـ دار المعارف بمصر ط٣ ـ ١٩٧٦م

* في المكتبة اللغوية ـ د. حسام البهي ـ سنة ١٩٩٠م

* في عروض الشعر العربي ـ د. محمد الطويل ـ دار غريب القاهرة ـ سنة ٢٠٠٦م

* القافية تاج الإيقاع الشعري ـ د.أحمد كشك

* القاموس المحيط للفيروزآبادي ت ٨١٧هـ ـ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ـ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (مطبعة السعادة ١٩١٣م)

* القراءات القرآنية د/ عبد الصبور شاهين ـ دار القلم ـ ١٩٦٦م

* قضية الشعر الجديد ـ محمد النويهي ـ مكتبة الخانجي ـ دار الفكر بيروت ـ ط٢ ـ١٩٧١م

* القوافي وما اشتقت ألقابها منه للمبرد ـ تحقيق د.رمضان عبد التواب

* الكافي في العروض والقوافي ـ الخطيب التبريزى ـ تحقيق الحساني حسن عبد الله ـ الخانجي بالقاهرة ـ ط ١ـ سنة١٩٨٢

* الكتاب- لسيبويه ـ تحقيق عبد السلام هارون ـ الهيئة المصرية العام للكتاب ـ دار الجيل بيروت ـ الطبعة الأولى١٣٩٧هـ -١٩٨٠م، ط سنة ١٣٨٥هـ، ١٩٩٦٠م ـ ط بولاق ١٣١٦هـ تح عبد السلام هارون،ط٢،القاهرة،١٩٨٢م تحقيق عبد السلام

هارون- الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ ١٩٧٥م- الأميرية- تحقيق عبد السلام هارون ـ الخانجي ـ القاهرة، الطبعة الثانية ـ ١٩٧٧م،الكتاب ط المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية ١٣١٧هـ

* كتاب العين ـ الخليل بن أحمد الفراهيدي ـ تحقيق إبراهيم السامرائي ـ مؤسسة دار الهجرة بإيران ـ سنة ١٤٠٩هـ

* كتاب القوافي للأخفش ـ تحقيق د.عزة حسن ـ دمشق ١٩٧٠م

* كتاب القوافي للقاضي أبي يعلي التنوخي ـ تحقيق محمد عوني ـ مكتبة الخانجي ١٩٧٥م.

* الكشاف للزمخشري ـ ط دار الكتب العلمية ـ بيروت

* كلام العرب من قضايا اللغة- حسن ظاظا- القاهرة- ١٩٧٦م

* لسان العرب ـ ابن منظور (محمد بن مكرم) ـ دار صادر ـ بيروت

* اللغة ـ فندريس ـ ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص ـ القاهرة ـ ١٩٥٠م

* لغة الشعر(دراسة في الضرورة الشعرية) ـ د.محمد حماسة عبد اللطيف ـ دار الشروق بالقاهرة ـ ط١ ـ ١٩٩٦م

* اللغة العربية معناها ومبناها ـ د/ تمام حسان ـ طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة ـ ١٩٧٣م

* اللهجات العربية في التراث ـ القسم الأول ـ في النظامين الصوتي والصرفي ـ د. أحمد علم الدين الجندي ـ الدار العربية للكتاب ـ ١٩٨٣

* اللهجات العربية في القراءات القرآنية، عبده الراجحي، طبعة دار المعارف بمصر١٩٨٦م

* مبادئ اللسانيات د/ أحمد محمد قدور ـ دار الفكر ـ دمشق ـ ط١ ـ ١٩٩٦م

* المثل السائر لابن الأثير(تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ بمصر ١٩٣٩م) (تقديم وتعليق د.أحمد الحوفي، د. بدوى طبانة، ط دار نهضة مصر)

* مجاز القرآن لأبي عبيدة – محمد فؤاد سركين – نشر الخانجى بالقاهرة ١٩٥٤م

* مجالس ثعلب ـ تحقيق عبد السلام هارون ـ دار المعارف ـ القاهرة

* المحتسب ـ ابن جني ـ تحقيق علي النجدي ناصف ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ ١٩٦٩م

* المحكم لابن سيده ـ تحقيق مصطفى السقا وحسين نصار ـ مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة ـ ط ١ ـ سنة١٩٥٨

* مختار الصحاح للشيخ الإمام الرازي ـ عني بترتيبه محمود خاطر ـ طـ الأميرية بالقاهرة ـ ١٣٤٠هـ، ١٩٢٢م

* المخصص لابن سيده ـ طـ بولاق ـ ١٣٢١هـ

* المدارس النحوية ـ شوقي ضيف ـ دار المعارف ـ القاهرة ـ الطبعة الخامسة

* مدخل رياضي إلى عروض الشعر العربي ـ د. أحمد مستجير ـ ط١ ـ سنة ١٩٨٧م

* المزهر للسيوطي- تح محمد أبو الفضل إبراهيم- ط بولاق-١٢٨٢هـ

* المستطرف في كل فن مستظرف – الأبشيهي- القاهرة- ١٩٣٣م

* المعاجم العربية ـ د. عبد السميع أحمد ـ ط دار الفكر العربي سنة ١٩٧٤م

* المعاجم اللغوية العربية ـ أحمد محمد المعتوق ـ منشورات المجمع الثقافي ـ أبوظبي

* المعاجم اللغوية -محمد أبو الفرج- دار النهضة العربية- ١٩٦٦م

* معالم الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء، للشيخ الحصري- مطابع الشمرلي- القاهرة- ١٩٦٦م

* معاني القرآن وإعرابه للزجاج- تحقيق عبد الجليل عبده شلبي- عالم الكتب - بيروت

* معاني الأبنية في العربية -د.فاضل السامرائي- ساعدت جامعة بغداد على نشره- ط١- ١٩٨١م

* معاني القرآن للفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، ومحمد على النجار، والدكتور عبد الفتاح شلبي، نشر عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٨٣

* معجم الأدباء لياقوت الحموي ـ مطبعة دار المأمون مصر ١٩٣٦م

* معجم الجموع التي لا مفرد لها والأسماء التي لا أفعال لها ـ محمد أديب جمران ـ مكتبة العبيكان بالسعودية

* معجم الشعراء في لسان العرب ـ د. ياسين الأيوبي ـ دار العلم للملايين ـ ط٢ سنة ١٩٨٢م

* المعجم العربي بين الماضي والحاضر ـ عدنان الخطيب ـ معهد البحوث والدراسات ـ القاهرة ـ سنة ١٩٦٦م

* المعجم العربي نشأته وتطوره ـ حسين نصار ـ دار مصر للطباعة ـ الطبعة الرابعة ـ ١٩٨٨م

* معجم القواعد العربية في النحو والتصريف ـ عبد الغني الدقر ـ دار القلم ـ دمشق ـ ط١ ـ ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م

* معجم المذكر والمؤنث في اللغة العربية ـ محمد أحمد قاسم ـ دار العلم للملايين ببيروت ـ ط١ـ ١٩٨٩ م

* المعجم العربي نشأته وتطوره ـ د. حسين نصار ـ دار مصر للطباعة ـ الطبعة الرابعة ـ ١٩٨٨م

* معجم مصطلحات العروض والقافية ـ تأليف د. محمد علي الشوابكة، د. أنور أبوسويلم ـ نشر بدعم من جامعة مؤتة ـ دار البشير ـ ١٤١١هـ، ١٩٩١م

* معجم مصطلحات النحو والصرف العروض ـ تأليف د. محمد إبراهيم عبادة ـ نشرة دار المعارف بمصر

* مع القرآن الكريم في دراسة مستلهمة، للأستاذ علي النجدي ناصف،دار المعارف بالقاهرة١٩٨١م.

* مفتاح السعادة- طاش كبرى زاده- دار الكتب الحديثة-٩٦٨هـ

* مفتاح العلوم لأبى يعقوب السكاكي ـ طبعة مصطفى الحلبي ـ الطبعة الأولى ١٩٣٧ م

* مفاتيح الغيب للرازي ـ ط دار الغد العربي

* المفصل في علم العربية ـ أبو القاسم محمود بن عمرالزمخشري ـ مطبعة التقدم بمصر ـ ط١ ـ ١٣٢٣هـ

* المقتضب ـ لأبى العباس محمد بن يزيد المبرد ـ تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ القاهرة ـ ١٣٨٥هـ

* مقدمتان في علوم القرآن، مقدمة المباني وابن عطية، نشر آرثر جفري، القاهرة، ١٩٧٠م

* مقدمة الصحاح ـ تأليف أحمد عبد الغفور عطا ـ دار العلم للملايين ـ بيروت ـ ط٣ ـ ١٩٨٤م

* المقنع في رسم مصاحف الأمصار مع كتاب النقط- أبو عمر الداني- الناشر مكتبة الكليات الأزهرية ١٩٧٨م

* الممتع في التصريف لابن عصفور ـ تحقيق د.فخرالدين قباوة ـ بيروت ـ دار الآفاق الجديدة ـ ط٤ ـ ١٩٧٩م

الممتع في التصريف، ابن عصفور تحقيق فخرالدين قباوة، المكتبة العربية، حلب ١٩٧٠ «جزءان»

* منار الهدى في بيان الوقف والابتدا: الأشموني ـ مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي- الطبعة الثانية- ١٣٩٣هـ-١٩٩٦م

* من أسرار اللغة العربية ـ د.إبراهيم أنيس. (الطبعة الثالثة الأنجلو المصرية)

* مناهج البحث البلاغي للدكتور عبد السلام عبد الحفيظ، دار الفكرالعربي، القاهرة

* مناهج البحث في اللغة د/ تمام حسان - مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٩٠م- دار الثقافة بالدار البيضاء

* المنصف لابن جني،تح إبراهيم مصطفى،وعبد الله أمين، ط١،القاهرة،١٩٥٤م

* من قضايا الصرف والإيقاع ـ د.أحمد كشك ـ دار الثقافة العربية

* المنهج الصوتي للبنية العربية د/ عبد الصبور شاهين ـ ط١ ـ القاهرة ـ ١٩٧٧م

* الموازنات الصوتية- د/ محمد العمرى- أفريقيا الشرق - المغرب ٢٠٠١م

* من وظائف الصوت اللغوي، د/ أحمد كشك ـ مطبعة المدني ـ ١٩٨٣م، ١٩٩٧م

* الموافقات في أصول الفقه لأبى إسحاق الشاطبى- ط دار المعرفة - بيروت

* موسيقى الشعر بين الاتباع والابتداع ـ د. شعبان صلاح ـ مكتبة دار العلوم ـ ط١ ـ ١٩٨٢م

* موسيقى الشعر ـ د.إبراهيم أنيس ـ مكتبة الأنجلو المصرية ـ الطبعة السادسة ـ ١٩٨٨م

* موسيقى الشعر العربي د/ حسني عبد الجليل- الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩م

* الميسر الكافي في العروض والقوافي ـ فيصل حسين طحيمر العلي ـ دار الثقافة ـ عمان الأردن

* النحو العربي نشأته، تطوره، مدارسه، رجاله ـ د. صلاح رواي ـ دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ـ القاهرة ـ ٢٠٠٣م

* النحو العربي والدرس الحديث د.عبده الراجحي ـ مطبعة ودار نشر الثقافة ١٩٧٧م

* النحو الوافي ـ عباس حسن ـ طبعة دار المعارف ـ القاهرة

* نظرية الاكتمال اللغوي عند العرب ـ د.أحمد طاهر حسنين ـ دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع ـ ط١ ـ سنة ١٩٨٧م

* نقد الشعر لقدامة بن جعفر- تحقيق كمال مصطفى- الخانجي- القاهرة-ط٣- ١٩٧٨م

* النكت في إعجاز القرآن للرماني- دار المعارف.

* هدية العارفين في أسماء المؤلفين والمصنفين ـ إستانبول ـ ١٩٦٤م

* الوحدات الصرفية ودورها في بناء الكلمة العربية د/ أحمد عبد العظيم ـ دار النصر للتوزيع والنشر بالقاهرة

* الوساطة تحقيق وشرح محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار إحياء الكتب العربية ـ عيسى البابي الحلبي وشركاه ـ ١٩٦٦م

* يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر ـ لأبي منصور عبد الملك الثعالبي ـ مطبعة دار الكتب العلمية

ثانيًا: المخطوطات

* كتاب العروض للأخفش مخطوط بدار الكتب رقم ٣٨عروض

* الإقناع: مخطوطة لأبي القاسم إسماعيل بن عباد (نسخة مصورة بمعهد المخطوطات)

* ملحة الإعراب لجمال الدين القاسم بن علي (ت٥١٦هـ) مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٣٢٠ نحو تيمور

* الكافية للشيخ شعبان محمد القرشي (ت٨١٠هـ) مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ١٥٤ نحو تيمور

* شرح السيرافي لكتاب سيبويه مخطوط١٣٧ نحو بدار الكتب المصرية

* الغريب المصنف لأبي عبيدة ت ٢٢٤هـ ـ مخطوط بدار الكتب برقم ١٢١لغة

ثالثًا: الرسائل الجامعية

* الآثار الصرفية والنحوية والدلالية للأداء النطقي في القرآن الكريم-وليد مقبل- ماجستير بدار العلوم

* أبنية الصرف في كتاب سيبويه ـ دكتوراه ـ رسالة لخديجة الحديثي بآداب القاهرة

* أحرف العلة ـ رسالة ماجستير لناجي عبد العال بدار العلوم بالقاهرة

* الأصالة والفرعية وأثرها في التركيب اللغوي ـ رسالة ماجستير لمحمد خليفة بدار علوم المنيا

* الأصول البلاغية في كتاب سيبويه ـ رسالة دكتوراه لأحمد سعد بكلية البنات بجامعة عين شمس

* البلاغة عند ابن جني- إبراهيم أبو أحمد - ماجستير بكلية البنات جامعة عين شمس ١٩٩٥م

* التصغير في معجم لسان العرب ـ عزة سيد (دكتوراه) بكلية الدراسات العربية بجامعة المنيا

* التعريب ودوره في بناء المعجم العربي الحديث، دراسة لغوية صرفية معجمية ـ رسالة دكتوراه للباحث إبراهيم آدم إسحق بكلية الآداب عين شمس

* التفعيلة في الشعر العربي ـ أحمد محمد الشيخ ـ دكتوراه بدار العلوم بالقاهرة ١٩٩٦م

* الجهود اللغوية ليونس بن حبيب الضبيّ في المعجمات العربية ـ علي محمد محمود علي عامر ـ ماجستير بجامعة الأزهر بكلية اللغة العربية بالمنصورة

* شواهد تصريف الأفعال في لسان العرب ـ السيد مبروك جرادة ـ(ماجستير) بجامعة القاهرة بكلية دار العلوم

* ظاهرة الأصل والفرع في الدراسات الصرفية ـ رسالة دكتوراه لمحمد أشرف مبروك بدار العلوم بالقاهرة

* الظواهر النحوية في فواصل القرآن الكريم ـ عائشة حسين عبد الله الأنصاري ـ دكتوراه بدار العلوم ١٩٩٧م

* القافية ودورها في تركيب الجملة في الشعرـ د. عصام عيد فهمي أبو غربية ـ دكتوراه بدار العلوم بالقاهرة ـ ٢٠٠٥م

* القضايا النحوية والصرفية في المحكم لابن سيده ـ إيهاب همام عطية ـ ماجستير بكلية دار العلوم القاهرة

* القضايا النحوية والصرفية في معجم شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ـ ماجستير بدار العلوم بالقاهرة ـ السعيد الشربيني ـ ٢٠٠٤م

* كراهة توالي الأمثال ـ رسالة دكتوراه لمحمد محمود وهيب بدار العلوم بالقاهرة

* لغويات الخليل – السيد الشربيني – ماجستير – آداب عين شمس ١٩٧٧م

* اللهجات العربية في معجم المصباح المنيرـ ماجستير بكلية الدراسات الإسلامية والعربية بنون بالقاهرة ـ السيد عبد الحليم مصطفى ـ ٢٠٠٢م

* مؤلفات العروض والقافية حتى نهاية القرن السادس ـ أحمد عبد الباقي عباس ـ دكتوراه بدار العلوم ١٩٨٥م

* المعنى في البلاغة العربية منذ عبد القاهرحتى السكاكي - رسالة دكتوراه لحسن طبل - دكتوراه بدارعلوم القاهرة

* مفهوم القوة والضعف عند سيبويه وأثره في التقعيد النحوي - دكتواره - عيشةأبو الفتوح الحداد ٢٠٠٢م دارسات إسلامية وعربية بالإسكندرية

*النبر في نطق العربية الفصحى بالعالم العربي المعاصر، د/ عبد الله ربيع، دكتوراه بكلية اللغة العربية.

* النحو في معجم لسان العرب - ربيع عبد الحميد علي(دكتوراه) بجامعة المنيا بكلية الآداب

* النحو المنظوم - أحمد الليثي - دكتوراه بدار العلوم بالقاهرة

* النحو والصرف في كتاب الصحاح للجوهري - عمر أحمد محمد - ماجستير بجامعة الأزهر بكلية اللغة العربية بالقاهرة

* النقد اللغوي في تهذيب اللغة للأزهري - حمدي عبد الفتاح السيد - ماجستير بجامعة الأزهر بكلية اللغة العربية بالمنصورة

رابعًا: الدوريات

* مجلة «دراسات عربية وإسلامية» العدد ٥.

* مجلة «الشعر» القاهرية - السنة العاشرة، العدد ٣٩، يوليو ١٩٨٥م.

* مجلة «الشعر» القاهرية - السنة العاشرة العدد٤٠، أكتوبر١٩٨٥ م

* مجلة عالم الفكر - المجلد الثامن عشر - العدد الثالث

* مجلة فصول، عدد أكتوبر ١٩٨٤

* مجلة كلية اللغة العربية بالقاهرة، العدد ٢٦

* مجلة مؤتمر «الخطاب العربي عند منعطف القرن الواحد والعشرين» بآداب طنطا ٢٠٠٦م

* مجلة المجمع العلمي بدمشق، المجلد ١٦عام ١٩٤١م
* مجلة مجمع اللغة، العدد ٢٤.
* مجلة مجمع اللغة العربية، العدد ٤٨.
* مجلة المجمع اللغوي الجزء الثالث
*مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة،الجزء السابع والأربعون،مايو ١٩٨١.

الفهرس